القضية الفلسطينية في ايديولوجية البرجوازية اللبنانية
مدخل الى نقض الفكر "الطائفي"

Mahdi Amel

The Palestine Question in the Ideology of the Lebanese Bourgeoisie
Introduction to the Refutation of "Sectarian" Thought

Research Center
Palestine Liberation Organization
Beirut
1980

٥٦٧.٩٥٣٤

مهدي عامل

القضية الفلسطينية في ايديولوجية البورجوازية اللبنانية

مدخل الى نقض الفكر «الطائفي»

مكتبة جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY

مركز الابحاث
منظمة التحرير الفلسطينية

حقوق الطبع محفوظة
لمركز الابحاث

الطبعة الاولـــى
١٩٨٠

اهـــــــداء

الى الرفيق الشهيد
جمال عيـاش

مقدمـــة

١ ــ في موضوع الدراسة ومنهجها

ما هو موضوع هذه الدراسة ؟ وما هو المنهج الذى اعتمدناه في معالجته ؟

موضوع هذه الدراسة هو محاولة رد على السؤال التالي : كيف تنظر البرجوازية اللبنانية، بعين ايديولوجيتها الطبقية ، الى القضية الفلسطينية ؟

الرد على هذا السؤال يتطلب منا ان نرسم معالم هذه الايديولوجية في خطوطها العريضة ، وان نعرض للمفاهيم الاساسية التي تنتظم بها في بناء فكرى ، قد يكون متماسكا وقد لا يكون ، بحسب الصرورة السياسية التي تحكمه في تأمين وظيفته الطبقية المحددة ، اكثر منه بحسب ضرورته المنطقية الداخلية .

من الطبيعي ، اذن ، ان يكون لهذا العرض التحليلي طابع نقدى يكتسب شرعيته من الموقع الطبقي الفكرى ، الذى ننظر منه في هذه الايديولوجية البرجوازية . ولا نخفي على القارئ ان هذا الموقع هو موقع ايديولوجية الطبقة الثورية النقيض ، أى موقع ايديولوجية الطبقة العاملة . ثم ان النظر في البناء المفهومي لايديولوجية البرجوازية اللبنانية لا يمكن له الا ان يكون نقديا ــ او بالاحرى نقضيا ــ لانه نظر فيه في علاقته بضرورته السياسيةتلك . ولو لم يكن هكذا ، ولو انه غيب هذه العلاقة ، لما امكنه ان يكون نقيضا ، لان نقض الايديولوجي يكمن ، بالتحديد ، في استحضار هذا السياسي الذى يغيبه الايديولوجي ويقوم به على تغييبـه. لذا ، سيتطلب منا الرد على ذلك السؤال الذى نطرح ، ان نحاول ، باستمرار ، تبيان العلاقة التي تشد نظام تلك

الايديولوجية الى تربتها الفعلية التي هي حقل الصراعات الطبقية • لكن هذا الحقل يتحدد ، في بنيته التاريخية ، ببنية علاقات الانتاج القائمة في البنية الاجتماعية اللبنانية • وهذا ، بدوره ، يفرض على التحليل حركة معينة يمر فيها ، بضرورة منطق النقض ، من الايديولوجي الى السياسي ، ويعود فيها من السياسي الى الايديولوجي ، في علاقة كليهما بالاقتصادي ، داخل حركة الصراع الطبقي العامة • وبرغم هذا التعقد ، سنحاول أن نحصر الهدف الاخير من التحليل في نقض هذه الايديولوجية الطبقية •

لكن ، كيف سنصل من نقض هذه الايديولوجية الى ما هو موضوع هذه الدراسة : تحديد الشكل الذي تظهر فيه القضية الفلسطينية في هذه الايديولوجية ، وتحديد الموقع الذي تحتله في نظامها المفهومي ؟ لا يمكن النظر في القضية الفلسطينية ــ بغض النظر عن الموقع الذي ننظر منه فيها ــ بمعزل عن حركة التحرر الوطني للشعوب العربية • فالحركة الوطنية الفلسطينية جزء من هذه الحركة لا تنفصل عنها ، والالية الداخلية التي تحكم الحركة الوطنية العربية العامة ، هي نفسها التي تحكم الحركة الوطنية الفلسطينية : انها آلية التحرر من الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية • لذا كان تحديد موقف البرجوازية اللبنانية الطبقي من هذه القضية المحورية في نضال الشعوب العربية (القضية الفلسطينية) ، يستلزم بالضرورة تحديد موقفها الطبقي من حركة التحرر العربية • ففي ضوء هذا الموقف يتحدد الموقف الاخر ، خصوصا ان حركة المقاومة الفلسطينية لن تظهر ، بشكل فعلي ، في الساحة اللبنانية (اي في حقل الصراع الطبقي الخاص بالبنية الاجتماعية اللبنانية)، ولن تصير عنصرا اساسيا فيها الا بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ • من الخطأ اذن ، على الصعيد المنهجي ، الا نبين علاقة التلازم الضروري في ايديولوجية البرجوازية اللبنانية ، بين الموقف من حركة التحرر العربية والموقف من القضية الفلسطينية ؛ فالحقيقة هي ان هذا الموقف هو نتيجة طبيعية منطقية لذاك الموقف الذي يجد ، بدوره ، تفسيره في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية القائمة في البنية الاجتماعية اللبنانية ، وفي علاقة التبعية الطبقية التي تربط البرجوازية المسيطرة فيها بالاميريالية • أما اذا اقمنا الفاصل بين الموقفين ، فلم نسند الثاني الى الاول ، ولم نبين ان ممارسة البرجوازية اللبنانية العداء الصريح للمقاومة الفلسطينية وللقضية الفلسطينية هي نتيجة لعلاقة العداء والتناحر الطبقية التي تسم علاقتها بحركة التحرر العربية ، فاننا نقع ، حينئذ ، في شرك ايديولوجيتها الطبقية ، بدلا من ان نتمكن من نقضها •

لن نتمكن ، اذن ، من الرد على سؤالنا الاساسي بشكل مباشر • سيكون علينا ، في

البدء ، ان نرسم الخطوط العريضة لنظام ايديولوجية البرجوازية اللبنانية ، من حيث هو نظام سيطرتها الطبقية الايديولوجية ، وان نحلل العلاقة بينه وبين نظام سيطرتها السياسية والاقتصادية في حركة تجدد النظام الاجتماعي اللبناني • وسيكون علينا ايضا ان نحلل علاقة هذه الطبقة المسيطرة في ممارستها الايديولوجية بوجه خاص ، بحركة التحرر العربية ، حتى نتمكن من فهم علاقتها ، في اطار هذه الممارسة ، بالقضية الفلسطينية ، ومن فهم الشكل الذى تنتظم فيه علاقتها الاخيرة هذه ــ لا سيما في هذه المرحلة التاريخية الحاسمة التي انفجرت في حرب اهلية ــ في فكر خاص نتعرفه في ممارسة نضالنا الوطني التحررى بالقول انه فكر فاشي طائفي •

لكن ، كيف سننهج في نقض هذا الفكر ؟ الموضوع واسع ومتشعب والنصوص التي قد تساعدنا على معالجته كثيرة ومتنوعة ، نجدها في ميادين شتى : في الادب والتاريخ والفلسفة ، في الاغنية والمقالات الصحافية الخ ... لكنها نصوص متفاوتة في التعبير عن النظرة الطبقية البرجوازية للقضية الوطنية ، بعامة ، وللقضية الفلسطينية بخاصة • فمنها الاساسي ، اذن ، ومنها الثانوى ؛ منها القديم ، ومنها الجديد • ومن القديم الى الجديد ، على امتداد اكثر من ثلاثين عاما (من الاستقلال حتى الحرب الاهلية) ، عرف نظام الايديولوجية البرجوازية اللبنانية بعض التطور ، او قل بعض التعرج في التطور ، وبعض التغير • لكنه ، برغم عامل الزمن هذا ، وبرغم فعل الحركة التاريخية وضرورة التكيف بحسب شروط الصراعات الطبقية فيها ، وبحسب الضرورة في تأمين ديمومة السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة ، ظل قائما على ثوابت فكرية او مفهومية لم تتغير ، ربما لانها اساسية لوجوده كنظام ايديولوجي للسيطرة الطبقية للبرجوازية • ان هدفنا هو الوصول الى معرفة هذه الثوابت (او الركائز) في هذا النظام الايديولوجي ، بدون الخوض في التفاصيل • هدفنا هو معرفة الهيكل ــ الجذع ، دون الفروع • ليس من الضرورى ، اذن ، ان نقوم بمسح شامل ، او قريب من الشمول ، لتلك النصوص • وليس من الممكن ، اصلا ، القيام بمثل هذه المهمة • لذا سنقتصر ، مرغمين ، على دراسة عدد محدد من النصوص ، هو عينات من تلك الايديولوجية البرجوازية • لكن اختيار هذه العينات لن يكون اعتباطيا ؛ انه محكوم بقدرة النص على تمثيل هذه الايديولوجية وتعرية ركائزها (نعني عورتها الطبقية) • لن نخطئ الهدف ، او نبتعد عنه كثيرا ، اذا نحن وجهنا هذا الاختيار صوب ميشال شيحا ،فهو ، بعينه الطبقية الثاقبة ، وموقعه الطبقي الاقتصادى ، وتاريخه السياسي الانتدابي ، خير من علم بمركز الضعف في سيطرة البرجوازية وسره ، فجاهد في التستر عليه وتغييبه • ولن نخطئ الهدف ، بل سنذهب اليه في خط مستقيم ، اذا نحن انتقلنا من الاب الروحي لهذه البرجوازية الى وليدها الطبيعي والشرعي في فاشيته ، او على الاصح في

تمثله بالفاشية : حزب الكتائب • ستساعدنا نصوصه على القيام بمهمتنا • كما سنجد في سلسلة من الكراريس صدرت عن جامعة الكسليك ، بالعربية والفرنسية ، مادة ايديولوجية قيمة ، وسيكون لنا ، بالاضافة الى هذا ، حوار مع نصوص معينة يحتل اصحابها موقعا سياسيا وطنيا مناهضا للخط البرجوازى الرجعي الفاشي ، لكنها وقعت ، برأينا ، في شرك الايديولوجية البرجوازية وظلت خاضعة لسيطرتها ، من حيث انها تنطلق من منطلقاتها •

٢ ــ في تحديد البنية الاجتماعية اللبنانية

كل بنية اجتماعية تتحدد ، في طابعها الاساسي ، بنمط الانتاج المسيطر فيها ، من حيث انها تمثل تعايش عدة انماط من الانتاج يتمفصل بعضها على بعض في علاقة السيطرة التي يخضع فيها لنمط الانتاج المسيطر • والبنية الاجتماعية اللبنانية لا تشذ ، بالطبع ، عن هذه القاعدة ؛ فهي تتحدد بكونها بنية اجتماعية رأسمالية تربطها بالامبريالية علاقة تبعية بنيوية تكونت ، بتكوينها التاريخي نفسه ، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وما تزال تتطور فيها • ولقد ميزنا ، في ابحاث سابقة ، (١) هذا النمط من الانتاج الرأسمالي التبعي ،بالقول انه نمط انتاج كولونيالي ؛ بمعنى انه شكل تاريخي مميز من نمط الانتاج الرأسمالي • هذا النمط الكولونيالي من الانتاج هو النمط المسيطر في البنية الاجتماعية اللبنانية ، وهو الذى تتحدد به هذه البنية كبنية اجتماعية كولونيالية • اما الشكل الذى تتعايش فيه انماط الانتاج السابقة على الرأسمالية ، داخل هذه البنية ، مع هذا النمط الكولونيالي المسيطر ، فهو الذى يحكمه القانون الميلي العام لتطور هذا النمط الكولونيالي ، محكوما بالقانون العام لتجدد علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية • ولئن كان نمط الانتاج الرأسمالي يميل ، في قانون تطوره العام ، نحو القضاء على علاقات الانتاج السابقة عليه ، بفعل آلية اعادة انتاج رأس المال المتوسعة التي تحدد تطوره ، بالضرورة ،كتطور امبريالي ، فان هذا النمط من الانتاج الكولونيالي يميل ، بالعكس ، في قانون تطوره العام ، نحو الابقاء على علاقات انتاج ما قبل الرأسمالية المتعايشة معه في خضوعها لسيطرته ، بفعل تطوره في علاقة تبعيته البنيوية بالامبريالية • لهذا ، وبسبب تكونها التاريخي في ظل سيطرة الامبريالية التي تمثل دخول نمط الانتاج الرأسمالي في العالم في طور ازمته ، لم تعرف الرأسمالية ، في مجتمعاتنا الكولونيالية ، طورا صاعدا كالذى عرفته في اوروبا الغربية مثلا ، ولكنها دخلت في طور ازمتها ، بدخولها في طور تكونها نفسه ، فكان طورها الصاعد هذا طور ازمتها بالذات •

ليست هذه الدراسة مجالا للبحث في المشكلات النظرية والتاريخية التي يطرحها ما سبق من قول ، فمهمتها الاساسية تنحصر في نقض ايديولوجية البرجوازية اللبنانية . لكننا حين نضع لدراستنا مثل هذه المهمة ، فاننا نقبل ، ضمنيا ، مجموعة من المقولات المترابطة لا نضعها موضع البحث ، بقدر ما نضعها كمنطلقات ضرورية للبحث . لن نتساءل اذن ،هل لبنان مجتمع رأسمالي ام مجتمع اقطاعي ،ام في منزلة بين المنزلتين ؛ اى في مرحلة انتقال من الاقطاع الى الرأسمالية . لن نتساءل :هل نمط الانتاج الرأسمالي هو المسيطر فيه ؟ ولكننا ننطلق من القول بأن البنية الاجتماعية اللبنانية هي بنية كولونيالية ، اى انها بنية رأسمالية تحكم تطورها علاقة تبعيتها البنيوية بالامبريالية. (في هذا العصر الذى لم يتكون فيه النظام الرأسمالي كنظام عالمي في ظل الهيمنة الامبريالية فحسب ، بل تميز ايضا ، في سمتـه الرئيسية ، بكونه عصر الانتقال الى الاشتراكية ، هل يمكن التكلم على مجتمعات ليس نمط الانتاج الرأسمالي ــ في شكله الكولونيالي ــ هو المسيطر فيها ، وهي اصلا ، لا تنوجد الا في شبكة العلاقات الامبريالية ؟ ان من يجرؤ على مثل هذا القول ، يكشف عن جهل غريب بما هي الامبريالية ــ وهي علاقة ــ وبما هو نمط الانتاج الرأسمالي ، وبما تعنيه السيطرة في مفهوم نمط الانتاج المسيطر ، وبهذا الشكل الكولونيالي من نمط الانتاج الرأسمالي الذى يتميز ، في قانون تطوره العام ، بأن الشكل الذى يسيطر فيه على ما سبقه من انماط الانتاج المتعايشة معه يتمثل ، بالتحديد ، في عجزه عن القضاء عليها ، وبأن هذا العجز ليس من خارجه حدا او عائقا يمنع او يلجم تطوره ، بل هو بنيته الداخلية نفسها التي لا تجعل منه نمط الانتاج المسيطر الا في اطار علاقة التبعية البنوية بالامبريالية . فبنية هذه العلاقة هي التي تحدده بتحديدها بنيته كنمط الانتاج المسيطر في تعايشه مع انماط الانتاج السابقة على الرأسمالية ، وهذا يعني ان علاقة التبعية تلك هي التي تحدد علاقة السيطرة هذه التي فيها تتحدد انماط هذا الانتاج بفعل خضوعها لسيطرة نمط الانتاج الكولونيالي المسيطر) . ولن نتساءل :اى طبقة هي المسيطرة في لبنان ، واى طبقة هي في السلطة ، هل هي البرجوازية ام " الاقطاع السياسي " ، ام ان الطبقة التي لها السيطرة الاقتصادية ليست لها السيطرة السياسية ، ام غير ذلك مما قد يكون ، بالفعل ، جديرا بالبحث والتفكير ؟ ولن نطرح ، بالطبع ، سؤالا آخر من هذا النوع : اى " الطوائف " في لبنان لها السيطرة السياسية ؟ هل هي " الطائفة المارونية" ، ام هي " الطائفة السنية " ، ام ان السلطة " مشاركة " بينهما ، ام غير ذلك من تنوعات الفكر " الطائفي " . ففي نقضنا ايديولوجية البرجوازية اللبنانية سنسعى ، باستمرار ، الى ان يكون الحد الطبقي الفاصل قائما كحد معرفي فاصل بين الايديولوجية البرجوازية ونقيضها ، نعني ايديولوجية الطبقة العاملة . فاقامة هذا الحد هي الشرط الذى من دونه

تبطل عملية ذلك النقض في مبدئها نفسه ، اى في امكانها . لن ننقض ، اذن ، الفكر " الطائفي " بفكر " طائفي ، ولن نفع ــ او هذا ما سنحاوله ــ في شرك الايديولوجية البرجوازية . لهذا ، ننطلق من القول بأن الطبقة المسيطرة في لبنان هي الطبقة البرجوازية ، وان الايديولوجيـة المسيطرة في لبنـان هي ايديولوجيـة هذه الطبقة .

لم نستنفد ، بعد ، تحديد بعض المنطلقات الضرورية التي نستند اليها في هذه الدراسة . وما زال بامكاننا ان نستخلص ، مما سبق ، منطلقات اخرى يجب توضيحها . فأنّ تدخل الرأسمالية في لبنان في طور ازمتها ، بدخولها في طور تكونها ، فلا يعرف تاريخها ، بالتالي ، سوى طور واحد هو طور ازمتها ، ان تفعل ذلك يعني ان البرجوازية المسيطرة في هذه العلاقات الكولونيالية من الانتاج في لبنان هي في ازمة . وان الازمة هذه ، التي هي ازمة سيطرتها الطبقية وازمة نظام هذه السيطرة ، انما هي ازمة مزمنة ، وليست ازمة طارئة او عارضة ، وانها تعيش هذه الازمة منذ ان كانت في السلطة . ولا يغير من طابع هذه الازمة المزمنة كون نظام هذه البرجوازية الكولونيالية اللبنانية قـد مر ، في تطوره ، بمراحل ، او قل بمرحلة معينة ــ في الخمسينات ــ هي مرحلة ازدهار نسبي . ومن الخطأ الفادح ، على الصعيد النظري والسياسي ، ان يختلط الامر عندنا ، بحيث نرى في مرحلة الازدهار النسبي هذه ــ التي هي مرحلة من طور الازمـــة ــ طورا بعده الطور الصاعد من نمط الانتاج الرأسمالي ، فنقيس وضع الرأسمالية التبعية في لبنان بوضع الرأسمالية الامبريالية في اوروبا الغربية او اميركا ، ونقيم بين الاثنين علاقة من التماثل البنيوي ، تنطمس فيها العلاقة الامبريالية ، من حيث هي علاقة اختلاف بنيوي . وما تلك الازمة المزمنة التي تلازم نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية اللبنانية سوى وجه من ازمة الامبريالية نفسها ، وبالتالي ، من ازمة النظام الرأسمالي العالمي ، في عصر هذا الانتقال الى الاشتراكية . لئن كانت المشكلة الاساسية التي تنطرح على كل طبقة مسيطرة ، في حقل ممارسات الصراع الطبقي ، هي تأمين الشروط الضرورية لديمومة تجدد سيطرتها الطبقية ، فان هذه المشكلة تنطرح على البرجوازية اللبنانية في شكل مميز هو تأمين هذه الشروط الضرورية لديمومة تجدد ازمة سيطرتها الطبقية . فتجدد سيطرتها هذه رهن بتجدد ازمتها ، ولا حل لهذه الازمة ، لانها ازمة بنيوية ، بمعنى انها تكمن في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية وفي ارتباطها ، ارتباطا تبعيا بنيويا ، بالامبريالية ، الا اذا اعتبرنا ان تغيير هذه البنية ، اى تحويل هذه العلاقات الكولونيالية تحويلا توريا ، هو حل لها . لكن هذا الحل الذى يفك ذلك الارتباط التبعي ــ والذى هو التحرر الوطني ــ ليس حلا برجوازيـا . انـه الحل الوطني الثورى ضد الامبريالية وضد السيطرة البرجوازية . اما الحل البرجـــوازى

لازمة البرجوازية ، فهو يكمن في ضرورة تأمين التحقق الالي لحركة تجدد هذه الازمة تجددا دائما .

ان تأمين ديمومة التجدد هذه للسيطرة الطبقية للبرجوازية ، في ديمومة تجدد ازمتها ، يتم بتأمين ديمومة التجدد للقاعدة المادية لهذه السيطرة الطبقية ولازمة هذه السيطرة . وهذه القاعدة ــ كما نعلم ــ هي بنية علاقات الانتاج الكولونيالية القائمة . فلا بد اذن للبرجوازية ، وهي تمارس الصراع الطبقي ، من ان تعمل على تأمين الشرط الاساسي لسيطرتها الطبقية ، وهو تأمين اعادة انتاج علاقات الانتاج هذه . وآلية اعادة انتاج هذه العلاقات هي نفسها آلية اعادة انتاج علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية (للاختصار نقول : العلاقة الامبريالية) . ان النظام السياسي والنظام الايديولوجي للسيطرة الطبقية للبرجوازية (الدولة وأجهزتها الايديولوجية) ، هما اللذان يقومان بهذه الوظيفة : تأمين اعادة الانتاج تلك .

٣ ــ في تحديد ازمة البرجوازية اللبنانية كأزمة سياسية

هنا ينطرح سؤال : ما الذي يجعل ازمة البرجوازية هذه قابلة للتجدد المستمر بدون الانفجار ؟ ومنطق هذا السؤال يدفعنا الى الخروج من اطار موضوعنا المحدود الى ما هو اعم واشمل ، ويفرض علينا ضرورة النظر في الازمة الراهنة ، او قل في الشكل الراهن من تلك الازمة المزمنة التي انفجرت ، في شكلها هذا ، في حرب اهلية لم تنته بعد ، لكن ، لا بأس في هذا الخروج المؤقت من اطار الموضوع . فلعل في اضاءة الماضي بضوء الحاضر ما يساعد على الاقتراب من حقيقة الواقع التاريخي . ويمكننا القول ، اذن ، بأن الازمة الراهنة تتميز بكونها ازمة سياسة . وللدقة يجب القول بأن المرحلة الراهنة من حركة تجدد الازمة المزمنة للبرجوازية تتميز بكون هذه الازمة قد انفجرت فيها ، للمرة الاولى في تاريخها ، في شكل ازمة سياسة ، بحيث تعطلت حركة تجددها الدائم . وأن تنفجر هذه الازمة في شكل ازمة سياسية يعني ، بالتحديد ، ان النظام السياسي لسيطرة البرجوازية بات مطروحا على بساط البحث ، وان مهمة تغييره باتت مهمة عاجلة وضرورية ، فهي مطروحة على جدول اعمال الصراع الطبقي . هذا يعني ان النظام السياسي البرجوازي هذا لم يعد قادرا على القيام بوظيفته الطبقية في تأمين ديمومة السيطرة الطبقية للبرجوازية ، عبر تأمين التحقق الالي لعملية اعادة انتاج علاقات الانتاج القائمة . فالقول ، اذن ، بأن الازمة تلك هي ازمة سياسية ، ليس فيه اية غرابة او اكتشاف . انه يتبين واقع الصراع الطبقي ، سواء في ممارسته من جانب

البرجوازية ، ام في ممارسته من جانب الحركة الوطنية، بمعنى انه يتبين ما نبينته، ملموسيا ، جماهير شعبنا في نضالها الوطني • ولا شك في ان لهذه الازمة اسبابا اقتصاديه ، كما ان لها اسبابا تتعدى بكثير حدود البنية الاجتماعية اللبنانية ، لان لها علاقة بحركة التناقضات التي تعتمل في حركة التحرر الوطني في العالم العربي ، في تمحورها حول القضية الفلسطينية •

لن ندخل في تحليل هذه الاسباب وتعقد ترابطها الداخلي ، فلا بد لذلك من دراسة مستقلة هي قيد الاعداد*،فاذا نحن اقتصرنا الان على هذا الجانب " اللبناني" من ازمة البرجوازية ، بمعزل عن جوانبها الاخرى ، امكننا القول ان ما يميز هذه الازمة، في طابعها السياسي نفسه ، من غيرها من الازمات "السياسية" السابقة ، او ان ما يميز مرحلتها الراهنة من مراحلها السابقة ، هو ان الحركة الوطنية (التحالف السياسي الطبقي الوطني) هي في هذه المرحلة طرف رئيسي في التناقض الطبقي الوطني الذى تشكل البرجوازية طرفه الرئيسي الاخر • بينما يصعب القول ان الحركة الوطنية هذه كانت ، بقيادة احزابها التقدمية ، في الازمات " السياسية " السابقة ــ كما في ازمة ١٩٥٨ مثلا ــ الطرف الرئيسي النقيض في التناقض الطبقي مع البرجوازية • بل انها كانت فيه طرفا تابعا يسند طرفا رئيسيا من البرجوازية ضد طرف آخر منها ، بمعنى ان " الصراع " السياسي ــ في هذا الغياب النسبي لحركة وطنية كهذه التي عرفتها الحرب الاهلية ــ كان يجرى في شكل لعبة سياسية ،تنحصر او تكاد تنحصر بين اطراف البرجوازية وتخضع للقوانين والضوابط " الطائفية " التي كانت تحددها لها البرجوازية ، فكان الصراع الطبقي يجرى ،بالتالي ، في مجرى " طائفي " يظهر فيه مظهر " التعايش الطائفي " ، في ظل السيطرة المطلقة للبرجوازية بشتى اطرافها • ولهذا اختلف الطابع السياسي للازمة ، من حيث هي في مرحلتها الراهنة ازمة سياسية ، عنه في مراحلها السابقة • واختلاف هذا الطابع عائد الى اختلاف الموقع الذى تحتله الحركة الوطنية من التناقض الطبقي في حركة الازمة : ففي المراحل السابقة ، ظل التناقض قائما ، في وجهه الرئيسي ،بين اطراف البرجوازية نفسها ، بمعنى ان الحركة الوطنية لم تكن طرفا رئيسيا في الحقل السياسي للصراع الطبقي ، ــ بسبب ضعف الحزب الشيوعي بوجه خاص ــ ، ولم تكن الطبقات الكادحة تمثل ، بالتالي ، قوة سياسية مستقلة ،لانها كانت اسيرة علاقة تمثيلها السياسي " الطائفي " من قبل اطراف البرجوازية ، فانتفى الطابع السياسي الفعلي لتلك الازمة المزمنة ، التي كانت علاقة السعية الطبقية السياسية للطبقات الكادحة بالبرجوازية تؤمن لها امكانية التجدد دون الانفجار السياسي •

---

* صدرت هذه الدراسة مؤخرا عن دار الفارابي بعنوان " النظرية في الممارسة السياسية ــ بحث في أسباب الحرب الاهلية في لبنان "• بيروت ١٩٧٩•

هنا تظهر بوضوح وظيفة النظام السياسي والنظام الايديولوجي لسيطرة البرجوازية : انها تكمن في الحؤول دون تكون الطبقات الكادحة في قوة سياسية مستقلة مناهضة للبرجوازية • فما دامت هذه الطبقات اسيرة علاقة تبعيتها السياسية الطبقية للبرجوازية ، فان ازمة السيطرة الطبقية لهذه البرجوازية قادرة على التجدد الدائم ، لا يعطلها سوى كسر علاقة التبعية هذه وتكون الطبقات الكادحة في قوة سياسية مستقلة •ان وظيفة ذلك النظام السياسي والايديولوجي تكمن ، اذن ، في تامين ديمومة التجدد لعلاقة التبعية السياسية الطبقية هذه . وعلاقة التمثيل السياسي التي هي ، في هذا النظام ، علاقة تمثيل "طائفي" ، هي التي تربط الطبقات الكادحة باطراف البرجوازية ، فتؤمن ديمومة التجدد لعلاقة تبعيتها هذه •

لكن الصراع الطبقي هو القوة المحركة للتاريخ ، ولا يتحرك التاريخ بحسب نظام السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة ، بل في الصراع ضده ، مهما طالت حركة هذا الصراع وتعقدت واتخذت اشكالا متعددة • وتاريخ الاستقلال السياسي للطبقات الكادحة في لبنان ، وتحررها من علاقة تمثيلها السياسي " الطائفي " التي تربطها تبعا بالبرجوازية ، على تعدد اطرافها ، هو تاريخ طويل وهو تاريخ نضالاتها الوطنية ، من حيث هي هي نضالاتها الطبقية في هذه البنية من علاقات الانتاج الكولونيالية القائمة • ولقد مر هذا التاريخ باعطاف رئيسي هو الذى احدثته فيه انتفاضة ٢٣ نيسان ١٩٦٩ ، فالتحم فيه ، في ممارسات الجماهير الثورية ، الصراع الوطني ، في تمحوره حول القضية الفلسطينية والدفاع عن المقاومة ، والصراع الطبقي من اجل تغيير نظام الطغمة المالية ، في سيرورة ثورية واحدة هي سيرورة التحرر الوطني نفسها ، من حيث هي هي سيرورة تحويل علاقات الانتاج الكولونيالية التي هي في البنية الاجتماعية اللبنانية القاعدة المادية لنظام سيطرة البرجوازية وهيمنة الطغمة المالية فيها • لن ندخل في تحليل هذا التاريخ ، بل نكتفي بالقول ان من الضرورة المنهجية النظر فيه على انه تاريخ الاستقلال السياسي الطبقي للطبقات الكادحة ،اى تاريخ تحررها من وجودها السياسي ك"طوائف" ، في علاقة تبعيتها السياسية الطبقية بالبرجوازية ،وصيرورتها جماهير ،اى قوة سياسية مناهضة للبرجوازية •هذه الصيرورة السياسية ــ صيرورة "الطوائف" جماهير ــ هي التي عطلت حركة تجدد الازمة المزمنة للبرجوازية ، ففجرتها في شكل ازمة سياسية انطرحت فيها ، في حقل الصراع السياسي الطبقي ، ضرورة تغيير النظام السياسي لسيطرة البرجوازية • ولم تجد البرجوازية شكلا آخر لمعالجة ازمتها السياسية هذه سوى تفجير الحرب الاهلية ؛ انه منطق احتضار البرجوازية ، يدفعها دوما الى الانحدار الى هاوية ازمتها المستعصية ، كلما رأت في وجهها قوة ناهضة هي قوة الجماهير في استقلالها السياسي الطبقي المتمثل في استقلال الحركة الوطنية • واذ

تلتحم هذه القوة بقوة الثورة الفلسطينية في حركة وطنية ثورية واحدة ، يأخذ الصراع السياسي في الساحة اللبنانية شكله التاريخي الصريح : انه صراع بين تحالف القوى الوطنية والتقدمية في حركة التحرر العربية ، وبين تحالف القوى الرجعية والصهيونية والامبريالية • وتأخذ القضية الوطنية شكلها التاريخي الصحيح : انها ميدان هذا الصراع الطبقي العنيف • وتأخذ القضية الفلسطينية عمقها التاريخي الفعلي : انها محور القضية الوطنية في حركة التحرر العربية ، يخترقها التناقض الرئيسي الذى يخترق هذه الحركة ــ (ولا مجال لافلاتها منه)ــ بين خطين طبقيين سياسيين متناقضين : خط رجعي هو الخط البرجوازى ، وخط وطني هو الخط الثورى • ولا نقيض للخط البرجوازى في هذا الصراع الوطني سوى خط الطبقة العاملة .

الجديد ، في ازمة البرجوازية اللبنانية الراهنة هو ، اذن ، انها انفجرت كأزمة سياسية في ميدان القضية الوطنية ، في تمفصل هذه القضية على القضية الفلسطينية ، فكانت ، في انفجارها في هذا الشكل ، نموذجا مكثفا ــ ان صح التعبير ــ لطبيعة الازمة المزمنة في حركة التحرر العربية • وانفجارها كأزمة سياسية ــ بالمعنى الذى حددنـــا سابقا ــ عائد الى ان التناقض فيها قائم ، هذه المرة ، في وجهه الرئيسي ، بين البرجوازية وبين الحركة الوطنية التي تمثل هذا التحالف الطبقي الوطني الذى لا يتحدد ، في واقعه الممارسي ، كتحالف طبقي معاد للبرجوازية الا بمقدار ما تحتل الطبقة العاملة فيه موقعا رئيسيا هو الذى يعود اليها ، بالضرورة ، من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيض • فوجودها فيه ، في موقعها هذا ، على اساس ذلك الخط السياسي الوطني الثورى الذى هو خطها الطبقي الصحيح في موقفها من القضية الوطنية ، هو الذى يكسبه (نعني التحالف الطبقي الوطني) طابعه الثورى ، وبالتالي ، طابعه الطبقي المعادى للبرجوازية • ولا استقلال سياسيا للطبقات الكادحة سوى على اساس هذا التحالف مع الطبقة العاملة ، وفيه • وقوة الطبقة العاملة في قوة حزبها الشيوعي ، بصيرورة هذا الحزب حزبا جماهيريا ، تحتل الطبقة العاملة موقعها الطبيعي الرئيسي في التحالف الطبقي الوطني ، ويتأمن لهذا التحالف ان يقوم بدوره ، من غير ان ينحرف عن موقعه ، كطرف رئيسي نقيض ، في الحقل السياسي للصراع الطبقي ضد الطبقة المسيطرة • من هذا الموقع ، اذن ، يمكن القول بأن الحركة الوطنية ، في خطها الطبقي الصحيح ، وفي تحالفها الستراتيجي الثورى مع المقاومة الفلسطينية ، تمكنت من أن تضع البرجوازية في ازمة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ، بمعنى انها تمكنت من ان تفجر ازمة البرجوازية هذه في شكل ازمة سياسية ، لانها كانت ، بالضبط ، في التناقض الطبقي ، الطرف الرئيسي النقيض للبرجوازية • وبتعبير آخر ، كانت الحركة الوطنية ، في هذه الازمة ، في موقع الهجوم السياسي ، برغم كونها في موقع

الدفاع العسكري ، وكانت البرجوازية ، بالمقابل ، في موقع الدفاع السياسي ــ ان لم نقل في موقع الافلاس السياسي ــ برغم كونها في موقع الهجوم العسكري .بل ان البرجوازية ما احتلت في ممارسة صراعها الطبقي ، موقع الهجوم العسكري هذا الا لانها كانت في موقع الدفاع السياسي ؛ فهي اذن لم تفرض على الحركة الوطنية وعلى المقاومة الفلسطينية المعركة العسكرية الا لانها استنفدت كامل ذخيرتها السياسية ، وفي هذا دليل على عمق ازمتها ، وعلى ان تعبيرا جذريا قد حدث في بنية حقل الصراع الطبقي هو الذي احدثه فيها تكوّن الطبقات الكادحة في قوة سياسية مستقلة . لم تدخل البرجوازية اللبنانية ، اذن ، ازمتها السياسية هذه بشكل تلقائي ، او بفعل آلية اقتصادية بحت ، بمعزل عن حركة الصراع الطبقي ، في تجددها الداخلي نفسه كحركة صراع وطني ،من حيث هي هي حركة الصراع الطبقي في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية . (ملاحظة : نريد ان نقول ، دون التوسع في تفاصيل هذا القول ، ان الطابع الوطني لا يأتي الصراع الطبقي هذا من تمفصله على القضية الفلسطينية ، كأنه فيه طابع خارجي ، بل من تحدده ببنية علاقات الانتاج الكولونيالية . وما تمفصله هذا على القضية الفلسطينية ، في حقل الصراع الطبقي ، سوى ضرورته الداخلية نفسها ، اي نتيجة ضرورية لتحدده ، في آليته الداخلية ، كصراع وطني) ، بل ان دخول البرجوازية في ازمتها تلك هو نتيجة لممارسات الجماهير الشعبية الوطنية لصراعها الطبقي ضدها ، من موقع استقلالها السياسي ، اي من موقع وجود الحركة الوطنية ــ بتمثيلها السياسي لهذه الجماهير ــ في حقل الممارسات السياسية الطبقية ، كطرف رئيسي في الصراع الطبقي . لو ان الحركة الوطنية لم تكن تحتل موقعها الطبقي هذا في هذا الحقل ، لما انفجرت ازمة البرجوازية في شكلها الرئيسي هذا كأزمةسياسية ، ولربما اخذت شكلا آخر هو شكل الازمة المرمة ، او شكلا آخر غير هذا او دونه ، من غير ان يصير تعبير النظام السياسي للسيطرة البرجوازية الطبقية مهمة ملحة . ان انفجار ازمة البرجوازية في هذا الشكل منها كأزمة سياسية ، يعني ان تناقضات نظام سيطرتها الطبقية قد تكثفت ، فراحت تصب كلها في نقطة مركزية واحدة هي مركز انصهارها السياسي . لذا ، اخذ الصراع الطبقي ، في تحركه في هذه المرحلة من الازمة ، شكلا انحداريا . وتحركه في شكله هذا يعني ، بالتحديد ، ان الطبقة المسيطرة هي ايضا في ازمة اقتصاديةوفي ازمة ايديولوجية ، وان هاتين الازمتين بلغتا من النضج حدا لم يعد ممكنا فيه ايجاد حل لهما الا على الصعيد السياسي ، بايجاد حل للازمة السياسية (اي بتغيير النظام السياسي) ، لان هذه الازمة هي المركز الذي يصبان فيه . فهذه الازمة السياسية هي ، اذن، ازمة مركزية ، بمعنى انها مركز التناقضات ، ونقطة الوصول في تطورها ، وفي نضج ازمة السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة . وبتعبير اوضح : ان ازمة البرجوازية هي ازمة سياسية ، وازمتها هذه هي ازمة سيطرتها الطبقية ، لا في الحقل

السياسي للصراع الطبقي وحده ، بل في الحقل الاقتصادي والايديولوجي ايضا ؛ انها شكل محدد من اشكال ازمتها العامة ، او قل انها مرحلة محددة تمر فيها ازمتها العامة . ولا يمكن فهم هذه الازمة الا بارتباطها التبعي بأزمة الامبريالية .

٤ ــ في تحديد الايديولوجية الطائفية

حددنا ازمة البرجوازية اللبنانية بالقول انها ازمة مزمنة ، لانها بنيوية ، واعدنا هذه الازمة الى اساسها المادي : تكوّن الرأسمالية في ظل العلاقة الامبريالية . نستخلص من هذا التحديد تحديدا آخر له علاقة مباشرة بموضوع دراستنا ، فننطلق في نقض ايديولوجية البرجوازية اللبنانية من ضرورة القول ، بشكل منطقي ، ان ما يميز هذه الايديولوجية هو كونها في ازمة ، كالسيطرة الطبقية للبرجوازية التي تتميز بكونها في ازمة متجددة . ووجود هذه الايديولوجية في ازمة يعني أن السيطرة الايديولوجية للبرجوازية هي في ازمة ، وان هذه الازمة وجه من تلك الازمة العامة . وهذا يعني ايضا ان هذه الايديولوجية تجد صعوبة في القيام بوظيفتها الطبقية في تأمين التحقق الالي لعملية اعادة انتاج علاقات الانتاج القائمة ، وان البرجوازية ، تاليا ، مجابهة بضرورة تجديد ايديولوجيتها هذه وتدعيم مواقع سيطرتها حتى تستعيد بعض القدرة على تأمين ما هو اساسي لتجدد سيطرتها الطبقية ، اي على تأمين تحقق تلك العملية من اعادة الانتاج . ان الذي كان يسمح لهذه الايديولوجية ــ او قل للسيطرة الايديولوجية للبرجوازية ــ بأن تتجدد ، برغم وجودها في ازمة ، هو ، بالضبط ، التبعية السياسية الطبقية للطبقات الكادحة . وهذا ما يؤكد تلازم الايديولوجي والسياسي في حركة الصراع الطبقي . وليس من الممكن ، اذن ، تتبع حركة الافكار ، في بنية اجتماعية معينة الا بربطها بحركة الصراعات الطبقية في هذه البنية ، وببنية الحقل السياسي للممارسات الطبقية بوجه خاص . اذا كانت البرجوازية تنزع ، باستمرار ، في ممارستها الايديولوجية ، الى تغييب الطابع السياسي لافكارها ، بهدف اظهارها في استقلال كلي عن " وحْل " الصراعات الطبقية ، فان الطبقة الثورية النقيض تنزع ، بالعكس ، في ممارستها الايديولوجية ، الى استحضار هذا الغائب السياسي حتى تأخذ الافكار موقعها الفعلي في حركة التاريخ ، وتستعيد حجمها المادي . قديكون للافكار ، احيانا ، او غالبا ، وجود نظامي ، بمعنى انها تترتب وتتراتب في نظام ايديولوجي معين تتماسك فيه داخليا وتترابط منطقيا الى هذا الحد او ذاك ، بحسب الموقع الفعلي ــ وهو موقع نظرها الطبقي ــ الذي تحتله في حقلها التاريخي . لكنها ، في نهاية التحليل ، لا تتماسك ولا تترابط نظاميا الا بالشكل الذي تتجسد فيه في ممارسات طبقية محددة ، وليس بهذا الشكل المثالي الذي يظهر فيه وجودها ، من موقع نظر الطبقة المسيطرة ،

كأنه قائم بذاته ، مستقل عن واقع الصراعات الطبقية المادية • في هذه الممارسات الطبقية ، تكتسب الافكار قوتها المادية ، وتتحدد فاعليتها الايديولوجية في حقل الصراعات الطبقية •

نتكلم على ايديولوجية البرجوازية اللبنانية ، ونعلم ان الايديولوجية البرجوازية واحدة ، في هذا التاريخ المعاصر الذى له طابع الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، برغم اختلاف اشكالها وتميزها بحسب اختلاف البنية الاجتماعية وتميز الشكل الذى يسيطر فيه نمط الانتاج الرأسمالي المسيطر فيها • ونعلم ايضا ان الايديولوجية البروليتارية هي واحدة ، برغم اختلاف الاشكال التي تتميز فيها من بنية اجتماعية الى اخرى • فالصراع الطبقي قائم ، في وجهه الرئيسي ، بين هاتين الايديولوجيتين ، لانه قائم اساسا ، في شتى حقوله ، بين الطبقتين الرئيسيتين : البرجوازية والطبقة العاملة ، وهذا ما يضفي عليه طابعا كونيا ، بحيث ان اية بنية اجتماعية في العالم الراهن لا يمكن لها ان تفلت منه • (هذا لا ينفي ، بالطبع ، بل يؤكد ان المشكلة الاولى المطروحة في الصراع بين هاتين الطبقتين هي ان كلا منهما تمثل محورا او قطبا لتحالف طبقي تسعى فيه كل من الاثنتين ، دوما ، الى التحالف مع الطبقات او الفئات الوسطية وربط مصيرها بها ، برغم ان تحالف هذه الفئات الوسطية مع الطبقة العاملة هو وحده تحالف طبيعي ، لانه يتفق مع مصالحها الطبقية الحقيقية) • لكن الشكل الطبقي الذى تتميز فيه البرجوازية اللبنانية من البرجوازية الامبريالية هو في انها برجوازية كولونيالية ، بالمعنى الذى بينا آنفا • ولا بد لهذه العلاقة من ان تنعكس في الشكل الذى تسيطر فيه ايديولوجية البرجوازية اللبنانية ، من حيث هي برجوازية كولونيالية • وهذا الشكل هو الذى تتميز فيه من ايديولوجية البرجوازية الامبريالية ، في علاقة السيطرة الطبقية التي تربطها بها • ولئن كانت علاقة التبعية البنيوية تلك تحدد لتطور الرأسمالية في لبنان شكلا تاريخيا مميزا يمنعه من ان يصير بالفعل تطورا رأسماليا طبيعيا ، وتحدد له ، بالتالي ، شكلا كولونياليا هو الذى تتطور فيه الرأسمالية التبعية في عجزها الدائم عن ان تنطلق ، في تطورها بالذات ، كرأسمالية ، فان علاقة التبعية الطبقية هذه تحدد لايديولوجية البرجوازية اللبنانية ، من حيث هي أيديولوجية برجوازية ، شكلا من التطور التبعي هو الذى يمنعها من ان تتطور بالفعل كايديولوجية برجوازية• فعلاقة التبعية اذن في الحالتين علاقة اختلاف ، او تخالف ، يتميز فيها الطرفان كل من الاخر ، في انتمائهما الواحد الى نمط الانتاج الرأسمالي ، او الى الايديولوجية البرجوازية ، بكون الطرف التابع في عجز دائم عن ان يصير الطرف الاخر (أى الطرف المسيطر) او مثله• وبنية عجزه هذا هي هي بنية تبعيته التي هو فيها في وحدة بنيوية مع الطرف الاخر• وعلاقة التبعية هذه لا تمنع الطرف التابع من ان يتشبه ،

في ممارساته، بالطرف المسيطر، او ان يقلده، بل هي، بالعكس، تقضي بذلك. فالتقليد " سعدنة " ــ ان جاز التعبير ــ تؤكد اصالة النموذج ، والعجز عن الوصول اليه . هذا العجز ، في التقليد نفسه ، دليل ازمة . وهذه الازمة ، من حيث هي ازمة تطور ، هي ، في اساسها ، في بنية علاقة التبعية بالذات . ففي اطار طور الازمة ــ في طور تكون علاقات الانتاج الرأسمالية التبعية في لبنان ــ كان على البرجوازية اللبنانية الكولونيالية ان تمارس سيطرتها الايديولوجية ، في الوقت الذى بدأت فيه الايديولوجية البرجوازية تدخل في ازمة ، بفعل الاستقلال السياسي ــ والايديولوجي ــ الطبقي للطبقة العاملة،وبفعل توطد موقع الهجوم الذى اخذت تحتله ايديولوجيتها الثورية العلمية في الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي،لا سيما بعد ثورة أوكتوبر الكبرى التي تلتها ثورات بروليتارية اخرى اوجدت معسكرا اشتراكيا هائلا هو الطرف الرئيسي في الصراع الطبقي العالمي ضد الامبريالية،وبعد نجاح هذه الايديولوجية البروليتارية في ان تكون،بالممارسة الثورية ،ايديولوجية حركة التحرر الوطني ، وعجز الايديولوجية البرجوازية ، في الفكر " القومي" ، عن ان تكون ايديولوجية هذه الحركة في البنيات الاجتماعية الكولونيالية . في ذلك الاطار ، ولاسباب خاصة بشروط تكوّن البنية الاجتماعية اللبنانية لا مجال للدخول في تحليلها الان ، اخذت الايديولوجية البرجوازية شكلا تاريخيا مميزا هو شكل الايديولوجية " الطائفية" الذى تمارس فيه البرجوازية اللبنانية سيطرتها الايديولوجية الطبقية .

وهنا ، لا بد من الملاحظة التالية : لا يعني قولنا هذا ان "الطائفية" مجرد ايديولوجية ، وأن الايديولوجية ، كما يظن البعض ، هي تصور خاطئ للاشياء يتحدد بكونه خاطئا ، او انها مجرد وهم وتضليل طبقيين ، او نوع من السحر ــ انظر ، في هذا المجال ، تعريف التوسير للايديولوجية في مقالته حول الاجهزة الايديولوجية للدولة ، في مجلة لا بنسيه «La Pensée» الفرنسية ، عدد ١٥١ ــ " الطائفية" هي ، في مقاربة اولى ، شكل النظام السياسي والنظام الايديولوجي الذى فيه تمارس البرجوازية الكولونيالية اللبنانية سيطرتها الطبقية . ولنا ، في هذه الدراسة، عودة الى هذه القضية .

فالعلاقة ، اذن ، بين هذا الشكل من الايديولوجية البرجوازية ــ وبالتالي ، من الايديولوجية الامبريالية نفسها ــ وبين العلاقة الامبريالية التي تكونت فيها الطبقة البرجوازية اللبنانية في تبعيتها الطبقية للامبريالية ، هي علاقة ضرورية تتجدد فيها الايديولوجية " الطائفية" (والنظام السياسي نفسه لسيطرة البرجوازية ، في تحدده ، من الموقع الطبقي البرجوازى ، كنظام " طائفي ")بتجدد العلاقة الامبريالية ، لانها

الشكل الذى تتجدد هذه العلاقة فيه ، انها ، بتعبير آخر ، الشكل الذى تسيطر فيه الايديولوجية البرجوازية في البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية . فهي ، اذن ، اساسية لوجود العلاقة الامبريالية (علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية) ولتأبدها في حركة تجددها ، من حيث هي اساسية لتأبد علاقات الانتاج الكولونيالية في حركة اعادة انتاجها ، اذ بديمومة تجدد هذه العلاقات تتأمن ديمومة تجدد العلاقة الامبريالية والعكس بالعكس ، وتتأمن ، بالتالي ، ديمومة تجدد السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية المسيطرة . (وهنا ، لا بد من التنبيه الى ان ذلك الشكل ليس منفصلا ، او مستقلا عما هو منه الشكل ، وليس معه في علاقة خارجية ، بل انه ملازم ، بالضرورة ، لوجود هذا الذى لا ينوجد الا فيه ، من حيث هو شكل وجوده) .

ان دخول الايديولوجية " الطائفية " في ازمة ــ لا سيما اذا ترافق بتكوّن الطبقات الكادحة في قوة سياسية مستقلة تتمحور حول الطبقة العاملة ، قطب تحالفها الطبقي ــ بامكانه ان يعرقل ، ان لم يعطل ، التحقق الالي لتلك العملية من اعادة الانتاج التي هي اساسية لاعادة انتاج العلاقة الامبريالية وتأبدها . لهذا نرى البرجوازية الامبريالية حريصة على ديمومة " الطائفية " كنظام سياسي وايديولوجي لسيطرة البرجوازية الكولونيالية اللبنانية ، حرص هذه الطبقة المسيطرة عليها ، لانها الشكل الذى تتأمن فيه ديمومة العلاقة بين الاثنتين ، من حيث هي علاقة طبقية تتأمن فيها ديمومة السيطرة الطبقية لهذه البرجوازية الكولونيالية بديمومة تبعيتها للبرجوازية الامبريالية ، في اعادة انتاج علاقات الانتاج الكولونيالية . (الم ينصح المبعوث الفرنسي ، كوف دو مورفيل ، خلال الاشهر الاولى من الحرب الاهلية ، القائمين على النظام السياسي في لبنان ، بتدعيم الاساس " الطائفي " لهذا النظام ، لانه هو الذى يؤمن له البقاء والديمومة ؟) .

ان ربط الايديولوجية " الطائفية " ببنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، من حيث هي شكل تاريخي مميز من الايديولوجية البرجوازية خاص بهذه البنية ، له فضيلة منهجية كبرى ، هي انه يضيء لنا الاساس المادى لهذه الايديولوجية ، ويحدد طابعها الطبقي البرجوازى . وهذا الاساس ليس ، بالطبع ، الانتماء " الطائفي " ، او تعدد " الطوائف " ــ بحسب اللغة الايديولوجية البرجوازية ــ (ومتى كان الاساس المادى للنظام الايديولوجي ايديولوجيا؟ ومتى كانت الايديولوجية تفسر بالايديولوجية ، كالفكر بالفكر ، الا في عالم الغيب والتغييب ، اى في عالم مثالي لا ينتظم في بنائه الداخلي المفارق والمستقل الا في هدف تغييب اساسه المادى ، وبفعل هذا التغييب نفسه؟ أوليستآليةالتغييب هذه هي آلية تحرك الايديولوجية في وظيفتها الطبقية ، خدمة

لمصالح الطبقة المسيطرة ؟) . ذلك الاساس المادى هو حقل الصراع الطبقي ، في تحدده ببنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، في شكل تحدد هذه البنية ببنية العلاقة الامبريالية . فعلاقة السيطرة الايديولوجية الطبقية تتحدد اذن بعلاقة السيطرة السياسة الطبقية ، بالشكل الذى تتحدد فيه هذه ببنية علاقات الانتاج القائمة ، في اطار تحدد هذه البنية ببنية العلاقة الامبريالية . لذا امكن القول ان الاساس المادى الذى يقوم عليه بناء الايديولوجية " الطائفية " اساس سياسى . وهذا هو معنى القول ان "الطائفية" نظام سياسي وايديولوجي هو الذى تمارس فيه البرجوازية اللبنانية سيطرتها الطبقية في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية . فهذا الاساس ليس ، بالطبع ، منفلتا قائما بذاته ، ولا يتحدد بوعي البرجوازية في ممارساتها الطبقية ــ برغم وجود هذه الممارسات الواعية عند الطبقة المسيطرة ، وبرغم حرصها كما رأينا ، على ديمومة النظام "الطائفي" ــ بل ان له الشكل الذى تحدده له بنية علاقات الانتاج القائمة ؛ اى بنية الاساس الاقتصادى نفسه .

ثم ان لربط الايديولوجية " الطائفية " ببنية علاقات الانتاج الكولونيالية فضيلة منهجية اخرى ، هي انه يساعد على تمييزها من الايديولوجية الدينية ، وعلى اقامة الفارق بين الاثنتين . ولنتوقف قليلا عند هذه القضية ، لما لها من اهمية في توضيح المفاهيم في نقض ايديولوجية البرجوازية اللبنانية .

٥ ــ في علاقه الاختلاف بين الايديولوجية الطائفية والايديولوجية الدينية

استنادا الى ما سبق، نقول : ان الشكل " الطائفي " الذى تمارس فيه البرجوازية الكولونيالية اللبنانية سيطرتها الايديولوجية الطبقية هو في علاقة تلاؤم صرورى مع الشكل الذى يسيطر فيه نمط الانتاج الكولونيالي على سائر انماط الانتاج السابقة على الرأسمالية التي هي معه في علاقة تعايش في البنية الاجتماعية اللبنانية . ومن الخطأ القول ، اذن ، ان الايديولوجية " الطائفية " هي ايديولوجية الطبقة أو الطبقات المسيطرة في علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية ، وانها هي هي الايديولوجية الدينية (او شكل منها) ، من حيث ان الايديولوجية الدينية هذه هي الايديولوجية المسيطرة في هذه العلاقات الانتاجية السابقة التي هي ، بدورها ، العلاقات المسيطرة في البنية الاجتماعية الراهنة . في هذا الخطأ الذى تولده سيطرة الايديولوجية البرجوازية في حقل الممارسات الايديولوجية الطبقية يقع الكثيرون من ايديولوجي البرجوازية ــ وهذا امر طبيعي ، وما هو بخطأ عندهم ، لانه ملازم لبنية منطق فكرهم ــ ويقع فيه ايضا بعض الماركسيين ، وهذا مرفوض ، لكن يمكن تفسيره بأن الممارسة

الايديولوجية للصراع الطبقي ليست بعد ، عند هذا البعض ،ممارسه بروليتاريه.ولا يمكن ان نستخلص من عجز نمط الانتاج الكولونيالي عن القضاء ، في تطوره التبعي ، على انماط الانتاج السابقة على الرأسمالية، ان علاقات الانتاج الخاصة بهذه الانماط من الانتاج هي المسيطرة في البنية الاجتماعية الراهنة.لو كان هذا هكذا ، لوجب القول ان هذه الانماط من الانتاج هي التي تسيطر على هذا الشكل الكولونيالي من نمط الانتاج الرأسمالي ، في تعايشها معه في هذه البنية الاجتماعية ؛ وهذا قول عبثي .

اذا لم تكن علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية هي المسيطرة في البنية الاجتماعية الكولونيالية ،فان الايديولوجية المسيطرة فيها ليست ايديولوجية الطبقة او الطبقات المسيطرة السابقة ،بل هي ايديولوجية البرجوازية المسيطرة.(الا اذا كانت الايديولوجية البرجوازية نفسها هي ايديولوجية دينية * ، كما قد يقول البعض من الماركسيين عندنا ، وهذا ما سنناقضه في حينه).ان لهذه الايديولوجية شكل السيطرة الذى لنمط الانتاج المسيطر،ولها،بالتالي، مع الايديولوجية المسيطرة السابقة شكل علاقة التعايش الذى لهذا النمط مع الانماط السابقة.ولئن كانت الايديولوجية " الطائفية" ،في لبنان هذا الشكل الكولونيالي الذى تتميز فيه الايديولوجية البرجوازية ،فهي غير الايديولوجية الدينية ،وان كانت معها في علاقة تعايش تحاول فيها ان تكون هي المسيطرة ،من حيث هي ايديولوجية برجوازية.لكن الشكل الذى تسيطر فيه، في تعايشها معها ،هو نفسه الشكل الذى تتجدد فيه الايديولوجية الدينية . والعلاقة بين الايديولوجية "الطائفية" والايديولوجية الدينية هي من نوع العلاقة القائمة بين البرجوازية الكولونيالية والطبقة المسيطرة في علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية. العلاقة بين هاتين الطبقتين ليست علاقة تناقض تناحرى ، كالتي كانت قائمة ،مثلا ،بين البرجوازية الاوروبية وطبقة الاقطاع. وهذا الفارق عائد ،كما اشرنا سابقا ،الى الشروط التاريخية لتكوّن الرأسمالية في لبنان في طور ازمة الرأسمالية كنظام عالمي ؛فالعناصر التي تكونت منها البرجوازية الكولونيالية اللبنانية هي،في اغلبيتها ،عناصر من الاقطاعيين ،تحولت الى عناصر من البرجوازية في بدء تكون علاقات الانتاج الكولونيالية ،في ظل التبعية البنيوية للامبريالية.لكن علاقة التماثل بين هذه العناصر ، في طور التكوّن ،لا تقيم علاقة من التماثل بين الطبقتين ؛فالوجود الاجتماعي الفعلي ليس للعناصر بذاتها ،بل للطبقة في علاقات الانتاج المحددة ،وبالتالي ،لهذه العلاقات بالذات).وباختلاف البنية الكولونيالية من هذه العلاقات عن بنية علاقات الانتاج

---

* ويحلو للبعض ، ايضا ، ان يسميها " ايمانية " ، كموسى وهبة ، مثلا ، في مقالة له بعنوان : " الفكر العربي المعاصر ، بحث في المنهج". مجلة الطريق ، العدد الاول ، شباط ١٩٧٨ .

السابقة ،تختلف الطبقة المسيطرة في الاولى عنها في الثانية ، برغم ما بين عناصر كل من الاثنين من تماثل ،ويتاكد هذا الاختلاف البنيوى الطبقي ،باستمرار ،في حركة اعادة انتاج علاقات الانتاج في البنية الثانية .فالفارق بين الايديولوجية "الطائفيـــــــة " والايديولوجية الدينية ، برغم ما بين بعض عناصر الاثنتين من تماثل (دورالدين مثلا) ، هو الفارق الطبقي القائم بين البرجوازية الكولونيالية اللبنانية ، من حيث هي الطبقة المسيطرة في علاقات الانتاج الكولونياليه ، وبين الطبقة المسيطرة (لنقل انها طبقة الاقطاع)في علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية ،وهو الذى يتحدد بالفارق بين بنيتي هذه العلاقات .

ثم ان الايديولوجية لا توجد ، كما سبق القول ، الا في ممارسات طبقية محددة ، وبالتالي ، في حقل ايديولوجي من الصراع الطبقي له بنية تناقضية هي ، بشكل رئيسي ، بنية التناقض الطبقي القائم بين ممارسات الطبقتين الرئيسيتين اللتين هما ، في البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية ، الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة . معنى هذا ان الايديولوجية لا تتحدد بذاتها ، اى انها ليست نظاما فكريا يقوم بذاته ، بل هي تتحدد في بنية ذلك الحقل بعلاقة التناقض الممارسي التي تربطها ، صراعيا ، بايديولوجية الطبقة الرئيسية النقيض ، وتختلف باختلاف هذا الحقل الذى هي فيه ، وبالتالي ، باختلاف هذه الايديولوجية النقيض ، لانها ، في ذاتها ، لا توجد الا ممارسا ، ولان وجودها الممارسي هذا لا يكون الا بوجودها في حقل ايديولوجي محدد من الصراع الطبقي . فالايديولوجية الدينية ، من حيث هي ايديولوجية الطبقة المسيطرة في علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية (٢) ، هي ، بشكل رئيسي ، في علاقة تناقض ممارسي مع ايديولوجية البرجوازية الصاعدة التي هي الطبقة الرئيسية النقيض . اما الايديولوجية " الطائفية " من حيث هي شكل كولونيالي مميز من الايديولوجية البرجوازية ، فهي ، في الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي ، في علاقة تناقض ممارسي مع ايديولوجية الطبقة العاملة التي هي الطبقة الرئيسية النقيض . فالاختلاف ، اذن ، قائم بين الايديولوجية الدينية والايديولوجية " الطائفية " ، برغم ما بينهما من تماثل ظاهرى ، لانه قائم بالتحديد بين بنية التناقض الطبقي في الحقل الايديولوجي الخاص بعلاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية ، وبين بنية هذا التناقض في الحقل الايديولوجي الخاص بعلاقات الانتاج الكولونيالية . ولا يقوم التماثل بين هاتين الايديولوجيتين الا على اساس عزل كل منهما عن بنية العلاقة التناقضية الطبقية التي تختلف فيها عن الاخرى باختلاف الممارسة الايديولوجية الطبقية التي هي معها ، بشكل رئيسي ، في صراع طبقي . منطق العزل هذا مثالي ، فهو يقود الى القول بوجود الايديولوجية بذاتها ، في نظام فكرى مستقل عن وجوده الفعلي في ممارسة طبقية محددة . بل يمكن القول ايضا ان فعل العزل هذا ، الذى هو في اساسه مثالي ، هو نفسه اثر من الممارسة الايديولوجية

للبرجوازية التي تحاول دوما ان تطمس الطابع الطبقي الخاص بالافكار ، لتظهرها بمظهر النظام المنطقي المستقل ، في حياده ، عن الصراع الطبقي • بهذا الاستقلال وحده ، الذى تولده الممارسة الايديولوجية البرجوازية في الحقل الايديولوجي من هذا الصراع ، يمكن وضع الايديولوجية " الطائفية " في علاقة تماثل مع الايديولوجية الدينية • لكن هذه العلاقة لا تظهر حينئذ كعلاقة تاريخية بين ايديولوجيتين طبقيين محددتين ، بل كعلاقة من خارج التاريخ بين الدين والدين في ازلية الدين وتماثله المطلق بذاته • فالقول ، اذن ، في نقض الايديولوجية " الطائفية " ، ان هذه الايديولوجية هي هي الايديولوجية الدينية ، انما هو قول محكوم بمنطق الفكر الديني نفسه ، لانه ، بالضبط ، محكوم بمنطق الفكر البرجوازى (منطق التماثل) الذى هو عاجز عن اقامة الاختلاف ، في حركة التاريخ ، في الفكر وفي الواقع المادى ، بين الحاضر وبنيات الماضي ؛ فهو يرى ، في هذه الحركة ، حركة متواصلة غائبه هو منها نقطة الوصول المطلق ، كأن التاريخ لا يسير ، منذ ان كان ، الا في هدف الوصول الى المجتمع البرجوازى والتوقف عنده ، من حيث هو اكتمال المجتمع الطبيعي •

ولنا هنا ملاحظتان :

الملاحظة الاولى : لهذه الملاحظة علاقة بالصراع الطبقي ، والايديولوجي منه بوجه خاص ، في علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية •

قلنا ان الايديولوجية الدينية هي ايديولوجية الطبقة ــ او الطبقات ــ المسيطرة في هذه العلاقات من الانتاج • لكنها ايضا ايديولوجية الفلاحين الخاضعين لسيطرة الاقطاع ، او الارستقراطية • لذا كان الصراع الطبقي بين الفلاحين والطبقات المسيطرة هذه ، يأخذ ، غالبا ، شكل الصراع الديني ، وكان هذا الشكل عائقا لتطوره ، ان لم يكن سببا رئيسيا من اسباب فشل ثوره الفلاحية من حيث هي ثورة فلاحية ، سواء في اوروبا في القرن السادس عشر ، ام في مجتمعات القرون الوسطى (٣) ، ومنها المجتمعات العربية والاسلامية • وبتعبير آخر ، ان علاقة التماثل في الطابع الديني بين ايديولوجية الطبقة الاقطاعية المسيطرة وايديولوجية الفلاحين ، كانت سببا رئيسيا يحول دون نجاح الفلاحين في ثورتهم الفلاحية ، فكان فشلهم الضرورى هذا يؤكد عجزهم الطبقي عن ان يكونوا طبقة مهيمنة نقيضا (٤) • لذا كانت البرجوازية هي الطبقة المهيمنة النقيض ، وكانت ، بالتالي ، قادرة على ان تجابه ، من موقع وجودها الطبقي النقيض ، الايديولوجية الدينية للطبقة الاقطاعية المسيطرة بايديولوجية مختلفة غير دينية ، وفي البدء ، معادية للدين (لهذا الدين ، في شكل وجوده الفعلي في الايديولوجية الدينية الاقطاعية) • وبسبب علاقة الاختلاف هذه في الصراع الطبقي ــ الايديولوجي بين هذين النقيضين الطبقيين ، لم يأخذ الصراع بين

البرجوازية والاقطاع شكلا دينيا ــ لان الطرف النقيض فيه للايديولوجية الدينية الاقطاعية لم يكن ايديولوجية دينية كالايديولوجية الفلاحية مثلا ــ بل انكشف ، ربما لاول مرة في التاريخ ، على حقيقته الفعلية كصراع طبقي ، واخذ هذا الصراع ، بالتالي ، شكله كصراع سياسي .وبسبب انكشاف هذا الصراع ، بالضبط ، على حقيقته الفعلية كصراع سياسي ، ارتدت البرجوازية ، باكرا ، على ثورتها السياسية هذه ، وعلى ايديولوجيتها الثورية ، ووجدت في تحالفها الطبقي مع الطبقات المسيطرة السابقة ضرورة لتأبيد سيطرتها الطبقية ضد الطبقة العاملة ، لا سيما ان ثورتها لم تقض على المجتمع الطبقي ، بل استبدلت شكلا بآخر من اشكال السيطرة الطبقية . بهذا المعنى يمكن القول ،تلطيفا لتأكيدنا السابق ،لا نفيا له ، ان الثورة البروليتارية هي الثورة السياسية الفعلية الوحيدة ،لانها ثورة القضاء على المجتمع الطبقي. وبهذا المعنى ايضا ،نقول ان الطبقة العاملة هي الطبقة الوحيدة التي لا تخاف من ثورتها ،بل هي الوحيدة التي تملك القدرة على الذهاب فيها حتى النهاية ،اى حتى نهاية ما قبل التاريخ البشرى ، وبداية التاريخ الانساني للبشرية ، دون اية مساومة مع الطبقات المسيطرة السابقة . فجذرية ثورتها هي التي تجعل منها ثورة سياسية صريحة ، بدون حاجة لتمويه الطابع السياسي للصراع الطبقي ، او لتغييبه .

نستخلص مما سبق ، ان الطبقات او الفئات غير المهيمنة ، (كالفلاحين) مثلا ، تظل في صراعها الطبقي ضد الطبقة المسيطرة اسيرة لهذه الطبقة ، ان هي خاضت صراعها هذا منفردة ، او من منطلقات ايديولوجية لها الطابع نفسه الذى لايديولوجية الطبقة المسيطرة . والطبقة المهيمنة النقيض هي وحدها القادرة على الانعتاق من اسر هذه الطبقة وسيطرتها ، وقادرة وحدها ايضا على ان تحرر ، بتحررها نفسه ، تلك الفئات غير المهيمنة من هذه السيطرة الطبقية . هذا ما قامت به ، في حينه ، البرجوازية ضد الاقطاع (في اوروبا الغربية طبعا) ، فتحررت منه وحررت معها ايضا الفلاحين بقيادتها الطبقية ، وهذا هو دور الطبقة العاملة في البنية الاجتماعية الرأسمالية . كما ان ايديولوجية هذه الطبقة المهيمنة النقيض هي وحدها القادرة على مجابهة ايديولوجية الطبقة المسيطرة ؛ لان كل ايديولوجية اخرى (كالايديولوجية الدينية الفلاحية ، او كايديولوجية البرجوازية الصغيرة . . .) هي بالضرورة اسيرة هذه الايديولوجية المسيطرة ، بل هي اثر منها . لذا ، يمكن القول ان ايديولوجية الطبقة العاملة وحدها قادرة على مجابهة الايديولوجية " الطائفية " ، من حيث هي شكل مميز من الايديولوجية البرجوازية ، لانها ، بالتحديد ، ايديولوجية الطبقة المهيمنة النقيض . وكل ايديولوجية اخرى غير الايديولوجية البروليتارية (كالايديولوجية " القومية " مثلا ، التي هي " تنويع "آخر من الايديولوجيةالبرجوازية)

تظل اسيرة للايديولوجية " الطائفية " ، لها الشكل " الطائفي " الذى لهذه الايديولوجية البرجوازية نفسها • معنى هذا ان مجابهة الايديولوجية " الطائفية " لا تكون بايديولوجية " طائفية " من نوع آخر ، هي في نهاية التحليل النوع نفسه ، او بايديولوجية " قومية " لها الطابع الطبقي البرجوازى نفسه الذى للايديولوجية " الطائفية " ، بل بايديولوجية الطبقة المهيمنة النقيض ، اى بايديولوجية الطبقة العاملة • وهذا الصراع الايديولوجي ، حين يتحرك بين هذين النقيضين الطبقيين ، كالصراع السياسى بينهما ، لا يمكن له ، على الاطلاق ، ان يأخذ شكلا "طائفيا " ــ (الا من موقع من ينظر فيه ، بالطبع ، بعين الفكر " الطائفي " ، فلا يرى بهذه العين العمياء ــ وهذا العمى طبقي ــ الا ما تريه اياه عينه) ــ ، بل هو الذى ، بالعكس ، يحول دون ظهور هذا الشكل • فوجود الطبقة المهيمنة النقيض ، التي هي هنا الطبقة العاملة ، كطرف رئيسي في هذا الصراع الطبقي ، هو الذى يمنع اذن هذا الصراع من ان يتحرك ، في شكله الرئيسي ، كصراع " طائفي " ، ويحدد له شكله الفعلي كصراع سياسى •

الملاحظة الثانية : لهذه الملاحظة علاقة بالصراع الطبقي ، والايديولوجي منه بوجه خاص ، في علاقات الانتاج الكولونيالية •

السؤال الذى نطرح هو التالي : ما هي علاقة الايديولوجية الدينية ، من حيث هي ايديولوجية الطبقات المسيطرة في علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية ، بالايديولوجية " الطائفية " ، من حيث هي ايديولوجية البرجوازية الكولونيالية اللبنانية ؟

هذه العلاقة ، كما سبق القول ، علاقة تعايش بين الايديولوجيتين ، لها شكل التعايش القائم بين نمط الانتاج الكولونيالي ، وانماط الانتاج السابقة على الرأسمالية • فهي اذن في الحالتين علاقة سيطرة ، لكن الشكل الذى تسيطر فيه الايديولوجية " الطائفية " على الايديولوجية الدينية ، كالشكل الذى يسيطر فيه نمط الانتاج الكولونيالي على انماط ما قبل الرأسمالية ، هو الشكل نفسه الذى تتجدد فيه الايديولوجية الدينية ، لا بفعل آليتها الداخلية ــ وهذا ما يجب التركيز عليه ــ بل بفعل آلية السيطرة التي تخضع فيها للايديولوجية "الطائفية "• وما هذه الالية سوى آلية الممارسة الايديولوجية للبرجوازية لصراعها الطبقي ضد الطبقات الكادحة في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، وضد الطبقة العاملة بوجه خاص ، كأنماط ما قبل الرأسمالية ، فهي لا تتجدد بفعل آليتها الداخلية ، بل بفعل آلية السيطرة التي تخضع فيها ، في

اشكال مختلفة ، لنمط الانتاج الكولونيالي المسيطر ، في اطار علاقة التبعية البنيوية التي تربط هذا النمط من الانتاج بالامبريالية • بهذا المعنى يمكن القول ــ اذا نحن حصرنا البحث في جانبه الايديولوجي ، دون البحث في اساسه المادي الذي يكمن في علاقة السيطرة في تعايش انماط الانتاج المتعايشة في البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية ــ ان الايديولوجية " الطائفية " ليست وليدة الايديولوجية الدينية السابقة ، او نتاجا لها ، بل بالعكس ، ان هذه الايديولوجية الدينية هي ، في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، وليدة الايديولوجية " الطائفية " ، ونتاج لها ؛ اي انها ، في تجدد عناصرها وبقاء هذه العناصر ، وليدة الممارسات الايديولوجية " الطائفية " للبرجوازية اللبنانية المسيطرة • لا شك في ان الاولى (الايديولوجية الدينية) تمد الثانية (الايديولوجية "الطائفية ") بعناصر منها تتحدد فيها ،وهذا هو الشكل الرئيسي من تجدد الايديولوجية الدينية في تجدد عناصر منها في بنية الايديولوجية "الطائفية " ؛ اي البرجوازية • لكن هذه العناصر ليست قائمة بذاتها ، ولا وجود فعليا ، اي اجتماعيا ، لها الا في بنية الثانية ، في الشكل الطبقي المحدد من الممارسة الايديولوجية للبرجوازية الكولونيالية اللبنانية لصراعها الطبقي ضد الطبقة العاملة وحلفائها • ان الوهم الطبقي الذي هو ، بالتحديد ، اثر من هذه الممارسة الايديولوجية البرجوازية ، يكمن في قلب علاقة السيطرة بين الايديولوجيتين ، بحيث تظهر الايديولوجية " الطائفية " كأنها نتاج من الايديولوجية الدينية ، او استمرار متجدد لها ، او عنصر من عناصرها ، مع ان العكس هو الصحيح • ففي ظل السيطرة البرجوازية للايديولوجية " الطائفية " تتجدد الايديولوجية الدينية ، لا كبنية متماسكة مستقلة ، بل بعناصر منها تدخل في بنية الايديولوجية " الطائفية " وتتماسك بها ، في الممارسة البرجوازية للصراع الطبقي • وما تجدد هذه العناصر سوى نتيجة لاثر التفكيك الذي تحدثه في البنية المتماسكة للايديولوجية الدينية سيطرة الايديولوجية " الطائفية " في ممارسة البرجوازية • وبتعبير آخر ، ان هذه الايديولوجية البرجوازية " الطائفية " هي التي تتضمن الايديولوجية الدينية وتحتويها ، او قل تتضمن عناصر منها تتكامل فيها ، وليس العكس ؛ اذ لا وجود لاية ايديولوجية طبقية في بنية متماسكة الا في ممارسة طبقية محددة ، وفي حقل ايديولوجي محدد من الممارسات الطبقية المتصارعة • فتماسكها النظامي (اي تماسكها في نظام فكري مستقل) هو اثر لهذا الشكل المعكوس الذي تظهر فيه ، من موقع نظر الطبقة المسيطرة ، بنية الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي التي هي ، في تماسكها الداخلي ، بنية تناقض وصراع بين هذه الممارسات الطبقية المتصارعة ، كأنها وحدة خارجية تضم مجموعة من النظم الفكرية المستقلة • (ملاحظة: الطريف في الامر هو ان البرجوازية اللبنانية هي التي ترجع هذه النظم الى مجموعة من الاديان ، وهي التي تحاول اظهار ايديولوجيتها الطبقية " الطائفية " مظهر الايديولوجية الدينية) • ان الحقل الذي توجد فيه ، او تتجدد فيه عناصر من

الايديولوجية الدينية ، هو الحقل الذى تتكون بنيته ، بشكل رئيسي ، من بنية التناقض الايديولوجي الرئيسي بين الممارسة الايديولوجية البرجوازية والممارسة الايديولوجية البروليتارية .

لكن السؤال الذى ينطرح في هذا المجال هو التالي : لماذا اتخذت علاقة السيطرة في تعايش الايديولوجيتين " الطائفية " والدينية ، هذا الشكل الذى تتجدد فيه الثانية ، بعناصر منها ، في تجدد بنية الاولى ؟

للتبسيط ، في الاجابة عن هذا السؤال ، لا بد من اعادة القول ان علاقات الانتاج الرأسمالية بدأت تتكون في لبنان في شكلها الكولونيالي مع دخول نمط الانتاج الرأسمالي في طور ازمته ، وبالتالي ، مع دخول سيطرة البرجوازية ، من حيث هي برجوازية امبريالية ، في مراحل ازمتها العامة . في هذه الشروط التاريخية من تكوّن البرجوازية اللبنانية كبرجوازية كولونيالية ، يصعب القول ان العلاقة بين هذه الطبقة " الصاعدة " في طور ازمة الرأسمالية ، وبين الطبقة المسيطرة السابقة ، كانت علاقة تناقض تناحرى ، كالعلاقة التي كانت تربط البرجوازية الاوروبية ، مثلا ، بالطبقة الاقطاعية . وباختلاف الشروط التاريخية من تكون البرجوازيتين ، اختلف شكل العلاقة بين الايديولوجية البرجوازية والايديولوجية الاقطاعية الدينية في اوروبا عنه في لبنان . في طور تكون البرجوازية الاوروبية وصعودها الطبقي ، كانت هذه العلاقة علاقة تناقض تناحرى تتحدد فيها الايديولوجية البرجوازية كايديولوجية ثورية معادية للايديولوجية الدينية (في طور الازمة ، انقلبت هذه العلاقة علاقة مساومة طبقية) . اما في طور تكون البرجوازية الكولونيالية اللبنانية و "صعودها " الطبقي ، فقد اختلفت ، بالضرورة ، تلك العلاقة ، وما كان من الممكن ان يكون لها طابع تناحرى ، بسبب التلازم التاريخي القائم بين هذا الطور " الصاعد " من نمط الانتاج الكولونيالي وبين طور ازمة الرأسمالية ، فكان لها ، بالتالي ، طابع تساومي هو الذى يميز الايديولوجية البرجوازية في طور ازمتها ، وانعكس هذا الطابع في شكل الايديولوجية " الطائفية " . اما الطابع التناحرى ، فهو القائم بين الايديولوجية البرجوازية والايديولوجية البروليتارية ، سواء في علاقات الانتاج الامبريالية ام علاقات الانتاج الكولونيالية ، برغم اختلاف الشكل الذى تتميز به تلك العلاقة في هذه العلاقات ام تلك ، بحسب الشروط التاريخية الملموسة لحركة الصراع الطبقي . وفي ظل العلاقة الامبريالية التي تكونت فيها كبرجوازية كولونيالية ، وبالتالي ، في ظل طور الازمة من نمط الانتاج الرأسمالي ، لم يكن لهذه الطبقة المسيطرة ان تدخل ، في "صعودها " الطبقي ، في تناقض تناحرى مع الطبقة الاقطاعية المسيطرة السابقة ، او ان تجابهها كعدو رئيسي في

ممارستها الايديولوجية ، بل كان عليها ان تجابه نقيضها الطبقي ، اى الطبقة العاملة ، في شروط تاريخية محددة ، ليست شروط ازمة الرأسمالية وحسب ــ وبالتالي ، شروط ازمة الايديولوجية البرجوازية ــ ، بل هي ايضا ، وبالتحديد ، شروط عجز هذه البرجوازية عن قيادة حركة التحرر الوطني ، من حيث هي حركة تحويل ثورى لعلاقات الانتاج الكولونيالية ، وقطع لعلاقة التبعية البنيوية بالامبريالية ، وعجز ايديولوجيتها الطبقية عن ان تكون ايديولوجية هذه الحركة الثورية • ففي ممارستها الايديولوجية لصراعها الطبقي ضد الطبقة العاملة وحلفائها ، اى ضد الجماهير الوطنية ، ليس من الغريب على البرجوازية الكولونيالية ان تقيم علاقة من التعايش وحسن الجوار مع الايديولوجية الدينية (التي هي ، على اية حال ، في وجه منها ، ماضيها الايديولوجي الحاضر في ايديولوجيتها الطبقية الراهنة ، بحضور عناصر منه فيها ، والذى يختلف عن الماضي الايديولوجي الثورى للبرجوازية الاوروبية) ، تتجدد فيها عناصر منها تضمها اليها لتحيا حياة جديدة اخرى ، في حقل ايديولوجي آخر • فالبرجوازية الامبريالية ، في ازمتها الايديولوجية ،تتنكر لماضيها الايديولوجي الثورى *،حين كانت ،من قبل ،طبقة ثورية صاعدة ، وتستعيد ، في ممارستها الايديولوجية ضد البروليتاريا ، عناصر من الايديولوجية الدينية البالية تلبسها ثوبا يتجدد مع تجدد " الحياة " عاجزا ، برغم رونقه الظاهرى ، عن اخفاء شيخوختها الموميائية • ان هذا التجدد ــ او التجديد ــ لعناصر من الماضي (وهي العناصر الاكثر رجعية ورفضا للتاريخ) في بنية الايديولوجية البرجوازية المسيطرة ، بفعل آلية تجدد هذه البنية في طور ازمة الرأسمالية ، هو بحد ذاته دليل على وجود هذه الايديولوجية في ازمة ، بل هو وليد حركة هذه الازمة ، من حيث هي ازمة متجددة ؛ انه ، بتعبير آخر ، اثر من تجدد هذه الازمة • لهذا ، يمكن القول ، جوابا عن السؤال الذى طرحنا ، ان شكل علاقة السيطرة في تعايش الايديولوجية " الطائفية " والايديولوجية الدينية في البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية هو ، بالتحديد ،الشكل الذى تتجدد فيه ازمة الايديولوجية البرجوازية ، في تجدد ــ او تجديد ــ عناصر من الايديولوجية الدينية ، في تجدد بنية الايديولوجية " الطائفية " • فالايديولوجية الاخيرة هذه ، اذن ، هي الشكل الكولونيالي الذى تتحرك فيه ازمة الايديولوجية البرجوازية في البنية الاجتماعية اللبنانية • فليس بكاف القول ان الايديولوجية "الطائفية " هذه هي الشكل الذى تمارس فيه البرجوازية اللبنانية سيطرتها الايديولوجية الطبقية ، بل يجب القول ،

---

* وحدها الطبقة العاملة هي وريثة كل ما هو ثورى في الماضي ؛ لان ثورتها هي الاكثر جذرية ، ولان ثورتها من نوع آخر يختلف عن كل ما سبقها من ثورات • فمن موقع هذا الاختلاف وحده ، هي قادرة على ان تكون وريثة كل ما هو ثورى في التاريخ ؛ لان حركة التاريخ هي ، في طابعها الثورى ، حركة هذا الاختلاف •

للدقة ، انها هذا الشكل الذى تمارس فيه سيطرتها هذه في اطار ازمتها الايديولوجية. انها ، بتعبير آخر ، الشكل الذى تظهر فيه ازمة سيطرتها الايديولوجية ، من حيث ان هذه الازمة هى وجه من ازمة سيطرتها الطبقية .

٦ ــ في العلاقة بين النظام السياسي والنظام الايديولوجي لسيطرة البرجوازية اللبنانية

قبل ان ننتتم هذه المقدمات السريعة لنقض ايديولوجية البرجوازية اللبنانية ، قد يكون من المفيد لنا ان نخاطر في مقاربة وجه آخر من هذه الازمة . نقول ، عن قصد ، ان في هذه المقاربة مخاطرة ، لسبب بسيط ، هو ان الفكرة التي نريد ان نعرض لها لم يكتمل وضوحها بعد ، بحيث تتفرض علينا في ضرورتها الداخلية ، اى في صحتها .

ان من منطق السيطرة الطبقية للبرجوازية ان تستند هذه البرجوازية ، في سيطرتها الايديولوجية ، الى اجهزة ايديولوجية هي اجهزة دولة ، يتم فيها اعادة انتاج ايديولوجيتها المسيطرة . لكن وجود مثل هذه الاجهزة الايديولوجية للدولة (كالمدرسة والكنيسة والعائلة ..) لا يعني ان الدولة نفسها هي جهاز ايديولوجي . فالدولة ، على حد تعبير انجلز ، هي اداة السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة ، وهذه السيطرة الطبقية لا تنحصر في السيطرة الايديولوجية ــ على اهميتها ــ بل هي في اساسها سيطرة سياسية ، لانها ، بالضبط ، اداة خاصة بطبقة خاصة .وما ذلك العام الذى يتميز بها من الخاص سوى شكل آخر من الخاص الذى يظهر مظهر العام حتى تنطمس العلاقة الطبقية في شكل علاقة بين الافراد ، من جهة ، (وهذا هو مجال الخاص) ، وفي شكل علاقة بين الافراد والدولة ، من جهة اخرى (وهذا مجال العام) . لذا ، كان بين الحقل السياسي والحقل الايديولوجي (وكذلك الحقل الاقتصادى) تفاوت ، وكان لكل من الاثنين استقلاله النسبي عن الاخر ، اى استقلاله عنه في نسبته اليه وفي ترابطه به ، وكان من اثر هذا الترابط التراكبي ان كانت البرجوازية تتمكن ، الى حد معين ، من ان تضبط تطور ازماتها لتمنعها من الانصهار في ازمة سياسية تنفجر فيها ازمة سيطرتها الطبقية ، وكان ، وبالتالي ، من اثر ذلك ــ وهذا ما يهم موضوعنا ــ انها كانت تتمكن من حصر آثار ازمتها الايديولوجية في الحقل الايديولوجي ، (ومن حصر آثار ازمتها الاقتصادية في الحقل الاقتصادى) ، بمعنى انها كانت تعمل على ألا تنعكس ازمتها هذه ، بشكل مباشر ، في ازمة سياسية ، برغم كون الازمة الايديولوجية شكلا تظهر فيه الازمة السياسية نفسها ، في شروط محددة من حركة الصراع الطبقي . ان علمنة الدولة حررت الدولة من تبعيتها للخاص ، ووضعت الخاص في تبعية لها ، فكانت كلما احتدمت الازمة الايديولوجية للبرجوازية ، ظهرت هذه الازمة كأنها ازمة هذا الخاص وحده ، دون الدولة التي هي فوقه ، فلم تنعكس ، بشكل مباشر ، في ازمة سياسية ، بمعنى انها لم تعطل دور الاداة الاساسية للسيطرة السياسية

للبرجوازية ، حتى حين انفجرت تلك الازمة الايديولوجية في الجهاز الايديولوجي الرئيسي للدولة الذى هو المدرسة . برغم انتماء المدرسة الى مجال العام ، على عكس الكنيسة او العائلة ، لانها مدرسة عامة .

يصح ما سبق من قول على وضع البرجوازية الاوروبية ـ كالبرجوازية الفرنسية مثلا ـ اكثر منه على وضع البرجوازية الكولونيالية اللبنانية . فوضع هذه يختلف بعض الشيء عن وضع تلك . والقضية التي يجدر التوقف عندها في هذا المجال هي علاقة الضرورة بين النظام السياسي والنظام الايديولوجي كنظام " طائفي " لسيطرة البرجوازية اللبنانية . ليست المشكلة في ان تكون الممارسة الايديولوجية الرئيسية للبرجوازية ممارسة " طائفية " بقدر ما هي في ان تكون الدولة نفسها ، التي هي اداة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، دولة " طائفية " او ان تنبني في شكل دولة " طائفية " ، من حيث هي ، بالذات ، دولة برجوازية . ولا شك في ان انبناءها في هذا الشكل يعود الى الشروط التاريخية المحددة التي تكونت فيها البرجوازية اللبنانية كبرجوازية كولونيالية . وبرغم ما للبحث في اسباب انبناء الدولة البرجوازية في هذا الشكل ، (لا بد من تخصيص دراسة مستقلة لهذا البحث) ، فليس هذا ما يستوقفنا الان ، بل يستوقفنا شيء آخر ، هو أن دولة هذه البرجوازية ، كدولة " طائفية " ، تظهر كأنها الاطار الاساسي الذى تتجدد فيه الايديولوجية " الطائفية " ، او قل كأنها الجهاز الرئيسي الذى يتم فيه وبه اعادة انتاج هذه الايديولوجية . ان عملية صيانة هذه الايديولوجية وتجددها لا تتم ، بشكل رئيسي ، في الاجهزة الايديولوجية التابعة للدولة (كالعائلة والمدرسة والمؤسسة الدينية بوجه عام) بقدر ما تتم في جهاز الدولة نفسه ، من حيث هو جهاز سياسي . لذا ، يمكن القول ان " الطائفية " ليست مشكلة ايديولوجية بقدر ما هي ، في اساسها ، مشكلة سياسية ، انها مشكلة هذا الشكل الكولونيالي المميز من الدولة البرجوازية التي بتكونها تكونت الايديولوجية " الطائفية " كايديولوجية طبقية مسيطرة . من الخطأ اذن الرجوع بهذه الايديولوجية الى اصل لها نجده في القرن الثامن عشر او التاسع عشر ، برغم ما عرفته اواسط هذا القرن من فتنة " طائفية " بين دروز وموارنة . فالايديولوجية البرجوازية " الطائفية " ليست امتدادا لهذه الايديولوجية الدينية التي عرفتها فتنة ١٨٦٠ مثلا ، (لا ننس ان المرحلة التاريخية هذه هي بدايات مرحلة الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية التبعية) ، بل هي مختلفة عنها باختلاف البرجوازية الكولونيالية اللبنانية عن طبقة الاقطاعيين من دروز وموارنة ، وباختلافها الطبقي ايضا عن تلك النواة الموؤودة مما يمكن ان نسميه " البرجوازية الوطنية " التي قضي عليها في المهد مع تكون هذه البرجوازية الكولونيالية ، بفعل التغلغل الامبريالي . ونحن نرى في بعض افكار النهضة ، في تيارها الراديكالي ، عناصر من ايديولوجية هذه " البرجوازية الوطنية " الجنينية التي تصدت بعنف للايديولوجية الدينية احيانا (٥) . ان ما يميز الايديولوجية " الطائفية " من

حيث هي ايديولوجية البرجوازية الكولونيالية ، هو ، بالتحديد ، علاقة الضرورة التي تربطها : في تكونها التاريخي ، وفي حركة تجددها او اعادة انتاجها ، بالنظام السياسي للسيطرة الطبقية ، وبالدولة ، اداة هذه السيطرة . ان ما يميزها ، اذن ، كايديولوجية هذه البرجوازية الكولونيالية ، هو ، بالضبط ، كونها ايديولوجية سياسة ، لا ايديولوجية دينية ، وفي هذا يكمن طابعها الطبقي البرجوازي الذي به تتميز من الايديولوجية الدينية . ينتج عن هذا ان وجود الايديولوجية " الطائفية " كايديولوجية مسيطرة مرتبط بوجودها السياسي ، في وجود الدولة البرجوازية نفسها كدولة "طائفية" . فقوة السيطرة اذن في الايديولوجية " الطائفية " تكمن ، بالتحديد ، في وجودها السياسي هذا ، الذي هي فيه غير منفصلة عن وجود الدولة كدولة " طائفية " ، بحيث ان ديمومة هذه الدولة تؤمن لها ديمومة التجدد، التي هي اساسية لتحقيق وظيفتها الاجتماعية في تأمين التحقق الالي لعملية اعادة انتاج علاقات الانتاج الكولونيالية . فما دامت دولة هذه البرجوازية الكولونيالية قائمة كدولة " طائفية " ، فان السيطرة مؤمنة ، في تجددها المستمر ، لايديولوجية هذه الطبقة المسيطرة * .

---

* قد يكون وجود الدولة كدولة " طائفية " عامل قوة رئيسيا يمد الايديولوجية " الطائفية " بالقدرة على السيطرة وعلى التحكم بتطور الوعي الاجتماعي ، الا ان فيه اضعافا للدولة كدولة برجوازية . فلئن كانت علمنة الدولة قد حررت الدولة من تبعيتها للخاص ، ووضعت الخاص في تبعية لها ،فان "طائفيتها" تمنعها ، بالعكس، من هذا التحرر ، وتضعها في تبعية للخاص(هذا الذي هو ، بحسب اللغة الايديولوجية عن الظهور مظهر العام الذي يستوي فوق الخاص ويهيمن عليه ، فينتل دورها ؛ اذ تصبح ميدانا لتناحر هذا الخاص الذي هي في تبعية له ، والذي ، في تناحره ، يهدف الى تقاسمها . لئن كانت علمنة الدولة تدل ، اذن ، على قدرة دولة البرجوازية الاوروبية على ان تكون دولة برجوازية ، فان "طائفيتها" (نقصد طابعها "الطائفي" ، لا بمعنى انهال"طائفة" بعينها دون الاخرى ، بل بمعنى انها تظهر ، في طابعها هذا ، كأنها دولة "الطوائف") تدل ، بالعكس ، على عجز دولة البرجوازية الكولونيالية عن ان تكون دولة برجوازية .

هذا من جهة . اما من جهة اخرى ، فان هذا الطابع "الطائفي" للدولة ، الذي يضع الدولة هذه في تبعية للخاص ، ويظهرها بمظهر الجهاز "الطائفي" الرئيسي الذي فيه تتجدد الايديولوجية "الطائفية "كايديولوجية سياسية ، هو عامل اضعاف رئيسي لدولة هذه البرجوازية الكولونيالية ، لانه يمنع هذه الطبقة المسيطرة من ضبط =

يجب الا يفهم ، بالطبع ، من هذا القول ان سبب وجودالدولة ، في شكلها الكولونيالي اللبناني ، كدولة " طائفية " هو تأمين تجدد السيطرة للايديولوجية " الطائفية " ، كأن الدولة لم تنوجد في شكلها هذا الا لخدمة هذه الايديولوجية . في هذا الفهم الخاطئ تأكيد لما سبق رفضه من تغليب الايديولوجية على السياسة . والعكس ، في الواقع ، هو الصحيح : فالايديولوجية هي شكل من ظهور السياسة ، والسياسة هي الصراع الطبقي الذى يظهر في اشكال تختلف باختلاف مستويات البنية الاجتماعية ، ومنها المستوى الايديولوجي ، وباختلاف موقع النظر الطبقي فيه . ما نود قوله هو ان البناء " الطائفي " الشكلي للدولة ، من حيث هو بناء سياسي ، هو الذى يحدد الايديولوجية البرجوازية المسيطرة كايديولوجية " طائفية " . ان التلازم قائم بين تكون هذه الايديولوجية وتكون تلك الدولة في بنائها الشكلي "الطائفي " ، في ظل السيطرة الاستعمارية ، لا سيما في عهد الانتداب الفرنسي ، كما انه قائم بين تجددها وبين بقاء هذا البناء * الذى فيه تتجدد باستمرار ، في اطار علاقات الانتاج الكولونيالية التي انعكس اكتمال تكون بنيتها في استقلال سياسي شكلي ، لانه ، بالضبط ، الشكل الذى فيه يعاد انتاج هذه البنية من العلاقات التي ، باعادة انتاجها ، يعاد انتاج بنية التبعية التي تربطها بالامبريالية . وما هذا الشكل سوى الشكل

= تطور ازماتها ، وبشل قدرتها ــ لا سيما في فترات احتدام الازمة (واحتدام الازمة الايديولوجية قبيل انفجار الازمة السياسية يكاد يكون قانونا عاما) ــ على حصر آثار ازمتها الايديولوجية في الحقل الايديولوجي ، ومنعها من الانصهار في ازمة سياسية تنفجر فيها ازمة سيطرتها الطبقية . لذا ، فان ازمة الايديولوجية "الطائفية " التي تحرر حركة الصراع الطبقي وتطلقها في عقله السياسي ، تنعكس هنا ، بشكل مباشر ، في ازمة سياسية تحمل في طياتها امكانية تعطيل دور الاداة الاساسية للسيطرة السياسية للبرجوازية ، اذ ان تغيير النظام السياسي وتغيير شكل الدولة ينطرح على بساط البحث .

هذان وجهان من التناقض الطبقي المأزقي الذى توجد فيه البرجوازية اللبنانية كبرجوازية كولونيالية . ولا مفر لها ، في تجدد ازمتها ، من بنية هذا التناقض الذى يجد اساسه المادى ، في نهاية التحليل ، في بنية علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية التي فيها تتطور بنية علاقات الانتاج الكولونيالية .

---

* الا في الشروط التاريخية المحددة من الصراعات الطبقية التي ينطرح فيها تغيير هذا البناء السياسي على بساط البحث ، بفعل تحرر الصراع الطبقي من مجراه "الطائفي" ، وتكون الطبقات الكادحة في قوة سياسية مستقلة هي ، بحد ذاتها ، دليل مادى على وجود النظام السياسي والايديولوجي " الطائفي " في ازمة ، اى في ضرورة تغييره .

الكولونيالي للدولة البرجوازية كدولة " طائفية " .

لا شك في ان الطبقة التي هي في موقع السيطرة السياسية هي دوما ، بالضرورة ، في موقع السيطرة الايديولوجية . ولا تحرر كاملا من هذه السيطرة الايديولوجية المتجددة الا بالتحرر من تلك السيطرة السياسية . هذا يصح على البنية الاجتماعية الكولونيالية ، كما يصح على البنية الاجتماعية الامبريالية ، ويصح ايضا على هاتين البنيتين الاجتماعيتين ، من حيث هما شكلان متميزان مختلفان من البنية الاجتماعية الرأسمالية . ان الايديولوجية البرجوازية فيهما لا توجد الا في ممارسة طبقية محددة ، وفي اجهزة ايديولوجية للدولة هي اطار وجودها المادي واطار تجددها . الاختلاف ليس اذن هنا ، انه في عدم قدرة الايديولوجية " الطائفية " على السيطرة اذا لم تكن الدولة ، في بنائها السياسي الشكلي نفسه ، دولة " طائفية " . فوجود هذه الدولة " كجهاز طائفي " ، وبقاؤها كذلك ، هو الذي يؤمن لهذه الايديولوجية قدرتها على السيطرة والتجدد . ينتج عن هذا ان الايديولوجية " الطائفية " عاجزة ، في وجودها السياسي نفسه ، اي في وجودها كايديولوجية سياسية ، عن ان تظهر مظهرا مستقلا عن السياسة وعن الدولة ، وبالتالي ، عن الصراع الطبقي نفسه ، وعن اداة ممارسته السياسية البرجوازية . فالطابع الطبقي الخاص بالممارسة الايديولوجية البرجوازية يكمن في اظهار هذه الايديولوجية الطبقية بمظهر الفكر القائم بذاته ، في استقلاله عن الدولة وعن الحقل السياسي للصراعات الطبقية . لكن الايديولوجية " الطائفية " تعجز عن الظهور هذا المظهر ، لانها ، بالتحديد ، ايديولوجية سياسية ، يقوم وجودها على اساس وجود الدولة " كجهاز طائفي " . ولئن كان وجودها السياسي هذا يؤمن لها القدرة على السيطرة والتجدد ، فهو ، في الوقت نفسه ، يدل على انها في ازمة ، في وجودها بالذات كايديولوجية مسيطرة . معنى هذا ان وجود الايديولوجية البرجوازية في ازمة هو الذي يحدد تكون الايديولوجية " الطائفية " كايديولوجية سياسية هي ايديولوجية البرجوازية الكولونيالية اللبنانية المسيطرة . وبتعبير آخر : ان تكون هذه الايديولوجية في هذا الشكل الذي هو اثر من وجود الايديولوجية البرجوازية ، كايديولوجية برجوازية ، في ازمة ، هو بحد ذاته نتيجة تكون نمط الانتاج الكولونيالي في طور ازمة الرأسمالية ، وبالتالي ، نتيجة هذه الضرورة التاريخية في ان يكون الطور " الصاعد " من نمط الانتاج الكولونيالي هو هو طور ازمته ، ولا بد لهذه الازمة من ان تنعكس في شكل السيطرة الايديولوجية وفي شكل السيطرة السياسية للبرجوازية الكولونيالية المسيطرة . " الطائفية " هي الشكل الذي انعكست فيه هذه الازمة في البنية الاجتماعية اللبنانية ، وهي الشكل الذي انعكست فيه السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية في هذه البنية في ازمة سيطرتها الطبقية ، انها شكل الازمة في ممارسة البرجوازية الكولونيالية اللبنانية سيطرتها الايديولوجية وسيطرتها السياسية ، انها ،

بتعبير أدق ، هذا الشكل التاريخي المحدد الذي تمارس فيه هذه البرجوازية عجزها الطبقي عن ممارسة سيطرتها الطبقية .

في تعريف لبنان

الفصل الاول

التعريف الطبيعي

وعي التاريخ يحمل مأساته ، والتناقض فيه المأساة . كيف يدوم ما يحمله التاريخ ، بضرورته ، الى التغير ؟ كيف تتزن الحركة وهي جرثومة خلل ؟ كيف يتأبد ما هو الى زوال ؟

هذا هو السؤال الذى يحكم منطق الايديولوجية البرجوازية ، وهذا هو السؤال الذى يحكم منطق الفكر عند ميشال شيحا * في كل ما يكتبه . للسؤال وجهان : وجه الدهشة ، بسبب الاستحالة ـ لا ديمومة لما هو في تغير ؛ لا توازن لما هو في خلل ؛ لا تأبد لما هو في زوال ـ ووجه العمل للتغلب على الاستحالة ، لعلها تنقلب امكانا ، ولو لاجل مسمى . ينطرح السؤال في وجهه الاول ، من موقع منطق التاريخ في ضرورته. انه موقع العقل العلمي ، وموقع من يتفق منطق مصلحته الطبقية مع هذا المنطق المادى للتاريخ . وينطرح السؤال ، في وجهه الاخر ،من موقع رفض التاريخ وحركته ، ورفض التناقض في هذه الحركة . انه موقع من يصطدم منطق مصلحته الطبقية بمنطق التاريخ : انه موقع الطبقة المسيطرة وموقع فكرها السحرى . من هذا الموقع ينظر شيحا

---

* كاتب صحافي لبناني ، ولد في بمكين ، قرية صغيرة قرب عاليه ، سنة ١٨٩١ ، وتوفي في بيروت سنة ١٩٥٤ . معظم كتاباته مقالات نشرها في الجريدة اللبنانية اليومية الناطقة باللغة الفرنسية «Le Jour» ، التي تأسست في آب (اغسطس) ١٩٣٤ ، ومحاضرات القاها في " الندوة اللبنانية " ؛ كان احد اصحاب بنك "فرعون وشيحا " ومديرا له ؛ صهره بشارة الخورى ، اول رئيس للجمهورية اللبنانية ؛ كانت له علاقات سياسية وثيقة بالانتداب الفرنسي ؛ كان احد واضعي دستور ١٩٢٦. كل هذه المواقع التي كان يحتلها في حقل الاقتصاد والسياسة والفكر تجعل منه ، عن حق ، احد ابرز ممثلي ايديولوجية البرجوازية اللبنانية ، ان لم يكن ابرزهم على الاطلاق.

في الواقع اللبناني ، لكنه ينظر فيه ايضا من موقع الوعي بالتاريخ وحركته . في هذا التناقض بين الموقعين يتحرك فكره . لكن الغلبة تعود دوما للموقع الاول ، لانه الموقع الطبقي الطبيعي . ويأخذ الوعي التاريخي عنده شكله الايديولوجي البرجوازي ، ويأخذ الوعي هذا عنده شكلا مأسويا لا يفارقه ، منذ البداية . انه يدرك ، من موقعه الطبقي هذا ، ان بالسياسة وحدها ، وبالايديولوجية ، قد يكون ممكنا معاندة الحركة التاريخية ، لاجل محدود ، دون التغلب النهائي عليها . ولا يصرح بضرورة الهزيمة ــ فهذا ما لا يتفق مع منطق تلك السياسة وتلك الايديولوجية ــ لكن الخوف والقلق منها حاضران دوما في كتاباته ، كأنه الحدس او الغريزة في طبقة لا يفارق حلقها طعم الموت ، خفيا ، او النهاية .

في مقال كتبه في سنة ١٩٣٦ ــ اي في عهد الانتداب الفرنسي ــ ك " مقدمة لسياسة لبنانية " ، يحدد شيحا هدفه بالقول انه " محاولة لايضاح وضع يقلق الحاضر كثيرا ويتهدد المستقبل "* (٦) .

ما سبب هذا القلق الكامن في الحاضر ، الملازم له ؟ وما هو هذا الخطر الذي يحيق بالمستقبل ؟ لن يباشرنا الكاتب بجواب صريح . سيأخذ وقته ، وسيتقن لغته ليكون أكثر اقناعا . وللغة دور اساسي في الفاعلية الايديولوجية : كلما كانت اقرب الى بساطة " الشعر "** منها الى تعقد العقل ، كانت ابلغ للقلب ؛ اذ يستسلم القلب لبداهتها المرئية . والميزة الاولى التي يكاد ينفرد بها شيحا دون غيره من ايديولوجيي

---

* ملاحظة : نستند ، في نصوص شيحا ، الى الطبعة الفرنسية وحدها ، ونحاول ان نكون امينين للنص ، قدر الامكان ، في نقله الى العربية . والنصوص هذه التي سنستند اليها ، صدرت في كتب متفرقة في بيروت ، عن مطبوعات مؤسسة ميشال شيحا (éd. du Trident). لهذه الكتب العناوين التالية :

" لبنان اليوم "	— Liban d'aujourdhui
" تنويعات حول البحر المتوسط "	— Variations sur la Méditerranée
" في السياسة الداخلية"	— Politique Intérieure
" افكار في الاقتصاد اللبناني "	— Propos d'économie Libanaise
" فلسطين "	— Palestine

لسهولة مطبعية ، سنذكر دوما عنوان الكتاب الذي نشير اليه ، بالعربية .

** او اصطناع البساطة . ويقال ان ميشال شيحا " شاعر " ايضا .

البرجوازية اللبنانية ، هو ان اللغة عنده ، سواء أكانت في السياسة ام في الاقتصاد ام في غير ذلك ، هي دوما لغة البداهات الطبيعية الازلية . فما من فكرة يقدمها ، في كتاباته كلها دون استثناء ، الا ويرفقها بالقول " وهذه هي طبيعة الاشياء " او " وهذا امر بدهي " او " وهذا هو المنطق الطبيعي للامور " الى غير ذلك من العبارات التي تلعب دورها الاول في كبت منطق الحركة التاريخية المادية ــ مصدر القلق والخوف ــ واظهار امور الايديولوجية البرجوازية مظهر " الابديات ،لان لها ، في هذا المنطق ، اساسا طبيعيا .

حين تقوم السياسة او الاقتصاد او المؤسسات او الدولة او السيطرة الطبقية على اساس طبيعي ، اى حين تجد في الطبيعة (طبيعة الامور كما يقول شيحا) اساسها ، فان ديمومتها تتأمن بديمومة هذه الطبيعة التي هي في التاريخ تكرار لا يتغير. وبشيء من المبالغة المقصودة نقول ان منطق ايديولوجية البرجوازية اللبنانية موجود كله ، في شكل مكثف ، في البناء اللغوي الشكلي لمنطق هذا الفكر الشيحاوي . لكنّ بين لغة البداهات الطبيعية وهذا الخوف من خطر كامن في الحاضر ، يستقرئ المستقبل ويتهدده ، تناقض دائم هو الذي يضفي على الوعي شكله المأسوي . هذا الوعي وعي ذلك الخطر نفسه ، انه اللوحة الخلفية التي ترتسم عليها افكار شيحا وتتبنى نصائحه الابوية للسلطة السياسية . فكتاباته هذه تمثل ، بهذا المعنى ،او يريد لها ان تمثل ، ايديولوجية هذه الدولة البرجوازية . فما هي هذه السياسة التي يقترح على الدولة ؟ ما هي خطوطها العريضة ؟ وللدقة ، يجب طرح السؤال بشكل آخر : اى نوع من الممارسة السياسية هو الذي يقترح على البرجوازية المسيطرة حتى تضمن هذه البرجوازية لسيطرتها الطبقية شيئا من الديمومة ، يدرك شيحا ، خفية ، انه لن يدوم ؟ لكن وظيفة الممارسة السياسية هذه تكمن ، كما سبق القول ، في تأمين الشروط الضرورية لتجدد البنية الاجتماعية ، بحيث تتجدد باستمرار سيطرة البرجوازية فيها التي هي قائمة على اساس هذه البنية وتجددها . لهذا ، يقودنا السؤال الاول الى سؤال آخر : ما هي هذه البنية التي تتأمن بديمومتها ديمومة السيطرة البرجوازية ، وتتحدد ، بالتالي ، في ضوئها ، اهداف تلك الممارسة السياسية ؟ وبتعبير ابسط : اى لبنان هذا الذي يجب ان يدوم ، حتى تدوم سيطرة البرجوازية فيه ؟

وبالفعل ، ينطلق شيحا من تعريف بلبنان هو القاعدة التي يقوم عليها بناء فكره الايديولوجي . افتحوا كتبه التي جمع مقالاتها ورتبها وبوبها علم آخر من اعلام البرجوازية اللبنانية ــ شارل الحلو ــ تجدوها تبتدئ كلها بتعريف بلبنان يرسي بناء الايديولوجية البرجوازية على قاعدة البداهة الطبيعية ." لبنان هو ..." والتعريف تعريف بجوهر ، والجوهر لا يتغير . انه منطق هذا التعريف نفسه . والايديولوجية

بحاجة الى مسلمات وبداهات تنطلق منها ، وتبني عليها ما يجب ان ينعمم وان يسود من افكار وتصورات وهياكل او قوالب للوعي الاجتماعي ، ان هي عمت وسادت ، أمنت البرجوازية ، لاجل ، شر نقيضها • التعريف الجوهرى ذاك مريح ومخدر للقلق ، لان لا شك فيه • هذا منطق البداهة : انه غير قابل للشك •والا ، فالانهيار نصيبه ، ومع هذا الانهيار تنهار فاعلية الايديولوجية ، من حيث هي فاعلية سحرية •فاذا انفكت عقدة السحر عن العقل والقلب ، تحرر العقل بتحرر القلب ، وتحرر القلب بتحرر العقل ، وابتدأ الشك حتى في البداهات ومنطقها • فلا بد من شل فعل الشك في العقل ، حتى يبقى القلب وحيدا من دون العقل ، فتفعل الايديولوجية المسيطرة في القلب فعلها السحرى ، في غياب العقل ، او في غفلة منه ، في سلم المنطلقات البدهية •

" لبنان ، بلا شك ، بلد صغير جدا ، لكن فرادة هذا البلد غير قابلـــة للشك "(٧) • نقف عند هذا النص ، بسبب صياغته اللغوية • منطق البداهة يحكم الصياغة هذه في نفي الشك مرتين • والشك هذا لا ينتفي الا بسبب كون التعريف بداهة • ان يكون لبنان بلدا صغيرا جدا ، هذا امر بدهي لا حاجة للشك فيه • لكن تأكيد هذه البداهة ، بنفي الشك عنها ، ليس لتأكيدها ، بقدر ما هو لنفي الشك عما سيتبعها من قول قابل للشك ، في تأكيد فرادة لبنان • هكذا تلعب اللغة في خدمة المنطق الايديولوجي ، فتضع ما هو قابل للشك ، في كفة مع البدهي ، حتى يتساوى معه في بداهته ، بتوازن شكلي تقيمه الصياغة اللغوية • وتتوالى ، بعد ذلك الحكم ، في خط هذا التوازن وفي ظله ، احكام اخرى ، تؤكد بداهتها دونما حاجة الى نفي الشك عنها ، ما دام منطق علاقة التوازن الشكلي في لغة الحكم الاول هو الذى يحكمها ضمنيا ، فتنقبل ، حينئذ ، بقوة البداهة التي انقبل فيها الحكم الاول • " انه بلد قديم جدا ، هو اليوم يانع جدا • موقعه الجغرافي المتوسطي هو من اهم المواقع واكثرها تعرضا (للخطر) • فهو يقع على احدى الطرق البرية والبحرية الاكثر ضرورة في العالم ••• تتجابه فيه الاعراق والمعتقدات والطقوس واللغات وانماط الفكر والتقاليد • وهو ، في آن معا ، "ملجأ " وبلد هجرة ، بلد جبال وسهول ومناخات متنوعة وثقافات مختلفة • نجد فيه كل اشكال الجنس البشرى والعمل البشرى ••• التعارضات الاكثر حدة ، والعقليات الاكثر تنوعا ، والتقاليد الاكثر تباينا ، والوجـــوه الاقل تجانسا • انه عالم مصغر " (٨) •

تبدو هذه اللوحة التي يرسمها شيحا هنا للبنان ، في الظاهر ، لوحة حيادية انطباعية ، تلتقط فيها العين من الواقع المرئي ما تتبينه بموضوعية بريئة • لكن ، ما ان ندقق النظر فيها قليلا حتى تنفجر للعين النقضية ثوابت الايديولوجية البرجوازية اللبنانية • لبنان هذه الايديولوجية مجموعة تناقضات ، منها ما هو ، في الظاهر ،

تاريخي : فلبنان بلد قديم جدا ، له من العمر خمسة الاف سنة او اكثر (٩) ، لكنه شاب حديث السن • (انه يتجدد دوما في قدمه) • فما هو يخرج من الانتداب الى الاستقلال ؛ ومنها ما هو جغرافي : فهو بلد جبال وسهول ، تجتمع فيه ، على صغره ، مناخات متعددة • وهو بلد جبلي بحري ، له وجه للداخل ، والوجه كله للبحر (وتنزلق في التعريف كلمة ، ظاهرها بريء ، تحدده كبلد متوسطي • وسيكون لهذه الكلمة البريئة جدا شأن عظيم في نظام هذه الايديولوجية المتذاكية) ؛ ومنها ما هو حضاري وفكري وثقافي ولغوي وديني ، بل حتى عرقي • فلقد اجتمعت فيه الاديان كلها ، والتقاليد كلها ، والاجناس البشرية كلها ؛ انه تصغير للعالم كله ، انه فجر للبشر كلهم ، قديمهم وحديثهم ، وموطىء قدم للاقوياء منهم ، وملجأ للمستضعفين • خليط من الحضارات ، وبلد هجرة •

لكن ما يميز هذه التناقضات ، في طابعها الرئيسي ، هو انها تناقضات دائمة ، قل على الاصح ، انها تناقضات جوهرية ، بمعنى انها تناقضات هذا الجوهر الذى هو لبنان • واذ تتجوهر فيه التناقضات ، ينتفي ، بالضرورة ، طابعها التاريخي : انها في حركة تتكرر ، لا تتطور او تتغير • انها ملازمة لهذا الدائم الذى هو موضوع التعريف • والدائم هذا ، لانه الجوهر ، غاب عن تعريفه ما يجب ان يبدأ به التعريف ، لو كان التعريف تاريخيا : اى الاقتصاد • الا ما ورد في التعريف من ان ، في لبنان ، نرى اشكال العمل البشرى كلها • لكن اشكال العمل هذه لا تتحدد ،بالطبع ، تاريخيا بانماط الانتاج ، كالقول في العمل ، مثلا ، انه عمل مأجور او عمل رقّي •• فالفكر "الاقتصادي" الشيحاوى يجهل تمام الجهل مفهوما هداما كمفهوم نمط الانتاج •اشكال العمل تلك تتحدد ، في هذا الفكر ، باشكال الحس البشرى ، جوهريا • فمن الشعوب من هي ، في جوهرها ، شعوب تجارية ، ومنها من هي فيه صناعية او زراعية او غير ذلك • وحين يغيب الاقتصاد ــ بما هو ــ في معناه العلمي ، علاقات الانتاج المحددة الخاصة بنمط معين من الانتاج ــ في التعريف الاجتماعي ، ينفتح الباب واسعا امام ما يتفق من الايديولوجيات مع ضرورات السيطرة الطبقية الخاصة بطبقة مسيطرة معينة ، كالبرجوازية اللبنانية التي هي ، في البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية ، تدرك ، منذ ان كانت في عهد الانتداب ، (مقال شيحا هذا الذى نشير اليه ، كتب عام ١٩٣٦ ، وغيره من المقالات التي سنستند اليها في تحليلنا اللاحق ، كتبت ايضا في الاستقلال) ، وقبل ان تصل الى موقع السيطرة السياسية في عهد الاستقلال ، انها هي ارمه ، وتدرك ، بعين ايديولوجييها الطبقية ، انها في خطر • ولانها في خطر ، عليها الا تستسلم للخوف او القلق • هذا ما كان يذكرها به شيحا ، في قوله لها ، سنة ١٩٥٣ : "عدونا الدائم هو القلق ، مهما كان شكل ظهوره ، او مصدره • عدونا هو الخوف " (١٠)• وهنا ايضا تلعب اللغة ، في صياغتها الشكلية ، لعبة الايديولوجية ؛

اذ تنتظم ، في بنائها الداخلي ، بنظام هذه الايديولوجية وبمنطقها الذي هو منطق تغييب اكثر منه غيبي ، او قل انه غيبي لانه تغييبي . شيحا ينطق ، هنا ، بلسان طبقته . هذا ما يفسر استخدام " نا " المتكلم . لكن ما يستوقف النظر ، بالفعل ، هو صفة " الدائم " هذه التي يصف شيحا بها عدوه وعدو طبقته . فلو انه وصفه بصفة " الرئيسي " ، مثلا ، او " الاساسي " او " الاخطر " ، او غير ذلك من الصفات ، لما بدا الامر بمثل هذه الغرابة . والغرابة هي في ان يكون العدو هذا دائما ، وفي ان يكون القلق هذا العدو الدائم . وتتبدد الغرابة اذا تغيرت صياغة الجملة الاولى واخذت صياغتها التي تأخذ فيها معناها الحقيقي ، فصارت على الشكل التالي : " عدونا هو القلق الدائم " ، او حتى ، بشكل ابلغ : " القلق الدائم ، هذا هو عدونا ".. والواقع هو ان الجملة قد يكون لها ، حتى في صياغتها الشيحاوية ، هذا المعنى نفسه . فان يكون القلق هو العدو الدائم يعني ببساطة ان القلق هذا هو الدائم . وهذا يعني ، بدوره ، ان البرجوازية هي ، في موقع السيطرة الطبقية نفسه ، في قلق دائم . ولئن الحقت صفة الديمومة هذه بالعدو لا بالقلق ــ كما هو وارد في الصياغة الشيحاوية ــ فليس هذا بسبب " هفوة " ، وليس هذا عن تدبير لفظي بحت لا دلالة له ، بل بسبب منطق هذا الفكر الايديولوجي نفسه ــ فكر الطبقة المسيطرة ــ الذي تحكمه آلية تغييب ما يجب تغييبه حتى تدوم سيطرة هذه الطبقة المسيطرة ، او تظهر كأنها في ديمومة ابدية ، اي كأنها طبيعية ، لا تاريخية . والصياغة الشيحاوية التي هي نتيجة تحرك هذا الفكر في آليته الايديولوجية هذه تقوم ، على الصعيد اللغوي نفسه ، بوظيفة هذا التغييب حين تلحق صفة الديمومة بالعدو بدلا من الحاقها بالقلق ، فيبدو القلق هذا امرا عارضا . وبامكاننا ان نذهب في هذا التأويل النقدي ، تأكيدا لصحته ، الى ابعد من ذلك : فالقلق في ايحاءاته الدلالية كتعبير لغوي ، يتحدد من الداخل ، او داخليا ، بينما العدو يتحدد ، في ايحاءاته الدلالية كتعبير لغوي ايضا ، من الخارج ، او خارجيا ، بمعنى ان الاول يتحدد في مجال العلاقة الداخلية ، بينما الاخر يتحدد في مجال العلاقة الخارجية . لو الحقت صفة الديمومة بالقلق بدلا من العدو ، لتغير جذريا حقل النظر في بنية العلاقات اللغوية ودلالاتها ، ولاخذ هذا النظر ، تلقائيا ، اي بضرورة الصياغة اللغوية نفسها (من حيث هي صياغة ايديولوجية) ، وجهة البحث في مجال العلاقة الداخلية ، بدلا من البحث في مجال العلاقة الخارجية . هنا ينقلب " القلق " امرا اساسيا ، بدلا من ان يكون عارضا ، فينطرح السؤال بدلا من ان يتغيب : لماذا نحن (اي الطبقة البرجوازية المسيطرة) في قلق دائم ؟ أليس الموقع المعطى ، موقع السيطرة الطبقية الذي تحتله هذه البرجوازية في بنية علاقات الانتاج القائمة هو السبب الفعلي لهذا القلق الدائم ؟ وهنا ينطرح السؤال الذي يغيبه شيحا ويتحاشاه قصدا : ما هو مصدر هذا القلق الدائم ؟ وما هي اشكال ظهوره في الممارسات السياسية والايديولوجية والاقتصادية للطبقة المسيطرة ؟ حين يصير القلق هو الدائم في هذه

الصياغة اللغوية ، بدلا من العدو ، لا يعود بالامكان تغييب السؤال الخاص بمصدر القلق وبأشكال ظهوره ، بينما هذا التغييب ممكن في الصياغة الشيحاوية .

وبرغم ما لهذا الفكر الايديولوجي من قدرة على تغييب الاسباب وقلب النتائج نقائضها ، فهو يدل على ما يغيبه ، فيما هو يغيبه ، حتى لو كان هذا الذى به يدل فراغا ، او بياضا . من هذا البياض او الفراغ ، اى من هذا الغائب الذى هو حاضر ، كغائب ، في انبناء اللغة الايديولوجي ، يخترق النقض منطق هذه اللغة ويقتحم موقعها . والامر ، في نهاية التحليل ، ليس امر لغة وصياغتها . انه امر الموقع الطبقي الذى فيه ينظر الفكر في الواقع وينبني . من موقع النقض ، بما هو النقيض الطبقي للطبقة المسيطرة ، ينكشف ذلك الفراغ فراغا ، او البياض بياضا ، ويرى النظر هذا الفراغ ، او البياض الذى لا يُرى من الموقع الاخر . والفراغ هذا هو ديمومة ذلك القلق . وهذا الفراغ هو ان القلق ملازم للبرجوازية اللبنانية في موقع سيطرتها الطبقية نفسه ، وما هو بعامل نفسي ، كما يتأوله شيحا ، انه واقع ازمة البرجوازية هذه ، من حيث هي ازمة بنيوية ملازمة لطبيعة علاقات الانتاج الكولونيالية التي تقوم عليها السيطرة الطبقية لهذه البرجوازية ؛ انه سيرورة الحركة التاريخية في ضرورتها . هذا هو مصدر القلق والخوف ، وهذا هو عدو البرجوازية . وما لا يمكن الانتصار عليه فعليا ، ينتصر عليه وهميا ، بتغييبه بفعل سحرى هو فعل الايديولوجية البرجوازية المسيطرة .

الانتصار الوهمي على سيرورة الحركة التاريخية وضرورتها يبدأ من رفض هذه الضرورة وكونيتها ، من حيث هي ، في هذا الطور من الازمة العامة للامبريالية ، كونية الانتقال الى الاشراكية . من هذا الرفض الاساسي ينطلق منطق الفكر البرجوازى . قد يأخذ رفضه العقل المادى هذا اشكالا مختلفة ، ربما كان اخطرها واشدها خبثا رفضه الفكر النظامي ونشاطه النظرى الذى هو ، في طابعه الكوني ، ضرورى لانتاج المعرفة العلمية . ضرورى لذلك الفكر ان يتحرر من " قيود " هذه المعرفة حتى ينسنى له القيام بوظيفته الايديولوجية . هذه " القيود " تحدد للفكر العلمي مهمة البحث في قوانين الحركة التاريخية للواقع الاجتماعي ، وهي ، لهذا ، في تناقض مع تلك الوظيفة الايديولوجية (تغييب الاسباب . وما الاسباب سوى تلك القوانين) .

في نصين لشيحا ، نقرأ ما يلي :

النص الاول (من سنة ١٩٤٢) : " نعلم ان علينا ، في التحليلات اللاحقة ، ان نتجنب الفكر النظامي . لهذا ، سنتذكر ان الواقع الحي يقوم دوما ، في وجه النظرية ، في تنويعاته ومزاجاته" (١١)

والنص الثاني (من سنة ١٩٤٩) ، بعنوان "عودة الى البداهة" : "لبنان بلد لا يشبه الا ذاته هذا ما يجب علينا ان نفهمه اخيرا . انه بلد فريد ، وكما يبدو ، وحيد

نوعه وجنسه " (١٢) .

في النصين تأكيد على الطابع البدهي لمضمون القول . ويأتي هذا التأكيد ، في سياق القول ، وفي النصين ، في شكل جملة اعتراضية . فلو نقلنا النص الاول الى العربية نقلا حرفيا ، لاتى على الشكل التالي : " في التوسعات (او التحليلات) التي سنلحق ، سيكون علينا ان نتجنب ــ نعلم هذا ــ الفكر النظامي ... "،ويتساءل القارئ عن الاسباب التي تدفع المؤلف ، دوما ، الى تأكيد الطابع البدهي لما يقول. فلعل من جملة الاسباب كلها واحدا يتميز منها بشكل خاص ، هو رفض النظرية ودورها في انتاج المعرفة وارسائها على قواعد علمية متينة . ففي النص الثاني ، مثلا ، وبعد الجملة التي اثبتنا ، يأتي ، مباشرة ، كلام على " جنون المنظرين و " ولدنتهم" المأسويـــة ..."، حين تلغى في الفكر حركة الانبناء النظرى ، في ترابط المفاهيم الداخلي واستخلاصاتها الضرورية ، لا يبقى للفكر سوى مأوى البداهة ، يؤكد فيه احكاما تحمل الى المطلق (الغيبي او الطبيعي) واقع المرئيات المباشر ، من موقع نظر طبقي محدد هو موقع نظر الطبقة المسيطرة ، حتى لا ينفذ النظر في هذا الواقع الى ما وراء المباشر من مرئياته ، اى الى بنيته الخفية التي لا يقبض عليها ، معرفيا ، سوى الفكر النظرى . وبنيته هذه هي التي تحمله الى الحركة ، او قل تحمله في سيرورة حركته التاريخية . بتغييب هذه البنية وآلية سيرورتها الداخلية ، يتسطح الواقع ويستوى على صعيد المرئي المباشر ، حقل البداهات الايديولوجية . لهذا كان منطق البداهات معاديا للنظرية ،يرفضها ويرفض طبعها الفضولي ،ويجابهها بمنطق "الحياة"وواقعها ، كأن بين الاثنتين تعارضا او تصادما ، تنتفي فيه الواحدة بالاخرى نفيا مطلقا ، بحيث يصبح حتميا غلبة احدى الاثنتين على الاخرى . وهو يختار " الحياة" ، في واقعها الغني الممنوع ، ضد النظرية التي لها عنده صفة الموت والجفاف ، او النشف .

هذا الاختيار ، هو في الحقيقة ، اختيار طبقي ضد المعرفة وضد العلم ، بما هو علم بالواقع الفعلي . وهذا الواقع الفعلي المادى شيء ، والواقع المعرفي ــ واقـــــع الفكر ــ شيء آخر ، ولا يجوز الخلط بينهما ، بحيث نرفض هذا الاخر ، باسم غنى الاول وتنوعه ، فنرفض ، برفضه ، المعرفة او العلم ، في مبدئهما ، ونقف منهما موقفا ضديا ، او بالاحرى ، ظلاميا هو ، بعينه ، موقف الايديولوجية البرجوازية .

ليس لنا ان ندخل الان في تحليل هذه القضية النظرية ، من حيث هي قضية معرفية . لكن الذى نريد التنبيه اليه في هذا المجال هو ان البعض من الذين يحاولون نقد الايديولوجية البرجوازية اللبنانية ــ لا سيما في ما له علاقة بمشكلة الطائفية ــ ينزلق ، من حيث لا يدرى ، او من حيث يدرى ، الى ارض هذه الايديولوجية ، ويقع

في ذلك التعارض الذى يصطنع بين النظرية و "الواقع الحي " اللبناني ، فيدير الظهر للنظرية وطابعها الكوني ليستخلص من هذا "الواقع الحي " " نظريته" • وهو ، اذ يقوم بذلك ، لا يعرف ، او قد يعرف ، ان " النظرية " الخاصة بهذا الواقع اللبناني ، وحده دون غيره ، لا يستخلصها من هذا الواقع بقدر ما يستخلصها من ايديولوجية البرجوازية اللبنانية نفسها التي تقوم ، في ركن اساسي من اركانها ، على مبدأ رفض النشاط النظرى ، من حيث ان هذا النشاط هو ، في الفكر العلمي ، تمييز لكونية قوانين الحركة التاريخية للواقع الاجتماعي ، في سيرورة انتقاله الى الاشتراكية •

ليس اخطر ما في منهج الفكر الشيحاوى ــ كما يبدو في النص الاول ــ رفضه النظرية ودورها في انتاج المعرفة • ولا جديد في هذا الرفض الذى هو ملازم للتجريبية ، كما نجدها ، مثلا ، عند جون ستيورات ميل او دافيد هيوم • ولئن انبنت التجريبية هذه ، في صعودهـا التاريخي ، عند هذين الفيلسوفين ، في حقل النظر في العلوم الطبيعية بوجه خاص ، وفي حقل فكرى تاريخي معين يتميز بكونه حقل فكر ما قبل الماركسية ، فان الطابع التجريبي لهذا الفكر البرجوازى ، الذى نرى في فكر شيحا ، ينحدد في حقل النظر في العلوم الاجتماعية بوجه عام ، وفي الواقع الاجتماعي اللبناني بوجه خاص ، وفي حقل فكرى تاريخي معين تتميز بنيته بكونها بنية التناقض الطبقي الرئيسي بين ايديولوجية البرجوازية وايديولوجية الطبقة العاملة • فحين يرفض شيحا النظرية ودورها في معرفة البنية الاجتماعية اللبنانية ، لا يرفض النظرية بشكل عام ، ولا يرفض نظرية مجهولة الهوية ، بل يرفض نظرية بعينها ، ولو غيب اسمها • (لكن هذا الاسم ، في نصوص نادرة جدا ، ينحرر من كبت اللغة الايديولوجية الشيحاوية ويخرج الى السطح ــ كما سنرى في حينه) • انه يرفض ، بوجه خاص ، النظرية الماركسية ومنطق التحليل الطبقي فيها ، ويرفض ايضا طابعها الكوني ، من حيث هي نظرية سيرورة الانتقال الى الاشتراكية ، في طور ازمة النظام الرأسمالي العالمي • فطابعها الكوني هذا يفرض على النظر في الواقع اللبناني النظر فيه وفي حركته التاريخية ، في علاقته بهذا النظام وازمته •وهذا ، بالضبط ، ما يجب تغييبه • وهذا ما يتغيب ، بالفعل ، بالنظر فيه من موقع الطبقة المسيطرة ، موقع الفكر الشيحاوى •

كيف نصل من النص الاول الى النص الثاني ؟ كيف نصل من التشكيك بالنظرية والاحتكام الى " الواقع الحي " ضدها ، الى فرادة لبنان ، في نوعه وجنسه ؟

وضعنا النصين ، عن قصد ، معا ، وجنبا الى جنب ، حتى نبين للقارئ المنطق الذى يحكم حركة الانتقال هذه من رفض النظرية وكونيتها ، الى تأكيد فرادة لبنان وبداهتها • ونسارع الى القول بأن الوصول ، في الفكر البرجوازى ، الى تأكيد هذه

الفرادة لا يمكن له ان يتم الا بالمرور برفض النظرية ، على الشكل الذى بينا . فهذا الرفض هو الذى يجيز ذلك التأكيد . وهذا الرفض يؤدى بالفكر ، كما سبق القول ، الى التجربة .لذا امكن القول ان التجريبية هذه هي جواز مرور ضرورى لتأكيد الفرادة اللبنانية . وهنا يقوم اعتراض ممكن ؛ فالفكر البرجوازى اللبناني لا ينفرد ، دون غيره ، بالطابع التجريبي هذا الذى هو من صلب الايديولوجية البرجوازية ، بما هي ايديولوجية برجوازية . وبرغم هذا ، اىبرغم هذا الانتماء الطبيعي الى الايديولوجية البرجوازية بعامة ، فان البرجوازية اللبنانية تجد ضرورة طبقية عملية في تمييز ايديولوجيتها ، كايديولوجية لبنانية ، من هذه الايديولوجية البرجوازية ، حتى تتمكن من تأكيد الفرادة اللبنانية التي هي ، بحسب مفهومها الايديولوجي ، فرادة المجتمع والارض والسماء والتاريخ والجغرافيا في لبنان ، وفرادة الانسان اللبناني ايضا ، وفرادة عقله . ليس تمييزها هذا ، بالطبع ، خروجا على الايديولوجية البرجوازية ، بقدر ما هو تمييز لها في شكل تاريخي محدد . فعلى ارض هذه الايديولوجية تتميز منها في طابعها اللبناني . وعلى ارض التجريبية تتميز . لكن السؤال هو : كيف ؟

تقيم التجريبية بين الاحداث والظاهرات ، وبين الوقائع في مباشرتها كمرئيات ، علاقات تشابه وتماثل تتكرر بشكل تظهر فيه ثوابت تسمح للفكر بالمعرفة التي لا تخرج ، بالتالي ، عن كونها معرفة تجريبية . لكن هذه العلاقات هي ، في التجريبية ، علاقات خارجية ؛ لانها علاقات تواصل وتتابع تستقل فيها الاحداث والظاهرات بعضها عن بعض ، بحيث تكون ، في هذه العلاقات المتكررة نفسها ، لا روابط داخلية بينها ، ولا ترابط سببيا يحكمها ؛ بمعنى انها لا تخضع لاية ضرورة داخلية . وبانتفاء هذه الضرورة الداخلية تنتفي ضرورة النظرية ، وينتفي طابعها الكوني الذى يجد في تلك الضرورة الداخلية اساسه المادى ، كما تنتفي ، بالتالي ، ضرورة العقل في المعرفة العلمية . اما " القانون " ، فهو ، في مفهومه التجريبي هذا ، لا يخرج عن كونه ــ ان وجد او امكن التكلم عليه ــ تدوينا شكليا ، اى تدوينا بلغة شكلية كالرياضيات ، لعلاقة تتكرر بين الاحداث والظاهرات بشكل ثابت ، لا ضرورة فيه . ان لذلك " القانون "اذن ، ودوما ، طابعا موقتا قابلا للتغير ، بحسب صيرورة التجربة . ولا يدخل في مجاله ، ولا يشمل حقله سوى ما تشابه من الاحداث والظاهرات او تماثل . وليس لهذا التشابه او التماثل اى ضرورة سوى تلقائية التجربة ، او عرضيتها . وما هذه بضرورة . فمن الاحداث والظاهرات ، اذن ، ما يبقى ، حكما ، خارج علاقات التشابه والتماثل هذه ، لا تشمله " قوانينها ". فهو يبقى ، بالتالي ، خارج هذا العقل التجريبي نفسه ، لا يدخل في دائرة العقل التي هي وحدها ــ حتى في التجريبية ــ دائرة العلم والمعرفة ، ولا عقل له الا هذا الذى قد ينفرد به .لكنه ــ حتى في التجريبية ــ ليس بالعقل .

على ارض هذا المنطق التجريبي الرافض لضرورة العقل في الواقع المادى وكونيته، ينبت منطق الفرادة اللبنانية ، ويصير بامكان شيحا ــ او غيره ــ ان يقول ما قال ، وان يؤكد ما اكد . ليس هذا درسا في المنطق ، انه نقض ، او محاولة نقض لمنطق ايديولوجية البرجوازية اللبنانية ، ومفهوم " الفرادة " ركن اساسي من اركان هذه الايديولوجية . بهذا المفهوم يتحقق ، وهميا ،ما تصبو اليه البرجوازية اللبنانية في ايديولوجيتها الطبقية هذه ، من اخراج لبنان ، لا من دائرة العقل المادى وحكمه التاريخي بضرورة الانتقال الى الاشتراكية وحسب ، بل من دائرة العقل التجريبي نفسه. ولعل في اخراجه من هذه الدائرة ضرورة طبقية لتلك البرجوازية ، حتى لا يظهر ، في علاقة التشابه والتماثل التي تربطه بغيره من البلدان الرأسمالية ، كبلد رأسمالي برجوازى ، يصح عليه ما يصح عليها من انه يتكون ، مثلها ، من مجموعة طبقات اجتماعية محددة . وبخروجه من الدائرتين ، يخرج لبنان عن العقل وعليه ، ليتفرد بذاته ، اذ لا شبيه له ولا مثيل . انه " هو الذى هو" (١٣)، لا يعرّف الا بذاته ، كالله وحده . وبتفرده يتجوهر . هنا ، تخرج من العقل لنقع في السحر . فبأى عقل نقاربه ؟ وهو الذى لا يصح عليه عقل معلوم ؟ لا يصح عليه ، بالتالي ، الا عقل جوهرى هو عقله . هكذا يبدأ العلم ، علمه ، بالتعريف ، تعريفه . انه ضرورة الجوهر ، والجوهر هو . انه ضرورة نفسه ، ضرورة جوهرية . لهذا ، كان في التاريخ يتكرر ، وكان التكرار تاريخه . فليتأكد الان في تكرار جوهره ، وليتأكد ضد العقل " عقله". وما " عقله " هذا بعقل ! انه فكر البرجوازية الكولونيالية اللبنانية ، في تنكرها حتى للعقل البرجوازى نفسه . لكن هذا التنكر هو جزء لا يتجزأ من وظيفتها الايديولوجية الطبقية بالذات . ولقد سبق القول بأن وظيفة هذه الايديولوجية هي العمل على تأمين الشروط الضرورية لاعادة انتاج علاقات الانتاج القائمة . فحتى يظل لبنان فريدا في فرادته ، (وحتى تظل السيطرة الطبقية ، في هذه الفرادة ، للطبقة البرجوازية المسيطرة) ، لا بد له من ان يظل امينا لجوهره ، هذا الذى يتكرر باستمرار ، في كل لحظة تاريخية . فموت لبنان ، اذن ، في ابتعاده ، عن هذا الجوهر . هكذا تأخذ ، في مفهوم الفرادة ، في ايديولوجية البرجوازية الكولونيالية اللبنانية ، حركة أعادة الانتاج تلك التي هي ضرورية لديمومة السيطرة الطبقية لهذه الطبقة المسيطرة ، شكل الضرورة في ان يظل الجوهر امينا لفرادته ، في حركة تكرار ذاته ، اى في حركة تأبد حاضره .

في ضوء ما سبق من تحليل ، يكتسب التعريف الذى انطلقنا منه وضوحا اكبر . فلبنان ، هذا الفريد من نوعه ، لا يصح عليه تحليل طبقي ــ قد يصح على غيره ــ لا في السياسة ولا في الاقتصاد ولا في الفكر او الثقافة . فبأى منطق من الفكر يمكن النظر فيه ، وقد اقامت فرادته في وجه كل فكر آخر سدا منيعا يحول دون النفاذ فيها ؟ فيه من التناقضات الكثير ، لكنها فيه تتجوهر وتدوم ، بانتفاء طابعها التاريخي . ولا هي

بالسياسة تتحدد ولا بالاقتصاد ، بل بجوهر دائم هو اياه • وتتسلل الى التعريف ، ببراءة ظاهرية ، ثوابت الايديولوجية البرجوازية اللبنانية كلها تقريبا ، كما سنراها بالتفصيل • اما الان ، فيهمنا ان نعرف كيف سيقارب شيحا لبنانه هذا ، بعد ان اعلن بطلان كل منطق آخر من الفكر لا ينبع من الفرادة اللبنانية ، ففي نص يلي النص السابق مباشرة ، يقول شيحا : " بما ان ليس بالامكان انتهاج نهج آخر ، تُجزأ هذه الكتلة الى مجموعات رئيسية تحمل علامة طائفية" (١٤)• وتثبت النص في لغته الفرنسية حتى يحكم القارئ بنفسه : «Faute de mieux faire , on compartimente cette masse en groupes principaux portant une étiquette confessionnelle».

في تكلمه على هذه الكتلة البشرية التي قال عنها في النص الاسبق انها متباينة التباين كله ، في العرق والدين والفكر والاخلاق والتقاليد واللغة والمعتقد الخ ... ، يتكلم هنا على الشعب اللبناني ، ويطرح هذا السؤال : " من هم هؤلاء البشر الاحياء الذين يتكون منهم الشعب اللبناني اليوم ؟" (١٥) ويجيب بالقول : حتى نتمكن من تعريف من نحن ، لا بد لنا من ان نعرف موروثنا التاريخي العميق ، لننتقل منه الى " العلامات الطائفية التي فيها نصنف" (١٦)•وبالفرنسية ما يلي : «aux étiquettes cofessionnelles sous lesquelles on nous classe».

هذا السؤال ، في الظاهر ، بريء ، لا جديد فيه ؛ يمكن ان ينطرح على اي بلد آخر ، وعلى اي شعب آخر ، ولا علاقة له بفرادة لبنانية • فبامكاننا ان نتساءل ، مثلا : "من هم هؤلاء البشر الاحياء الذين يتكون منهم الشعب الفرنسي ؛ الانكليزي ؛ الروسي ؛ المصري... ،اليوم ؟"• ليس في هذا السؤال اي انتقاص من لبنان ، او تجن على فرادته • السؤال ، في صياغته الشيحاوية نفسها ، له علاقة بالاحياء من هؤلاء البشر ، لا بالاموات ، وبالواقع الحاضر المشار اليه بعبارة " اليوم " ، لا بالماضي • فاذا كان هذا هكذا ، وجب الانطلاق ، في تحليل الحاضر ، من الحاضر نفسه ، لا من الماضي • كما ان الاحياء يتحددون بحياتهم ، لا باموالتهم • ونتذكر ، بهذا الصدد ، ما قاله ماركس في مقدمة كتابه " اسهام في نقد الاقتصاد السياسي " ، حين تساءل : من اين نبدأ في تحليل بلد ما ، ومن وجهة نظر الاقتصاد السياسي ؟ فرأى ان نقطة الانطلاق لا يمكن ان تكون من السكـــان (population) ؛ فهـذه العبارة ليست سوى تجريد اذا اهملنا ، مثلا ، الطبقات التي يتكون منها السكان • فالبشر ، في انتاجهم لحياتهم المادية ، يدخلون فيما بينهم في علاقات محددة ضرورية مستقلة عن ارادتهم هي علاقات الانتاج •من هنا يبدأ التحليل •

لكن شيحا ، شأنه شأن غيره من ايديولوجيي البرجوازية اللبنانية ، يتنصل ، بمفهوم الفرادة ، من ضرورة هذا المنهج العلمي • وهو حر في ذلك ، وفي اعتماد منهج آخر من التحليل • فما هو منهجه ؟

بهدف الرد على هذا السؤال ، نعود لنمعن النظر في النص الذى اوردنا ، ونتوقف عند العبارة الاولى من النص الاول ، في قول شيحا : " بما ان ليس بالامكان انتهاج نهج آخر ..." نفهم من هذه العبارة ، على سوء ترجمتها ، ان النهج في تجزئة هذه الكتلة البشرية ، او هؤلاء البشر الاحياء في لبنان ، الى مجموعات " طائفية " ، كل منها في خانة منغلقة على الاخرى ، هو نهج فكرى ، يجد في الفكر ، لا في الواقع المادى ، ضرورته ، في ضرورة فعل التصنيف ، كما هو واضح في النص الثاني • يتأكد هذا المعنى في العبارة الاولى ، ويتأكد ايضا في عبارة "العلامة" (étiquette) • في العبارة الاولى ، يتحدد نهج التصنيف الطائفي كنهج افضل من غيره ، بمعنى انه ليس الوحيد • ولئن وقع الاختيار عليه ، فبسبب مفهوم " الفرادة " ، وانسجاما معه ، اذ ان هذا المفهوم يمنع الفكر من اعتماد اى منطق آخر من التحليل يصح على غير لبنان • فهو ، اذ يصح على غيره ، لا يصح عليه • ولئن وقع الاختيار على ذلك النهج التصنيفي ، فبسبب تغييب الاقتصاد ، ايضا ، في تحديد العلاقات البشرية الاجتماعية كعلاقات الانتاج * • ولا انتاج في لبنان ، برأى شيحا — كما سنرى في حينه — وفي هذا حجة قد يستند اليها فعل هذا التغييب الايديولوجي • اما العبارة الثانية (العلامة او الاتيكيت) فتؤكد هذا التصنيف من حيث هو فعل الفكر من خارج الواقع ، وتؤكد ايضا ان العلاقة التي تربطها بهذه المجموعات المصنفة ليست علاقة ضرورية ، انما هي علاقة خارجية هي نتيجة ارتياح الفكر لتصنيفه • كان بامكان هذا الفكر ، لو ارتاح لتصنيف آخر ، ان يختار علامة (او اتيكيت) اخرى غير هذه العلامة الطائفية التي يهتدى بها على بشر ليسوا كالبشر ، كأنهم في متحف التاريخ ، او منه يخرجون • لذا ، كانت مقاربتهم ، بالفكر ، تصنيفه ، كأنهم ، او

---

* اذا كان فعل التصنيف يضرب الحجر على تلك المجموعات ، بحيث تنعزل ، عموديا ، كل منها عن الاخرى ، في الخانة المخصصة لها ، ففي اطار علاقات الانتاج ، وعلى هذا الصعيد الاقتصادى ، يرفع ذلك الحجر عن هذه المجموعات ، بحيث تتداخل ، افقيا ، فيما بينها ، وتتحدد ، بالتالي ، اقتصاديا ، ومن ثم سياسيا وايديولوجيا ، كطبقات اجتماعية • لذا كان تغييب الاقتصادى ضروريا لتماسك ايديولوجية هذه البرجوازية الكولونيالية اللبنانية •

لانهم عند هذا الفكر اثريون ، وكان الفكر هذا الذى يقاربهم فكرا اثريا ، او قل ، لتبديد الالتباس ، فكر الاثرى (عالم الاثريات) اكثر منه فكر الاقتصادى او الاجتماعي او السياسي ، فيخرجه من دائرة العقل ، وينظر في اللبنانيين ، فلا يجد سبيلا اليهم افضل من تصنيفهم ، وبتعرفهم بعلامات ، من صنعه بلصقها بهم ـ كالاثريات ـ فيستحيلون ،بها وبه ، مجموعات " طائفية " ؟ ونستقرئ النص الشيحاوى ، في صياغته الطريفة ، ولا نجد فيه جوابا ، بل نجد ذلك البياض الملازم للغة الايديولوجية ، فنستدل به على صاحب هذا الفكر ونمطه . انه ذلك المجهول في فعل التجزئة (on compartimente) ، وفي فعل التصنيف (on nous classe) . وما هو مجهول الا لانه الغائب المغيب .هنا ايضا تقوم اللغة بوظيفتها الايديولوجية في تغييب السيد ، سيد القول والفكر وسيدها ، سيد التاريخ والتصنيف ، سيد التابع ، يخضعه لعلاماته كي يبقى تابعا ، فاذا انعتق هذا ، بالشكل ، بقيت تلك العلامة شكلا له ، فيه يتجوهر ، فيبقى السيد سيدا ، والتابع تابعا ، لا يتماثلان الا في الشكل .وما هذا الشكل سوى اثر السيد ، هذا الغائب المغيب الذى هو حاضر في اثره ، انه فكر البرجوازية الامبريالية نفسه ، به ينظر شيحا في لبنان ، فيجد ما يجد ، ويصنف ما يصنف ، ومن هنا اتت صياغة هذا الفكر للمجهول . ولئن كان للنص الشيحاوى ، من فضيلة ، فهي انه كتب في سنة ١٩٣٦ ، وكتب النص الاخر في سنة ١٩٤٢ ، ولن نجد مثل هذه الصياغة للمجهول في نص بعد هذه السنة ، اذ ان العلامة ستستقل ، بالشكل ، عن الفكر الذى به ومنه اتت ، لتتجوهر في شكل سيستقل عن مضمونه ، حتى يبقى هذا المضمون في ديمومة تبعيته للسيد الغائب ، الحاضر فيه ، هو الذى منه الاثر.

ليس تاريخ هذا النص المكتوب في عهد الانتداب كافيا ليدل على الطابع الايديولوجي البرجوازى الامبريالي لذلك الفكر ، بل فعل التصنيف في النظر في شعوب البلدان المستعمرة هو الذى يدل عليه . ولكم ازدهر هذا الفكر الاثرى (اركيولوجي) ، مع " ازدهار " الامبريالية ، في شكل فكر اتنوغرافي ، في النصف الاول من هذا القرن ، ولكم عانت منه شعوب المستعمرات كلها ، بلا استثناء ، في افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية . الم يذهب ذلك الفكر في شططه الى حد اخراج هذه الشعوب من دائرة العقل ، حين خصها بالفكر الديني او السحرى او الاسطورى ، اى غير المنطقي وغير العقلي ، فكان لها الفكر البدائي ، وكان هو الفكر كله ؟ ليست هذه الدراسة مجالا لمثل هذا البحث ، على اهميته . واذ نكتفي هنا بالاشارة الى ان اندحار هذا الفكر يسير في خط صعود حركة التحرر الوطني ، نعود الى موضوعنا الرئيسي لنتبين ان " الفرادة " اللبنانية لم يقبض عليها " الفكر اللبناني " الا لان عين الايديولوجية البرجوازية الامبريالية هي التي استنهضتها ، فأتت على صورتها اثرية : وكان ما كان من غريب بشرهم فيها قديم يتجدد ، فيتصنف في مجموعات " طائفية " ليست مجموعات عرقية

او اثنية او حضارية الا لان تلك العين ارادتها كذلك • هذا يعني ، بوضوح وفظاظة ، ان مجموعة " الطوائف " هذه التي يتكون منها لبنان ، هي وليدة هذه العين التي بها تكونت • انها وليدة النظر في الواقع الاجتماعي التاريخي اللبناني بعين هذه الايديولوجية البرجوازية الامبريالية ، ومن موقعها الطبقي .وهذه العين هي ، في واقعها الفعلي ، ممارسة طبقية ، ايديولوجية وسياسية • لئن كنا الان بصدد نقض هذه الممارسة الايديولوجية ، فان نقض الممارسة السياسية سيأتي بعد حين • وبتكامل المنهج الشيحاوي ويتأكد ، بحسب هذه العين نفسها وموقعها الطبقي • ففي نص آخر يقول شيحا : " نحن لا ننسى ، بالطبع ، اننا نهتم ، في هذه اللحظة ، بلبنان اليوم .لكن لبنان اليوم ليس جبالا وشطآنا فقط ، انه ايضا بشر • والبشر هؤلاء ، علينا ان نحدد ملامحهم حتى نستخلص من الماضي معرفة الحاضر ودرس المستقبل" (١٧) •

اهم ما في هذا النص جملته الاخيرة ، فهي التي يجب تدقيق النظر فيها • انما ، قبل ان نقوم بهذه المهمة ، نلفت النظر الى هذا المنطق من الفكر الذى تتفكك فيه الاشياء ، فتستحيل عناصر تصطف جنبا الى جنب : منها الجبال ومنها الشطآن ، لكن منها ايضا البشر • ومن المفيد ، في تعريف لبنان ، اليوم ، ان نعمل بنصيحة شيحا ، والا ننسى البشر • وتبقى العناصر عناصر ؛ اذ تختفي فيها العلاقات ، بفعل ذلك المنطق من الفكر • ليس من باب الصدفة ان يكون للعنصر الجغرافي المرتبة الاولى بين هذه العناصر ، وان يحتل البشر (او العنصر البشرى) ، في تراتبها ، المرتبة الثانية• لكن هذا من باب اللغة في ضرورتها الايديولوجية • واذ يخرج لبنان من دائرة العقل ومن دائرة التفسير العلمي ، ويغيب العامل الاقتصادى في فهم واقعه الاجتماعي الحاضر والماضي ، ينطرح على " الفكر اللبناني " سؤال بحجم هذا التغييب : كيف التفسير ؟ وبأى نوع من السببية يتم ؟ مهما كان الفكر مغرقا في السحر ، فلا مفر له من مجابهة هذا السؤال ، حتى لو كان هذا التفسير سحريا ، وكانت هذه السببية من نوع اسطورى • ويأخذ هذا الفكر نهجه التالي : " لبنان بلد فريد في العالم • فهو يتطلب فهما خاصا ، لان قدره ، بالضبط ، قدر لا مثيل له ، ولا تنفع في فهمه الترسانة العلمية لاقتصاديي الكون كلهم ؛ فهي وهمية ، ولا جدوى منها "• اذن ، من هنا يبتدئ التفسير : " يبتدئ من درس في الجغرافيا والتاريخ "(١٨) • هكذا يحل العامل الجغرافي في هذا الفكر محل العامل الاقتصادى والسياسي والتاريخي نفسه في تفسير الواقع الاجتماعي ، وتتأكد وظيفته الايديولوجية بتأكيده تغييب التفسير العلمي * •

---

* اما جواد بولس ، فيكفيه ، في " فكره التاريخي " ان يقتات من فتات هذا الجانب من الفكر الشيحاوى •

نشير ، عن قصد ، الى هذا العامل الجغرافي وحده ، دون العامل التاريخي ، برغم ورود كلمة التاريخ في النص الشيحاوي . فهي كلمة تحمل من الالتباس والغموض قدرا ، يفوق ما قد تحمله من الوضوح ؛ انها ، في النص ، تعكر صفاءه الايديولوجي ، وهذا ايضا ملازم للغة الايديولوجية التي لا بد من فك طلاسمها ، بالنقض ، حتى تصرح بالضمني منها ، وبالظاهري ايضا ، ان لم يكن احيانا ضده . فما التاريخ ، في ذلك الفكر الجوهري ، سوى حركة يتكرر فيها الماضي في الحاضر والمستقبل ، لانها حركة تكرار الجوهر.ويحتار القارئ في امر هذا الجوهر ،في ما هو؟ لا نكبت رغبتنا في القول انه يكاد يكون ارجاعا للتاريخ الى جغرافيته الطبيعية . فهذا التاريخ ، تاريخ لبنان ، لا يتكرر في تماثله بذاته الا لان جغرافيته الطبيعية هي التي تحدد له حركته هذه . انها عامل هذا " الاستقرار النسبي " (١٩) للبنان على امتداد خمسة آلاف سنة . هي التي تؤمن له ديمومته . انها مبدأ تفسير هذا الثابت المتجوهر فيه . بها كان " لبنان اليوم هو هو تقريبا لبنان فينيقيا الاصل" (٢٠) . على امتداد هذا التاريخ كله ، لم يتغير هذا الثابت المتجوهر فيه . " فبسبب موقعنا في الفضاء ... ولاننا بلد جبال ومناخاتنا ملائمة ، ولان لنا واجهة فسيحة على البحر العريض ... كنا مأوى للمضطهدين وملجأ للمنبوذين ... ولان ارضنا صغيرة ، وجبالنا ليس بامكانها ان تؤوي الملايين من البشر وتطعمهم ،كانت تنطرح علينا مسألة الهجرة ، كلما فاض بلدنا بسكانه " (٢١). وفي مكان آخر ، يعود شيحا فيؤكد ان هذه الاسباب نفسها (لم يتغير شيء ، بل الشيء نفسه يتكرر منذ خمسة آلاف سنة) ، هي التي دفعت اللبنانيين الى الهجرة ، منذ القرن التاسع عشر ، " الى مصر ، في البدء ، ثم في الجهات الاربع كلها " (٢٢). ولهذه الاسباب نفسها (وكلها ، كما نلاحظ ، اسباب جغرافية) " قضي علينا ، كما في السابق ، أن نعيش في خطر " (٢٣) . " فلبنان ، بسبب موقعه الجغرافي ، هو ، بكل بداهة ، رأس جسر نموذجي " (٢٤) . " انه مفترق طرق ، انه ساحة عامة" (٢٥) .

يتبين لنا من هذه التعريفات كلها ، ان ثمة قدرا جغرافيا ، يحكم تاريخ لبنان وحياة سكانه ، بل يحكم سياسته واقتصاده في الحاضر ، كما في الماضي . ويبقى الغائب الاكبر في تفسير الاشياء ، الاقتصاد . فالهجرة مثلا ، لها علاقة بالجبال ، وبضيق الارض ، وبطبيعة ذلك " الانسان اللبناني " ، ولا علاقة لها بتاتا بنمط معين من الانتاج . واذ يستحيل العامل الجغرافي الطبيعي مبدأ تفسيريا لكل الظاهرات ، يتحرر شيحا من قيود " ترسانة " الفكر العلمي ، فيرفع الى مطلق طبيعي ما هو تاريخي ، لانه خاص بنمط معين من الانتاج ، وببنية معينة من علاقات الانتاج هي بنية الرأسمالية التبعية الراهنة ، ويسقط على الماضي حاضرا يتجوهر ، فيتأبد ، بالوهم ، في تماثله مع ماض يتكرر ، فيصير بامكان شيحا ، حينئذ ، ان يستفسر لبنان الامس عن سر لبنان اليوم ، لان لبنان اليوم ، عنده ، في هذا الفكر المتجوهر ، وبه ، هو هو لبنان الامس ،

واحد يتكرر . والاصح القول انه بلبنان الامس هذا يتبرر .فمنطق الايديولوجية البرجوازية يقوم ، في اساسه الطبقي ، على ضرورة ايجاد التبرير الطبيعي لنظام السيطرة البرجوازية ، باخفاء سره الطبقي .وهذا المنطق ينتظم بنظام توق هذه الطبقة المحتضرة الى تأبيد سيطرتها الطبقية ، بحيث ينقلب فيه التاريخي طبيعيا ، ويستحيل الواقع الاجتماعي المحدد في الزمان وفي المكان (كلبنان اليوم) معطى مطلقا من معطيات الطبيعة ، وليس ناتجا تاريخيا .هكذا يجد كامل النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لسيطرة هذه البرجوازية الكولونيالية ، بل لنظام هيمنة الطغمة المالية فيها ، (لا الهجرة وحدها) تبريره الطبيعي في المنطق الايديولوجي لهذا التفسير الجغرافي .فلئن كان لبنان اليوم (لبنان هذه البرجوازية الكولونيالية) ، مفترق طرق وممرا للاخرين وموطئ قدم لهم وساحة عامة سائبة ورأس جسر نموذجي الخ .. ، فليس ذلك بسبب نظامه الاقتصادي الرأسمالي التبعي ، بل بسبب موقعه الجغرافي . (لا وجود ، بالطبع ، لكلمة الرأسمالية في قاموس اللغة الشيحاوية) . وكذلك ارتباطه التبعي بالامبريالية ، فهو يجد تبريره الطبيعي في تلك الواجهة الفسيحة التي يطل منها على البحر العريض (كأنه منفتح ، جغرافيا ، من جهة واحدة ، ولا واجهة له على الداخل العربي) . هكذا كان من قبل ، وهو الان كما كان ، وكما هو سيبقى . هنا ، بالفعل ، تتضح الحاجة الايديولوجية الطبقية عند شيحا لاعتماد ذلك المنهج من النظر في الواقع الاجتماعي الذي تُستخلص فيه ، من الماضي ، معرفة الحاضر ، وتُستقرأ فيه ايضا معرفة المستقبل نفسه ، فالاتي يكرر الحاضر الذي هو شبيه بالماضي ، " كالماء بالماء " ، ان جاز ، في هذا المجال ، التعبير الخلدوني . و " الماء " هذا هو العنصر الجغرافي الطبيعي . انه الجوهر الثابت . اما الانسان ، فهو العارض . اذ كل من عليها فان ، ويبقى لبنان " بلدا بحريا ، وطريقا جويا وبريا ، محطة ، مستودعا ، مفترقا ، واشياء اخرى . لكننا نقتصر على الوجه الذي يجعل فيه مكانا مختارا للتجارة والتبادل ... فلقد كان لبنان ، من قبل ، بلدا تجاريا ، منذ ثلاثة او اربعة الاف سنة ، ولم يتغير كثيرا . فالجبال ما تزال ، بالضبط ، حيث هي ، والبحر ما يزال حيث هو "(٢٦) . (ملاحظة: غريب امر هذه الجغرافيا التي لا تتضمن برا ، او داخلا) .

الفصل الثاني

التعريف الاقتصادي

١ــ تكوّن الطعمه المالية في اقتصاد التجاره والخدمات

هل نكثر من سرد النصوص ، وكلها تكرر الشيء نفسه تقريبا ؟ لا نظن ذلك . كان من الضروري ان نبين كيف تعرف الايديولوجية البرجوازية لبنان ، وكيف يتجوهر هذا في تعريفه . فللتعريف ، كما سبق القول ، وظيفة ايديولوجية هامة تكمن في اعطاء نظام السيطرة الطبقية البرجوازية اساسا طبيعيا عليه يتأبد . والنص الاخير هذا واضح في دلالته الايديولوجية الطبقية : فالطبيعة ، بمعناها الجغرافي (لا علاقة التبعية بالامبريالية) ، هي التي اختارت لبنان اليوم ليكون بلدا تجاريا ، لانها اختارته بالامس كذلك . فهذا الاختيار دائم بديمومة الطبيعة .ولبنان هو اليوم بلد تجاري ، لانه كان كذلك منذ ان كان ، من قبل ثلاثة او أربعة آلاف سنة . نحن هنا في مجال السببية الجغرافية ، اى الطبيعية . لهذا كان التعريف الجغرافي اساسا للتعريف الاقتصادى ، وكان الانتقال من الاول الى الثاني يأخذ شكل الانتقال من الماضي الى الحاضر ، وهو ، في الحقيقة ، ليس سوى انتقال ، في الجوهر ، من الطبيعة الى الطبيعة ــ من دون اختراق للحدود ــ في حركة تأخذ شكل التاريخ ، والتاريخ فيها فعل طبيعي . فكيف يمكن التكلم على حاضر تغيبه الايديولوجية في ماض يتجوهر فيتأبد ؟ وكيف يمكن التكلم على اقتصاد تغيبه الايديولوجية في الجغرافيا ؟ ولا مفر من البحث في هذا الحاضر وفي هذا الاقتصاد ، فهذا او ذاك ، او هذا في ذاك هو الذى عليه ان يتأبد ، لا الماضي ، برغم رونق اللغة الايديولوجية وروحانيتها . انه نظام السيطرة الطبقية لهذه البرجوازية الكولونيالية هو الذى يجب ان يدوم ، وليس لبنان الواحد الاوحد . فكيف يأتي الى القول ما يجب ان يغيبه القول ؟ يأتي في قول آخر . لكنه يأتي في هذا القول الاخر مغايرا لذاته . هذا هو منطق لغة الايديولوجية البرجوازية . فحين يأتي الاقتصاد فيها ، لا يأتي في لغته السياسيــة (اذ ان لغة الاقتصاد هي

السياسة ، وهذه اللغة هي ، بالتحديد ، لغة الصراع الطبقي) ، بل في لغة لا تشبهه ؛ ليست من لغة العلم ولا من لغة التاريخ ، ليست من لغة الزمن القاهر . انها لغة البداهات الازلية . على مثل هذه اللغة الايديولوجية الطبقية يطلق شيحا اسم " الشعر " * . ففي مثال بعنوان " الاقتصاد الشعري " ، يقول شيحا : "للاقتصاد لغته الشعرية ، كما ان له لغته السياسية . وبامكاننا ان نعبّر ، بشكل مفيد ، بهذه اللغة ام بتلك . المهم هو ان نكون مفهومين"(٢٧) . ولن يتكلم شيحا بلغة الاقتصاد السياسي ، بل بلغة هذا الاقتصاد " الشعري " ، مع انه وضع هاتين اللغتين ، شكليا ، على صعيد واحد من التعبير . لكنه اختار " الشعر " ضد السياسة ، حتى يغيّب الاقتصاد ، هذا الذي تقوم عليه السياسة ، فكان اختياره هذا سياسيا ، من موقع طبقي محدد ، هو موقع الاقتصاد البرجوازي الكولونيالي . فلنقرأ ، اذن ، مع شيحا " شعر " هذا الاقتصاد ، ولنحاول ان نفهم لغته السياسية ، لعلنا نجد ، في هذه القراءة وفي هذا الفهم مدخلا الى نقض ايديولوجية البرجوازية اللبنانية .

" الحرية الاقتصادية هي ثروة البلاد التي لا ثروة طبيعية في ارضها "(٢٨) هذه هي الجملة التي يفتتح بها شيحا كتابه في الاقتصاد اللبناني . ليس الجديد ، وليس الملفت للنظر ان يتحدد نظام هذا الاقتصاد كنظام " حر " ، هو النظام الرأسمالي البرجوازي ، في تعريفه الكلاسيكي من قبل الاقتصاديين البرجوازيين ، في القرن التاسع عشر ، مثلا . الملفت للنظر هو الشكل الذي تتسلل فيه ايديولوجية البرجوازية اللبنانية الى هذا التعريف الكلاسيكي ، بحيث يظهر النظام الاقتصادي البرجوازي " الحر " في لبنان كأنه يجد اساسه الطبيعي ، او ضرورته الدائمة ، في طبيعة الارض اللبنانية وجغرافيتها . لا بديل لهذا النظام الاقتصادي ، اذن ، ما دام لبنان ، في جغرافيته الطبيعية ، كما هو منذ ان كان . ولا طابع تاريخيا لهذا النظام الاقتصادي . انه ، في لبنان ، ملازم لطبيعته . انه نظام طبيعي . لهذا ، كان لبنان بلدا تجاريا . " فبالتجارة تنتشر الحضارة ، وبها تصنع السعادة" (٢٩) انه " شعر " الاقتصاد البرجوازي الكولونيالي . وظيفة هذا " الشعر " تمجيد ما هو قائم ، او ما تقوم عليه سيطرة الطبقة المسيطرة ، ورفعه الى مطلق يستحيل فيه قيمة تنفرض على جميع الخاضعين لهذه السيطرة الطبقية ، حتى يتوق اليها الجميع كأنها مثالهم الاعلى في الحياة ، وحتى ينسكب وعي الجميع على قالب القيم البرجوازية . انه "شعر"اخلاقي ،

---

* لقد اخطأ شيحا في التسمية . فعلى نقيض اللغة الايديولوجية التي تغيّب الاشياء وتحجب الاساس فيها ، تكشف الشعر الاشياء للاشياء اذ يسميها برموزها ، وينفذ فيها الى ما هو منها الاساسي .

لا اخلاق فيه الا للتاجر ، او للسلطة . ويتابع " الشاعر " وظيفته التمجيدية في خدمة النظام ، فيقول :" في لبنان ، مادتنا الاولى الاساسية هي المادة الدماغية . نبيع خدمات اكثر مما نبيع سلعا . وحين تفتقد الخدمات منافذها ، ينفرض الحرمان ، وينسد الزنار . حينئذ ، يبدأ اللبناني يحلم بالسفر ، فيرى من جديد الثروة ما وراء البحار ، او السهولة فقط " (٣٠) . ليس هذا " الشعر " شعر التجارة فقط . انه شعر الخدمات ايضا ، بل بامتياز . والقلق ملازم له ، قلق من مجهول يتهدد ما يمجده . نحن في سنة ١٩٤٦ ، وقد بدأت منافذ الخدمات تنسد شيئا فشيئا في وجه لبنان " والالة الاقتصادية اللبنانية ، هي ، في هذه اللحظة ، سريعة العطب كالزجاج . انها كذلك ، لان الخدمات التي بامكان اللبنانيين ان يقدموها باتت نادرة ، والتبادل ليس حرا" (٣١) . من خلال شفافية هذا " الشعر "، تتبين مصدر الخوف والقلق : انه بنية الاقتصاد اللبناني في آليته الداخلية . وهذه البنية سريعة العطب كالزجاج ، لان هذا الاقتصاد هو اقتصاد خدمات وتجارة .وما هو كذلك الا بسبب علاقة التبعية البنيوية التي تربطه بالامبريالية . ومهما تحايل " شعر " الاقتصاد على اخفاء هذه الحقيقة التاريخية الطبقية ، فهي تظهر فيه ، وبه ، وان تغايرت . فلنقرأ ، مثلا ، هذا النص (وغيره الكثير مما له الدلالة نفسها) : " يجب الا تعيب هذه الحقيقة الكبرى عن أحد . نحن جمهورية بحرية . وبلدنا له من الواجهات على البحر اربع مرات اكثر مما له من عمق . بامكان اى طفل ان يستخلص من هذا الواقع الباهر درسه .هل سندفع بالحضارة الى امام ، ام سنتقهقر فيها ؟ " (٣٢) . ان يكون لبنان بلدا بحريا يعني ، في لغة "الشعر " ، ان يكون ، كما هو ، بلد تجارة وخدمات . ان يكون كله انفتاحا على البحر ، وبلا عمق . ان يكون وجهه للبحر ، وقفاه للداخل ، يعني ، في لغة الايديولوجية البرجوازية اللبنانية ،ان له ارتباطا عضويا بالغرب ، هو الارتباط التبعي لبنيته الاقتصادية بالامبريالية . هذا الارتباط يفقده عمقه الداخلي ، ذاك الذى فيه يرتبط ارتباطا عضويا تاريخيا بالعالم العربي ، وبحركة التحرر الوطني الناهضة فيه . فرفض هذا العمق وهذا الداخل في تعريف لبنان كبلد بحرى ، ليس ، في الحقيقة ، سوى رفض لهذه الحركة التحررية وللارتباط بها . منذ البدء ومنذ ما قبل عهد الاستقلال ، ما كانت البرجوازية اللبنانية تريد للبنان ان يرتبط مصيره بمصير حركة التحرر العربية ، بل كانت ، بالعكس ، تسعى دوما الى ان ينفصل عنها ، حتى تكون هي ، في اقتصادها التبعي ، " صلة الوصل بين الغرب والشرق " ، فتجعل من لبنان ممرا لسلع الغرب الرأسمالي الى الشرق العربي ، ومستودعا له ، ورأس جسر نموذجيا لتغلغل رساميله . ولنا عودة ، في فصل لاحق ، الى هذه المسألة .

منذ بدء الاستقلال ، بل منذ ما قبل الاستقلال ، انطرحت على البرجوازية اللبنانية القضية الاقتصادية بحدة ، من حيث هي قضية وجهة التطور التي كان على

الاقتصاد اللبناني ان يسير فيها . ربما كان ، في البدء ، بين صفوف هذه البرجوازية من كان يدعو الى السير في نهج اقتصادى آخر قائم على ضرورة تغليب القطاعات " المنتجة " (الصناعة ، بوجه خاص ، وكذلك الزراعة) على قطاع التجارة والخدمات ، فكان في هذا اقرب الى نهج البرجوازية السورية منه الى النهج العام للبرجوازية اللبنانية ، هذا نفسه الذى كان شيحا يدعو الى السير فيه . لم تكن القضية السياسية ، اذن ، غائبة عن هذا الحوار بين النهجين ، الذى يمكن لنا ان نتتبعه بالتفصيل في مقالات شيحا ، بل ربما كانت ، بالعكس ، هي العامل المحدد ، في نهاية التحليل ، لهذا الحوار ، ولما سيترتب عليه من نتائج تاريخية هامة ، لا في الحقل الاقتصادى وحده ، بل في شتى الحقول الاخرى للصراع الطبقي ، وفي المسار التاريخي العام للبنان ، في علاقته بالعالم العربي ، وبحركة التحرر الوطني فيه بوجه خاص . لم يأخذ هذا الحوار عند شيحا شكل الحوار بين نهجين او تيارين او خطين في السياسة الاقتصادية للبرجوازية اللبنانية ، بقدر ما اخذ ، منذ البدء ، شكل الحوار بين نهج البرجوازية اللبنانية ونهج البرجوازية السورية ، وتجوهر ، بالطبع ، في اللغة الايديولوجية الشيحاوية ، فكان حوارا بين لبنان وسوريا ، اى بين طبيعتين مختلفتين ونهجيهما . ان اخذه هذا الشكل يدل على ان الغلبة ، او الهيمنة في السياسة الاقتصادية للبرجوازية اللبنانية كانت لهذا النهج الشيحاوى الذى هو نهج تغليب قطاع التجارة والخدمات على القطاعات الاخرى ، في اطار التقسيم الامبريالي للعمل * . في هذا النهج بالذات ، ارتسمت ضرورة تكوّن الطغمة المالية ، من حيث هي الفئة المهيمنة من البرجوازية اللبنانية ، بمعنى ان تطور الاقتصاد اللبناني الرأسمالي التبعي ، كاقتصاد تجارة وخدمات ، هو نفسه الذى سمح بتكون هذه الفئة المهيمنة ، بينما لم تتكون مثل هذه الفئة في النهج الاقتصادى الذى كانت تسير فيه البرجوازية السورية ، مثلا ، وكان يغلب فيه قطاع الزراعة ، بوجه خاص ، وقطاع الصناعة الناشىء ، على قطاع التجارة والخدمات . من هنا يمكن القول بأن هذه الايديولوجية البرجوازية التي نرى ملامحها الاساسية ترتسم في كتابات شيحا تمثل ، بالفعل ، ايديولوجية هذه الطغمة المالية التي سيتكامل تكونها بشكل حاسم في الخمسينات انطلاقا من ذلك النهج الاقتصادى الذى يمجده شيحا ، ويمجد تاليا ، بتمجيده له ، علاقة التبعية بالغرب

---

*"لم يكن للبنان ان يجد حلا لمشكلات تطوره بحسب الحاجات الخاصة بالبلد ، وبحسب امكانياته ، بل كان له أن يتكيف مع نماذج من العلاقات الاقتصادية الدولية التي لم يكن يتحكم بها فيما كان يحاول ان يتكامل فيها" . (جاك كولان : الحركة النقابية في لبنان ،ص ٤٧ من الطبعة الفرنسية) .

الامبريالي * . كيف يظهر هذا التمجيد ؟ انه يظهر في اشكال مختلفة ، سنرى منها الكثير في هذه الدراسة ، ويظهر ايضا في شكل يمكن استخلاصه من النص الذى سردنا سابقا ، والذى بيّن لنا ان مركز الضعف الرئيسي في الاقتصاد اللبناني هو كونه اقتصاد خدمات . لكن شيحا ، فيما يضع اصبعه على العلة ، يغيبها ، فتظهر في شكل تتغاير فيه . ليست العلة عنده ، كما هي في الحقيقة ، او كما يمكن لنا ان نراها في نصه نفسه ، في بنية هذا الاقتصاد ، وفي بنية تبعيته التي تحدده كاقتصاد خدمات ، انما هي عنده في ندرة الخدمات التي بامكان اللبنانيين ان يقدموها . وبتشخيصه العلة على هذا الشكل ، يحدد لها الدواء ، من موقع نظره الطبقي المحدد الذى هو موقع نظر الطبعة المالية بالذات . وهذا الدواء هو الانتقال من عهد الندرة الى عهد الوفرة ؛ اى العمل على توسيع رقعة الخدمات التي على اللبنانيين ان يتخصصوا فيها . هذا يعني ، بوضوح ، تعميق تبعية الاقتصاد اللبناني وتعميق تخصصه في اطار الحيّز الذى يحدده له التقسيم الامبريالي للعمل ، وهذا يعني ، بالتالي ، ضرورة شن حرب اقتصادية على الصناعة لحساب التجارة ، وضرورة شن حرب ايديولوجية على القائلين ببناء اقتصاد وطني متوازن ، تتطور فيه القطاعات "المنتجة" على حساب قطاع الخدمات ، او جنبا الى جنب معه . هنا ، يعود التعريف الطبيعي او الجوهرى للبنان ، من جديد ، (في المجال الجغرافي والتاريخي والاقتصادى ، وهو ، كما رأينا ، واحد) ليقوم بوظيفته الايديولوجية الضرورية . فالحل ليس في اصلاح النظام الاقتصادى ، لان هذا النظام ليس نظاما تاريخيا ، بل هو نظام طبيعي ، بحسب تعريف لبنان . وكل اصلاح له او تعديل ، هو تغيير لطبيعة لبنان ، وابتعاد فيه عن جوهره ؛ الحل ، اذن ، هو في العودة بلبنان الى مجراه الطبيعي ، وفي عودة اللبنانيين الى طبيعتهم الاصلية . كأن حركة التاريخ في لبنان هي ، باستمرار ، حركة تنحرف به عن طبيعته ، بحيث يستحيل التاريخ ــ تاريخه ــ حركة تعود به ، باستمرار ، الى طبيعته هذه . لكن بين هاتين الحركتين التاريخيتين ، حركة الانحراف، وحركة التصحيح ، فارقا اساسيا هو القائم بين الحركة التاريخية في موضوعيتها ــ انه التاريخ المادى ــ وبين الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة التي هي ، لا سيما في ازمة سيطرتها الطبقية ، في تصادم دائم مع حركة التاريخ ، وضدها . "فنحن ، في لبنان ، مصدرو خدمات ومستوردو منتوجات الارض. (هذه هي حال انكلترا مثلا)" * * . وما دامت هذه هي طبيعة اللبنانيين وطبعة

---

* "كانت البرجوازية اللبنانية تميل الى الابقاء على الوضع الكولونيالي القائم ، بينما كانت البرجوازية السورية اكثر وطنية" . (جاك كولان: المصدر السابق ، ص ٢٤١ من الطبعة الفرنسية).

* * افكار في الاقتصاد اللبناني ، ص ٢٨١ . لكن شيحا ينسى هنا ، او يتناسى الفارق الاساسي بين انكلترا ولبنان : فالاولى بلد امبريالي ، والثاني بلد مستعمر . الاولى =

لبنان ، فالحل يكمن ، اذن ، في " ان نعود ثانية الى وظيفتنا الطبيعية ... وان نتذكر ، في كل شيء ، طبيعة الاشياء ، وطبيعة هذا البلد ، وطبيعتنا نحن " (٣٣) . وماذا تقول هذه الطبيعة ؟ تقول ان وظيفتنا التي هي طبيعية فينا ، او التي هي هي طبيعتنا ، هي التجارة والخدمات .

ليس كافيا لمن اختار ، من موقعه الطبقي ، تمجيد الخدمات ان يؤسس اقتصادها في طبيعة الاشياء والانسان والبلد ، كأن به حاجة قوية للاعلاء * بهدف الاخفاء ، وهذا ملازم لطبيعة اللغة الايديولوجية ، بحسب انبنائها في ذلك " الشعر " الاقتصادي . لذا نراه ، اذا ما هاج به " الشعر " ، استبدل الخدمات بالحريات ، وحركة رأس المال بحركة التنفس ، والسوق بالهواء ، والغرب والبحر ، والحدود الاقتصادية بالابواب والنوافذ ، بحيث تكتمل " الصورة الشعرية " باستبدال النظام البرجوازي التبعي بالكيان الطبيعي . كل هذه الاستبدالات مسخرة لفرض نهج معين على الاقتصاد اللبناني ، لا في خدمة الطبقة البرجوازية وحدها ، بل ، بوجه خاص ، في خدمة هذه الفئة المهيمنة منها التي هي في بدايات تكونها التاريخي . ولان المرحلة التاريخية التي كان يكتب فيها شيحا هي مرحلة بدايات هذا التكون الطبقي للطغمة المالية ، كان لا بد من حسم الامور في المجالين السياسي والاقتصادي لمصلحة هذا النهج الذي يلائم ، وحده ، عملية هذا التكون ويساعد على تحققها ، لا سيما ان التجارة

= تستورد مواد اولية وتصدر منتوجات صناعية ورساميل ، بينما يستورد لبنان منتوجات صناعية ــ وزراعية ــ ورساميل ، وهو ، حين يصدر ، يصدر خدمات . تغييب هذا الفارق يأتي عن ضرورة ايديولوجية في تمجيد اقتصاد الخدمات ، بحيث يظهر لبنان كأنه انكلترا . لكن شيحا ، في نص آخر ، (انظر المرجع نفسه ، ص ٣٩ مثلا) وفي سياق آخر من القول ، يسخر من الذين قد يطمحون الى ان يكون لبنان بلدا شبيها بانكلترا ــ وهذا ، بالطبع ، طموح برجوازي ــ فيضع ، بالتالي ، الاثنين في علاقة اختلاف ، فيما هو يقيم بينهما ، في النص الاول ، علاقة تماثل . وبرغم هذا التناقض في القول بين النصين ، يظل منطق اللغة الايديولوجية محافظا على تماسكه الداخلي ، لان تماسكه هذا ليس قائما بضرورة المعرفة او النظرية ، بل بضرورة الفاعلية العملية في حقل الصراع الطبقي . فلئن كان تمجيد اقتصاد الخدمات يفرض ، في النص الاول ، اقامة التماثل بين لبنان وانكلترا ، فان ضرب الاتجاه القائل بضرورة التصنيع وبناء اقتصاد وطني مستقل ، يفرض بالمقابل ، في النص الاخر ، اقامة الاختلاف بينهما . والمنطق في الحالتين واحد في تماسكه ، لانه منطق المصلحة الطبقية للطغمة المالية .

* بالفرنسية sublimation . ويترجمها البعض ، خطأ ، بـ " التصعيد " .

والخدمات كانت تصطدم ، باعتراف شيحا ، بصعوبات كبرى تعترض تطورا اقتصاديا قائما على ضرورة هيمنتها القطاعية فيه ، فتسمح ، بالتالي ، بانتقاد مثل ذلك النهج • ليس غريبا ، اذن ، ان تزدهر ، في هذه المرحلة التاريخية بالـذات ، لغة الايديولوجية البرجوازية ، في شكلها الشيحاوي هذا ؛ فالمرحلة هي مرحلة انتقالية •وغالبا ما يحتدم الصراع الايديولوجي في هذه المراحل الانتقالية التاريخية ، وينتفخ جهاز الايديولوجية الطبقية المسيطرة بمفاهيم واشكال لغوية جديدة ــ او متجددة ــ تتكون بحسب حاجات الانتقال التاريخي ونوعه • هذا الانتقال في لبنان في نهايات الاربعينات وبدايات الخمسينات ، كان ، من حيث الشكل ، انتقالا من التبعية السياسية المباشرة الى الاستقلال السياسي الشكلي ، ومن حيث المضمون الطبقي الاقتصادى ، انتقالا مرحليا ، بمعنى انه كان انتقالا من مرحلة الى اخرى في طور ازمة السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية اللبنانية •وحركة هذا الانتقال بالذات هي هي حركة تكون الطغمة المالية ، من حيث هي الفئة المهيمنة من هذه البرجوازية • هذا ما يفسر لنا الالحاح الدؤوب الذى كان يخوض به شيحا الصراع الايديولوجي ، من داخل اطار الايديولوجية البرجوازية نفسها ، من اجل فرض النهج الاقتصادى ــ والسياسي ايضا ، كما سنرى ــ الاكثر ملاءمة لتكون هذه الفئة المهيمنة التي كان يدرك ، بحسه الطبقي ، ان عليها ان تتكون في مجال التجارة والخدمات • لكن هذا المجال يحمل في طياته التبعية الاقتصادية ، وبالطبع ، السياسية ايضا • فكيف يبرر ما يرفض البعض تبريره ، من موقع رفض القبول به ؟ يبرر ، تارة ، بطبيعة الاشياء او ضرورتها ، والقول بأنه الطريق الوحيد ، ولا طريق غيره ــ وهذا ، بالفعل ، صحيح ، انما من الموقع الطبقي الخاص بهذه البرجوازية الكولونيالية ــ ، ويبرر غالبا بـ"الشعر" وصوره المتعددة ، في مجال تلك الضرورة الطبيعية . يقول شيحا : " لئن كان الاستقلال السياسي قد اكتسب ، فان الاستقلال الاقتصادى قد فقد • فبلعبة المناطق النقدية (الفرنك ، الاسترليني ، الدولار •••) ، وبمراقبات النقد والتبادل ، وبالتمركز شبه الشامل لتوزيع اغذية هذا العالم (وكل ما هو من الضرورات الاولية) ، لم يعد من الممكن عمل شيء بحرية • ثمة قوى عالمية ينتظم بها كل شيء ، او يختل بها نظام كل شيء•فلا بد لك من الخضوع للقيود والضغوط ، حيثما كنت " (٣٤) •

ويتساءل القارئ ، تعليقا على هذا النص : متى كان الاستقلال الاقتصادى قائما فيفقد ؟ انها مجرد صياغة لغوية (ايديولوجية) تقوم بوظيفة محددة هي تأكيد ضرورة التبعية الاقتصادية ، لا للقوى العالمية او الكونية بشكل عام ، كما هو وارد في النص ، بل للقوى الامبريالية بشكل خاص ، كما يخفيها النص . وبرغم هذا ، فللنص فضيلة قول الاشياء كما هي ، دون مواربة ، انما من موقع البرجوازية الكولونيالية المسيطرة ؛ انه يقول ضرورة الخضوع لسيطرة القوى الامبريالية ؛ اذ ان الخضوع لهذه السيطرة شرط

اساسي لديمومة البرجوازية الكولونيالية . ليس من مهمات هذه الطبقة ، اذن ، السير بالاقتصاد في طريق التحرر الوطني من الامبريالية ، ولا يمكن ان يكون السير في هذه الطريق من مهماتها الطبقية . لذا ، كانت الضرورة ، تلك التي يتكلم عليها شيحا هنا ، ضرورة طبقية ، هي ضرورة التبعية كشرط لسيطرة البرجوازية الكولونيالية في شكل الاستقلال السياسي ، وليست ضرورة طبيعية ، كما تظهر في النص .

وفي مجال التهيؤ للانتقال الى مجال " الشعر " ، يقول شيحا : " فلنذكر ، للمرة العاشرة ، بأن التجارة التي هي في اساس النشاط اللبناني ، هي الان في حالة حصار . انها محاصرة ، بالمعنى اللفظي للكلمة ... ان بلدا كبلدنا هذا الذي يكاد ينحصر كامل نشاطه في الخدمات ، لا يمكن ان نحكم عليه بالجمود ، مهما كانت المبررات ".(٣٥) . لئن كان ذلك الحصار مفروضا من الخارج ، وفي ذهن شيحا ، بشكل خاص ، من قبل سوريا وغيرها من الدول التي اقامت حواجز جمركية وغير جمركية لحماية اقتصادها الناشئ وصناعتها المبتدئة ، فان هذا الجمود هو ، في مفهوم شيحا ، من نوع هذا الحصار نفسه ، ان لم يكن اخطر منه ، لانه هو الذي ينفرض على النفس من الداخل ، بانتهاج سياسة اقتصادية معاكسة للسياسة الشيحاوية ، ومعاكسة لتشريع الابواب وفتحها على مصاريعها ؛ انها سياسة بناء اقتصاد وطني مستقل ، بامكانها ، او من منطقها ، ان تولد هذا النوع من الحماية الاقتصادية التي يسميها شيحا بالحصار او بالجمود . ضد مثل هذه السياسة الاقتصادية الوطنية يضع شيحا مبادئ سياسته الاقتصادية فيقول : " ثمة عقيدة سياسية لبنانية هي ، عن حق ، حيوية عند سلسلة من الاجيال . وثمة ايضا عقيدة اقتصادية موضوعها الاول هو نزعة (Vocation) اللبنانيين بالذات التي هي فيهم منذ آلاف السنين : ولا بد من تذكر هذا الامر حين نخاطر على ارض المساومة والتفصيل " (٣٦) .

لن نتحدث الان عن العقيدة السياسية اللبنانية ، بل نتركها لفصل آخر . اما العقيدة الاقتصادية ، فهي ، كالعقيدة السياسية ، لبنانية ، لان مرتكزها الاساسي هو نزعة اللبنانيين ، او هذا التهيؤ الداخلي ذو الطابع الالهي او القدري — وربما كان ايضا ذا طابع فيزيولوجي (٣٧) — الذي هو ملازم لطبيعة اللبنانيين ، منذ آلاف السنين : انه نداء التجارة والخدمات ، ولا حاجة بشيحا ، في هذا النص ، للافصاح عما هو ، في لغته ، طبيعة اللبنانيين .

ثم تنتفخ اللغة الايديولوجية بـ"الشعر" الاقتصادي التبعي ، فنقرأ ما يلي : " لا اكثار في القول ان هذا البلد بحاجة لان تكون ابوابه مشرعة للعالم . فهو ، لكي يعيش ، بحاجة لان يتنفس باتساع . نجرحه ان نحن بالغنا في اكراهه . واذ نضطهد فيه

الحرية ، يفقد توازنه" (٣٨) .

هل من جديد في هذا النص ؟ ربما كان جديده شكله ، ولغة فيه نحاول ان تقلد الزجاج في سرعة انعطابه اكثر منه في شفافيته . فلبنان هذا الذي يتكلم عليه شيحا — والافضل ان نقول : نظام لبنان الاقتصادي — يرتسم في هذا النص في صورة كائن شديد الحساسية ، كأن به ، في ضعفه ، مرضا يجعله عرضة لاقل اهتزاز ، كأن توازنه قائم على ورق . لا ننكر على شيحا نجاحه في رسم هذه " الصورة الشعرية " التي تلائم ، بامتياز ، بنية هذا الاقتصاد البرجوازي اللبناني ؛ والاحداث اللاحقة اتت ، في تسارعها ، تؤكد صحة هذا التشخيص . فمنذ ان انفجرت ازمة انترا — بعد مرحلة قصيرة من الازدهار النسبي لاقتصاد الخدمات — وهذا الاقتصاد في ازمة تتفاقم بازدياد وتنعكس بحدة في شتى حقول الصراع الطبقي ، دون ان تتمكن البرجوازية من القبض عليها ، او من ضبط آثارها التي ستظهر بشكل عنيف في الحرب الاهلية . لكن في تلك اللغة اعلاء لهذا الضعف البنيوي في الاقتصاد اللبناني ، وليس فيها ، بالطبع ، نقد له . من هنا يشعر القارىء بانه ليس امام جديد في هذا النص ؛ فقد سبق له ان قرأ القول نفسه ، حين كان شيحا يعرف له لبنان بالقول:انه الوجه للبحر كله ، وانه ساحة عامة وممر للاخرين ، الى غير ذلك من الصور التي تعيّب الشيء اذ تقوله . ويعلق بالفكر من هذه الصور السحرية كلها شيء واحد ، انما هو الاساسي ، هو ان هذه البرجوازية الكولونيالية وان الطغمة المالية فيها غير قادرة على صيانة الوطن وعلى حماية الارض،ما دامت تنطلق من مبدئها الطبقي في سياستها الاقتصادية:ان الوطن لا حدود له ،كرأس المال ، ولا حاجة به لحماية ،فالحماية تقتله ان هي لم تجرحه ،وان الارض هي للسلع وحدها ، لا للبشر ، وان البشر هم سعاة السلع وجباة الارباح ، كيفما اتت ، ومن حيثما اتت ، لا فرق في ذلك ان تكون بالدولار او بالفرنك او بالسترليني ، وان من لا يملك سلعة تأتي من عند الاخرين في سفرها الى بلاد الاخرين ، لا حق له بالارض ولا بالبحر ولا بالملجأ ؛ فالملجأ هذا لرأس المال ساحته العامة . ومن لا ملجأ له ، فليهاجر . هكذا صار لبنان ، يوم ان كانت تتكون فيه طغمة مالية ، وهكذا هو لن يدوم

٢ — الحرية بين الاقتصاد والسياسة

لكن ، على اية حرية يتكلم شيحا ؟ حتى لا نتأول فكره ، او نسقط عليه ما ليس فيه ، ندعه يتكلم بنفسه ؛ ففي سياق القول يتحدد المفهوم . يقول في المقال نفسه الذي بعنوان " مبادىء سياسة اقتصادية " (١٩٤٨) ما يلي : " ان بلدا كبلدنا ، هذا الذي يقدم ، بخاصة ، خدمات ، لا بد ، بكل بداهة ، من ان تحكمه الحرية ، بأوسع مجالاتها . فآراء جيراننا تختلف احيانا عن آرائنا ، لان وضعهم يختلف عن وضعنا .

انهم لا يقدمون خدمات ، بل يستهدفون ، قبل كل شيء ، الانتاج الزراعي ، والانتاج الصناعي . اما نحن ، فلا بد لنا من ابواب ونوافذ ، بينما هم ليسوا بحاجة اليها . والفن كله ، بما يعنينا ، هو الا نرتطم بالحائط ؛ فالحلول الاقل احتباطا والاقل تعقيدا ، تلك التي بامكانها ان تجنبنا تدخل الجمركي وتدخل الدركي ، هي الاحسن لنا دوما " (٣٩) .

الحرية ، هذه التي يتكلم عليها شيحا ، هي ــ كما نفهم من نصه ــ حرية بلد يقوم اقتصاده ، بخاصة ، على الخدمات . قياسا على هذا الاقتصاد ، وقياسا على هذه الخدمات ، تتحدد ، اذن ، هذه الحرية ، وليس بشكل آخر ، او بحسب مفهوم فلسفي يضعه لها شيحا . فهي حرية هذا الاقتصاد وحرية هذه الخدمات* . لكنها تتحدد ايضا ، في قوله انها يجب ان تحكم لبنان ، قياسا على الحكم ، وبالتالي ، في علاقتها بالدوله . بتعبير آخر : اذا كان للاقتصاد سياسته * * ، فالحرية هي سياسة اقتصاد الخدمات . نقول هذا لنؤكد ان الحرية ، هنا ، ليست الحرية الاقتصادية او السياسية بقدر ما هي الحريه الطبقية ؛ اى حرية هده الطبقة البرجوازية الكولونيالية في ان يكون لها اقتصادها التبعي ، وحرية الفئة المهيمنة (الطغمة المالية) من هذه الطبقة المسيطرة في ان تتكون في نهج اقتصادى يسمح لها بالتكوّن . ليس للحرية ، في هذا النص ، معنى الديمقراطية البرجوازية الكلاسيكية ، بل ان لها هذا المعنى من ضرورة هيمنة قطاع الخدمات في هذا الاقتصاد التبعي . يؤكد هذا المعنى تتمة النص في المقارنة بين النهج الاقتصادى للبرجوازية السورية ، والنهج الملائم لتكوّن الطغمة المالية في لبنان . فالنهج الاول ، برأى شيحا ، يضع الاقتصاد في حالة حصار ، لانه يستهدف تدعيم الانتاج الزراعي والصناعي ، فيتناقض ، بالتالي ، مع الحرية ، ان لم نقل انه نفي لها . اما النهج الثاني ، فهو الذى يشرع الابواب والنوافذ حتى يدخل الهواء البحرى الى الرئتين من جهة الغرب . ويتبخر الاقتصاد شيئا فشيئا في هذه اللغة البحرية حتى يستحيل فنا (وجها آخر من " شعر " الاقتصاد) ، مهمته الاساسية الا يرتطم اللبناني بالحائط .

---

* " كل السياسة الاقتصادية لهذا البلد ، يجب ان تتجه نحو الحرية " ، (افكار في الاقتصاد اللبناني ، ص ١٤٢) .

* * " لا اقتصاد بلا سياسة ، ولا جسد انسانيا بلا روح ، سواء بسواء " ، (المصدر نفسه ، ص ٢٥٢) .

ويتساءل القارئ عما يرمز اليه هذا " الحائط " في اللغة الشيحاوية ، وعما يعنيه ذلك " الفن " في مجال الاقتصاد • نميل ، من جهتنا ، الى القول بأن ذلك "الحائط" ليس الحماية الجمركية وحدها ، وليس الدعامة في بناء الاقتصاد الوطني وحدها ، بل هو ايضا ، واكثر من ذلك ، آلية الاقتصاد نفسها ، من حيث خضوعها ، في تحركها ، لقوانين موضوعية تحكمها ، هي قوانين الاقتصاد الرأسمالي ، وقوانين التبعية البنيوية للامبريالية• ويفيدنا ان نتذكر ، بهذا الصدد ، نصا رأيناه سابقا ، يرفض فيه شيحا كل معرفة نظرية ، ويرفض كامل الترسانة العلمية لمفاهيمها الاقتصادية في فهم لبنان ، بسبب من فرادته المطلقة • نعود فنجد ، في الحل الاقتصادي ، مفهوم هذه الفرادة الذي يأخذ ، في هذا الحقل ، معنى الخروج على قوانين لا تصح ــ ان هي صحت ــ الا على غير لبنان ، بينما يصح على لبنان " قانون " فرادته • ولئن اردنا ان نسمي هذا " القانون " لقلنا انه " قانون " التدبر ــ ان جاز التعبير ــ مع القوانين الموضوعية التي تضع الاقتصاد اللبناني ، من حيث هو اقتصاد خدمات ، في حصار خارجي • لكن هذا التدبر ليس بقانون ، وليس من العلم بشيء ، انه فن التدبر ، يتسلل به اللبناني ، ان هو اتقنه ، من بين خطوط الاقتصاد ، وعبر قوانينه ، انه فن " الشطارة " اللبنانية ، بمعنى الاحتيال على القوانين الموضوعية ، لا على القوانين الحقوقية وحدها • هذه "الشطارة" هي ، بالتحديد ، الحربة الشيحاوية التي تكاد تلامس العنصرية في علاقتها بجيران لبنان ، ان لم نقل بالعرب ، بشكل عام • لكنها ما تزال ، عند شيحا ، تشبه الليبرالية البرجوازية الكلاسيكية ، دون ان تتماثل بها • وسيأتي ، لاحقا ، وقت تكتشف فيه حرية ايديولوجية البرجوازية اللبنانية نفسها في العنصرية ، او في نوع منها له شكل الطائفية ومضمون الفاشية ، حين يرتطم اقتصاد الطغمة المالية بحيطان بنيته الداخلية ، بفعل احتدام الصراع الطبقي ، برغم تشرّعه ابوابا ونوافذ للبحر ، او قل بسبب هذا التشرع نفسه • لكن في الحاق بهمة العنصرية بالفكر الشيحاوي تعسفا نتردد في الاقدام عليه ، فالرجل توقف بفكره عند حدود ليبرالية لم يتعدها الى ما يحمله هذا الفكر البرجوازي نفسه من نويات عنصرية وفاشية لن يتكامل نموها بحركة الفكر وحده ، بل بحركة الصراع الطبقي في انتقالها من مرحلة ما قبل الحرب الاهلية الى مرحلة الحرب الاهلية ، في اطار احتدام ازمة الاقتصاد البرجوازي اللبناني •

قلنا ان الحربة عند شيحا تتحدد في علاقتها بالاقتصاد من جهة ، وفي علاقتها بالدولة من جهة اخرى ، وهي في الحالتين حربة البرجوازية الكولونيالية في مرحلة تكوّن الطغمة المالية فيها ، من حيث هي الفئة المهيمنة • في هذه العلاقة المزدوجة ، تتطرح مشكلة الاقتصاد ، من حيث هي مشكلة حريته او توجيهه ، من جهة ، وتتطرح ، بالتالي ، من جهة اخرى ، مشكلة دور الدولة في توجيه هذا الاقتصاد ، او في تركه

حرا . في هذا المجال يقول شيحا في مقال بعنوان " بصدد اقتصاد موجه" (١٩٥١) ما يلي : " حين ندافع عن الحريات في لبنان ، نعرف عما نتكلم ... ولدرء الالتباس ، نتكلم على حريات " شرعية " . فما نبحث عنه هو النظام (Ordre) والازدهار ، في المنطق والعدل . كل افعال الانسان المنتجـــة تستدعي تكوينا وتوجيهات . لكننا لا ندير سجنا كما ندير مدرسة فنون جميلة . بين نوع من الادارة وآخر يقوم الفارق كله بين الوحش والانسان" (٤٠) .

في البدء ، تستوقفنا لغة النص قبل ان يستوقفنا مضمونه الدلالي . ويتساءل القارئ :ما هي هذه الحريات التي يتكلم عليها شيحا فيصفها بالشرعية،ويضع هذه الصفة بين مزدوجين،ليسقطهما في نهاية المقال كأن في اسقاطهما هذا دليلا على اكتمال الشرعية؟ ما نظنه يتكلم على حريات سياسية،او على حقوق الانسان،مثلا ، وعلى طابعها الشرعي . انه يتكلم على شيء آخر : على حرية الاقتصاد في علاقته بالدولة ، وبسياسة الدولة في توجيهها هذا الاقتصاد . هذه هي المشكلة المطروحة في النص . فالحريات هذه تستمد شرعيتها ، برأي شيحا ، من منطق هذا الاقتصاد ، من حيث هو اقتصاد خدمات وتجارة . هذا المنطق ليس منطقا خاصا باقتصاد محدد تاريخيا في الزمان والمكان ؛ انه المنطق ، بعامة ، لانه ، في هذه الايديولوجية البرجوازية ، منطق طبيعي . هذا يعني ان لا فرق بين الطابع الشرعي والطابع الطبيعي لهذه الحريات ؛ فهذا الطابع واحد : انه طابع الاقتصاد نفسه في بداهة طبيعته . لكن ، لو كان الامر كذلك ، وكان الاقتصاد يسير في مجرى حريته الطبيعية الشرعية ، لماذا هذه الضرورة في التكلم على النظـام (Ordre) ؟ يطرح هذا السؤال مشكلة الدولـــة ودورهـــا في علاقتها بالاقتصاد وحريته . فدور الدولة يكمن في الحفاظ على نظام هذا الاقتصاد . لكن نظام هذا الاقتصاد هو حريته . فكيف يمكن للدولة ان تقوم بهذا الدور الذي هو دورها ؟ يقول شيحا : " ان يكون من واجب الدولة منع البطالة وايجاد العمل ، فهذا هو البداهة نفسها . لكن هذا شيء ، وادارة الاقتصاد ادارة نظامية (systématique) تفترض مجموعة صارمة من الانضباطات والقيود ، شيء آخر ... فالاقتصاد الموجه يمكن تصوره ، في ايامنا ، حيث يكون الانتاج غزيرا جدا ، وغالبا مسلسلا . اما حيث التنوع هو القاعدة ، و " الشطارة " هي جزء اساسي من رأس المال (وهذا هو حال لبنان) ، فان واجب الدولة ، بالعكس ، يكمن في تشجيع روح المبادرة بكل الوسائل . انها طريقة في " الادارة " ، اكثر انسانية واكثر مرونة ، وانها ، للبنانيين ، مسألة حياة او موت " (٤١) . دور الدولة ، برأي شيحا ، وبحسب هذا النهج الاقتصادي الذي يمثل ، هو الا يكون للدولة ــ في الظاهر ــ دور في مجال الاقتصاد . ليس ، كما قد يتوهم البعض ، وكما توحي به الايديولوجيه البرجوازية الليبرالية ، بمعنى ان تقف الدولة من هذا الاقتصاد (اقتصاد الخدمات والتجارة)موقفا محايدا ، كأن أمره لا يعنيها ، بل

بالعكس ، بمعنى ان تكون الدولة ، لا سيما في جهاز تشريعاتها ، في خدمة هذا الاقتصاد بالذات ، وفي خدمة حريته ، اى فوضاه في تبعيته • دور الدولة هو ألا يكون للدولة دور في توجيهه ، او في ضرب الحماية على الانتاج الصناعي فيه ، او فرض نهج آخر عليه لا يتفق ، بل يتنافض مع النهج الذى يدعو شيحا الى السير فيه • المشكلة الفعلية اذن ليست في انيكون او لا يكون للدولة دور في مجال الاقتصاد ، بل انها في ان تقوم بدور صدامي تجابه فيه نهج تغليب الزراعة والصناعة على التجارة والخدمات • دورها الطبقي الفعلي يكمن في ضرورة ان تكون ، اذن ، بالكامل ، دولة الطغمة المالية • هنا تكمن المشكلة • باسم الحرية والبداهة ، باسم الحياة ضد الموت ، باسم التنوع و"الشطارة" ، وباسم الانسانية ضد الوحشية ، يطلب شيحا من الدولة ان يكون لها هذا الدور المساعد على تكوين الطغمة المالية كفئة مهيمنة من البرجوازية ؛ كأن هذه الفئة لا تقدر ، بذاتها ، من دون هذه المساعدة السياسية ، على التكون وعلى احتلال موقع الهيمنة الطبقية في الدولة وفي الاقتصاد ، وفي الايديولوجية ايضا • هكذا ينتظم البناء الايديولوجي البرجوازى بنظام تلك الاسماء كلها التي تعود الى اساس واحد هو طبيعة الاشياء في لبنان الجوهر • " فبلدنا هو بلد التفتت والتنوع • انه ، تعريفيا * ، بلد الحريات ••• وليس من الممكن ان ندعي القدرة على ادارة ما نجهله ، وما هو في طبيعته غير قابل للقبض عليه " (٤٢) •

هنا تأخذ الحرية ، في هذا النص ، معنى آخر اعم واخطر من معنى حرية الاقتصاد • ان لها ، في هذا النص ، معنى التنوع والتفتت ، لا في الاقتصاد وحده ، بل في شتى مجالات الحياة الاجتماعية • وبدلا من ان يكون هذا التنوع والتفتت نتيجة تاريخية مادية محددة لهذا الاقتصاد التبعي الذى لا مصلحة له في ان ينبني على نموذج الاقتصاد الوطني المستقل ، لان لا مصلحة طبقية للطغمة المالية في ذلك ، يتحول هذا التنوع والتفتت ، بفعل هذه الايديولوجية البرجوازية ، الى عنصرين اساسيين ملازمين بالضرورة لطبيعة لبنان في جوهره • لكن هذا القول يكشف عن مدى العجز الطبقي للبرجوازية اللبنانية عن القيام بما قامت به البرجوازية الاوروبية ، مثلا ، في عهدها الثورى ، من توحيد للمجتمع بقيادتها الطبقية ، لا في المجال الاقتصادى وحده ، بل في شتى مجالات النشاط الاجتماعي ، وبفعل حركة الصراعات الطبقية نفسها • هذا العجز الطبقي هو الذى تحمله البرجوازية اللبنانية الى المطلق ، بآلية اعلاء ايديولوجي ، يستحيل فيها طبيعة جوهرية • وبرغم فعل السحر التغييبي في هذه الايديولوجية ، نفهم من النص نفسه ان التفتت والتنوع في المجتمع اللبناني ، اى ان هذا الضعف البنيوى في التماسك الداخلي للبنية الاجتماعية اللبنانية ملازم بالضرورة

---

* اى بتعريفه وفي تعريفه •

لهذا النمط من الاقتصاد ، سواء أكان هذا الاقتصاد ، بحسب الايديولوجية البرجوازية ، اثرا من طبيعة لبنان في جوهره ، ام ، بحسب فهمه العلمي ، نتاجا تاريخيا محددا لعلاقة ارتباطه التبعي البنيوي بالامبريالية . فشيحا لا ينكر ، في نصه نفسه ، ضرورة الاقتصاد الموجه في بلد صناعي ، كأي بلد اوروبي غربي ، بل انه يربط امكان توجيه الاقتصاد بوجود انتاج صناعي كبير ، وينفي عنه التنوع والتفتت ، فيقر ضمنا ، من غير ان يعترف بذلك او يصرح به ، بأن التماسك الداخلي للبنية الاجتماعية يجد اساسه المادي في نمط معين من الاقتصاد يغلب فيه الانتاج الصناعي على التجارة والخدمات . لذا ، يمكننا ان نستخلص ، بشكل منطقي ، ان ضعف التماسك الداخلي في البنية الاجتماعية اللبنانية ، هذا الذي يظهر ، مثلا ، في شكل سيتحدد لاحقا بالقول بأن لبنان مجموعة متباينة من الطوائف المجاورة او المتشاركة او المتحدة ، نقول اذن ان ذلك الضعف ليس طبيعة في لبنان ، بل هو نتاج تاريخي محدد لنمط معين من تطوره الاقتصادي في ظل التبعية البنيوية للامبريالية ، وفي ظل سيطرة البرجوازية الكولونيالية وهيمنة الطغمة المالية فيها . ان هذه الطبقة المسيطرة هي التي تتحمل المسؤولية التاريخية الاولى ، لا في الابقاء على البنية الاجتماعية اللبنانية في ضعف تماسكها الداخلي وحسب ، بل في دفعها ايضا الى التفكك والتمزق ، حين اخذت حركة الصراع الطبقي فيها تدفعها ، موضوعيا ، في السبعينات ، الى التماسك والتوحد ضد سيطرة هذه الطبقة البرجوازية الكولونيالية وضد نظامها السياسي الذي يمثل الاطار المؤسسي لاعادة انتاج التنوع والتفتت . ليس من باب الصدفة ، اذن ، بل من باب الضرورة الطبقية أن يكون للحرية في نظام اقتصاد الطغمة المالية معنى التفتت ، فهيمنة هذه الفئة المهيمنة من البرجوازية تتجدد بتجدد هذا التفتت وتقوم به ، فزواله مولّد لزوالها ، والعكس بالعكس . لذا كانت حركة توحيد المجتمع اللبناني بالضرورة حركة صراع طبقي ضد نظام هذه البرجوازية الكولونيالية ، وكان نظامها السياسي هذا الذي هو نظام سيطرتها الطبقية ، نظاما طائفيا . فباسم الحرية ، او الحريات ، تحاول هذه البرجوازية الحفاظ على هذا النظام المفتّت للبنية الاجتماعية اللبنانية ، والموحّد لها في الوقت نفسه ، نعني للبرجوازية ، طبقيا . وباسم الطغمة المالية يرفع شيحا صوته فيقول : " هذا الشعب اللبناني الذي هو تقريبا وحيد نوعه ، نحو الحريات يجب توجيهه ، نحو الحريات الشرعية ، هذه الحريات التي في النظام هي الاساسي من تراث سياسي واقتصادي واجتماعي ، حق انساني " (٤٣) . لئن كانت شرعية الحريات تعني طبيعتها ، كما سبق الشرح ، ولئن كانت في النظام منطق النظام ،اي طبيعته ، فان الاساسي في التراث الاقتصادي هو تلك العقيدة اللبنانية التي لها من العمر ألوف السنين ، والتي تتعرف بالجوهر من حيث هي ابدية غلبة الخدمات (اي هذا النزوع الطبقي عند الطغمة المالية الى تأبيد نمط اقتصادها ، بتأبيد تبعيته ، وتأبيد هيمنتها الطبقية) . اما الاساسي في التراث السياسي الاجتماعي ، فهو ، في هذه الايديولوجية

البرجوازية العاجزة ، هذا التفتت الذي تحدثه في البنية الاجتماعية اللبنانية سيطرة البرجوازية الكولونيالية ، بحيث تنتظم هذه السيطرة الطبقية على الطبقات الكادحة في نظام يطمح الى تأبيد هذه الطبقات في " طوائف " لا تتوحد ولا تتماسك طبقيا ، لان توحدها وتماسكها الطبقيين هما نذير احتضار السيطرة البرجوازية .

كان لا بد للطغمة المالية الناهضة في صفوف البرجوازية الكولونيالية من ان تخوض صراعا طبقيا في شتى المجالات (الاقتصادية والسياسية والايديولوجية) ، لا لفرض نهجها الاقتصادي وحسب ، بل لفرض شكل النظام السياسي الملائم لهيمنتها الطبقية ايضا ، ولفرض نظام التبرير الايديولوجي الاكثر فاعلية في فرض هذا الشكل من النظام وذلك النهج . فالصراع في هذه المرحلة الحاسمة كان يتلخص في هذا السؤال : هل نسير في خط الاقتصاد الموجه ام لا ؟ هل نسير في خط تدعيم التجارة والخدمات ؟ ولئن كان هذا السؤال في اساسه اقتصاديا ، فان الاجابة عنه ، في الممارسة ، لا تنحصر آثاره في الاقتصاد وحده ، بل تتعداه الى السياسة ، اي الى شكل الدولة نفسها ، وتلزم ايضا مستقبل التطور الشامل للبنية الاجتماعية اللبنانية . لئن كان الصراع يتمحور حول معرفة اي نهج اقتصادي ستكون له الهيمنة في صفوف البرجوازية الكولونيالية المسيطرة ، فان هذا يعني ان الصراع كان يتمحور حول معرفة اي فئة من هذه البرجوازية ستكون لها فيها الهيمنة الطبقية . ولم تكن آثار هذا الصراع منحصرة في حدود البنية الاجتماعية اللبنانية ، بل كانت تتخطى هذه الحدود لترسم حدود العلاقة ونوعها بين لبنان ، في حركة تطوره التاريخي ، وبين الامبريالية ــ وهذا امر طبيعي ــ ، ولترسم حدود العلاقة ونوعها بين لبنان والبلدان العربية ، او بشكل ادق ، بين لبنان وحركة التحرر الوطني للشعوب العربية . وهذا هو الاخطر . بامكاننا القول ان موقع لبنان من هذه الحركة كان يتحدد ، بالضبط ، في تلك المرحلة الانتقالية الحاسمة (نهاية الاربعينات ومطلع الخمسينات) بحسب الشكل الذي سينحسم فيه ذلك الصراع ، اما لمصلحة نهج الاقتصاد الوطني المستقل ، واما لمصلحة نهج اقتصاد الخدمات ، اي لمصلحة نهج الطغمة المالية . ولقد انحسم ، كما نعلم ، لمصلحة هذا النهج الاخير ، فانطرحت معه ، بالتالي ، المشكلات كلها تقريبا التي ستنفجر من جديد في حرب اهلية بعد اقل من ربع قرن : عروبة لبنان او " انعزاليته " ، وحدته او تقسيمه ، ديمقراطيته او فاشيته ، وطنيته او صهيونيته ، علمانيته او طائفيته ، بل وجوده او انحداره . لا نبالغ كثيرا في هذا القول ، ولا نحمل الاشياء اكثر من طاقتها ، بل نرى خط التاريخ يتكامل منذ ان تكاملت بنية منطقه ، في ظل هيمنة الطغمة المالية ، فراح يولّد في حركة الصراعات الطبقية التي تعتمل فيه آثارا هي التي تتولد عن منطقه الداخلي هذا ، فكان لزاما علينا ان نرى حركة ابناء هذه البنية من منطقه حتى نتمكن من فهم آثارها المتفجرة ومن تتبع حركة آليتها الموضوعية . هنا تكتسب كتابات شيحا اهمية هي نفسها

التي تكتسبها الشهادة التاريخية في مثل هذه الظروف . فالرجل لم يكن مفكرا بالمعنى النظامي ، ولن نجد عنده هذا البناء الصارم المتماسك الذى له كرامة البناء الفلسفي ، او نبل النظام المفهومي . ولم يكن اقتصاديا بالمعنى العلمي او التقني ، وهو الذى ، بوضوح الوعي الطبقي ، ادار الظهر لنرسانة النظرية الاقتصادية . كان ، من موقعه الايديولوجي ، يدافع بحدة عن مصالح طبقية محددة ، في كتابات صحافية يومية يرصد فيها احداث السياسة ، من موقع السلطة ، فيتتبعها حدثا حدثا بهدف التأثير فيها والزامها نهجا معينا يراه ضروريا للدفاع عن تلك المصالح الطبقية . كان الايديولوجي ، بالمعنى الحرفي ، يقدم الاراء ــ بالمعنى الافلاطوني الدقيق لكلمة الرأى ــ ، لا يهمه المعرفة فيها بقدر ما يهمه ان تتجسد في لحم الواقع وعظمه ، لتصير فعلية . يطرحها من عل ، بلهجة كردينالية (أوليس الايديولوجي كردينال البرجوازية ؟) على شكل بداهات تنطق بها الطبيعة بلسانه ، فهو حامل سر طبقته ، ولا حاجة فيها للبرهان ما دامت البداهة نفسها . وكل لغة ايديولوجية تطمح الى ان تنطق بنبرة دينية . بهذا المعنى وحده يمكن القول :ان لغة الايديولوجية هي بالضرورة لغة دينية . لكن هذا لا يعني ان هذه الايديولوجية التي تحاول في لغتها اللغة الدينية ، هي نفسها ايديولوجية دينية ، لذا وجب التنبيه .

٣ ــ حرب ضد التصنيع

قلنا ان شيحا كان عليه ، انتصارا لنهجه الاقتصادى ، ان يدمر ، ايديولوجيا ، النهج الاخر الذى يدعو الى بناء صناعة وطنية ، في دعوته الى بناء اقتصاد وطني مستقل . فما هي حججه ؟ وما هي آلية ممارسته الايديولوجية الطبقية في هذا المجال ؟

يقول شيحا : " ليس من شخص يحبذ الصناعة مثلنا ، لكننا نحبذ صناعة تحمل في مصيرها الازدهار والحياة ،لا التضييق والحرمان والموت . لسنا مع رئات اصطناعية خارج المستشفيات حتى في هذه الحالة ، ليس من أحد يقبل بأن يحرم مدينة بأسرها من الاوكسجين لكي يستعيد ، في حالة خاصة ، جسمٌ مختنق انفاسَه . ان ما نؤكده هكذا ، هو مبدأ ، قاعدة حياة هي ، للبنان ، على الصعيد السياسي نفسه ، مسألة حياة او موت ... عندنا ، في الزمن العادى ، يجب ألا نبحث في عوائق التجارة عن حلول لصعوبات الصناعة ... فالصناعة أيا كانت ، ليست بالضرورة أمرا حسنا . اذ ما نفعها ان كان عليها ان تكون في وجود يحتضر ؟ وماذا نفعل بها ان كان مصيرها الانسحاق بعد سنة او سنتين ، بفعل الالات وسعر الكلفة الاجنبية ؟ وباختصار : في زمن التضامن العالمي لا نعود الى ايام كان يجب علينا فيها ان نعيش بوسائلنا الخاصة ، مهما كلف الامر . ففي السياسة العامة لبلد ما ، سواء في الامور المادية ام الامور

الفكرية ، نحرص على ان تزدهر التربة التي نحن فيها متفوقون على الاخرين ، او التي نحن فيها ، على الاقل ، مساوون لهم • ولا نترك خير حظوظنا ؛ احسن اوراقنا ؛ اختصاصنا لنستصلح التربة الاكثر وعورة •

" ثمة صناعات بامكانها ان تعيش في لبنان ، لكنها نادرة • انها ، بشكل عام ، الصناعات الصغرى ، حيث ، في مناخ شبه عائلي ، يمكن الاقتصاد في كل شيء • والحرفية اللبنانية ، بالمعنى الاوسع ، لها ، بفضل العمل الموصوف ، حظوظ اوفر منها • اما في التجارة ، فنحن نعد من بين الاسياد في هذا الفن ، ومن بين البلدان الاقوى • هذا الموقع الواضح في بداهته وبساطته ، هل يجوز للبناني واع ان يناقشه او يتجاهله ؟ "(٤٤)

موقف شيحا من الصناعة ، كما يظهر في هذا النص ، وفي نصوص كثيرة اخرى ، موقف واضح لا لبس فيه : انه موقف عداء صريح منها ومن اى حركة تصنيعية • لكن اهم ما في هذا الموقف هو الحجج التي يستند اليها ، والاسباب التي يقدمها كتبرير له• الحجج والاسباب هذه تدور حول ثلاث افكار اساسية : الاولى هي ان بين التجارة والصناعة تناقضا او تنافسا لا بد من ان تكون الغلبة فيه للتجارة على الصناعة،اذ لا تكامل ممكنا بينهما ؛ الثانية هي ان الصناعة غير قابلة للحياة،في ما يسميه شيحا "زمن التضامن العالمي " ، اى في ظل التقسيم الامبريالي للعمل على الصعيد العالمي ؛ الثالثة هي ان الصناعة الوحيدة الممكنة والمفيدة والتي لا تمثل اى ضرر بالتجارة هي " الصناعة " الحرفية • فلنتناول الان بالتفصيل كلا من هذه الافكار المحورية الثلاث :

ا ــ التناقض بين التجارة والصناعة : اول ما يلفت النظر في هذا المجال هو الشكل المأسوى الذى يطرح فيه شيحا قضية العلاقة بين التجارة والصناعة • فالعلاقة هذه هي عنده علاقة تناقض مطلق بين الاثنتين ، بحيث ان وجود الواحدة منهما وتطورها يتصادمان بالضرورة بوجود الاخرى وتطورها • انها علاقة تناف متبادل ، كالعلاقة نفسها بين الحياة والموت • ربما كان هذا الشكل المأسوى نتيجة لكون العلاقة بين التجارة والصناعة علاقة غير متكافئة ، بمعنى ان الاقتصاد اللبناني كان قد انبنى اقتصادَ تجارة وخدمات منذ بدء التغلغل الامبريالي طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وتدعمت اركانه هذه وارتسمت بوضوح اتجاهاته الرئيسية خلال عهد الانتداب • فلما انت الحرب العالمية الثانية ، كان على لبنان ، على حد قول شيحا ، في تلك الايام " العصيبة " ، (وهي عصيبة لانها كذلك للتجارة) " ان يعيش بوسائله الخاصة مهما كلف الامر " ، فعرفت الصناعات البدائية ، التي كانت موجودة فيه ، تطورا مكثفا ، من غير ان يقود هذا التطور بالضرورة الى توسيع قاعدتها المادية • اما

في عهد الاستقلال ، وبعد الحرب ، فقد عادت الابواب مشرعة امام التجارة والخدمات ، كما كانت من قبل ، وصار كل اتجاه لدعم الصناعة او تطويرها يصطدم باتجاه توسيع التجارة ، من حيث هي ، في اساسها الاقتصادي ، تجارة استيراد وتصدير ، وتوسيع خدمات . معنى هذا ان اتجاه التصنيع كان عليه ، في البدء ، ان يحد ، بالضرورة ، من اتجاه حرية تلك التجارة والخدمات ، لان الصناعة كانت ، بالضبط ، بدائية وناشئة . فالخوف ، كل الخوف ، عند شيحا ، لا سيما في هذه المرحلة بالذات التي ميزناها بأنها مرحلة انتقاله ، غير نابع من نشوء صناعات معينة بقدر ما هو خوف من منطق النهج التصنيعي ، وآثاره على النهج الغالب في الاقتصاد اللبناني . انه ، بالتحديد ، خوف طبقي من ان يقود نهج التصنيع الى تغيير بنية الاقتصاد اللبناني نفسها وقاعدته المادية . هذا الخوف واضح في اكثر من نص شيحاوي . ففي النص السابق ، مثلا ، يتكلم شيحا على " التضييق والحرمان والموت " ، وهو ، بالطبع ، تضييق على التجارة والخدمات ، وحرمان لها من حقها في التوسع الحر من دون اي قيد ، وموت لها ناتج من وجود الصناعة ، عدوتها الاولى . ويتكلم على الاوكسجين الذي ستحرم منه " المدينة " التجارية ، المفتوحة ، لحساب جسم الصناعة المختنق . ويعود فيكرر الفكرة نفسها في نصوص اخرى تصب كلها في اتجاه واحد : للتجارة وحدها الحق المطلق في ان تبقى الابواب مشرعة ، وللصناعة ، ان هي ارادت ان تنوجد ، ان تتدبر امرها في مهب هذه الريح ، من غير ان ترفع الصوت لتطالب بحق ليس لها في ان تخنق التجارة ، لتعيش هي منغلقة على نفسها . يقول شيحا ، مثلا : " يجب ألا تنغلق الطريق الجوية الكبرى فوق رؤوسنا ، ولا الطريق البحرية التي تتسع باستمرار ، لمجرد ان نصنع عندنا بعض المنتوجات التي نجدها في اسواق الكون بنصف السعر " (٤٥) . ونجد الفكرة نفسها في هذا النص ايضا : " كل ما يمكن ان نعمله من اجل أن تحيا صناعات قابلة للحياة ، يجب ان نعمله . لكن يجب الا نقفل الابواب ان نحن اردنا ألا نسير الى ملاقاة الشقاء " (٤٦) . فلتتدبر الصناعة امرها كيفما شاءت في عالم اقتصاد التجارة والخدمات . ويعلم شيحا ، كما سنرى فيما بعد ، ان الصناعة عاجزة عن تدبير امرها في مثل هذا العالم ، الا اذا خضعت لشروط محددة سنبيّنها في حينه . لكن اهم ما في الامر هو ان يبقى النظام قائما على قاعدته ، يتطور في اطار بنيته ، بلا تغيير ." فصناعاتنا القابلة للحياة يجب مساعدتها ، لكن دون اللعب بالجمارك ... بل نذهب في القول ، بلا تردد ، حتى التوجيه باعطائها مكافأة للتصدير ، اذا اقتضت الحاجة . لكن يجب الا نمسّ قواعد النظام ، والا فهذا هو الجنون الذي نرتكب" (٤٧) . هنا بيت القصيد : ان يبقى النظام قائما على قواعده ، دون تغيير . والقاعدة الاساسية التي يقوم عليها النظام هي ، بالتحديد ، علاقة التبعية البنيوية التي تربطه بالامبريالية ، بحيث يظل تطوره محكوما بها ، فيتكامل مع الاقتصاد الامبريالي ، بالشكل الذي يحدده له هذا الاقتصاد نفسه . على هذه القاعدة المادية

تقوم السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية اللبنانية ، وينفتح ، في تطورها ، افق تكون الطغمة المالية فيها • في مرحلة التكون الطبقي لهذه الفئة المهيمنة ، كان لا بد ، بالتالي ، من ان يظل هذا الافق منفتحا ، لان كل انسداد له لا يعرقل ، نظريا ، عملية هذا التكون وحسب ، بل يضر بأساس السيطرة الطبقية البرجوازية هذه ، بسبب التلازم الضرورى بين هذه السيطرة الطبقية وهيمنة الطغمة المالية • واقتصاد التجارة والخدمات هو الذى يؤمن انفتاح هذا الافق • من هنا اتت الضرورة في فتح المعركة الايديولوجية ضد نهج التصنيع •

لكن شيحا كان يعلم ، تمام العلم ، ان واقع الصناعة ما كان ، في تلك المرحلة ، ليشكل اى خطر فعلي على توسيع التجارة والخدمات • وكان يعلم ايضا ، من الموقع الطبقي نفسه الذى كان يحتله ، ان بالامكان تصور العلاقة بين تطور التجارة وتطور الصناعة بشكل آخر لا يقيم التناقض الذى يقيمه بينهما ، بل يقيم ، بالعكس ، نوعا من التكامل ، في ظل التبعية الاقتصادية نفسها للامبريالية ، بحيث يسير تطور الاثنتين معا ، برعاية الطغمة المالية نفسها ، وفي ظل هيمنتها الطبقية • تأييدا لهذا القول ، نورد هذا النص : " بالنسبة للصناعات الموجودة ، على الدولة واجب بديهي هو ان تدعمها ، بقدر ما تستحق ذلك • يجب مساعدتها باعانة مالية ،اذا اقتضت الحاجة ، حتى يتمكن انتاجها ، في ظل حماية جمركية عادية ، من ان يكون مساويا ، في الجودة وفي سعر الكلفة ، لمنتوجات اجنبية مشابهة • اما اذا كان ذلك غير قابل للتحقيق ، فالدعم حينئذ يمكن ان يكون بلا نفع •

" اما بالنسبة للمستقبل ، فسياسة لبنان الطبيعية هي ألا يسمح لصناعة بأن تنشأ الا اذا كانت حظوظها في الحياة كافية ، دون هدم لحرية الاخرين • فلا بد من مراقبة مسبقة للمشاريع الصناعية ، وربما يجب اخضاعها لرخصة" (٤٨) •

في الظاهر ، لا يضيف هذا النص جديدا على النصوص السابقة ، بقدر ما يؤكد موقفا واضحا وصريحا في عدائه للصناعة • لكن قراءة متأنية له قد تكشف لنا شيئا آخر يختلف اختلافا طفيفا ــ لكنه مهم ــ عما تؤكده النصوص السابقة•هذا الاختلاف لا يظهر في الموقف من الصناعة القائمة في الحاضر ، بل في الموقف من المستقبل ومن العلاقة الممكنة بين تطور الصناعة المقبل وبين التجارة • بالنسبة للحاضر ، يرتبط دعم الصناعات القائمة من قبل الدولة ، عند شيحا ، بشروط منها : ألا تنافس القطاعات الاخرى ، لا سيما التجارة ، وألا يكون بالتالي ، دعمها بحماية جمركية ترتد ضد مصلحة التجارة والتجار • ومن تلك الشروط ايضا ان تكون الصناعات قابلة للحياة ، بمعنى ان تكون قادرة على منافسة المنتوجات الصناعية الاجنبية • فان لم تكن كذلك ،

فلا فائدة ترجى من دعمها ، ولن تكون كذلك ، وهذا ما يعلمه شيحا تمام العلم . فلا بأس اذن من تركها تحتضر احتضارا بطيئا مستقلا .

اما بالنسبة للمستقبل ، فان دور الدولة يجب ان يتجه ، في رأى شيحا ، نحو ضرب كل طموح الى انشاء صناعات جديدة ، الا اذا كان وجود هذه الصناعات متفقا مع هيمنة قطاع الخدمات وهيمنة التجارة . لكن السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو التالي : كيف يكون هذا الاتفاق ممكنا ؟ وكيف السبيل الى ازالة التناقض بين قطاع الصناعة وقطاع الخدمات ؟ قد لا نجد عن هذا السؤال جوابا صريحا في النص السابق ، لكننا قد نجد فيه جوابا ضمنيا ، لا سيما في جملته الاخيرة . فشيحا يطلب من الدولة ان تراقب في المستقبل المشاريع الصناعية مراقبة مسبقة ، بحيث لا تسمح الا للمشاريع التي لا تتضارب مع ما يسميه " حرية الاخرين " . منطق هذا القول يدل على ان نوعا معينا من الصناعة تتوفر فيه هذه الشروط : انه الصناعة التي تتوجه بشكل اساسي نحو التصدير ، اكثر منها نحو السوق الداخلية ، والتي تتكامل مع الرأسمال الاجنبي الامبريالي ، في خضوعها له باشكال مختلفة ، بالشكل نفسه الذى تتكامل فيه مع التجارة والرأسمال التجارى . وما يؤكد هذا القول هو الميل الراهن لتطور الصناعة اللبنانية كصناعة تصديرية ، لا تناقض تناحريا بينها وبين التجارة . معنى هذا ان علاقة التكامل ممكنة بين قطاع الخدمات ، من حيث هو قطاع مهيمن في الاقتصاد اللبناني ، وبين قطاع الصناعة ، وان تطور الاثنين ممكن دونما تناقض بينهما . اما كيف يكون هذا ممكنا ، فبتطور الاثنين بحسب منطق التبعية للرأسمال الامبريالي ، وتاليا ، بحسب منطق الضرورة في استسلام الاثنين لهيمنة الطغمة المالية . وبتعبير آخر ، ان الهيمنة الطبقية لهذه الطغمة المالية على مختلف قطاعات الاقتصاد اللبناني هي الشرط الاقتصادى والسياسي لتأمين التكامل بين تطور هذه القطاعات بحيث يخف تناقضها — ان لم نقل ينتفي — مع التجارة ، ان كانت الصناعة ، في ميل تطورها العام ، تصديرية ، وتتأكد تبعية بنية الاقتصاد اللبناني للامبريالية ، عبر هيمنة الطغمة المالية نفسها . فما يهدف اليه شيحا من موقفه الطبقي ، هو ، بالتحديد ، تأكيد هذه الهيمنة الطبقية وتأمين ديمومتها ، وتأكيد تلك التبعية البنيوية للامبريالية وتأمين ديمومتها . وهذا لا يتنافى مع تطور الصناعة كصناعة تصديرية . اما تطور الصناعة بهدف الانعتاق من علاقة التبعية ،وبهدف اجراء تغيير بنيوى في بنية رأس المال وتوجهه ، فهذا ما يرفضه شيحا بالطبع ، وهذا ما يتنافى بشكل مطلق مع طبيعة الهيمنة الطبقية للطغمة المالية .

ويبقى السؤال مطروحا : اذا كان التكامل ممكنا بين قطاعي الصناعة والخدمات في ظل هيمنة الطغمة المالية ، لماذا يلح شيحا ذلك الالحاح القوى على ضرورة سد الطريق على تطور الصناعة ، دون ان يكلف نفسه عناء استكشاف امكانيات هذا التطور

في ظل هيمنة الطغمة المالية نفسها ؟ في رأينا ان الجواب عن هذا السؤال له علاقة بطبيعة تلك المرحلة الانتقالية التاريخية التي أشرنا اليها سابقا ، من حيث هي مرحلة التكون الطبقي لهذه الفئة المهيمنة من البرجوازية . ففي هذه المرحلة ، لا بد من تأمين كامل الشروط الضرورية لنجاح هذه العملية من التكون الطبقي ، ولا بد ، بالتالي ، من ان تكون هيمنة قطاع الخدمات فيها هيمنة مطلقة ، بحيث تتأكد نهائيا القاعدة الاقتصادية المادية لهيمنة الطغمة المالية . فامكانية تطور الصناعة في اطار تتكامل فيه مع قطاع الخدمات ، مسألة تخص المستقبل ، أو المرحلة اللاحقة . اما المسألة الاساسية التي تنطرح في الحاضر ، فهي مسألة سياسية قبل ان تكون مسألة اقتصادية . وهذا ما يشير اليه شيحا بصراحة ووضوح في نصه السابق ، في قوله ، مثلا ، ان ما يؤكده من ضرورة سد الافق في وجه تطور الصناعة ، وتشريعه كاملا في وجه قطاع الخدمات ، انما هو " للبنان ، على الصعيد السياسي نفسه ، مسألة حياة او موت" . فالملفت للنظر في هذا النص هو ان شيحا ، في حديثه عن قضية اقتصادية بحت ، يرى ضرورة الاشارة الى أن هذه القضية هي قضية حياة او موت ــ بالنسبة للبنان البرجوازية ، وبالاخص ، بالنسبة للطغمة المالية ــ ، لا على الصعيد الاقتصادي وحده ، بل على الصعيد السياسي نفسه . فالنهج الاقتصادي الذي يدعو شيحا البرجوازية ودولتها الى السير فيه هو ، اذن ، النهج الذي يؤمن للطغمة المالية هيمنتها الطبقية السياسية ، اي انه هو الذي يؤمن لها احتلالها موقع الهيمنة الطبقية في السلطة . من هذا الموقع ، اذن ، يخوض شيحا معركته الايديولوجية : من موقع وعيه الطبقي الباكر ضرورة ان تكون السلطة السياسة سلطة هذه الفئة المهيمنة من البرجوازية التي هي في مرحلة تكونها الطبقي .

ب ــ استحالة الصناعة في ظل التقسيم الامبريالي للعمل : يحكم هذه الفكرة منطق بسيط يمكن ايجازه على الوجه التالي : ما دام لبنان قادرا ــ وهو البلد التجاري بامتياز ــ على ان يستورد كامل حاجاته من المنتوجات الصناعية من بلدان متطورة صناعيا ، كالولايات المتحدة او بريطانيا او فرنسا ، لا يستطيع في صناعته المبتدئة المتعثرة ان يضاهي منتوجاتها الصناعية ، لا في الكم ولا في النوع او الجودة ، ولا في سعر الكلفة ، فلماذا يخاطر في السير في نهج تصنيعي هو بالضرورة نهج اقتصادي مسدود الافق ؟ فلا قدرة لهذه الصناعة المبتدئة على منافسة الصناعة الغربية العريقة في التقدم والقدم . ومن الخطأ الاقتصادي فرض الحياة عليها بطرق مصطنعة . ولا ربح فيها ، بل تجلب الخسارة . اذن ، لا بد من التكيف مع هذا الواقع الاقتصادي العالمي الذي يسميه شيحا " التضامن العالمي " ، الذي هو التقسيم العالمي للعمل في ظل الهيمنة الامبريالية . ان شيحا يدعو ، بتعبير آخر ، الى السير

في طريق التكامل الاقتصادى العالمي في ظل الامبريالية ، من حيث هي طريق تكون الطغمة المالية في تكاملها مع الرأسمال الامبريالي . اذا كانت عملية التصنيع مستحيلة في ظل الامبريالية * ، بل اذا كانت عملية بناء اقتصاد وطني مستقل مستحيلة في هذا الاطار ، فان هذا يعني ببساطة ان هذه العملية ليست ممكنة الا بقطع علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية ، لكن لهذا القطع مستلزماته السياسية التي من اهمها الحؤول دون تكون الطغمة المالية ودون وصولها الى احتكار السلطة السياسية ، وهذا ما يتناقض تناقضا مطلقا مع ذلك النهج الطبقي الشيحاوى . لذا ، كانت دعوة شيحا تلك الى التكامل الاقتصادى مع الرأسمال الامبريالي دعوة الى تأبيد علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية . ولا طريق ثالثا بين هذين الطريقين : فاما قطع علاقة التبعية هذه والسير في طريق بناء اقتصاد وطني مستقل ، واما تأبيد تلك العلاقة . ولقد اختار شيحا الطريق الثاني ، من موقعه الطبقي ، بمعنى ان هذا الموقع هو الذى كان يتحكم باختياره . ونصوصه في هذا المجال كثيرة ، وهي تدور كلها حول فكرة ان الصناعة ليست قابلة للحياة في ظل منافسة الصناعة الغربية . فهو يقول ، مثلا : " لم يعد للحماية (Protectionnisme) النظامية من قيمة في وجه الصناعة من النوع الاميركي ، وفي وجه الغاء المسافات . فأمام هذه الوقائع الحاسمة ، لا حياة ممكنة لما هو اصطناعي " (٤٩) . هذا الاصطناعي الذى تتصف به الصناعة الناشئة قياسا على الصناعة الامبركية ، هو نقيض لما يسميه شيحا " طبيعة الامور " . و " طبيعة الامور " هي ـ كما رأينا ـ القاعدة الاساسية التي يقوم عليها البناء الايديولوجي الشيحاوى . بتعبير آخر : ليست الصناعة ممكنة او قابلة للحياة في بلد كلبنان ، لانها ليست من " طبيعة الامور " ، او لانها ليست عنصرا من عناصر الطبيعة اللبنانية التي تكاد تنحصر كلها في التجارة والخدمات . فلماذا نفرض على لبنان السير في اقتصاده ضد الطبيعة ، طبيعته ؟ هكذا تجد التبعية للامبريالية ، اساس الهيمنة الطبقية للطغمة المالية ، تبرير تأبدها في طبيعة الامور اللبنانية . وفي نص آخر يهاجم فيه شيحا " الوسائل المفتعلة لدعم الانتاج " (والمقصود هنا الانتاج الصناعي) ، لان " هذه الوسائل لم تعد صالحة " ، ويهاجم فيه القروض الضخمة للصناعة السورية ، يقول : " ثمة حدود للقرض ، كما ان للانتاج حدودا ، وكل شطارة العالم ليست كافية لتجعل من مؤسسة تقف ضدها طبيعة الامور ، مؤسسة قابلة للحياة ... [ثم يتابع قائلا :] نحن ايضا في لبنان ، لو كان بامكاننا بناء صناعة كبيرة ، دون اغتصاب للحسّ السليم ، لقمنا بذلك بحماس . لكن يجب ان نتوقف عند العقبة الطبيعية ، وان نرى ، في البدء ، ما هو ممكن " (٥٠) . ما ليس ممكنا ، في رأى شيحا ، هو بناء مثل هذه الصناعة ، بسبب " الوقائع الحاسمة "

---

* وهي ليست كذلك الا لان شيحا اراد لها ان تكون كذلك . اما في الواقع ، فهي ممكنة ، انما في الشروط التي تحددها مصلحة تطور رأس المال الامبريالي .

التي يتكلم عليها ، والتي هي التقسيم الامبريالي العالمي للعمل • لكن الهيمنة الامبريالية هذه تنقلب عنده عائقا طبيعيا ، كأن انتظام العالم بها ، وبحسب مصالح الطغمة المالية اللبنانية في خضوعها لها ، ليس انتظاما تاريخيا طبقيا ، بل هو انتظامه الطبيعي ، اي الابدي ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، اذا كانت التجارة تسمح بالشطارة التي يتفرد بها لبنان دون غيره ، بتفرد طبيعته ، فان الصناعة لا تسمح بمثل هذه الشطارة • والشطارة ، كما سبق القول ، هي الاحتيال على القوانين الموضوعية • ولا يمكن للصناعة ان تحتال على مثل هذه القوانين التي هي قوانين الاقتصاد الرأسمالي العالمي في ظل تقسيمه الامبريالي • هنا ايضا نرى شيحا يتلاعب بالقوانين الاقتصادية كما يحلو له ، بحسب ضرورات ايديولوجيته الطبقية • فهو ، في هذا التلاعب ، يوهم بأن في امكان التجارة ان تخرج على قوانين ليس بامكان الصناعة الخروج عليها او التحرر منها • وما الخروج الوهمي للتجارة على مثل هذه القوانين سوى احكام هيمنة الرأسمال الامبريالي على بنية الاقتصاد اللبناني التبعي •وتتكرر الفكرة نفسها في نصوص اخرى لا فائدة كبرى من الاكثار من سردها (٥١)•

حـ ـ الصناعة القابلة للحياة : نصل الى الفكرة المحورية الثالثة ، ونطرح السؤال التالي : ما هي اذن ، في رأي شيحا ، الصناعات القابلة للحياة ؟ انها ، كما رأينا في نص سابق ، الصناعات الصغرى التي تترعرع "في مناخ شبه عائلي" (٥٢) • ومن التعسف اطلاق تعبير الصناعة على مثل هذه النشاطات الحرفية ـ اليدوية • لهذه الصناعات فضائل عديدة ، اقتصادية وغير اقتصادية ، نعني سياسية وايديولوجية واجتماعية • من فضائلها الاقتصادية انها ليست في تناقض مع قطاع التجارة والخدمات ، ولا تستلزم حماية جمركية تضع القيود على حرية التجارة ، ولا تستلزم الدخول في منافسة خاسرة اقتصاديا ، ومغامرة سياسيا ، مع المنتوجات الصناعية الرأسمالية المتطورة ، بل انها ، بالعكس ، تتلاءم بشكل جيد مع " مناخ " التبعية للامبريالية • ومن هذه الفضائل ايضا ان بامكانها الحياة بقوتها الذاتية دون حاجة الى دعم خارجي مصطنع ، او الى حقن مستمر بابر الاوكسجين والهرمونات ؛ وفي هذا يقول شيحا : " اننا لا نقول ، بالطبع ، بضرورة ابعاد الصناعات كلها عن سوريا وعن لبنان ، لا سمح الله • نقول فقط بضرورة اختيار الصناعات القادرة على التنفس بلا بالونات اوكسجين ، وعلى الحياة بغير حقن الهرمونات • فليس بهذه الوسائل يمكن منافسة اميركا" (٥٣) • يجب الا نفهم من هذا النص ان منافسة اميركا ممكنة بوسائل اخرى ، فمثل هذه المنافسة ليست واردة على الاطلاق ،وليست واردة ، بالطبع ، ضرورة البحث في السبل القادرة على قطع علاقة التبعية بالامبريالية • فالعكس هو الصحيح ؛ بمعنى ان الهم الطبقي الشيحاوي الاساسي هو البحث ، لا في مجال الاقتصاد وحده ، بل في مجالي السياسة والايديولوجية ايضا ، كما سنرى في حينه ، عن الوسائل الضرورية لتأبيد سيطرة البرجوازية اللبنانية وتأبيد هيمنة الطغمة المالية فيها ، عبر تأبيد علاقة التبعية

البنيوية بالامبريالية • لذا ، وجب النظر في الموقف الشيحاوى المعادى للصناعة بخاصة ، ولبناء اقتصاد وطني مستقل بعامة ، لا من زاوية اقتصادية وحسب ، بل من زاوية سياسية ايضا • فالاسباب الاقتصادية وحدها ، على اهميتها الحاسمة ، لا تفسر هذا الموقف ولا تبرره تماما ، لا سيما ان التكامل ، كما رأينا ، ممكن بين نوع معين من الصناعة وبين قطاع التجارة والخدمات ، في ظل هيمنة الطغمة المالية نفسها • فلا بد اذن من النظر في الاسباب الاخرى ، السياسية منها بوجه خاص ، لعلنا نجد فيها الوجه الاخر من هذا الموقف الطبقي • لكننا نخرج هنا من دائرة التعريف الاقتصادى للبنان ، لنجد انفسنا في دائرة التعريف السياسي ؛ وهذا ما لم يحن دوره بعد • واستباقا للبحث ، نكتفي بالقول إن شيحا ، لاسباب تتعلق بضمان ديمومة التجدد للنظام السياسي الطائفي لسيطرة البرجوازية اللبنانية ، يعير العلاقات العائلية والتقليدية اهتماما بالغا ، لا سيما العلاقات الاجتماعية السياسية والايديولوجية ما قبل الرأسمالية ، لانه يرى في ديمومة تجددها في ظل سيطرة البرجوازية شرطا ماديا ضروريا لديمومة تجدد هذه السيطرة الطبقية * • ان الدعوة لحصر الصناعة في صناعة حرفية تنمو او تتطور في " مناخ شبه عائلي " ، وتشمل قطاعا واسعا من الفئات الاجتماعية التي تنتمي الى علاقات انتاج ما قبل الرأسمالية ، انما تتفق مع ذلك الهم السياسي الطبقي ، خصوصا انها ، في حال نجاحها كنهج اقتصادى لاجم لتطور صناعي فعلي ، تحول دون تكون طبقة عاملة يرى شيحا في تكونها وفي بلوغها حدا ادنى من التماسك الطبقي خطرا فادحا يتهدد النظام السياسي للسيطرة الطبقية البرجوازية بكامله ، من حيث هو ، في بنائه الطبقي ، نظام طائفي •

لا يمكن للباحث في هذه الايديولوجية البرجوازية اللبنانية ان يهمل ، في بحثه النظرى ، هذا الخوف الطبقي الغريزى من الطبقة العاملة الذى يلمسه بوضوح في كتابات شيحا • ولا يتهدد البرجوازية المسيطرة سوى نقيضها الطبقي المباشر • اذن ، فلتغرق ولتتمادَ في تبعيتها للامبريالية بشكل تحول فيه دون تكون نقيضها • فان وجد هذا ، لا سيما في استقلاله السياسي الطبقي في حقل الصراع الطبقي كقطب للتحالف الطبقي المناهض للبرجوازية ، ارتسمت في صراع النقيضين ضرورة زوالها • انه منطق الحركة التاريخية المادية كما ينكشف بوضوح في ازمة الامبريالية وفي نضالات الحركة العمالية في الغرب ، وكما تحقق بالفعل في ثورة اوكتوبر ، وفي قيام معسكر اشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية ، وكما يلمسه شيحا مباشرة في نضالات الحركة الشعبية اللبنانية • ان التماسك الداخلي للبنية الاجتماعية اللبنانية ، بفضل حركة الصراع الطبقي فيها ، هو ما كانت ترى فيه البرجوازية ، بحدسها الطبقي وبعينها الايديولوجية ، الخطر المميت •

---

* سنفصل ذلك في حينه •

فكيف يمكن تجنب هذا الخطر القادم في ضرورة التاريخ وحركته ؟ هذه هي المشكلة التي انطرحت باكرا على البرجوازية ، فانعكست ايديولوجيتها الطبقية في رفض سحرى للتاريخ وحركته ، وفي طموح مستحيل الى ايقاف التاريخ عند سيطرتها الطبقية التي كان لا بد لها من ان تأخذ شكل الطبيعة الابدية . اننا ، في هذا القول ، لا نحمل النصوص اكثر من طاقتها ، ولا نسقط على فكر شيحا ما ليس فيه ، بل نستقرئه برد ظاهره النصّي او التعبيري الى الخفي الطبقي الذى يحمله ويشكل بنيته . يقول شيحا في نص بليغ نقتطفه من مقال كتبه في سنة ١٩٣٨ ما يلي : " ان نكون اليوم ما كانه الغرب من قبل مئة عام ، يكفينا . يجب الا يقودنا اى اغراء ولا اى اغواء الى المجازفة بهذا التراث . فلتسبقنا الحضارة ، نحن بهذا قابلون" (٥٤) .

لو رجع القارئ الى النص الاصلي في اللغة الفرنسية ، وقرأ ما قبل النص المقتطع هذا وما بعده ، لرأى بنفسه ان هذا النص لا يربطه رابط منطقي واضح بما قبله او بما بعده ، كأنه لا يندرج في سياق النص الكامل ، او كأنه سقط حيث هو في المقال بقوة اللاوعي ، لا بقوة منطق المقال او سياقه ؛ وهنا تكمن اهميته ، وفي هذا دلالته . يجعل هذا النص الغرب الرأسمالي نموذج كل شيء : نموذج التقدم والتطور والحضارة ؛ عليه تقيس هذه البرجوازية الكولونيالية التاريخ ، وعليه تقيس مصيرها ؛ تطمح الى التماثل به من غير ان تقدر على ان تكون ما كانه ماضيا . لكن الدلالة الطبقية العميقة لهذا النص ليست في هذا الطموح بحد ذاته ، بقدر ما هي في الاثار التي تترتب على الوعي الطبقي باستحالة تحقيق هذا الطموح . فالهم الاساسي الذى يسيطر على هذه الطبقة ، في شخوصها الى الغرب الرأسمالي الامبريالي ، وفي تبعيتها الطبقية له ، ليس التقدم او التطور بقدر ما هو البقاء والديمومة في موقع الطبقة المسيطرة ، حتى لو كان ثمن هذا البقاء او هذه الديمومة سد الطريق على التقدم . لكن ايقاف حركة الواقع المادى الفعلي التاريخية ، عبر تأبيد حاضر السيطرة الطبقية لهذه البرجوازية الكولونيالية ، ليس بالممكن ؛ لان التناقضات الداخلية التي تعتمل في هذا الواقع تحدث فيه التخلخل ، بمعنى انها تقضي على هذه السيطرة الطبقية بضرورة الزوال ، قبل اكتمال البناء السياسي القادر على تأمين ديمومتها (لا ننس ان هذا النص كتب سنة ١٩٣٨) . فمن موقع الادراك الطبقي البرجوازى نفسه لحركة التاريخ هذه ، تنطلق ايديولوجية البرجوازية في رفضها التاريخ وحركته ، وتطمح الى تأبيد حاضرها . ولا يتأبد هذا الحاضر الا بالوهم الطبقي ، اى بهذه الايديولوجية . واهم ما في هذا الطموح الى تأبيدالحاضر ضد التقدم هو ان هذا الحاضر يتخذ من ماضي الغرب الرأسمالي ، لا من حاضره ، نموذجا له . فكل طموح هذه البرجوازية الكولونيالية هو ان تصير ما كانته البرجوازية الاوروبية في مطلع القرن التاسع عشر . ان لهذا الطموح دلالته الطبقية . فالبرجوازية اللبنانية ، في مرحلة تكونها الطبقي نفسها ، اى في مرحلة "نهوضها" التاريخي في ازمة النظام الرأسمالي العالمي ، لا تطمح الى ايقاف حركة

التاريخ عند حاضر يتأبد بقدر ما تطمح الى ارجاع هذا الحاضر الى ماض ليس ماضيها ، بل هو ماضي نموذجها الطبقي (البرجوازية الاوروبية) ، والى ايقاف حركة التاريخ عند هذا الماضي • ان منطق هذا الطموح الطبقي هو منطق الفكر الرجعي لهذه البرجوازية العريقة في عجزها الطبقي • كيف يمكن لمثل هذه الطبقة أن تنهض بالمجتمع في طموحها الى تأبيد سيطرتها الطبقية ، حين يكون طموحها هذا الى مستقبلها حنينا دائما الى الماضي ، وحين يصير هذا الماضي نموذجا لذاك المستقبل ، الذى يظل ، برغم كل شيء ، في حنينه ، دون نموذجه ؟ ليس هذا بالممكن • لكن الممكن هو ان تسعى هذه الطبقة المسيطرة الى تأمين الشروط الاقتصادية والسياسية والايديولوجية الضرورية لتجدد ازمة سيطرتها الطبقية • فلماذا نستثني من هذه الشروط الحؤول دون تكون الطبقة العاملة ، نقيضها الطبقي ؟ ولماذا نستثني من هذه الشروط العمل على تأمين تجدد علاقات انتاج ما قبل الرأسمالية ؟ ولماذا نستثني من هذه الشروط السير ضد التقدم الاقتصادى ، اذا كان هذا التقدم يستلزم قطع علاقة التبعية بالامبريالية، ويحدث في البناء الاجتماعي خللا هو حركة الصراعات الطبقية التي بها تتماسك البنية الاجتماعية داخلها على شكل مغاير ، او نقيض ، للشكل الذى تتماسك فيه خارجيا ــ ان جاز التعبير ــ في تنوعها وتفتتها الفعليين (ولقد رأينا من قبل ان الحرية عند شيحا هي هذا التفتت والتنوع) ، في اطار النظام السياسي الطائفي لسيطرة البرجوازية اللبنانية الذى يصون هذا التفتت والتنوع ؟ لماذا نستثني هذا كله ما دام الهم الاساسي الذى يحكم منطق سيطرة هذه البرجوازية في ازمة سيطرتها الطبقية هو ، بالتحديد ، العمل على تأمين ديمومة هذه السيطرة ؟ وهذه الديمومة ، بالطبع ، رهن بديمومة علاقة التبعية بالامبريالية • في اطار هذه العلاقة ، لا خارجها ، تعمل البرجوازية على تأمين تلك الشروط الضرورية لتأبيد سيطرتها الطبقية • ولا نستثني من هذه الشروط ، وفي اطار تلك العلاقة بالذات ، ضرورة الربح السريع ؛ كأن بين هذه البرجوازية الكولونيالية وبين زمن انهيار سيطرتها الطبقية ، بفعل منطق ازمتها المزمنة ، وبفعل منطق حركة التاريخ في حركة الصراعات الطبقية ، سباقا مستمرا يدفعها ، في يأسها الطبقي ، الى السير في هذا المنطق الاقتصادى ــ منطق الربح السريع ــ الذى يضعها في تبعية ضرورية للامبريالية ، فيضعها ، بالتالي ، في علاقة اختلاف او تخالف مع نموذج طموحها الطبقي • فالبرجوازية الاوروبية ، على نقيضها ، لم تكن في مطلع القرن التاسع عشر ، اى في نهوضها الطبقي ، محكومة في ممارستها الاقتصادية بهذا المنطق من الربح السريع الذى يجعلها تستنكف عن التوظيف في البناء التحتي وفي الصناعة الكبرى ، وبشكل عام في القطاعات التي تستلزم توظيفا للرساميل بعيد الاجل ، من غير ان يعني هذا ان منطق الربح للربح ومنطق الانتاج للانتاج ، الذى هو منطق رأس المال نفسه ، لم يكن هو الذى يحكمها • فلنقرأ ما يقوله شيحا في هذا المجال : " حتى يتمكن اللبنانيون من الحفاظ على مستوى حياتهم ومن تحسينه ،

لا بد من ان تكون الدورة (المقصود هو دورة رأس المال) سريعة ، وان تدرّ الموارد التي يمتلكونها كثيرا . هذا ما يبعد ، بشكل عام ، التوظيفات التي تهدف الى خلق امكانات لمصلحة التجهيز الوطني . فمثل هذا التجهيز يستلزم مالا رخيصا وبعيد المدى او متوسطه . وهنا نرى الحلقة المفرغة التي نحن فيها " (٥٥).

لا يأتي شيحا في هذا النص (١٩٥٣) بجديد . لكنه يكشف عن ميل واضح وبديهي لا يقتصر على البرجوازية اللبنانية وحدها ، بل يشمل كل برجوازية كولونيالية مسيطرة لا ترى مصيرها الطبقي الا مرتبطا تبعيا بالامبريالية . بحكم هذا الارتباط التبعي ، تستنكف هذه البرجوازية عن توظيف رساميلها في القطاعات " المنتجة " التي لا تدر عليها ربحا سريعا ، وتتجه نحو القطاعات التي ، برساميل قليلة نسبيا ، تدر ارباحا وافرة وسريعة مع قدر قليل من المجازفة . انها قطاعات التجارة والخدمات التي من منطق ازدهارها النسبي تعميق علاقة التبعية تلك . ويتضح هذا لو تابعنا سير منطق الفكر الشيحاوي وطرحنا هذا السؤال : كيف الخروج اذن من تلك الحلقة المفرغة ؟ اذا لم يكن على البرجوازية المسيطرة (وعلى الرساميل الخاصة) ان تضطلع بمهمة التجهيز الوطني الذي هو اساسي لكل اقتصاد ، فمن عليه ان يضطلع بمثل هذه المهمة الضرورية ؟ قد يتبادر الى الذهن ان على الدولة ان تقوم بهذه المهمة . لكن شيحا ضد ان يكون للدولة دور في الاقتصاد او في توجيهه ، لان قيامها بمثل هذا الدور يستحدث في الاقتصاد قطاعا "عاما" (والدقة العلمية تقضي بالتكلم على قطاع دوله حتى يتبدد الالتباس في ان قطاع الدولة هذا هو نقيض القطاع الخاص ، مع انه شكل آخر من الملكية الخاصة ، لان هذه الدولة هي دولة البرجوازية نفسها) ، بالاضافة الى انه يعطيها دورا اقتصاديا ـ وشيحا ـ كالبرجوازية اللبنانية ـ يرفض ان يكون للدولة ـ كما رأينا سابقا ـ اي دور اقتصادي في نظام هذا الاقتصاد " الحر " . ورفضه هذا نتيجة منطقية لالتزامه ذلك النهج الاقتصادي الذي يدعو الى السير فيه ضد نهج التصنيع ونهج بناء اقتصاد وطني مستقل يؤدي ، بضرورة منطقه ، الى ان يكون للدولة دور اساسي في توجيه الاقتصاد والتحكم بعملية الانتاج . بهذا الرفض ، وبالغائه دور الدولة الاقتصادي ، يصل شيحا ـ وهو في هذا منطقي جدا مع نفسه ومع طبقته ـ الى ضرورة الاعتماد على الرساميل الاجنبية وحدها وعلى القروض الخارجية في تجهيز الوطن وبناء اقتصاده . فلا الدولة ولا الطبقة المسيطرة ولا الرساميل المحلية يعود اليها هذا الدور ، بل الى هذه الرساميل والقروض الخارجية . هذا هو نهج البرجوازية اللبنانية ، ونهج كل برجوازية كولونيالية : فبهدف البقاء في موقع السيطرة الطبقية ، وبهدف ضمان ديمومة سيطرتها هذه ، تخضع البرجوازية الوطن تحت الوصاية الاقتصادية الامبريالية ، وتعمل على تأبيد هذه الوصاية التي من منطقها الضروري ان تقود الى وضع الوطن تحت الوصاية السياسة للامبريالية . فتلك البرجوازية الكولونيالية ، التي نشأت وتكونت في ظل هذه الوصاية

الاقتصادية والسياسية،غير قادرة على البقاء في موقع سيطرتها الطبقية ــ حتى بعد الاستقلال السياسي الشكلي ــ الا بابقاء هذه الوصاية بالذات،انه منطق عجزها الطبقي عن ممارسة سيطرتها الطبقية في أزمتها المزمنة،وهو المنطق نفسه الذى يفسر لنا جنوح البرجوازية اللبنانية ، في حربها الاهلية الراهنة ، الى المطالبة بوضع لبنان تحت الوصاية السياسية للدول الامبريالية . فهي ، في مأزقها الطبقي ، لم تجد حلا لازمتها تلك سوى في العودة الى زمن هذه الوصاية السياسية الامبريالية ، الذى تجد فيه عهدها الذهبي ، وتدعي ان هذا العهد كان عهد لبنان الذهبي الاوحد ، حين كان لبنان تحت وصاية الدول الاوروبية من ١٨٦٤ الى ١٩١٤ . بل انها تصل ، في حنينها الى هذه الوصاية ، وبما يشكل قانونا تاريخيا عاما خاصا بلبنان ، الى حد القول : " في كل مرة يستقل فيها لبنان يهتزّ ، وفي كل مرة تحميه حماية يعتزّ " . ولهذا " القانون " صياغة اخرى : " كلما قوى استقلال لبنان ضعف كيانه ، وكلما قوى كيان لبنان ضعف استقلاله " (٥٦) . ولنا عودة الى ذلك .

٤ ــ اقتصاد ترف للمترفين

يقول شيحا : " لبنان بحاجة ، كي يعيش ويتقدم بأى شكل ، الى مساهمة اجنبية كثيفة من الرساميل الطويلة الاجل ومتوسطة الاجل ... انما يجب ، في البدء ، ان نتعقل قليلا في سرايانا وفي شوارعنا " (٥٧) . برغم التمويه الذى يميز لغة شيحا ــ ككل لغة ايديولوجية ــ لا بد من الاعتراف بأن لهذا الرجل احيانا فضيلة قول الاشياء بصراحة ومباشرة . فلبنان ، على حد قوله ، بحاجة ماسة الى ان تتوظف فيه الرساميل الاجنبية في شتى القطاعات الاقتصادية . لكن الشرط الاساسي لمجيء هذه الرساميل اليه هو السلم الداخلي . فلا رساميل بلا أمن ، ولا أمن بلا ضبط لحركة الصراعات الطبقية . هذه هي القاعدة الاقتصادية والسياسية الاولى لنظام هذا الاقتصاد " الحر " . ويستعيد شيحا في نصوص اخرى هذه الفكرة نفسها ، فيقول ، مثلا : " ان التمويل الكثيف الذى نحن بحاجة اليه ، يجب ان يأتينا من الخارج ، هذا ما يعلمه كل واحد . فاذا عرفنا كيف نستحقه ، وجب ان يأتينا من الجهات الاربع . ذلك ان وجودنا ومصيرنا يتجهان وراثيا كوردة الرياح . فحين لا نذهب الى اميركا واستراليا ، فالى العربية السعودية ، ونحو الخليج الفارسي نذهب " (٥٨) . الفكرة نفسها تتكرر ، لكنها تتطعم هنا بـ"الشعر" ، بحسب مقتضيات التمويه الايديولوجي . وتعود لغة البداهات الازلية تحتل مركز الصدارة في هذا النص الذى يستحيل فيه نظام الطغمة المالية " وردة الرياح " ، ليتأبد في نظام الوراثة . اما اذا تساءلنا عن الطريق التي بها نستحق وفود الرساميل الاجنبية الينا ، فان شيحا يجيبنا ، في نص آخر ، بالقول ان الشرط الاول لوفرة هذه الرساميل هو تأمين الامن الداخلي والسلم الاجتماعي الذى له عنده ،

بالطبع ، معنى السلم الطائفي . بهذا الصدد يقول شيحا : " يجب اذن ان يأتي الاجنبي الى لبنان (كما يذهب اللبنانيون الى الاجنبي) ، وان ينفق فيه او أن يوظف رساميل ، وان يبتنى فيه ، ان اراد ، مسكنا . لكن الشرط الاول لحصول ذلك هو الامن والسلم " (٥٩) . وتتكرر الفكرة نفسها في نص آخر :" اذا اراد اللبنانيون العيش والازدهار ، يجب ان يكون لبنان ، بصفة دائمة وحاسمة ، ملجأ للرساميل ، كما هو ، وكما يجب ان يبقى ملجأ للناس ، ومكانا للاقامة والترانزيت لذيذا وسهلا للمسافرين كما للبضائع ...

" لا اخصاب للاقتصاد اللبناني (اقتصاد هو ، في تعريفه وماهيته ، اقتصاد ترف ونصف ترف وعلوم وتسليات محببة) ، لا اخصاب للاقتصاد اللبناني بلا رساميل تأتي من الخارج" (٦٠) . لكن الطريف في هذا النص ، هو المستوى الواحد الذى يضع عليه شيحا البضائع والمسافرين ، الناس والرساميل . واذا بلبنان ، هذا الذى هو ، بالنسبة لايديولوجية الطغمة المالية ، ملجأ للمضطهدين ، يظهر على حقيقته كملجأ للرساميل ، وتظهر حرية الناس في هذه الايديولوجية كما هي في حقيقتها كحرية للبضائع . وتنشيأ العلاقات الاجتماعية في هذا النظام بحيث يأخذ الفرد ، كأى شيء آخر ، وجه السلعة ، ولا يتوجد الا كسلعة . وتتهافت اللغة " الشعرية " التي لا معنى لها الا في لغة سلعية . هذا ما يؤكده نص آخر في تركيبه اللغوى الطريف حين يقول شيحا :" ليست المسألة أن ننتج بالجملة حاملي اجازات لا عمل لهم ، واقمشة ومعلبات . المسألة هي ان ننتج ناسا واشياء قيّمة ..." (٦١) . ويتابع شيحا فيقول : " لا يمكن لاى ماركسية ، مطلقة كانت ام نسبية ، ان تعاكس هذه الظاهرة التي هي في دم المتوسطيين نفسه ، والتي ترد على طبيعة الاشياء ... لا يمكن لاى تكنيك ادارى او اقتصادى او ضريبي ان يسير ضد هذه البداهة . فالجغرافيا تعطينا آفاق الارض نفسها كآفاق لنا ..." (٦٢) .

هكذا ، وبفضل هذه الايديولوجية البرجوازية ، تنتقل تبعية الاقتصاد اللبناني من واقعها التاريخي الطبقي المحدد الى طبيعة الاشياء ، والى دم المتوسطيين ، لتستحيل بداهة لا يمكن لاى ماركسية او لاى حركة من الصراع الطبقي ان تلغيها او ترفضها . ويكتمل تعريف لبنان الاقتصادى في هذه الايديولوجية بشكل ينتفي فيه الاساس المادى نفسه لامكان وجود صراع طبقي في البنية الاجتماعية اللبنانية . كأن الاساسي في هذا التعريف هو ، بالتحديد ، نفي هذا الصراع الطبقي والغاؤه الغاء مطلقا . للوصول الى هذا الهدف في اكتمال هذا التعريف ، لا بد من توفر بعض الشروط التي منها نفي القول بوجود طبقات اجتماعية في لبنان ؛ فاذا انتفى وجود هذه الطبقات انتفى ، بالتالي ، وجود استغلال طبقي . وبانتفاء هذا الاستغلال الطبقي ،

ينتفي وجود الصراع الطبقي . لكن هذه السلسلة من النفي مرتبطة بنفي اولي هو نفي ان يكون في لبنان انتاج ، بالمعنى الدقيق للكلمة . فاذا انتفى وجود هذا الانتاج ، انتفت بالتالي علاقات الانتاج ، بحيث تكتمل بشكل منطقي تلك السلسلة من النفي ، فيكتمل تعريف لبنان الاقتصادي الذي يتكرر فيه من جديد تعريفه التاريخي والجغرافي ، بانتظار اكتمال تعريفه السياسي .وما هذه التعريفات كلها سوى تعريف واحد : انه الجوهر ،وكل ماليس هو عارض . اما كيف يصل شيحا الى اثبات هذه السلسلة من المنفيات ، فعبر تأكيده ، ببساطة ، ان كل ما يحتاج اليه لبنان يستورده ، وان كل ثروة لبنان تأتيه من الخارج . فلنر ، عن كثب ، كيف يتحرك منطقه هذا .

يقول شيحا ، مثلا ، " ان الاقتصاد اللبناني قائم ، بالمعنى اللفظي ، على الاعمال في الخارج وعلى العلاقات مع الخارج ... لبنان لا يعيش من التجارة "المحلية" ولا من الزراعة " المحلية" ولا من الصناعة "المحلية"... بل من هذه الحركة الكثيفة التي تربطه خيوطها المرئية وغير المرئية بالكون" (٦٣) . وفي نص آخر يقول : " ليست منتوجات الارض ولا منتوجات الصناعة هي التي تصنع مستوى حياة اللبنانيين ، انها الحرية ، وكذلك الاجراءات الضريبية المعتدلة حين يعرف التشريع الضريبي كيف يكون متفهما وعاقلا " (٦٤) . ويقول ايضا : " نحن هنا نعيش من الخارج اكثر مما نعيش من صنع بعض المنتوجات الثانوية" (٦٥) ، او " ... ان اللبنانيين يربحون مالهم في الخارج ومن الخارج " (٦٦) . في هذا التعبير الاخر تتضح الفكرة في هدفها الايديولوجي : ليس لبنان بلد انتاج ، فكل ما يأتيه ينتج في الخارج . لذا ، فاللبناني لا يستغل اللبناني ولا يربح منه ، انه يستغل الاجنبي في الخارج ويربح منه . فلماذا يقتتل اللبنانيون ؟ ولماذا يتناحرون ؟ لا صراع طبقيا في لبنان .

نحن لا نستقرئ فكر شيحا انطلاقا من نتف النصوص هذه ، بل نؤكد ما يؤكده هو نفسه في نص آخر متماسك داخليا حول هذه الفكرة بالذات . وسنسرد الان مقتطفات واسعة من هذا النص الذي له هذا العنوان : " وجه من الاقتصاد اللبناني " . يقول شيحا (١٩٥٢) : " لا نلاحظ كفاية ان رفاهية اللبنانيين المادية ، بمقدار ما هي موجودة ، انما مصدرها ثروات تأتي من الخارج . ولهذا شأن كبير على الصعيد الاجتماعي ".(ملاحظة : ليس من باب العرض هذا التأكيد الوارد في النص على الوجه الاجتماعي ، من هذه المسألة الاقتصادية . كأن شيحا يقول ان الاثار الاجتماعية لطبيعة الاقتصاد اللبناني هي ، بالتحديد ، انتفاء الصراع الطبقي ، مادام مصدر الربح خارج لبنان). ويوضح شيحا قائلا : " ان اللبناني يربح القليل من مواطنه اللبناني . لكن الارباح التي يجنيها في الخارج هي التي تسمح له بالحفاظ على هذا

المستوى من الحياة الذى يدهش الاجنبي ... فما ان يخرج العامل عندنا نوعيا على صفه حتى يطمح الى ان يكون سيّد مصيره . انه لا يقبل بعد هذا بأن يخدم ، بل يريد ان يكون رب عمل . ونادرا ما نرى هذه الظاهرة في الغرب ، حيث يبقى عامل المصنع طوال حياته عاملا حتى لو صار رئيسا للعمال . وبتعبير آخر ، ان العامل اللبناني الموصوف يريد ان يصير ضابطا ولا يكتفي بأن يكون رقيبا" . ملاحظة : قد يكون صحيحا نسبيا ما يشير اليه شيحا من ندرة العمال الموصوفين في لبنان ، ومن ان العامل عندنا يحكمه توق الى ان يخرج من صفوف الطبقة العاملة ليستقل في عمل حرفي معين ،وقد يكون هذا غير صحيح . المشكلة ليست هنا . ثم ان التطور الاجتماعي في لبنان يؤكد ، بالطبع ، عكس ما يشير اليه شيحا ؛ المشكلة ، في هذا المجال ، هي في تفسير هذه الظاهرة التي تدل على ان عملية التفارق الطبقي في لبنان ، انما هي ملجومة بحيث تنعكس في ضعف تركيب الطبقة العاملة ، وفي ضعف التفارق الطبقي بينها وبين الفئات الوسطيـــــة القريبة منها ، المعروفة باسم فئات البرجوازية الصغيرة ، لا سيما تلك التي تنحدر من علاقات ما قبل الرأسمالية . شيحا يرد هذه الظاهرة ، في تفسيرها او في ما يشبه التفسير ، الى طبيعة اللبناني ، لاخفاء السبب الرئيسي الذى يفسرها ويكمن في آلية هذا الاقتصاد الرأسمالي التبعي " الحر " ، باعتبار ان ما يهيمن فيها هو قطاع الخدمات والتجارة . ولا يرى بالتالي ، او هو لا يريد ان يرى ان السبب الرئيسي في ذلك ليس طبيعة اللبناني ، بل تبعية هذا الاقتصاد ، وفقدان حلقته الصناعية ، او ضعفها . وكيف يكتمل تكون الطبقة العاملة بحيث يبقى العامل الى الابد عاملا ، وبشكل نهائي ، ما دام النهج الاقتصادى الذى يدعو شيحا الى السير فيه هو ، بالضبط ، نهج العداء للصناعة ونهج العداء لكل ما يسمى اقتصادا وطنيا مستقلا ؟ لكن للايديولوجية المسيطرة مصالحها الطبقية في تمويه الواقع الاجتماعي وتغييب ما يسيء فيه الى ديمومة السيطرة الطبقية البرجوازية . ولا بأس في هذا التمويه والتغييب من اعلاء الواقع واعطائه صورة " شعرية " تجعله مقبولا من قبل من يرفضه (انتهت الملاحظة) .

بعد ان يدغدغ شيحا العامل بقوله ان فيه طموحا الى ان يصير نقيض نفسه ، على صورة سيده البرجوازى ، برجوازيا ، لكن صغيرا ، يقول ، في الخط الفكرى نفسه : "هنا ، في هذه الطبقة [يعني الطبقة العاملة . ولتغييب كلمة "العاملة " دلالة ايديولوجية طبقية واضحة ، هي نفسها التي اشرنا اليها سابقا : نفي الصراعات الطبقية ، ولها ايضا دلالة الخوف الطبقي البرجوازى حتى من كلمة الطبقة العاملة] ثمة طموحات اكبر ، وآفاق اوسع ، وحب الهجرة دليل واضح عليها . كلّ يفضل على واقع كثير الغموض[ومن اين تأتي كثرة هذا الغموض ان لم نكن من التمويه الايديولوجي؟] مخاطر السفر والحظوظ . ان الاقتصاد السياسي للغرب ينطبق بشكل سيئ على لبنان ، وعلى البلدان التي تشبهه ، وهذا راجع الى طبيعة اللبناني نفسها (والمتوسطي ، بشكل أم

بآخر ، كائنا من كان)" . عجيب امر هذه الطبيعة التي بها يفسر كل شيء .هكذا تنفسر الهجرة طبيعيا ، لا اقتصاديا ، بطموح اللبناني الى الحرية وحبه للافاق الواسعة . لا تناقض ولا تناحر بين عناصر هذه الطبيعة الواحدة : فمنها التجارة ، ومنها الخدمات ، ومنها التبعية للغرب الرأسمالي ، ومنها الهجرة ، ومنها ضيق سوق العمل ، ومنها البحر والصخر والجبل ، ومنها الطوائف ، ومنها غياب الطبقات وغياب الصراع الطبقي ، ومنها وردة الرياح ، ومنها هيمنة الطغمة المالية ، ومنها عدم الاستغلال الطبقي ، برغم هيمنة هذه الطغمة المالية . انها هذا المجهول الذى فيه تنعدم الفوارق وتزول التناقضات والصراعات ، فيتأبد حاضر تطمح الطغمة المالية الى تأبيده .

ونصل اخيرا الى نقطة الاساس في هذا التمويه الايديولوجي الذى لا ينطلي حتى على صاحبه ، بدليل ان صاحبه يجد حاجة في اللجوء اليه . يقول شيحا : " بما ان اللبناني يربح القليل من مواطنه والاكثر من الاجنبي ، لا بد من ان نستنتج ان الشعب اللبناني لا يمكن له ، بكل عدالة ، ان يعتبر ، بدون كذب ، ان اعضاءه الاكثر غنى يستغلونه . فالقول بأن اللبناني الثرى فليلا يعيش من " دم الشعب" ، قول فيه ظلم وعداء للمجتمع . قد يكون هذا صحيحا بالنسبة لمن يدفعون بتهور العاب القمار الى حد يجعلون فيه منها طعاما لهم . لكن هذا خطأ بالنسبة لهذا الشعب في مجموعه ، هذا الشعب الذى يركض في العالم ليكسب ما يمكنه من ابتناء بيته في قريته . الدرس الذى نستخلصه من كل هذا هو ان من الخطل ، كما يفعل البعض ، ان نبالغ في استثارة اللبنانيين بعضهم ضد بعض . ان ما يحق المطالبة به اجتماعيا هو ألا يستغل اى لبناني لبنانيا آخر . لكن اذا لم يغتن لبنانيون ، باعداد كبيرة ، كل سنة في جهات العالم الاربع ، فان حياة اللبنانيين الذين لم يغادروا بلدهم تزداد بلا شك قساوة . فاذا اردنا توازنا لبنانيا ، فعلى اللبنانيين ، عالم الاجتماع منهم وجابي الضرائب بالدرجة الاولى ، ألا ينسوا هذا ابدا " (٦٧) .

ليس الهدف من سرد هذا النص ان ندخل في نقاش اقتصادى مع افكار شيحا هذه ، وان نبين مدى الصحة فيها او مدى الخطأ . ثم ان النص ليس نصا اقتصاديا ، برغم عنوانه ، وبرغم تعرضه لقضايا تخص الاقتصاد اللبناني . انه نص ايديولوجي سياسي يحكمه هم ايديولوجي سياسي واضح ومحدد ، يتوجه فيه شيحا ، في نهايته ، الى عالم الاجتماع وجابي الضرائب . المطلوب من جابي الضرائب ان يكون "متفهما" وضع " الاغنياء " في هذا البلد ، فلا يفرض عليهم من الضرائب الا ما يكاد لا يذكر . ويبرر شيحا هذا الاستناد الى مبدأ العدل : فما دام المال يأتي من الخارج ، ليس من العدل بشيء ان يقتطع منه الكثير ، والا استنكف عن المجيء الى لبنان . على الدولة ، بشكل عام ، ان تعرف اذن كيف تكون دولة البرجوازية . ولن تكون كذلك الا اذا سمحت

للاغنياء بأن يزدادوا غنى. فـ"التوازن اللبناني"قائم ، في نهاية التحليل ، على السيطرة الاقتصادية لهذه البرجوازية ، ودور الدولة ، بما هي دولة برجوازية ، يكمن في تأمين ديمومة هذه السيطرة .

لكن أهم ما في هذا النص هو ، من جهة ، التبرير الايديولوجي للسياسة الضريبية التي على الدولة ان تنتهجها بالنسبة لـ"الاغنياء" ، ومن جهة اخرى ، ما نراه من توجه " اجتماعي " في النص يفرضه وجود " الاغنياء " نفسه . والتبرير الايديولوجي ذاك يختصره شيحا في قوله بأن مصدر المال ليس لبنان ، بل الخارج . اذن ، لا وجود لاستغلال طبقي في لبنان . اما التفاوت الاجتماعي فيه ، فمرده الى ان البعض هاجر والبعض الاخر بقي في بلده . الغني هو الذى هاجر ، والفقير هو الذى لم يهاجر . لكن بامكان منطق التفاوت الاجتماعي ان يولد الصراع والازمات . هنا يكمن الخطر ، ولا بد من معالجته بشكل يؤمن " التوازن اللبناني " في اطار هذا التفاوت الاجتماعي نفسه ، لا بالقضاء عليه ، لان القضاء عليه يقضي على ذلك " التوازن " الذى يريد له شيحا ان يستمر ويبقى . ومن هنا اتى التوجه الى عالم الاجتماع الذى يحدد له شيحا دورا خطيرا ومثيلا للدور الذى يقوم به جابي الضرائب . فدور الاثنين واحد : تأمين ديمومة " التوازن اللبناني " في اطار ديمومة التفاوت الاجتماعي الذى يؤمن للبرجوازية ديمومة السيطرة الطبقية.ولا يكون ذلك الا بالقضاء على آثار هذا التفاوت دون القضاء عليه . على عالم الاجتماع اذن ــ وشيحا يقوم ، بهذا المعنى ، بدور عالم الاجتماع هذا خير قيام ــ ان يقوم بهذا الدور الذى هو ، في الحقيقة ، دور الايديولوجي البرجوازى : العمل على عدم " استثارة اللبنانيين بعضهم ضد بعض ". وليس بالسهل القيام بهذا الدور ، بل يكاد يكون القيام به مستحيلا ، اذ كيف يمكن التوفيق بين ضرورة الابقاء على التفاوت الاجتماعي كأساس مادى لـ " التوازن " البرجوازى ، وبين ضرورة قول ان هذا التفاوت لا يولد اى صراع او استغلال طبقي ، بل القول بأنه العدل نفسه ؟ هذه هي معضلة ايديولوجية البرجوازية اللبنانية . ولا تنفرد هذه الايديولوجية بمعضلتها هذه التي نجدها ، في اشكال مختلفة ، في كل ايديولوجية برجوازية ، منذ ان كانت البرجوازية وكانت علاقات الانتاج الرأسمالية . لكن ايديولوجية البرجوازية اللبنانية تنفرد ــ ربما ــ بالشكل الذى اوجدت فيه ما يشبه الحل لهذه المعضلة ، وقد اوجزناه سابقا على الشكل التالي : ليس في لبنان انتاج او علاقات انتاج او طبقات او صراعات طبقية او استغلال طبقي ، بل فيه طوائف تتعايش في توازن لبناني فذ هو الذى يؤمن للبرجوازية ديمومة سيطرتها الطبقية . ان كتابات شيحا كلها تهدف الى اقامة هذه المعادلة الايديولوجية التي يختفي فيها نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية ، ونظام هيمنة الطغمة المالية في اطار هذه السيطرة ، وكشرط ضرورى لها .

ويكتمل تعريف لبنان الاقتصادي في هذه " الجوهرة " الشيخاوية التي تعكس الكثير مما يجب اخفاؤه : يقول شيخا : " ان الاقتصاد اللبناني بمجمله يجب ان نعده كله كصناعة ترف • وكل وجه من وجوه نشاطنا يؤكد ذلك " (٦٨) • هذا هو نظام الاقتصاد "الحر" الـذي تهيمن فيه الطغمة المالية ، انه اقتصاد " ترف " ، وللترف ، اي لمن يقوم وجودهم على " الترف " • فكيف يمكن لمثل هذا النظام ان يدوم ، وما هي الشروط التي يمكن له فيها ان يدوم ، وما العمل لتأمين ديمومته هذه ؟ هذا هو السؤال الذي يواجه الطبقة المسيطرة •

الفصل الثالث

التعريف السياسي

١ ــ في ضرورة التوازن السياسي

قلنا ان الفكر الشيحاوي يكاد ينحصر بكامله في جملة من التعريفات بلبنان ، رأينا منها التعريف الطبيعي ، والتعريف الاقتصادي ، وعلينا ان ننتقل الان الى التعريف السياسي • لكن ، قبل الانتقال الى هذا التعريف ، لا بأس من التذكير بأن هذه التعريفات ، على تعددها وتنوعها ، انما تعود كلها ، في نهاية التحليل ، الى تعريف واحد اساسي يحكمها وتنبثق منه ، انه التعريف الطبيعي ، اى تعريف لبنان بجغرافيته الطبيعية ، لان " الجغرافيا هي التي تصنع التاريخ وتحكم سياسة الامم وستراتيجيتها ، انها ما يمكن تسميته ايضا "طبيعة الاشياء" " • فطبيعة الاشياء هذه التي تحدد الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد والسياسة وجميع النشاطات الاجتماعية هي التي تجوهر لبنان فتحمله الى مطلق يتأبد فيه ، بحيث يظهر حاضره مثيلا لماضيه ، يتكرر في مستقبله • هكذا تجد البرجوازية التبرير الايديولوجي الضروري لديمومة سيطرتها الطبقية • فطموحها الطبقي الى تأبيد سيطرتها هذه ، واضفاء طابع الديمومة عليها هو اذن الاساس المادي (الطبقي) لبناء فكرها الايديولوجي الذي نجد في فكر شيحا نموذجا متكاملا منه •

لئن كان لبنان ، كما يعرفه شيحا ، خليطا لا تجانس فيه من العناصر البشرية ، أو الاعراق والعقائد والطقوس واللغات وانماط الافكار والتقاليد والعادات ، فان ذلك يثير السؤال التالي : كيف يكون للبنان بقاء ، وهو الذي في تعريفه هذا تعتمل فيه تناقضات دائمة ــ بحكم طبيعته وطبيعتها بالذات ــ لا طابع تاريخيا لها ، تدفعه الى الزوال والتفتت ؟ وكيف يكون لوجوده ديمومة وهو الذي يحمل فيه جرثومة التغير ؟ انه السؤال نفسه الذي انطلقنا منه في بداية هذه الدراسة : كيف يبقى ضد حركة التاريخ ما يحمله التاريخ الى التغير ؟ ان شيحا هو الذي يطرح السؤال في صيغته المأسوية هذه ، من

موقع ايديولوجيته الطبقية البرجوازية بالذات . فمبدأ وجود لبنان ، بحسب تعريفه في هذه الايديولوجية ، هو ان يبقى على ما هو عليه في طبيعته دون تغير . وهذا ما يضعه في تناقض مع حركة التاريخ بشكل يتهدد فيه وجوده بالزوال . فكيف الوصول الى تحقيق ديمومته ؟ لكنه قائم على ثابت فيه هو جغرافيته الطبيعية . وما دام هذا الثابت فيه هو الاساس الذى يقوم عليه ذلك الخليط البشرى الذى يتكون منه ، فان بالامكان ان تتأمن ديمومة لبنان باقامة التوازن بين عناصر خليطه البشرى . ذلك ان الاختلال الذى يتهدد لبنان ــ كما يقول شيحا ــ " ليس في الاشياء ، بل انه يكمن في الناس " (٦٩) . فهذا الاختلال ، بحسب شيحا ، لا اساس اقتصاديا له ، ولا علاقة له ببنية النظام الاقتصادى القائم . (ولقد رأينا سابقا ان شيحا ينفي وجود صراع طبقي في لبنان ، وينفي ان يكون هذا الصراع سبب ذلك الاختلال) . انه في الناس ، ولبنان هو الواحد الثابت في ديمومته . لا بد اذن من اقامة التوازن بين هؤلاء الناس ، أو بين هذا الخليط البشرى ، حتى لا يؤدى اختلال العلاقات بينهم الى تقويض اركان لبنان وازالة كيانه . " فلا خيار لنا الا بين الاخوة والموت " (٧٠) . لكن خيار التوازن هذا الذى يطرحه شيحا لا يهدف الى توحيد ذلك الخليط البشرى في شعب واحد متجانس ، بقدر ما يهدف ، في الحقيقة ، الى تكريس الاختلاف بين عناصر التوازن وتأبيده . وسنبين ، في حينه ، اسباب هذا الخيار الذى يبدو شرطا ضروريا لتأمين ديمومة لبنان في حاضره ؛ اى لتأمين ديمومة السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة . واقامة هذا التوازن ، برأى شيحا ، تتم على الصعيد السياسي ، اى على صعيد السلطة . ان لهذا دلالته البالغة : فنحن لا نرى ، مثلا ، في كتابات شيحا ، همّ اقامة هذا التوازن ــ الذى هو ، كما سنرى ، في هذه الايديولوجية البرجوازية ، توازن طائفي ــ على الصعيد الاقتصادى ، لان الطوائف ، بالنسبة له ، لا تتحدد في هذا الحقل ، بل في حقلي السياسة والايديولوجية وحدهما . فاذا كان الامر كذلك ــ وهو كذلك ــ وجب النظر في البناء الاقتصادى للمجتمع بمنظار لا علاقة له بالطائفية ، على نقيض ما يقوم به بعض الباحثين المعاصرين الذين يستندون الى شيحا في الحديث عن الطائفية ، وفي النظر في علاقات الانتاج نفسها بمنظار طائفي . لكنهم يخطئون في اسنادهم هذا النظر الى شيحا ، الذى يقول : " يجب على اللبنانيين ان يحكموا انفسهم بشكل يتطلف فيه تنافر وضعهم ؛ يجب أن " يدوموا " كفاية حتى يصلوا الى حالة توازن " دائم " (٧١) . والسؤال الذى يطرح بهذا الصدد هو التالي : كيف الوصول الى مثل هذه الحالة من التوازن الضرورى لديمومة ما هو قائم ؟

قبل الاجابة عن هذا السؤال ، تجدر الاشارة الى ان عملية تأمين هذا التوازن هي عملية سياسية بالدرجة الاولى ، بمعنى ان على النظام السياسي أن يؤمنها . ان الهدف الاساسي منها هو تطويق حركة التناقض الاجتماعي بشكل لا يتهدد فيه ما هو قائم ؛ اى بشكل يؤمن التحقق الالي لعملية اعادة انتاج علاقات الانتاج القائمـــة .

وتجدر الاشارة ايضا الى ان في النص السابق اقرارا ضمنيا من قبل شيحا بأن التوازن الذى يقوم عليه المجتمع اللبناني انما هو توازن سريع العطب ، معرض دوما لاية هزة تصدعه • لكن الاساس المادى الذى يقوم عليه مثل هذا التوازن ، ويحاول شيحا دوما اخفاءه ، هو ، بالتحديد ، السيطرة الطبقية للبرجوازية ، وهيمنة الطغمة المالية فيها • فما يجب ان يدوم بديمومة التوازن هو هذه السيطرة الطبقية وهذه الهيمنة الطبقية • والصعوبة في تأمين مثل هذه الديمومة ناتجة ، كما سبق القول ، عن كون البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية بنية في ازمة ، وعن كون هذه الازمة وجها من ازمة الامبريالية • شيحا لا يرد ، بالطبع ، سرعة العطب في التوازن الاجتماعي اللبناني الى هذه الازمة ، بل يردها الى اسباب اخرى هي ، كما سنرى بعد ، التركيب الطائفي للمجتمع اللبناني • في هذا التركيب الطائفي يختفي التركيب الطبقي بحيث يسهل على شيحا رفض مفاهيم النظرية الاقتصادية العلمية ، ورفض كل نظرية او تنظير ــ كما يقول ــ واعتماد مفهوم الفرادة اللبنانية في تحليله الايديولوجي البرجوازى • من هنا اتى تأكيده السابق ان الاختلال الذى يتهدد لبنان لا يجد اساسه في " الاشياء " ــ كما يقول ــ او في البناء الاجتماعي نفسه وفي حركته التاريخية الموضوعية ، بل في " الناس " • لذا كانت المهمة عنده اصلاح الناس لا اصلاح المجتمع او النظام ؛ فلا علة في هذا النظام الذى هو الكيان ــ الجوهر منذ ان كان لبنان ، بل العلة ، او العلل كلها في الناس ؛ انها العارض الذى يتهدد الجوهر ، ومبدأ الاصلاح هو التوازن ، على الصعيد السياسي • اما كيف يتأمن هذا التوازن ، فان شيحا يقول : " ان وسيلة الوصول الى ذلك هي ان نعي انه لا يمكن تقريب كل هذه العناصر المتباينة وتوحيدها الا بالسماح لها بالتعايش سياسيا ، وبالسماح لها بوضع القوانين معا ضمن مجلس ، وبالتمكن من مراقبة تنفيذ هذه القوانين • نحن مرغمون على ذلك ، لا بسبب ذوق ديمقراطي مفرط ، بقدر ما هو بسبب قوانين التوازن نفسها • فالمهم والاساسي هو ان يعيش لبنان " (٧٢) •

منطق الفكر الشيحاوى في هذا المجال بسيط وواضح : انه يحدد الوسيلة قياسا على الغاية ، والغاية هذه هي ان يعيش لبنان وأن يدوم ، كما هو في تعريفه الطبيعي الاقتصادى السابق ، اى لبنان الحاضر ، الذى هو ، في لغتنا ، لبنان الرأسمالي الكولونيالي البرجوازى • لا جديد في هذا القول : انه يؤكد طموح البرجوازية الدائم الى تأبيد نظام سيطرتها الطبقية • هذا هو " المهم " ، وهذا هو " الاساسي " •

لا جديد في الغاية ، ولا جديد ايضا في وسيلة الوصول اليها : انها بناء نظام سياسي قادر على تأمين تلك الديمومة لتجدد السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة • هذا هو دور السياسي في البناء الاجتماعي ، من موقع نظر البرجوازية • لكننا ما زلنا في

مجال العام . فلننتقل الى مجال الخاص ونسأل : ما هو الشكل المحدد الذى يقوم فيه هذا النظام السياسي بوظيفته الاجتماعية المحددة ؟ وما هو الشكل المحدد الذى ستظهر فيه وظيفته الاجتماعية هذه التي هي ، كما سبق القول ، تأمين ديمومة التجدد لسيطرة البرجوازية اللبنانية ؟ وهل من علاقه ضرورية بين ذلك النظام السياسي وشكله ؟ وهل من علاقة ضرورية بين وظيفته الاجتماعية هذه وشكلها ؟ واى علاقة هي القائمة بين هذا كله وبين القاعدة المادية للبنية الاجتماعية اللبنانية ؟

بهذه الاسئلة نخرج من دائرة تحليل الايديولوجية البرجوازية في الفكر الشيحاوى الى دائرة التحليل الطبقي العلمي لهذه البنية الاجتماعية ولحركتها التاريخية . لكن الدائرة الثانية ليست ، في هذه الدراسة ، مجالا لبحثنا ، ولو اردنا الدخول فيها لما فعلنا ذلك من بوابة نقد الفكر الشيحاوى . لذا ، لن ندخل فيها الا بمقدار ، وسنحاول ان نقتصر على البقاء في الاولى ، دون ان نمتنع عن الدخول في الثانية ، اذا فرض علينا التحليل النقدي لتلك الايديولوجية ذلك . سنحاول الاجابة عمّـا طرحنا من اسئلة ، لا بشكل مباشر ، بل على امتداد دراستنا هذه بكاملها ؛ لانها ستحكم باستمرار منطق تطور هذه الدراسة . ونجيب عن واحد منها ، في ضوء النص الشيحاوى، بالقول : ان الوظيفة الاجتماعية لذلك النظام السياسي تظهر كأنها تكمن في تأمين التوازن بين العناصر المتباينة التي يتكون منها المجتمع اللبناني ، بينما هي تكمن ، بالفعل ، في تأمين التحقق الالي لاعادة انتاج علاقات الانتاج الكولونيالية القائمة ، التي فيها تسيطر البرجوازية ، وفيها تهيمن الطغمة المالية . انها تكمن ، بالتالي ، في تأمين ديمومة التجدد لهذه السيطرة الطبقية ، ولهذه الهيمنة الطبقية في حدود تلك السيطرة . اذن فالعلاقة ، بين هذه الوظيفة الاجتماعية ، كما هي في واقعها الفعلي ، وبين الشكل الذى تظهر فيه ، هي علاقة عكسية ، او اذا جاز التعبير ، علاقة تعاكس ، بمعنى انها تظهر كأنها تؤمن ديمومة التجدد لذلك التوازن الاجتماعي ، فيما هي ، بالفعل ، تؤمن ديمومة التجدد لتلك السيطرة الطبقية . وبتعبير آخر : ان هذه السيطرة الطبقية الفعلية تختفي في شكل ذلك التوازن الاجتماعي ، وهذا الشكل اساسي ، كما سنبين في حينه ، لهذه السيطرة ، ولقيام النظام السياسي بوظيفته الاجتماعية .

٢ ــ في " الطوائف "

لكن ، ما هي تلك العناصر التي يجب ان يقوم بينها توازن دائم حتى يدوم لبنان ، فيتأبد نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية اللبنانية ؟ هذه العناصر المختلفة المتنوعة حتى التباين هي " الطوائف " . يقول شيحا : " لبنان بلد اقليات

طائفية متشاركة • يجب ان يكون لجميع الاقليات فيه مكانها ، وان تحصل فيه على حقوقها • هذا هو مبدأ وجود هذا البلد ، وهذه هي فرادته" (٧٣) • ونحن بدورنا يمكن لنا القول بأن هذه الفكرة هي حجر الزاوية في ايديولوجية البرجوازية اللبنانية : يتكون لبنان من مجموعة من " الطوائف " المتشاركة او المتعايشة او المتحدة • فلا تجانس ولا وحدة عضوية بين عناصر " الشعب " اللبناني • حتى ان كلمة " الشعب " هنا غير صالحة •فلبنان هو بلد التنوع والتفتت ، انه بلد التباين والتنافر • وكل عنصر من هذه العناصر يتماسك بذاته ، في لحمته الداخلية ، لا تربطه بغيره من العناصر الاخرى سوى علاقة خارجية هي علاقة تعايش او تشارك او تواصل •

على اساس هذه الفكرة ، يتحدد لبنان ، نفسياً ، بوجهين اساسيين مترابطين :

الاول : هو ان فرادة لبنان تقوم على اساس انتفاء وجود الطبقات الاجتماعية فيه • لقد حلت " الطوائف " محل الطبقات في تحديد تركيب المجتمع اللبناني • ولئن كان التركيب الطبقي للمجتمع ، لا سيما الرأسمالي منه ، يؤمن له وحدة تماسكه الداخلي ، من حيث هي وحدة صراع بين الطبقات ، في ظل السيطرة الطبقية للبرجوازية ، فان هذا التركيب "الطائفي " للمجتمع اللبناني الذى يحدد فرادته ، دون غيره من المجتمعات البشرية المعاصرة الاخرى ، يؤمن له ، بالعكس ، وحدة خارجية من التنوع والتفتت ، لا تماسك داخليا فيها ، لان هذا التماسك ليس لوحدة بنيته الواحدة ، بل لكل من العناصر المتباينة التي يتشكل منها هذا المجتمع ، او قل للدقة التي يضمها ، في هذا البلد الذى اسمه لبنان ، اطار حقوقي سياسي واحد ، فلبنان ، هذا الذى يتكلم عليه شيحا ، معرض ، اذن ، في كل لحظة ، للتفتت والتبعثر ، اذا ما انهار هذا الاطار الذى يجمع ، خارجيا ، عناصره المتباينة • من هنا اتت ضرورة اقامة التوازن ، على الصعيد السياسي ، بين هذه العناصر ، حتى يدوم لبنان ويبقى • ومن هنا ايضا اتى تأكيد شيحا ان العلة في امكانية تخلخل لبنان ، هي في " الناس " ، لا فيه ، او في قوانينه (كأن القوانين هذه التي تنظم علاقـــــات "الناس " فيما بينهم وتحكمها يجب ان تكون قوانين سرمدية ابدية او قدسية • وما قدسيتها هذه ، او ابديتها ، في الحقيقة ، سوى نتيجة ضرورة تأبيد السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة) •"••• فعلى الناس ، لا على القوانين ، يجب التكلم بشكل خاص • ما يجب اصلاحه هو الناس،بمعنى انهم بحاجة الى تربية سياسية •••" (٧٤)• وهدف هذه التربية السياسية ، هدف هذا الاصلاح النفسي ــ ولا نقول السياسي ــ هو ان يقبل هؤلاء " الناس " كل " الناس " النظام السياسي القائم في لبنان ، وضرورة ديمومته • انه هدف كل ايديولوجية طبقية مسيطرة : اصلاح النفس البشرية بحسب مصالح الطبقة المسيطرة في ضرورة تأبيد سيطرتها الطبقية •

اساسي : بين لبنان و"ناسه" علاقة فريدة من نوعها ، لانها علاقة خارجية لا تحكمها اي ضرورة ،ولبنان هذا هو البلد الوحيد الذي لا يصح على قاطنيه اسم "المواطنين" ،لان اللبنانيين ليسوا شعبا . ان الغاء وجود الطبقات ،بقرار ايديولوجي برجوازي طبقي ،واحلال "الطوائف" محلها ،هو ،بالتحديد ،الذي يقود ، منطقيا ، الى الغاء الشعب اللبناني . الالغاء هـذا ، كالالغاء ذاك ، يتم بقرار ايديولوجي طبقي برجوازي ؛ كأن في الغاء هذا الشعب ، كشعب ، شرطا اساسيا لديمومة سيطرة البرجوازية الكولونيالية اللبنانية . يقول شيحا : " لبنان هو من اكثر بلدان الارض تنافرا . غير ان الجبل والبحر يجعلان منه بلدا متجانسا بروعة . لكن الناس ، لكن " المواطنين " يشكلون فيه لوحة غريبة ، حيث التباينات فيها صارخة" (٢٥) . نرى في هذا النص ان عامل التجانس الوحيد في لبنان هو العامل الجغرافي ؛ كأن لبنان واقع في تناقض بين طبيعة جغرافية واحدة تؤمن له التجانس كله ،وتؤمن له الوحدة والديمومة ، وبين بشر هم فيه عامل تنافر وتفتت واختلال . فماذا لو كان لبنان بلا بشر ؟ ربما لو كان كذلك لتأمن للبرجوازية ديمومة سيطرتها الطبقية . لكنه ليس كذلك . ثم انه لو كان كذلك ، على من وعلى ماذا ستسيطر هذه البرجوازية ؟ ومن اين سيكون لها ربح ورأس مال ؟ انها تريد الربح وتراكم رأس المال ، وترفض ، بالطبع ، الاثار الوخيمة التي يولدها منطق تراكم رأس المال من صراعات طبقية تهدد نظام سيطرتها الطبقية . اذا كان لا بد من وجود الناس كضرورة لوجود الربح ، فليبق الناس ذرات تتفتت في " طوائف " تتماسك ضد بعضها البعض . هكذا يتأمن للبرجوازية وحدة تماسكها الطبقي ، ويتأمن لها ديمومة سيطرتها على " طوائف " لا تشكل خطرا على نظام سيطرتها الطبقية الا بمقدار ما تتفكك كـ " طوائف " لتتماسك ضد البرجوازية كطبقات كادحة في حركة صراعاتها الطبقية . وبمقدار ما تصل ، في هذه الحركة ، الى وحدة تماسكها الطبقي ، بمقدار ما يتجانس لبنان في وحدة تماسك شعبه .

ونرى في ذلك النص كذلك ان الرابط الوحيد الذي يجمع بين هؤلاء الناس هو مجرد وجودهم ، او تواجدهم على ارض تلك الطبيعة الجغرافية المتجانسة . فالرابط هذا ، اذن ، خارجي وعرضي . معنى هذا ان التناقض القائم في لبنان بين طبيعته الجغرافية (وحدة الجبل والبحر ، من حيث هي عامل تجانس) ، وبين " ناسه " ليس ، في نهاية التحليل ، سوى ذلك التناقض القائم فيه ، بينه كجوهر ابدي وبين العارض فيه ،هذا العارض هو التاريخي ، وهو الاجتماعي ، وهو السياسي . لهذا وضع شيحا كلمة " المواطنين " بين مزدوجين ، للتدليل على ان اللبناني ليس له صفة المواطن ، لان الشعب اللبناني الواحد المتماسك لا وجود له . فالوجود الاجتماعي والسياسي والتاريخي هو لـ " الطوائف " ، هذه التي تحول دون وجود شعب لبناني ، او دون تكون شعب لبناني واحد متماسك .

ان للبرجوازية اللبنانية اذن المصلحة الطبقية الاولى في الحؤول دون تكوّن شعب لبناني ؛ لان وجودها الطبقي المسيطر مرتبط بوجود " الطوائف " ، اى بضرورة العمل على عدم تكوّن الشعب اللبناني الواحد . بهذا المعنى يمكن القول بأن وجود " الطوائف " في لبنان هو نتيجة تاريخية سياسية لممارسة البرجوازية اللبنانية سيطرتها الطبقية على طبقات الشعب اللبناني الكادحة ، او بتعبير آخر: ان وجود " الطوائف" ليس سابقا على وجود هذه البرجوازية في موقع السيطرة الطبقية ، بل هو بالعكس نتيجة تاريخية له .

لكن ، قبل الاسترسال في البحث ، لا بد من ابداء ملاحظة قد لا يكون هنا مجالها ، لان فيها استباقا للبحث . وبرغم هذا ، لا بد من الاشارة اليها : هل جميع تلك العناصر التي يتكون منها لبنان تستوى على صعيد واحد من حيث هي العارض ، في علاقاتها بلبنان ـ الجوهر ؟ ام ان بينها عنصرا يتميز منها جميعا ، بحيث تتحدد علاقته بهذا الجوهر كعلاقة جوهرية ، على نقيض علاقة العناصر الاخرى به ، التي هي علاقة عرضه ؟ شيحا لا يطرح مثل هذا السؤال ولا يصرح بالجواب عنه . وهو سؤال بالغ الاهمية ، سنراه ينطرح ، في التحليل اللاحق ، بشكل ضرورى . لكننا نجد ، في اماكن متعددة من كتابات شيحا ، ما يبرر طرحه ، ونجد ايضا فيها جوابا عنه . يقول شيحـا ، مثلا : " ان جبل لبنان يبقى ، بأكثر من وجه ، المركز العصبي لهذا البلد . فلاسباب عديدة ، يجب ان نتمنى له قبل كل شيء التوازن والنظام . ان صخب الجبل ليس وليد اليوم ، لكن الجبل هو ايضا البلد الذى عرف سلما رائعا من ١٨٦٤ الـــى ١٩١٤ ، على امتداد خمسين سنة بكاملها ... فثمة توازن للجبل يجب احترامه وتأمينه ..." (٧٦) . من هذا النص يظهر لنا أن جبل لبنان هو ، بالنسبة لشيحا ، المركز العصبي للبنان . انه ، عمليا ، هذا الجوهر الذى به يتحدد لبنان . لا شك في ان شيحا لا يتكلم في هذا النص على " طائفة " بعينها تحتل ، دون غيرها ، موقع المركز في لبنان ، بل يتكلم على جبل لبنان ، اى على منطقة جغرافية معينة من لبنان هي ، عمليا ، الجوهر .ولن يكون صعبا على جيل لاحق من ايديولوجيي البرجوازية اللبنانية ، القفز ، في سياق هذا المنطق نفسه ، من تمييز منطقة بعينها ، هي الجبل ، الى تمييز " طائفة " بعينها ، وحصر الجوهر فيها دون الاطراف . اما الحكم الذى يصدره شيحا على تلك الحقبة من تاريخ لبنان ، حين كان يعيش تحت الوصاية الامبريالية الاوروبية ، فسيكون لنا توقف عنده في تطورات البحث اللاحقة .

وفي نص آخر أكثر وضوحا من السابق ، يقول شيحا : " ...باستثناء المدن ، ان جبل لبنان الممتد حتى لبنان الشمالي هو الذى فيه الطبقة الوسطى الاكثر تماسكا ونشاطا . وليس هذا من باب الصدفة . ان وجودا اجتماعيا وسياسيا طويلا ، مختلفا عنه

في المناطق المجاورة ، قد سمح لهذا الجبل الذى كان يقال عنه انه " قاحل وفقير " ، بأن يكون له مثل هذه البنية الاجتماعية والثقافية الصلبة القوية • بالاضافة الى ذلك ، ان جبل لبنان (ونعني به لبنان القديم) هو الذى قدم للهجرة اللبنانية ، القريبة او البعيدة ، عناصرها الالمع والاكثر تمثيلا " (٧٧)•

ليست القضية ، في هذا النص ، قضية امتياز جغرافي يعود لمنطقة جغرافية معينة ، هي جبل لبنان • القضية اشمل من هذا واعمق • انها قضية " طبقة وسطى " هي التي تؤمن الاستقرار والتوازن الاجتماعيين • ربما هذه هي المرة الوحيدة التي يستعمل فيها شيحا عبارة " الطبقة " او " الطبقة الوسطى " • والنص هذا مقتطف من مقال كتب سنة ١٩٥٤ ، بعنوان " في الطبقة الوسطى في لبنان " ، يعلق فيه شيحا على ما ورد في صحيفة الايكونوميست الانكليزية من ان لبنان يمتلك الطبقة الوسطى الاكثر عددا نسبيا في العالم العربي ، وان هذه الطبقة هي عامل استقرار في المجتمع • انتقاء فقرة معينة من مقالات هذه الصحيفة ، والتوقف عندها للتعليق عليها في مقال مستقل تحت ذلك العنوان ، يسترعي الانتباه • ونسأل : ما هو موضوع هذا المقال ؟ انه يتحدث عن الطبقة الوسطى في لبنان • وهو لا يتحدث عنها الا من زاوية محددة واحدة هي ان هذه الطبقة هي التي تؤمن الاستقرار الاجتماعي ، وتؤمن للنظام ديمومته • فموضوع المقال هو ، اذن ، الاستقرار الاجتماعي ، هذا الذى تبحث عنه دوما البرجوازية المسيطرة ، من موقع وعيها الطبقي المأسوى الذى تكلمنا عليه • واذا قرأنا النص السابق بتأن ، رأينا فيه انزلاقا خفيا في تحديد موضوع الفكر ، من الطبقة الوسطى الى الاستقرار الاجتماعي الى ••• جبل لبنان • بهذا الانزلاق الخفي ، بات هذا الجبل يحتل مركز الفكر بدلا من الطبقة الوسطى ، بحيث اختلف التحليل بانتقاله من الصحيفة الانكليزية الى مقال شيحا • فبعد ان كان ، في الحالة الاولى ، تحليلا شبيها بتحليل طبقي يتميز فيه لبنان من الدول العربية بوضع خاص للطبقة الوسطى فيه ، صار في الحالة الثانية ، تحليلا جوهريا طبيعيا ــ ان جاز التعبير ــ يتميز فيه لبنان من الدول العربية بتمييز حمل لبنان (لا الطبقة الوسطى) من سائر مناطقه الاخرى• بهذا الانزلاق الملازم دائما منطق هذا الفكر الايديولوجي البرجوازى الغيبي الذى يجوهر ما يريد له التأبد ، ويرى المتغير في العارض ، لم تعد الطبقة الوسطى موضوع البحث او الفكر ، بل صار جبل لبنان هو هذا الموضوع • واذا نظرنا في النص رأينا ان هذا الانزلاق يتم في محاولة شيحا تفسير الظاهرة الاجتماعية التي اشارت اليها الايكونوميست • اولا ، ان هذه الظاهرة ليست في الصحيفة الانكليزية نفسها في مقال شيحا • فالصحيفة تتكلم على حجم الطبقة الوسطى قياسا على باقي الطبقات الاجتماعية ، وقياسا على وضعها في البلدان العربية الاخرى • اما

- شيحا ، فيتكلم على تماسك هذه الطبقة الداخلي ، وعلى طبيعة نشاطها الاجتماعي ، لا على حجمها . ثم ان هذه الطبقة لا تلبث ان تذوب شيئا فشيئا ، في فقرات المقال ، في باقي الفئات الاجتماعية ، لتصل ، في النهاية ، الى " الشعب " ، بمعنى ساكني الجبل كلهم ؛ ثانيا ، يؤيد هذا التحليل ما نراه من تفسير لتلك الظاهرة في النص الذى اوردنا ، او بالاحرى ، ما نراه من تفسير لتماسك سكان الجبل ، لا لحجم الطبقة الوسطى . وفي هذا التفسير تختفي كلمة الطبقة الوسطى ، بقدرة قادر ، وتحل محلها كلمة الجبل . في قول شيحا : " ... ان وجودا اجتماعيا وسياسيا طويلا مختلفا عنه في المناطق المجاورة ، قد سمح لهذا الجبل ..." . ويؤيد هذا التحليل ايضا تشديد شيحا على ان ما يعنيه بجبل لبنان هو لبنان القديم . وقد لا يكون لهذا التشديد ، في الظاهر ، اى مبرر . فمعروف ان لبنان القديم هو جبل لبنان ، هذا الذى يرسم شيحا حدوده . لكن لهذا التأكيد معناه في ما يهدف اليه شيحا ، ضمنا ، من قول ان عنصر التماسك الاجتماعي والسياسي والثقافي في لبنان الحاضر هو لبنان القديم . وكأن هذا القول يعني ، بشكل منطقي جدا ، ان العناصر الاخرى التي يتكون منها لبنان ، والتي تسكن " الاطراف " دون هذا المركز العصبي ، ليست عنصر هذا التماسك في لبنان ، بل هي عناصر تفكك فيه ، لا تسهم في ديمومة لبنان الا بمقدار ما تلتف حول هذا المركز العصبي في علاقات توازن معه ، تحكمها ، بالضرورة ، ضرورة هيمنته ؛ نعني هيمنة هذا المركز . هكذا تكتمل لوحة الفكر الايديولوجي البرجوازى اللبناني : فالجبل والبحر هما الثابت الجغرافي من لبنان . والثابت هذا هو جبل لبنان . والجبل هذا ، في بشره ، هو دون غيره عنصر التماسك الاجتماعي والسياسي الثقافي . انه بنية لبنان الصلبة القوية . انه لبنان القديم . اما الاضافات ، فهي من العارض ، لا من الجوهر ؛ والجوهر المتماسك هو هذا القديم المتجدد الذى له وحده ، دون غيره ، الوجود الزماني الطويل . " فجميع الشرائح الاجتماعية لبلد ما تخرج ، في نهاية التحليل ، من الشعب ، والزمان هو الذى ، قبل كل شيء ، يصنعها " (٧٨) .

حين يقوم شيحا بعملية الانزلاق تلك التي يستبدل فيها الطبقة الوسطى بالجبل ، يصير بامكانه ان يجوهر هذا الجبل ،وان يدخل فيها ـ نعني في تلك العملية ـ عامل التماسك الداخلي الاجتماعي والسياسي والثقافي ، وان يدخل فيها عامل الزمان الطويل الذى هو زمان هذا الجوهر المتكرر المتجدد في تماثله بذاته ،ويصير بامكانه أن يقول ان لبنان هو هذا القديم وحده دون غيره ، وما غيره سوى العارض ، اضافة تتوازن مع المركز الجوهرى في هيمنة هذا المركز عليها هيمنة طبيعية . من هذا الفكر الشيحاوى بالذات استقى الفكر الرجعي الفاشي العنصرى عناصره التي ازدهرت ابان الحرب الاهلية في كراريس " الكسليك " وكتابات " العمل " اليومية والشهرية ، وغيرها من منتوجات الايديولوجية البرجوازية اللبنانية .

٣ ـ في العلاقة بين الفكر "الطائفي" والفكر "الانعزالي" والفكر "القومي"

قلنا ان لبنان ، على اساس تلك الفكرة التي تجعل منه مجموعة من الطوائف المتشاركة ، يتحدد نفيا بوجهين : الاول هو فرادته التي تلغي فيه وجود الطبقات الاجتماعية . اما الثاني ، فهو ان تركيبه " الطائفي "هذا هو الذي يجعل منه بلدا مختلفا عن البلدان العربية المحيطة به . فبسبب تركيبه "الطائفي " هذا ، ليس لبنان بلدا عربيا ، ولا يمكن ان يكون له مثل هذا الانتماء العربي . نحن هنا ، في هذا التحديد النفيي ، في صلب الفكر الذي ينعت بـ"الانعزالي" ، وهـذه الصفة ملازمة لايديولوجية البرجوازية اللبنانية .

لم يحن الوقت بعد للبحث في علاقة البرجوازية اللبنانية بحركة التحرر العربية ، وفي الشكل الذي تنعكس فيه هذه العلاقة في ايديولوجيتها الطبقية . لا شك في ان الخط " الانعزالي " الذي تسير فيه البرجوازية اللبنانية ، خصوصا منذ الحرب الاهلية ، ليس وليد اليوم ، بل ان له اصولا تاريخية بعيدة في ممارسات هذه الطبقة المسيطرة ، تعود الى بدء الاستقلال السياسي ، وحتى الى ما قبله ، حتى يمكن لنا القول بأن هذا الخط كان دوما الغالب في علاقتها بالعالم العربي . ولا شك ايضا في ان لهذا الخط " الانعزالي " الذي هو خط عداء رجعي لحركة التحرر الوطني للشعوب العربية ، وللشعب اللبناني نفسه ، قاعدة مادية نجدها ، بوجه خاص ، في طبيعة علاقات الانتاج الكولونيالية القائمة في البنية الاجتماعية اللبنانية ، وفي دور الوسيط الطبقي (التجاري ، في الماضي ، والتجاري الصناعي الى حد ما في الاونة الاخيرة ، خصوصا قبيل الحرب الاهلية) الذي تحدده هذه العلاقات للبرجوازية اللبنانية بين الامبريالية والعالم العربي . وكل بحث في هذا الخط " الانعزالي " الغالب لا بد له من ان ينطلق من النظر في هذا الدور (دور الوسيط الطبقي) الذي تقوم به البرجوازية اللبنانية في اطار علاقة التبعية الطبقية التي تربطها بالامبريالية . فموقعها الطبقي هذا هو الذي يفسر لنا ، في نهاية التحليل ، تراثها " الانعزالي " في العداء لحركة التحرر العربية . وبرغم هذا ، لن ننظر الان في الخطر السياسي " الانعزالي " للبرجوازية اللبنانية من هذه الزاوية ، بل سننظر فيه من زاوية اخرى هي زاوية ايديولوجية هذه البرجوازية في تحددها كايديولوجيه " طائفية " .ما نريد قوله هو ان هذه الايديولوجية ، من حيث هي ايديولوجية " طائفية " ، هي بالضرورة ايديولوجية " انعزالية " ، بمعنى انها ، كايديولوجية " طائفية " ، تتضمن بالضرورة هذا الطابع من العداء لحركة التحرر العربية ، او قل بتعبير آخر ، ان منطق الفكر "الطائفي " لا يمكن الا ان يكون منطقا " انعزاليا " ، وهذا ما لا ينتبه اليه من ينزلق الى مواقع " طائفية " في مجابهته منطق الفكر " الانعزالي " . فكل نقد لهذا الفكر مستحيل اذا

انطلق من مواقع " طائفية ". اما لماذا هذا التلازم الضروري بين الفكر "الطائفي" والفكر " الانعزالي " (وهذا الفكر في الحالتين واحد ، من حيث هو هو الفكر البرجوازي) فهذا ما نجد الجواب عليه في تعريف هذا الفكر لـ " الطوائف ".

لو اقتصر تعريف " الطوائف " على انها مجموعات دينية مختلفة ، او على انها اقليات دينية مختلفة ، لهان الامر . فتعدد الانتماءات الدينية لشعب من الشعوب لا يضع ، بالضرورة ، موضع التساؤل وحدة تماسكه الاجتماعي الداخلي . لكن تعريف " الطوائف " في هذا الفكر البرجوازي اخطر من ذلك ؛ فـ"الطوائف" عنده مجموعات حضارية ، لكل واحدة منها عاداتها وتقاليدها وطقوسها ولغتها ونمط فكرها . "الطوائف" اعراق مختلفة (٧٩) ، ولبنان "مركب اعراق "(٨٠). انه ، في الاساس ، " محاولة جميلة ونبيلة من تعايش اديان وتقاليد واعراق "(٨١). ولئن كان التاريخ يقترح على لبنان مثل هذه المحاولة ، فلانها فيه " محاولة طبيعية "(٨٢) ؛ بمعنى انها من طبيعة الامور . ولانها كذلك ، اي طبيعية ،فما من قوة في التاريخ (التاريخ حركة تغير وتغيير) تقدر على تغييرها . ان لها طابع الابدية الذي للطبيعة الجغرافية او الفيزيائية . (قد تتغير الطبيعة الجغرافية او الفيزيائية هذه ، لكن تلك الطبيعة " الطائفية " الخاصة بلبنان لا تتغير ، لان هذه هي رغبة البرجوازية ؛ فكلما ظهرت الايديولوجية مظهر البداهة ، اكتسبت فاعلية سياسية اكبر). " لبنان هو بلد اقليات متشاركة[يقول شيحا] هذا هو الموقع الحقيقي ، الصيغة الحقيقية . انه هذا ، ضمنيا او شكليا ، منذ اقدم العصور . هذا هو وجهه الالهي . وهو مدين بهذا الوجه للجغرافيا وللتضاريس الفيزيائية قبل ان يكون مدينا به للتاريخ . فهذا ظاهرة طبيعية "(٨٣).وفي نص آخر يقول شيحا : " ... لا يمكن ان نأخذ على لبنان كونه متخلفا اجتماعيا ، بسبب تكونه من عناصر كثيرة التباين ، ولانه كان دون كلل ، مضيافا وكريما . فلبنان يختلف عن جميع بلدان الشرق الادنى والشرق الاوسط والبحر المتوسط وآسيا الغربية ؛ انه يحيا ، سياسيا واجتماعيا ، بتوازن بين طوائف وحضارات "(٨٤). نفهم ، بوضوح ، من هذا النص ، ان مبدأ حياة لبنان هو هذا التوازن القائم بين " الطوائف والحضارات ". وحرف العطف في هذه العبارة هو ، في الحقيقة ، حرف تأكيد التماثل القائم بين الطوائف والحضارات ، بمعنى ان الطوائف هنا هي حضارات . ولا حاجة بنا للاكثار من سرد النصوص الشيحاوية التي تؤكد هذا الفهم ، وتكرر هذه اللازمة الاساسية في الفكر البرجوازي اللبناني : لبنان مجموعة طوائف ــ حضارات ــ اعراق متعايشة او متشاركة . لكن ما يجب الانتباه اليه في النص السابق هو تأكيد الاختلاف الذي يقيمه شيحا بين لبنان و " بلدان الشرق الاوسط والادنى والبحر المتوسط وآسيا الغربية " ، وبالتالي ــ وهذا ما يهمنا الان ــ بين لبنان وجميع البلدان العربية . والاختلاف ذاك قائم على اساس التركيب " الطائفي " للبنان ؛ بمعنى ان لبنان مختلف عن العالم العربي لانه ،

بالتحديد ، مجموعة من " الطوائف " ، ولان هذه " الطوائف " ليست اديانا ، بل حضارات واعراقا مختلفة متباينة . فكيف يمكن القول ، بعد هذا ، ان لبنان بلد عربي ، وهو الذى له مثل هذا التركيب " الطائفي " ؟ بـ " طوائفه " ، ينعزل عنه ، حتى في انماط الفكر والسلوك ، اى في كل ما يجعل من الشعب شعبا . ولبنان ليس فيه شعب واحد ، بل " شعوب " مختلفة هي في احسن الحالات " عائلات روحية " يضمها اطار خارجي مؤسسي يجعل منها " عائلة لبنانية " تحافظ فيها كل " عائلة " على تماسكها الداخلي الحضارى .(وتعبير العائلة اللبنانية يتكرر كثيرا في كتابات شيحا) (٨٥) . فدور هذا الاطار المؤسسي لا يكمن في ذوبان تلك العائلات المتباينة او في توحيدها في شعب واحد ، بل بالعكس ، يكمن في ضرورة الحفاظ عليها في تفتتها وتباينها ، بحيث تستقر في وضعها الاجتماعي هذا الذى يؤمن باستمراره استقرار نظام السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة . فتماسك لبنان بتماسك " طوائفه " الداخلي هو اذن الذى يقيم هذا " العازل " بينه وبين العالم العربي ، فهذا " العازل " اساسي لاستمرار البرجوازية اللبنانية في القيام بدورها كوسيط طبقي بين الامبريالية والعالم العربي .

من هذه المنطلقات " الطائفية " ، سيصل هذا الفكر البرجوازى الى صياغة ، ان لم تكن اكثر تكاملا او دقة وصرامة لمقولاته العنصرية و " الانعزالية " ، فهي ، على الاقل ، اكثر توافقا مع شروط تطور الصراع الطبقي في الحرب الاهلية . فلبنان ، في صيرورة هذا الفكر ، هو مثلا : " وطن مكون من مجموعات اثنية وديانات وحضارات مختلفة في اصلها وفي تاريخها وفي سلم قيمها وفي انماط عيشها وسلوكها " (٨٦) . لقد استفاد هذا الفكر معرفة حين نظر في تطور الانتروبولوجيا ، فراح يستبدل ، في تعريفه " طوائف " لبنان ، تعبير " الاعراق " بتعبير " الاثنيات " ، فصارت " الطوائف " عنده " مجموعات اثنية " بعد ان كانت " اعراقا " ، وراح يرفع شعار " التعددية " السياسي ، مستبدلا به شعار " التوازن " في اطار الدولة المركزية الواحدة ــ لاسباب لا علاقة لها بـ " الطوائف " بقدر ما لها علاقة بتفجر الصراع الطبقي وبأزمة نظام الطغمة المالية ــ ويؤسس له ، "نظريا"، بالقول ، مثلا : " اذا قبلنا بهذا التعدد التركيبي فلا بد ، والحالة هذه ، من ان تحافظ كل اثنية على ذاتيتها وشخصيتها الاساسية ، ويكون الوطن اذ ذاك واحدا في كثرة وكثرة في واحد " (٨٧) .

حين يعرف لبنان ، اذن ، بكونه " مجموعة من الطوائف المتعايشة " ، وحين تعرف " الطوائف " هذه بكونها " مجموعات اثنية وديانات وحضارات مختلفة " ،فيتميز لبنان ، بالتالي ، بـ " تعدد بنيته الحضارية والدينية والاثنية " (٨٨) ، فانما هو يتميز كذلك من العالم العربي بالذات ويختلف عنه ، بحيث يصح القول السابق من ان الفكر

" الانعزالي " ملازم بالضرورة للفكر " الطائفي " ملازمة الفكر البرجوازي اللبناني نفسه . هذا ما يجب التنبه اليه دوما في نقض هذا الفكر الطبقي : فالفكر هذا ليس " طائفيا " بسبب انتمائه لـ " طائفة " بعينها دون الاخرى (كـ "الطائفة" المارونية مثلا) ، كما يحلو للبعض مثل هذا القول ، بل بقوله ان لبنان " مجموعة من الطوائف " ، وان " الطائفة " ، بالتالي ، كيان اجتماعي متماسك بذاته . وذلك الفكر ليس " انعزاليا " ، لكونه فكر تلك " الطائفة " بعينها منذ ان كانت ، كما يحلو القول لبعض المؤرخين او الباحثين في الاصول التاريخية للفكر " الانعزالي " ، فيرى هذا البعض ان " الانعزالية " وجدت منذ ان وجدت تلك " الطائفة " بعينها ، كالخطيئة ملازمة للانسان منذ ان كان انسانا . ذلك الفكر " انعزالي " لانه فكر تلك الطبقة البرجوازية اللبنانية التي تجد ، في ممارسة صراعها الطبقي ضد الجماهير الوطنية والطبقات الكادحة ، ضرورة في تقديم التبرير الايديولوجي لممارستها العداء ، صريحا حينا وخفيا حينا آخر ، لحركة التحرر الوطني للشعوب العربية . وبتعبير آخر ، ان ذلك الفكر ليس فكرا " طائفيا " او " انعزاليا " الا بمقدار ما يجد في ظهوره مظهر هذا الفكر "الطائفي" او " الانعزالي " ضرورة لاخفاء طابعه الطبقي الاساسي ، من حيث تمثيله ايديولوجية البرجوازية اللبنانية كطبقة مسيطرة تحتل ، في علاقة التبعية البنيوية التي تربط لبنان بالامبريالية ، موقع الوسيط الطبقي بين الامبريالية والعالم العربي . هذا يعني ان ظهور هذه الايديولوجية الطبقية المسيطرة مظهر ذلك الفكر " الطائفي " او " الانعزالي " هو اساسي لوجودها المسيطر في الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي . فالشكل "الطائفي" هو الشكل الذي فيه تسيطر تلك الايديولوجية في هذا الحقل ؛ وما الشكل "الانعزالي" الذي تظهر فيه سوى نتيجة لهذا الشكل " الطائفي " الضرورى لوجودها المسيطر . فحين تلصق صفة " الانعزال " (عن العروبة) بـ " طائفة " او بـ "طوائف " معينة كـ " الطائفة " المارونية مثلا ، او " الطوائف " المسيحية ، وتلحق الصفة النقيض (الانتماء الى العروبة) بـ " طائفة " او بـ " طوائف " معينة اخرى ، كـ " الطوائف " الاسلامية مثلا ، تنقسم " طوائف " لبنان انقساما قوميا ، الى قسمين ، بحيث يتحدد انتماء القسم الاول منها الى القومية العربية (التي تستحيل بدورها قومية اسلامية) ، والعكس بالعكس ، لان انقسامها هذا ، بالضبط ، انقسام "طائفي" ، ويخرج الفكر الطبقي البرجوازي اذ ذاك منتصرا بوجهيه المتلازمين : " الطائفي " و "القومي " . معنى هذا ان الفكر " الطائفي " والفكر " القومي " هما وجهان لفكر طبقي واحد هو الفكر البرجوازي الرجعي نفسه . فلا تناقض بين هذين الفكرين الا في الظاهر ،وما هذا الظاهر سوى الشكل الذي يختفي فيه ذلك الفكر الطبقي في مظهرين منه يتجاهل كل منهما الاخر .

لقد وضعنا صفة " الانعزال " بين مزدوجين لنشير الى ان هذه الصفة تتحدد في

اطار الفكر " القومي " وقياسا عليه ، كما اننا نضع عبارة " الطائفة " والصفة المشتقة منها بين مزدوجين لنشير الى ان هذه العبارة وهذه الصفة تستمدان معنييهما من الايديولوجية البرجوازية التي ننقض • فبفعل هذا النقض انوجد المزدوجان كاشارة الى رفضنا ان يكون الواقع الاجتماعي الفعلي كما هو ، بالوهم الطبقي ، في شكل وجوده في هذه الايديولوجية المسيطرة • برفضنا هذه الايديولوجية الطبقية البرجوازية نرفض ، بالضرورة ، اشكال ظهورها في الفكر " القومي " او " الطائفي " او "الانعزالي " ، ونرفض ، بالتالي ، الشكل الذى تنطرح فيه ، في هذا الفكر الواحد ، وعلى ارضه ، قضية العلاقة بين لبنان والعالم العربي ، من حيث هي قضية انتماء لبنان الى العروبة (او الى القومية العربية) او " انعزاله " عنها بفعل انتمائه الى قومية اخرى قد تكون عند البعض قومية لبنانية ، وقد تكون قومية مسيحية ، وقد تكون قومية مارونية • نرفض هذا الشكل من طرح القضية ونؤكد ان القضية لا يمكن ان تنطرح الا في هذا الشكل اذا قبلنا بمنطلقات الفكر " الطائفي " ، او قل بالمنطلقات " الطائفية " لهذا الفكر البرجوازى • كما نؤكد ان الفكر " الطائفي " يلتقي بالفكر " القومي " على ارض هذا الفكر الطبقي (أوليس الفكر " الانعزالي " فكرا " قوميا "؟) ، كالتقاء الوجه الاول من ذاك الفكر بوجهه الاخر ، برغم ما قد يظهر بين الاثنين من تعارض او تجاهل متبادل • ونطرح القضية بشكل آخر ، من خارج هذا الفكر وضد منطلقاته الاولى : فهذه القضية ليست قضية انتماء ، فلبنان بلد عربي ، شاءت الايديولوجية البرجوازية أم أبت • انها ، بالتحديد ، قضية العلاقة بحركة التحرر الوطني للشعوب العربية ، بما فيها الشعب اللبناني نفسه • والعلاقة التاريخية بهذه الحركة التاريخية هي علاقه طبقية ، لان هذه الحركه التحررية الوطنية هي حركة صراع طبقي بين طبقة مسيطرة (البرجوازية) ذات علاقة تبعية طبقية بالامبريالية ،وبين طبقات كادحة ذات علاقة تناقض تناحرى بالامبريالية • ولا تظهر الايديولوجية البرجوازية في تلك الاشكال المختلفة منها الا بهدف اخفاء هذه الحركة من الصراع الطبقي وطمسها * ، وهي تظهر في هذه الاشكال منها في حقل هذا الصراع بالذات • فالوظيفة الدائمة لهذه الايديولوجية المسيطرة تكمن ، بالتحديد ، في محاولة تمويه هذا الصراع واظهاره في أشكال تساعد على تأبيد السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة • من هذه الاشكال ، مثلا ، الصراع "الطائفي "(بين "الطائفة " المارونية وحلفائها من "الطوائف "

---

* قد تحدث هذه الصياغة عند القارئ التباسا ، فيأخذ آلية هذا التمويه الايديولوجي ــ او التضليل الايديولوجي ــ مأخذ الالية القصدية • لتبديد هذا الالتباس نقول ان هذه الالية ليست قصدية ، انها آلية موضوعية تحكمها قوانين حركة الصراع الطبقي • ولقد عالجنا بالتفصيل هذه القوانين في كتابنا " في التناقض " فليرجع اليه القارئ اذا اراد •

المسيحية ، وبين " الطوائف " الاسلامية ، مثلا) ، ومنها ايضا الصراع " القومي (بين القومية اللبنانية ، والقومية العربية ، مثلا) .

٤ ـ في النظام السياسي لسيطرة البرجوازية اللبنانية

لم نستبق البحث ، الا قليلا . فلنعد الى ما كنا فيه من تحليل لمفاصل الايديولوجية البرجوازية في الفكر الشيحاوى . قلنا ان حجر الزاوية من هذا الفكر ومن هذه الايديولوجية هو القول بأن لبنان مجموعة " طوائف " متعايشة ، وان التوازن بين هذه " الطوائف " اساسي لاستقرار لبنان وديمومته على ما هو عليه في حاضره . وقد رأينا ان شيحا يطمح الى اقامة مثل هذا التوازن بينها على الصعيد السياسي ، وبالتحديد ، في علاقتها بالدولة . فاذا كانت الدولة ، كما هي بالفعل ، اداة السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة ـ على حد تعبير انجلز ـ وكان اساسيا لهذه الطبقة ان تؤمن ديمومة تجدد سيطرتها الطبقية ، بالاستناد الى اداتها هذه بالذات ، فلا بد اذن من ان تظهر الدولة ، على صورة مجتمع " الطوائف " ، كأنها دولة هذه " الطوائف " المتشاركة في السلطة . بتعبير آخر : كي تقوم دولة البرجوازية هذه بوظيفتها الاجتماعية في تأمين التحقق الالي لعملية اعادة انتاج علاقات الانتاج القائمة التي فيها تمارس البرجوازية سيطرتها الطبقية ، لا بد لها من ان تظهر مظهر الدولة "الطائفة" ؛ فالشكل "الطائفي " هذا هو الذى تتوجد فيه تلك الدولة كدولة برجوازية . من موقع نظر البرجوازية ، ثمة ، اذن ، علاقة ضرورية من التوافق بين تحديد لبنان كمجموعة من " الطوائف " وتحديد الدولة البرجوازية فيه كدولة " طائفية ". معنى هذا ان هذا الشكل " الطائفي " للدولة اساسي لوجودها كدولة برجوازية ؛ كأن ديمومة "الطوائف" ، من حيث هي ، في تحديد البنية الاجتماعية اللبنانية ، البديل الايديولوجي الطبقي البرجوازى للطبقات ، رهن بديمومة هذا الشكل من الدولة . فما دام هذا قائما ، فان المجتمع يرى فيه نفسه ، من موقع نظر الطبقة المسيطرة ، مجموعة من "الطوائف " هي ، ان جاز التعبير ، الصورة التي تردها اليه مرآة الايديولوجية البرجوازية ، بحيث يصير ذلك الشكل من الدولة الاطار الذى فيه تتجدد باستمرار هذه "الطوائف" التي لا وجود لها ، فعلا ، الا في علاقتها به ، لان وجودها الفعلى هو وجودها السياسي هذا بالذات . في هذا الشكل من الدولة ، تأخذ السيطرة الطبقية للبرجوازية شكل السيطرة " الطائفية " ، لا بمعنى انها سيطرة " طائفة" من "الطوائف" على الاخرى ، بل بمعنى انها مشاركة هذه "الطوائف" جميعها في ادارة الدولة ، في اطار من التوازن الذى يحكم العلاقات بينها . ومن هنا اتت الضرورة في ايجاد مجلس تمثيلي لهذه "الطوائف" يضم ممثليها جميعا ، ويؤمن للبرجوازية افضل الشروط السياسية لممارسة سيطرتها الطبقية ، بحيث تظهر سيطرتها هذه مظهر السيطرة " الطائفية " (على الشكل الذى حددنا

سابقا) بأى مظهر تعايش " الطوائف " كلها ومشاركتها في السلطة . ويلح شيحا ، باستمرار ، في عشرات المقالات ، على ضرورة تأمين هذا المجلس التمثيلي لـ " الطوائف " لانه يرى فيه اساسا للتوازن "الطائفي " الذى هو ، بدوره ، اساس لديمومة تجدد السيطرة الطبقية البرجوازية . وليسمح لنا القارئ باطلاعه على طائفة من النصوص الشيحاوية التي تعالج هذه الفكرة باسهاب .

يقول شيحا : " ان اقليات طائفية متشاركة ... هي بحاجة ، كي تبقى متشاركة ، الى تمثيل جماعي . فأى واحدة منها ليست قادرة على السيطرة على الاخرى دون ان تهدد وجود الدولة نفسه ... اذا لم تلتق العناصر المختلفة التي يتكون منها لبنان في مجلس واحد ، فانها قد تتبعثر ..." (٨٩) . نفهم من هذا النص ان الحياة المشتركة لهذه الاقليات "الطائفية " تقضي بوجود تمثيل جماعي لها هو تمثيل سياسي ذو طابع " طائفي " . وتمثيلها السياسي هذا في اطار مجلس نيابي هو شرط لبقائها كأقليات مشتركة ، اى انه شرط لحياتها المشتركة . معنى هذا ان التمثيل السياسي " الطائفي " هو ضابط تطور العلاقات الاجتماعية في اطر العلاقات "الطائفية " ، وشرط في ديمومتها كعلاقات " طائفية " . فهذا الاطار السياسي هو الذي يؤمن اذن ديمومة تجدد البنية الاجتماعية في تحددها البرجوازى كبنية من العلاقات بين "طوائف ". ان وظيفته ، بتعبير آخر ، تكمن في ان يكون عائقا في وجه تطور العلاقات الاجتماعية كعلاقات طبقية داخل حركة الصراع الطبقي . فديمومة تجدد هذه العلاقة من التمثيل السياسي كعلاقة " طائفية " تؤمن ديمومة تجدد علاقة السيطرة الطبقية سريا . لهذه العلاقة " الطائفية " اذن تاريخ سرى هو هو تاريخ علاقة السيطرة الطبقية البرجوازية ، ودور هذا التمثيل السياسي " الطائفي " هو في ان يحافظ على سرية هذا التاريخ .

ونفهم من هذا النص ايضا ما فهمنا سابقا من ان لبنان يتكون من عناصر متباينة يجمعها تمثيل سياسي "طائفي " ، اذا زال ، عادت هي الى تبعثرها . فهذا التمثيل اذن عامل " توحيد " لهذه العناصر من الخارج ، لا بمعنى انه يصهرها في قالب واحد تصير فيه شعبا متماسكا ، بل بالعكس ، بمعنى انه يجمعها خارجيا ، بحيث يحافظ كل منها على وحدة تماسكه الداخلي . انها تبقى فيه عناصر متباينة دون ان تصير بنية واحدة ، كأن له بالضبط هذا الدور : ان يقيها التوحيد ، ويكرس وجودها كعناصر متباينة . من هنا اتت الضرورة في اقامة التوازن بينها بحيث يظل كل منها اقلية في علاقته بالاخر ، وما ان يطغى الواحد منها على الاخر حتى تنهدم علاقة التوازن هذه بينها وتنهار الدولة .

ونعود هنا لنطرح من جديد سؤالا طرحناه من قبل ، ونعلم ان في طرحنا اياه

استباقا للبحث : هل التوازن هذا الذى يجد مجاله في المجلس النيابي بين مختلف العناصر التي يتكون منها لبنان ، والذى هو ، كما تحدده الايديولوجية البرجوازية اللبنانية ، توازن بين "الطوائف" ، ينفي بالفعل وجود علاقة من الهيمنة بين هذه العناصر ؟ أم أن علاقة التوازن هذه بينها ليست ، بالعكس ، ممكنة الا اذا كانت قائمة في اطار علاقة من الهيمنة السرية ، بحيث لا يكون ذلك التوازن الا بهذه الهيمنة ؟ واذا صح هذا ــ وهو صحيح ــ ، هل هذه الهيمنة هي لـ "طائفة" معينة على أخرى ؟ وما العلاقة التي تربط هيمنة هذه "الطائفة" على سائر "الطوائف" ، بسيطرة البرجوازية على باقي الطبقات الاجتماعية ، وبهيمنة الطغمة المالية في حدود السيطرة الطبقية ؟ بتعبير اوضح : ما العلاقة بين علاقة الهيمنة "الطائفية" تلك بعلاقة الهيمنة الطبقية هذه التي هي اساسية لديمومة علاقة السيطرة الطبقية البرجوازية ؟ اذا كان صحيحا ان البرجوازية هي الطبقة المسيطرة في البنية الاجتماعية اللبنانية ، (وان الطغمة المالية هي الفئة المهيمنة من هذه الطبقة المسيطرة) ، هل تمارس هذه البرجوازية سيطرتها الطبقية على " الطوائف " كلها دون استثناء ، أم أن "طائفة" بعينها دون غيرها من "الطوائف" لا يقع عليها فعل هذه السيطرة الطبقية ، لانها وحدها ، من بين هذه "الطوائف" ، "الطائفة"المهيمنة ؟ هل معنى هذا ان هذه "الطائفة" هي هي البرجوازية ، وان "الطوائف" الاخرى هي الطبقات الكادحة ؟ وما هي هذه "الطوائف" اذا رفضنا تعريف الايديولوجية البرجوازية لها ؟ واى منطق من التحليل نعتمد في تحليل البنية الاجتماعية اللبنانية الكولونيالية : منطق التحليل "الطائفي" الذى هو هو منطق التحليل الايديولوجي البرجوازى ، اى منطق تحليل طبقي من موقع نظر البرجوازية المسيطرة ، أم منطق التحليل الطبقي من موقع النقيض الطبقي للبرجوازية؟ اسئلة لا يطرحها شيحا بالطبع . لكن لصمته عليها دلالة طبقية لا يمكن فهمها الا بفهم آلية التضليل (التمويه) الملازمة للممارسة الايديولوجية البرجوازية . ومحور هذه الاسئلة كلها سؤال اساسي لا نجد له اثرا في كتابات شيحا ، بل نجد ، بالعكس ، تغييبا له ضروريا بضرورة آلية التضليل الايديولوجي هذه : هل تعني علاقة التوازن بين تلك العناصر نفيا لعلاقة هيمنة بينها ، أم أنها ، بالعكس ، تستلزم ، بالضرورة ، وجود علاقة من الهيمنة بينها هي اساسية لعلاقة التوازن وشرط لها ؟ في النص السابق ، وفي نصوص كثيرة اخرى سنسرد بعضا منها ، يرى شيحا ان علاقة التوازن هذه اساسية لوجود الدولة ، من حيث هي دولة "الطوائف" ، ويطرح المشكلة بشكل مأسوى حين يرى ان في اختلال هذا التوازن بين "الطوائف" خطرا على وجود الدولة بالذات ، ويرى هذا الاختلال في سيطرة "طائفة" على الاخرى ، او في احتلالها في الدولة موقع الهيمنة . هذا يعني انه يقيم بين علاقة التوازن وعلاقة الهيمنة بين "الطوائف" تنافيا متبادلا ، بحيث لا تتوجد الواحدة منهما (اى من هاتين العلاقتين) بوجود الاخرى ، او معها ، والعكس بالعكس .

اما نحن ، فعلى نقيض ما يؤكده شيحا ، نقول ان بين هاتين العلاقتين تلازما ضروريا ، بحيث لا تتوجد الواحدة منهما الا بوجود الاخرى ، والعكس بالعكس ، وان الاخلال في علاقة التوازن "الطائفي" هذا هو الذى تقود اليه استحالة ان تحتل واحدة من "الطوائف" موقع الهيمنة في هذه الدولة "الطائفية" ، فالخطر الذى يتهدد هذه الدولة بالزوال وبالانهيار هو ، بالعكس ، الغاء علاقة الهيمنة في علاقة التوازن ، مع الابقاء على هذه الدولة كدولة "طائفية" ، لان هذا التوازن "الطائفي" لا يمكن له ان يكون الا بهيمنة تأخذ شكل الهيمنة "الطائفية" .هنا تنطرح المشكلة على الوجه التالي : اين تكمن ضرورة هذه الهيمنة "الطائفية" ؟ هل تكمن في بنية العلاقات بين "الطوائف" ، بحسب تحددها الايديولوجي البرجوازى ؟ (لكن الايديولوجية البرجوازية في الفكر الشيحاوى تنفي وجود هذه الهيمنة ، وتلغي ، بالتالي ، وجود هذه المشكلة من اساسها) ، أم أنها تكمن في بنية الدولة "الطائفية" من حيث هي دولة برجوازية ، وفي طبيعة العلاقة بين هذه الدولة وبين البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية ؟ وبأى فكر تقارب تلك الضرورة ؛ بفكر "طائفي " (لكن الفكر الطبقي البرجوازى هذا يغيبها) ، أم بفكر آخر هو نقيضه الطبقي ؟ بوسع القارئ ان يجيب عن السؤال بنفسه ، أن هو نظر فيه من موقع نقض الايديولوجية البرجوازية "الطائفية". ولنا ، بعد ، معه عودة الى هذه المشكلة .

•

قلنا ان فكرة التوازن "الطائفي" التي هي ركن اساسي من اركان الايديولوجية البرجوازية ، تحتل موقعا مركزيا في الفكر الشيحاوى . يقول شيحا ، مثلا : "...حتى يتمكن لبنان من أن يعيش ، لا بد من أن يكون بين الاقليات الطائفية التي يتكون منها توازن دائم . هذا التوازن ، يجب البحث عنه في التمثيل الوطني ، في المجلس "(٩٠). ويتساءل القارئ عن السبب الذى يدفع شيحا الى أن يحصر اقامة هذا التوازن في المجلس ، اى في السلطة التشريعية دون السلطة التنفيذية . هل يعني هذا أن اقامة التوازن "الطائفي" على صعيد السلطة التنفيذية أمر مستحيل ؟ وما سبب هذه الاستحالة ؟ ولمن يعود موقع الهيمنة في السلطة التنفيذية ؟ وهل لهذا الموقع طابع "طائفي" ؟ وهل له طابع طبقي ؟ لماذا ، باختصار ، هذا الصمت من قبل شيحا ، على السلطة التنفيذية ؟ اسئلة لم يطرحها شيحا ، وسنحاول ، فيما بعد ، الاجابة عنها .

في نصوص أخرى ، تتأكد ضرورة هذا التوازن "الطائفي" بالنسبة لديمومة نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية ، فيقول شيحا : "...ثمة أقليات متشاركة لا تريد اى منها ان يُضحى بها . هذا هو شرط الامن والهدوء "(٩١). انها الفكرة نفسها تتكرر : لا طغيان ، في هذا التوازن ، لـ "طائفة " على اخرى ، والا انهار النظام . لكن العكس ،

في الحقيقة ، هو الصحيح . هذا ما رأيناه سابقا في قولنا ان الطغيان "الطائفي" (أى علاقة الهيمنة بين "الطوائف") هو الذى يؤمن لهذا التوازن "الطائفي" ديمومته ، فيؤمن ، بالتالي ، للنظام الطبقي ديمومته . فما الذى يدعم ، اذن ، هذا القول الشيحاوى ويجعله مقبولا في الظاهر ، برغم مغايرته الحقيقة الفعلية ؟ أين يكمن التمويه الايديولوجي ، بتعبير آخر ، في هذه المقولة البرجوازية التي ينقلب فيها الطغيان "الطائفي" نقيضا للتوازن "الطائفي" ، مع انه ، في الواقع ، شرطه ؟

لعل هذا التمويه الايديولوجي الذى تنقلب به الأشياء نقائضهـــا يكمن في تغييب السلطة التنفيذية واستثنائها من النظر في التوازن "الطائفي" ،بحيث يلعب هذا التوازن ، بانحصاره في المجلس النيابي ، دور اخفاء الطابع الطبقي الفعلي للسلطة (التنفيذية) ، بما هي سلطة البرجوازية . كأننا بشيحا يقول ، حتى يستقيم له الانبناء "الطائفي" لنظام الايديولوجية البرجوازية المسيطرة : دعوا السلطة (التنفيذية) جانبا ، فهي فوق "الطوائف" والطبقات * ، وتعالوا ننظر معا في المجلس التمثيلي ؛ انه مجال التوازن "الطائفي". يقول شيحا . المجلس ضرورة للبنان ، لانه ، قبل كل شيء ، وبوجه خاص ، مكان لقاء الاقليات الطائفية التي تتكون منها الدولة ؛ ففيه تنبني الامة "(٩٢). تكاد الدولة تنحصر ، في هذا النص ، في المجلس ، على اساس من تغييب السلطة التنفيذية . كأن السلطة شيء ، والدولة شيء آخر ؛ كأن السلطة لا علاقة لها بالدولة ؛ كأن الدولة كلها في المجلس . فاين هي السلطة اذن ؟ وما هي هذه المغيبة دائما ؟ ولا سلطة للمجلس ؛ انه مكان تلتقي فيه "الطوائف" . كأن "الطوائف" لا لقاء بينها خارج المجلس ؛ انه الفكر "الطائفي" ، فكر هذه البرجوازية التي تريد ان تبقى الطبقات الاجتماعية الخاضعة لسيطرتها الطبقية "طوائف" ، كل منها قائمة بذاتها ، ولا تداخل بينها ، بل لقاء خارجي في المجلس تؤكد فيه كل منهـــا " خصوصيتها" المطلقة . فكيف يمكن لشيحا ، بعد هذا القول ، ان يؤكد ان "الامة" تنبني في هذا المجلس الذى هو مكان لقاء بين وحدات اجتماعية حضارية لا يجمعها

---

* لان لها ، بالتحديد ، طابع الهيمنة "الطائفية" المارونية الذى هو ملازم لطابع الهيمنة الطبقية للطغمة المالية ، لاسباب تاريخية خاصة بتكون العلاقات الرأسمالية في لبنان ، في ظل التبعية للامبريالية . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، لاسباب خاصة بطبيعة الدولة اللبنانية كدولة برجوازية ، وبشكلها "الطائفي" ، بحيث ان موقع الهيمنة الطبقية فيها يأخذ شكل الهيمنة "الطائفية"بالضرورة ،بسبب شكلها "الطائفي" هذا . فاذا انكشف طابعها الطبقي هذا او طابعها "الطائفي" ، من حيث هو طابع هيمنة ، انهارت تلك المقولة الايديولوجية البرجوازية من التوازن "الطائفي" . اذن ، من الافضل لها ان تبقى خارج النظر ، محجوبة عنه ، في استوائها فوق "الطوائف" والطبقات . ان آلية التمويه الايديولوجي هي آلية تغييب .

سوى هذا الاطار الخارجي ؟ انها اللغة ، اذ يطغى فيها الاسلوب (او الصياغة الشكلية) على مضمون معرفي تغيبه .

ويجد شيحا ضرورة لدعم مقولته تلك بحجج تجعلها مقنعة ، فيقول : " يجب الا تمس مؤسسات لبنان الا بكثير من الحذر ، هذه هي الحكمة وقاعدتها . فالمؤسسات هذه تكرس توازنا دقيقا . وخير طريقة لان تحكم اللبنانيين هي ان تترك اقل عدد ممكن من القوى السياسية العربية خارج المجلس . ان ما يهم لبنان بشكل اساسي ليس عدد النواب ، بل السلم ، وبوجه خاص ، السلم الطائفي " (٩٣). يؤكد هذا النص الفكرة السابقة نفسها ، لكنه يضيء جوانب اخرى منها تتكشف لنا اذا نحن نظرنا فيه بدقة . يتكلم شيحا هنا على دور "المؤسسات" بشكل عام ، لا على دور المجلس وحده . فالمجلس "مؤسسة" من هذه "المؤسسات" التي يكمن دورها الاساسي في تكريس التوازن "الطائفي" القائم ، اى في الابقاء عليه وتأبيده . هذا ما يؤكد صحة نقدنا السابق لهذه اللغة الايديولوجية التي توهم بأن " الامة " تنبني في المجلس ، فتوهم بأن " الطوائف " فيه تتداخل لتصل في النهاية الى بناء " امة " موحدة ، بينما يكمن دور هذا المجلس ، بالعكس ، في منع انبناء هذه " الامة " ، اى في الحؤول دون توحيد هذا الشعب بتكريس عناصره التي يحددها بوصفها عناصر "طائفية". وسنرى لاحقا ان لـ "المؤسسات" الاخرى هذا الدور نفسه . لكن الملفت للنظر في هذا النص هو ان القوة التي عليها ان تحكم اللبنانيين مجهولة ، مع ان دور "المؤسسات" يتحدد قياسا على ضرورة حكم اللبنانيين هذا واستمراره . فمن يحكم لبنان ؟ انه السؤال نفسه الذي انطرح سابقا : ما هي طبيعة السلطة في لبنان ؟ وسلطة من هي ؟ ليس غريبا ان تظل هذه الاسئلة بلا اجوبة ، ما دام القانون الذي يحكم تحرك اللغة الايديولوجية البرجوازية هو قانون ضرورة تغييب هذه الاسئلة بالذات ، باعطاء اجوبة تساهم في تغييبها ، او تمنع طرحها ، وتوهم بأن "الطوائف" كلها مجتمعة هي التي تحكم لبنان حكما ذاتيا . فما دام اللبنانيون " طوائف " ، وما دامت هذه "الطوائف" موجودة كلها في المجلس ، عبر ممثليها السياسيين ، بتوازن بينها ، وبما ان لغة هذه الايديولوجية " الطائفية " قد تم لها تغييب سؤال السلطة ، بوضعها السلطة خارج النظر والتحليل ، فان تلك "الطوائف" هي التي تحكم نفسها بنفسها حكما ذاتيا يبطل فيه كل سؤال من نوع : من يحكم لبنان ؟ الا اذا فهم هذا السؤال فهما " طائفيا " ، من موقع النظر الطبقي البرجوازي ، فكانت الاجابة عنه ، حينئذ ، تعدادا لاسماء الافراد الذين تتابعوا في تمثيل "الطوائف" في المجلس النيابي ، على امتداد سنوات الاستقلال ، او ما قبله * . بهذا الفهم "الطائفي " ، اى بهذا المنطق الطبقي البرجوازي من طرح

---

* هذا هو المنهج الذي يعتمده ايليا حريق ، مثلا ، في طرح السؤال وفي الاجابة عنه . راجع كتابه بعنوان " من يحكم لبنان " دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ .

السؤال طرحا ذاتيا لا يتناقض الطابع الفردى فيه مع الطابع "الطائفي" للسؤال وللحكم معا ، بل يتلازمان ، بالعكس ، على تربة الايديولوجية البرجوازية ؛ بهذا الفهم نصل الى القول بـــأن من يحكم لبنان هو مجموعة من الافراد . ولا يضر بهذا المنطق ان يتصنف هؤلاء الافراد ــ في اطار تمثيلهم السياسي "الطائفي" ــ بحسب مهنهم ؛ لان هذا التصنيف المهني لهم بوصفهم افرادا لا يغير من الطابع الفردى ــ "الطائفي" للحكم كحكم ذاتي ، ولا ينقضه ، بل بالعكس ، يؤكده . هكذا يمكن لنا ان نفهم تلك العبارة العربية التي وردت في النص السابق ، في تكلم شيحا على "قوى سياسية فردية" . الغرابة في هذه العبارة تكمن في التناقض القائم بين القوى السياسية ، وبين طابعها الفردى ؛ اذ كيف يصح التكلم على قوى سياسية هي قوى فردية ؟ يزول هذا التناقض وتتبدد غرابته اذا وضعنا تلك العبارة في اطار المنطق البرجوازى "الطائفي" الذى ولدها ، فلا معنى لها الا في اطار هذا المنطق ، بل انها ، بوجودها فيه ، تدل ايضا على ما يغيبه هذا المنطق بالتحديد . فـ"القوى" السياسية تلك هي قوى "طائفية" ؛ انها قوى ممثلي " الطوائف" من الزعماء التقليديين . معنى هذا ان هؤلاء الزعماء لا قوة لهم بذاتهم ، بل بتمثيلهم السياسي لهذه "الطوائف" . لكن قوتهم "الطائفية" السياسية هذه ليست قوة "الطوائف" ، بل هي قوتهم الفردية ، اى قوتهم كافراد . ولا تناقض في هذا القول ؛ فالقوة السياسية لهؤلاء الافراد ليست ممكنة الا لان هذه "الطوائف" التي يمثلون ، لا قوة سياسية لها . وهذه هي ، بالفعل ، القاعدة الطبقية البرجوازية التي يقوم عليها هذا التمثيل السياسي "الطائفي" : ان القوة السياسية للزعماء التقليديين من ممثلي "الطوائف" تقوم ، بالضبط ، على انعدام القوة السياسية لـ "الطوائف" التي يمثلون ؛ اى على استحالة وجود هذه "الطوائف" من حيث هي "طوائف" ، كقوة سياسية . لهذا السبب كانت قوة الزعماء التقليديين السياسية قوة "طائفية" ، وكانت هذه القوة فردية ، لانها ، بالتحديد ، تدل على ان "الطوائف" كـ "طوائف" ، لا قوة سياسية لها . وما هذه "الطوائف" ، في الحقيقة ، سوى الطبقات الكادحة نفسها ، تلك التي تخضع لسيطرة الطبقة البرجوازية المسيطرة . وهذا ما تهدف اليه هذه الطبقة : ان تظل هذه الطبقات بلا قوة سياسية ، من غير ان تعي ذلك ؛ اى من غير ان تكتشف بوعيها انعدام وجودها السياسي . التمثيل السياسي "الطائفي" يحقق للبرجوازية هدفها هذا ، ويولد عند تلك الطبقات الكادحة الوهم الطبقي بأن لها قوة سياسية لانها "طوائف" ، وبأن قوتها السياسية هذه هي هي قوة ممثليها السياسيين . والحقيقة هي ان تلك القوة السياسية التي يستمدها الزعماء التقليديون من تمثيلهم "طوائفهم" ليست "طائفية" وليست فردية . انها تظهر هذا المظهر منها على اساس من اخفاء طابعها الطبقي البرجوازى الفعلي (لانها تمثل ، في الحقيقة ، القوة السياسية للبرجوازية المسيطرة نفسها ، او لفئة منها) وعلى اساس من اخفاء شرط وجودها الذى يكمن في انعدام وجود قوة سياسية لـ "الطوائف" ، أو في استحالة وجود "الطوائف" كقوى سياسية . ان الوظيفة

الاساسية لنظام سيطرة البرجوازية السياسي هي ، كما سبق القول ، فيضبط تطور البنية الاجتماعية القائمة ، بحيث تتحقق آليا عملية اعادة انتاج علاقات الانتاج القائمة دون أي عائق . وهذه العملية تتحقق على هذا الشكل ما دامت الطبقات الكادحة لا تمثل ، فعليا ، قوة سياسية مناهضة للبرجوازية . لذا كانت وظيفة ذلك النظام السياسي في ان يحول هذا النظام دون تكوّن هذه الطبقات الكادحة في مثل هذه القوة السياسية المستقلة . من هنا أتت الضرورة ، بالنسبة للبرجوازية المسيطرة ، في ان يكون نظام التمثيل السياسي نظاما "طائفيا" ، لان الطبقات الكادحة تظل بهذا النظام "الطائفي" من التمثيل السياسي ، في وجودها السياسي ك"طوائف" ، ونظل ، بالتالي ، في تجددها ك"طوائف" ، بلا قوة سياسية .

من خارج اطار هذا النظام ، وضده ، تتكون هذه الطبقات الكادحة في قوة سياسية مستقلة . وتكونها السياسي هذا الذى به وفيه تتحرر من وجودها "السياسي" ك "طوائف" (اى من خضوعها السياسي الطبقي للبرجوازية المسيطرة ، ومن تبعيتها الطبقية لها) تحكمه آلية الصراع الطبقي . بنقض تلك العبارة الشيحاوية التي تؤكد الطابع العردى للقوى الساسية "الطائفية" ، تمكنا من اكتشاف ان القوى السياسية "الطائفية" ليست قوى "الطوائف"(اذ لا قوة سياسية لـ"الطوائف" ، وليست "الطوائف" قوى سياسية) بل هي القوة السياسية للبرجوازية المسيطرة التي تظهر مظهر القوى السياسية المتعددة بتعدد "الطوائف" ، او بتعدد ممثليها من الافراد (او من الزعماء التقليديين الذين هم ، سياسيا ، جزء لا يتجزأ من البرجوازية المسيطرة) . وهي لا تظهر هذا المظهر منها الا على اساس انعدام وجود الطبقات الكادحة في قوة سياسية مستقلة فعلية . وما انعدام وجودها هذا سوى وجودها السياسي نفسه ك"طوائف" . فالاساس المادى الفعلي الذى يقوم عليه ذلك التوازن "الطائفي" الذى يتكلم عليه شيحا ، (والذى يجد في ديمومته شرطا ضروريا لديمومة لبنان ، بما يعنيه لبنان عنده من نظام السيطرة الطبقية البرجوازية) ، هو ، اذن ، وعلى وجه التحديد ،هذه العلاقة الطبقية ، او قل هذه العلاقة من السيطرة الطبقية التي تتحدد فيها البرجوازية وحدها ، دون غيرها من الطبقات الاجتماعية ، كقوة سياسية ، (بغض النظر عن الشكل او الاشكال التي تظهر فيه او فيها) ، بينما تتحدد فيها الطبقات الاجتماعية الخاضعة لسيطرتها الطبقية ك "طوائف" لا قوة سياسية لها .

من موقع ادراكه الطبقي لما يمثله تكوّن هذه الطبقات الكادحة في قوة سياسية مستقلة ، ينطلق شيحا في تأكيد الدور الذى يجب ان يعود ، برأيه ، الى المجلس النيابي في اقامة التوازن "الطائفي" . ثمة عامل اساسي ، اذن ، يدفعه الى تأكيد هذا الدور ، هو ، بالتحديد ، الخوف من ان تتحول تلك "الطوائف" ، منعدمة القوة

السياسية ، الى جماهير واعية ذات قوة سياسية فعلية . انه خوف البرجوازية من "السارع" ، او من ان يدخل "الشارع" هذا طرفا رئيسيا في الصراع السياسي الذى لا بد له من ان يظل منحصرا في المجلس النيابي بين مختلف ممثلي "الطوائف" ؛ اى بين شتى اطراف الطبقة البرجوازية المسيطرة الواحدة ، حتى تتأمن لهذه الطبقة ديمومة سيطرتها الطبقية ، دون تدخل اى عائق "خارجي" . ونقصد بالعائق "الخارجي" هنا هذا الذى يأتي من خارج المجلس ؛ اى من "الشارع" . كأن الصراع السياسي ، بانتقاله من المجلس الى "الشارع" ، ينتقل من اطاره "الطائفي المؤسسي" الذى هو فيه ليس بالفعل صراعا سياسيا ، بقدر ما هو فيه لعبة سياسية بين اطراف الطبقة المسيطرة الواحدة ، الى اطار آخر يستحيل فيه ، بالفعل ، صراعا سياسيا طبقيا ، بسبب دخول الجماهير الشعبية فيه طرفا رئيسيا ،في تحددها كقوة سياسية مستقلة ، وهذا ما تخشاه البرجوازية ، لان فيه خطرا مباشرا على سيطرتها الطبقية .

هذا الخوف الطبقي واضح جدا في كتابات شيحا ، فلنقرأ منها بعض النصوص . يقول شيحا ، مثلا : "لقد بين تاريخ لبنان المعاصر ، الى أبعد حدود البداهة ، ان النفوذ الطائفي ، بكل معنى الكلمة ، كان يحل محل المجلس ، كلما كان المجلس يغيب ، وكلما كان مبدأ التمثيل يموت بموت عنيف ... انها طبيعة الاشياء ؛ فهي التي تقضي بهذا . حين لا يكون للطائفة ممثلون سياسيون ، فان الزعماء الدينيين هم الذين ، بالطبع ، يمثلونها . وهكذا ، تحتدم المسائل الطائفية وتثار من جديد ، بدلا من ان تتلطف وتذوب في الحياة الوطنية ..." (٩٤) . وفي نص آخر ، يقول القول نفسه : " ... يجب ان يكون لنا دوما مجلس كي يتوفر السلم ... ان مجلس النواب الذى هو ، في لبنان ، مكان التقاء ضرورى ورمز ارادة الحياة المشتركة ، هو شرط التوازن والوئام نفسه . فغيابه كان يدل دوما ، آليا ، على العودة الفظة الى التنظيم الطائفي ، وكان لزواله ، بانتظام ، نتيجة هي نقل الجدل السياسي الى الكنيسة والمسجد والكنيس" (٩٥) . ويتكرر القول نفسه كاللازمة في نص آخر : " ان المجلس في لبنان جسم ضرورى ، لانه شرط ' ارادة الحياة المشتركة ' للمجموعات التي يتكون منها الشعب اللبناني ؛ انه ضمانة المستقبل . ففي غياب المجلس ، يحل ممثلو العبادة محل ممثلي الامة " (٩٦) ، وفي هذا النص ايضا : " قانون أساسي للحياة العامة اللبنانية هو التالي : كل ما تفقده المؤسسات السياسية في لبنان تربحه ' الطائفية ' ... فكل مسّ ، في لبنان ، بالتمثيل السياسي ذى القاعدة الطائفية ، يستثير الجمعيات الطائفية ذات القاعدة السياسية ..." (٩٧) .

نكتفي من النصوص الشيحاوية بهذا القدر ، ونوجز فنقول : ان ما يظهر في هذه النصوص هو خوف آخر غير الذى أشرنا اليه سابقا . ليس هذا الخوف ، في الظاهر ،

خوفا طفيا برجوازيا من دخول الجماهير الشعبية في حقل الصراع السياسي الطبقي كقوة سياسية مستقلة ، اي كطرف رئيسي نقيض للطرف الاخر من هذا الصراع ، الذي يتمثل بالبرجوازية المسيطرة . انه ، كما يبدو ، خوف من ان يحل ممثلو الـ "طوائف" الديموقراطيون محل ممثليها السياسيين ، فتنتقل ، حينئذ ، حركة ما يسميه شيحا الجدل السياسي (débat politique) من مجالها " الشرعي " في المجلس النيابي ـ ان جاز التعبير ـ (حيث يجب ان تبقى منحصرة فيه ، كشرط ضروري لديمومة لبنان كما هو قائم ، او لديمومة ما هو قائم في لبنان من نظام سياسي عرّفناه بالقول بأنه نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية) ، الى مجالها "غير الشرعي" خارج المجلس ، اي خارج الاطار المؤسسي الذي يضبطها ، (حيث يجب الا تتوجد فيه ، لان وجودها فيه يعطل ، او يلغي ذلك الشرط الضروري لديمومة لبنان بديمومة نظامه السياسي الطبقي) . ويميز شيحا هذا "الخارج" الذي هو ، سياسيا ، "غير الشرعي" (لانه ، بالتحديد ، خارج الاطر المؤسسية القائمة ؛ اي لانه الخارج قياسا على هذه الاطر ، ومنفلتا منها) ، بالقول بأنه "الطوائف" . ماذا يعني هذا القول ؟ انه يعني بوضوح ان الوجود الاجتماعي لـ "الطوائف" ، هذا الذي تقبل به البرجوازية المسيطرة ، بل هذا الذي يتحدد كذلك بايديولوجيتها وحدها ، انما هو وجودها السياسي عبر وجود ممثليها السياسيين الذين ، بدورهم ، لا يتحددون كممثلين سياسيين الا بوجودهم في المجلس . يتبين لنا هنا ما قد سبق قوله من ان "الطوائف" لا تتوجد ، بالفعل ، الا في علاقة من التمثيل السياسي هي التي يحددها لها ، كاطار "شرعي" لوجودها ، او كاطار لوجودها "الشرعي" ، النظامُ السياسي لسيطرة البرجوازية . فالوجود "الشرعي" لـ"الطوائف" هو اذن وجودها السياسي هذا ، بما يعنيه من وجود لممثليها السياسيين في المجلس . انه شرعي (والشرعية هي دوما شرعية الطبقة المسيطرة ، وهي مفهوم ايديولوجي برجوازي) لان فيه ، بالتحديد ، الغاء للقوة السياسية لهذه "الطوائف" التي هي هي الطبقات الشعبية الكادحة . فهذه "الطوائف" ، بتعبير آخر ، بحسب البرجوازية وبحسب نظامها السياسي الطبقي ، تستمد شرعية وجودها السياسي من انتفاء وجودها كقوة سياسية مستقلة ؛ فان هي وجدت في مثل هذه القوة ، انتفى وجودها السياسي كـ "طوائف" ، فصارت ، بالتالي ، في وجودها السياسي المستقل هذا في علاقة تناقض مع وجودها السياسي "الطائفي" ذاك ، بحيث ان وجودها المستقل هو ، بالنسبة للبرجوازية المسيطرة ، خروج على شرعية وجودها "الطائفي" . وهو كذلك بالفعل ، لانه يمثل وجودها السياسي الطبقي في تكونه ضد وجودها "الطائفي" ، وفي تحررها منه ؛ اي في تحررها من تلك العلاقة من التمثيل السياسي "الطائفي" التي هي ، في الحقيقة ، علاقة تبعيتها السياسية الطبقية ، كطبقات كادحة ، للبرجوازية المسيطرة ، بمختلف اطرافها ، وبمختلف القائمين منها بدور الممثلين السياسيين لـ "الطوائف" .

لسنا الان بصدد تحليل آلية هذا التحرر الطبقي ، وليست هذه الدراسة مجالا ملائما لمثل هذا التحليل . لكن الملفت للنظر في النصوص الشيحاوية السابقة هو هذا التمييز بين الممثلين السياسيين والممثلين الدينيين لـ "الطوائف" . صحيح ان ممثلي "الطوائف" في النظام السياسي اللبناني ليسوا رجال الدين ، بل هم هذه الفئة من الزعماء التقليديين ، او من رؤساء العائلات الكبرى المتحدرين من اصول اقطاعية . لكن القضية ليست هنا ؛ انها في ذلك التمييز نفسه الذي يقيمه شيحا ، بحيث يظهر كأن بين هذين النوعين من ممثلي "الطوائف" (السياسيين من جهة ، والدينيين من جهة اخرى) تناقضا ، ان لم نقل تناحرا ، وكأن الخطر ، بفعل هذا التناقض او هذا التناحر ، على النظام السياسي التمثيلي يأتي من الممثلين الدينيين . فهل الامر كما يتوهم شيحا ، او كما يحاول ان يوهمنا ؟ ليس الامر كذلك . ولن نتزلق مع شيحا الى اخفاء الخطر الفعلي الذي يتهدد نظام التمثيل السياسي "الطائفي" بالقول بأنه يكمن في احلال الممثلين الدينيين لـ "الطوائف" محل ممثليها السياسيين ، لسببين رئيسيين :

الاول ، هو ان شيحا ، بقوله هذا ، يحاول ان يوهم بأن المجلس النيابي ، هذا الذي يقوم على قاعدة التمثيل "الطائفي" ، هو المكان الذي "تتلطف فيه المسائل الطائفية ، فتذوب في الحياة الوطنية "؛ اي انه مكان انصهار البعد "الطائفي" ، وذوبانه في وحدة وطنية . فيه اذن ينقلب هذا التعدد وحدة . لكننا نعلم ان الشرط السياسي المادي لتحقق هذا الانقلاب السحري ، هو ان تتمثل "الطوائف" بممثليها السياسيين وحدهم دون غيرهم . واذا علمنا ان هؤلاء هم ، بلغة التحليل الطبقي ، جزء لا يتجزأ من البرجوازية المسيطرة ، امكننا ، بالفعل ، ان نفهم حقيقة ما يذهب اليه شيحا بقوله ذاك ؛ انه يؤكد ، ضمنا ، ان تلك الوحدة الوطنية التي تتوجد في المجلس النيابي في وحدة التمثيل السياسي ، من حيث هو تمثيل "طائفي" ، ليست في الحقيقة سوى وحدة السيطرة السياسية للطبقة البرجوازية المسيطرة . فالوحدة الوطنية ، بتعبير آخر ، ليست ممكنة ، ولا يتأمن استمرارها الا بالوحدة السياسية الطبقية للبرجوازية كطبقة مسيطرة . لكن القاعدة التي تقوم عليها هذه الوحدة السياسية الطبقية في ظهورها مظهر الوحدة ، هي قاعدة التمثيل السياسي "الطائفي" . انها اذن ، قاعدة التفتت ، او بتعبير الطف ، قاعدة التعدد "الطائفي" . فشرط وجود تلك الوحدة السياسية الطبقية في شكل وحدة وطنية هو انتفاء وجود الطبقات الكادحة الخاضعة لسيطرة البرجوازية فيوحدة سياسية طبقية ، ووجودها ، بالعكس ، في شكل تعدد "طائفي" يؤمن له نظام التمثيل السياسي "الطائفي" ديمومة التجدد . كيف يكون المجلس النيابي مكان انقلاب التعدد "الطائفي" وحدة وطنية ، وهو الذي يقوم على قاعدة التمثيل "الطائفي" ، بحيث يكمن دوره الاساسي في تكريس وجود

"الطوائف" ، اى في تكريس وجود الطبقات الكادحة كـ"طوائف"متعددة ، وفي الحؤول دون تكوّن وحدتها السياسية الطبقية ، وبالتالي ، دون تكونها في قوة سياسية مستقلة ؟ باللغة الايديولوجية تنقلب الاشياء دوما نقائضها ، وبنقلب المجلس النيابي ، في ايديولوجية البرجوازية اللبنانية ، اداة لصهر "الطوائف" في وحدة سياسية وطنية ، بينما هو ، في وجوده المادى الفعلي ، اداة لتأبيد هذه "الطوائف" بتأبيد النظام الطبقي لتمثيلها السياسي القائم على ضرورة حصر هذا التمثيل في ممثلي الطبقة البرجوازية المسيطرة • باللغة الايديولوجية ، ينقلب التفتت الوطني ، بسبب نظام التعدد "الطائفي" ، وحدة وطنية ، لان وحدة السيطرة السياسية الطبقية للبرجوازية يقضي بمثل هذا التفتت الوطني • وباللغة الايديولوجية ايضا يتغيب الخطر الفعلي الذى يتهدد هذا النظام ، ليظهر في خطر وهمي يكمن في احلال الممثلين الدينيين لـ "الطوائف" محل الممثلين السياسيين •

اما الخطر الفعلي (وهذا هو السبب الثاني) ، فهو ، كما يظهر واضحا في نص شيحا نفسه ، في تسيّس هذه "الطوائف" • ان يكون للتمثيل السياسي قاعدة طائفية ــ على حد تعبير شيحا ــ فهذا شرط للسلم الاجتماعي وللامن والاستقرار ، اى لديمومة سيطرة البرجوازية المسيطرة • اما ان يكون لـ "الطوائف" قاعدة سياسية ، فهذا ما لا يقبل به شيحا ، وهذا ما تخشاه البرجوازية • لكن ، ما معنى ان تكون "الجمعيات الطائفية ذات قاعدة سياسية "؟ في نقد اللغة الايديولوجية ، لا بد من استحضار ما تغيبه هذه اللغة بمقارنة النصوص الشيحاوية السابقة بعضها ببعض ، يمكننا الاجابة عن هذا السؤال بالقول ان "الطوائف" تصير ذات "قاعدة سياسية" حين لا تتمثل في المجلس النيابي بممثليها السياسيين من البرجوازية المسيطرة • معنى هذا ان تسيّس " الطوائف" يتم ، بالتحديد ، بقطع علاقة التمثيل السياسي التي تربطها تبعيا بممثليها هؤلاء ، وان طردها من السياسة ،أو تحييدها السياسي الذى هي به ، وبه وحده ، تتحدد كـ"طوائف" ، انما يتم بوجودها في علاقة التبعية السياسية هذه التي تربطها بممثلين سياسيين هم "طائفيا"، اى بحسب نظام السيطرة السياسية والايديولوجية للبرجوازية ، ممثلوها ، لكنهم طفيا ، وبالتالي سياسيا ، اى فعليا (موضوعيا) ، ممثلو البرجوازية • ان هذا الخطر الفعلي الذى يتهدد النظام الطبقي البرجوازى للتمثيل السياسي ، من حيث هو تمثيل "طائفي" ، هو الذى يحث شيحا على تأكيد ضرورة وجود المجلس النيابي ودوره في تأمين ديمومة السيطرة الطبقية البرجوازية • ولا يكفي القول ، في نقض التمويه الابديولوجي الشيحاوى ، بأن هذا الخطر يكمن في تسيّس "الطوائف" • ففي هذا التعبير تناقض منطقي شكلي يجب تبديده للكشف عن حقيقة هذا الخطر الطبقي ، فتسيسها (اى بقطعها تلك العلاقة من التبعية السياسية الطبقية التي تربطها بالبرجوازية ، عبر ارتباطها بممثليها السياسيين

"الطائفيين")، لا تعود هذه "الطوائف" "طوائف" ، بقدر ما تصير ، في حركة تسيّسها هذه بالذات التي هي هي حركة نضالاتها في ممارساتها الصراع الطبقي ضد البرجوازية ، قوة سياسية مستقلة ، بمعنى انها ، في صيرورتها الممارسية (العملية ـ النضالية) هذه ، تتحرر من وجودها السياسي التبعي التي هي فيه ، بوصفها " طوائف" ، محيدة سياسيا ، اى بلا قوة سياسية ، لتصير ، بالفعل ، في حقل الصراعات الطبقية ، جماهير ، اى طبقات كادحة واعية ومنظمة في اطار (او اطر) ، لا من خارج اطار انتظامها "الطائفي" بنظام التمثيل السياسي البرجوازى "الطائفي" وحسب ، بل ضد هذا الاطار ايضا . هنا يكمن خطرها السياسي الطبقي الفعلي : في تسيّسها الذى يعني ، بصراحة لا يمكن الا ان يطمسها التمويه الايديولوجي البرجوازى الشيحاوى، تكونها في قوة سياسية مستقلة عن نظام تمثيلها السياسي "الطائفي" الذى هو نظام تبعيتها السياسية الطبقية ، وهذا ما يدركه شيحا بحسه الطبقي البرجوازى المرهف ، في قوله ، مثلا : "... في هذا البلد الذى هو بلد اقليات متشاركة ، يأخذ الدفاع عن وجود المجلس وعن التمثيل النسبي الذى هو في اساسه ، معنى الدفاع عن وجود البلد نفسه ... فبزيادة قليلة من النواب في لبنان ، تزداد فرص وجود معارضة معقولة داخل المجلس ، بدلا من ان تكون في الشارع ..." (٩٨).

هذا "الخارج" الذى يتهدد النظام ، ويتهدد السلم الاجتماعي والامن ، هو "الشارع". ولا خطر على النظام السياسي من تصارع العناصر التي تكونه وتتكون به على قاعدة "طائفية"، ما دام هذا التصارع قائما داخل اطار هذا النظام نفسه ، وبحسب قواعده ومبادئه . فالتصارع هذا من اصول "اللعبة"، يؤكد نظامها ويكرسه ، فيدوم هذا بذاك ، وذاك بهذا ، ولا صراع في لعبة هذا التصارع ، ما دامت العناصر من طرف طبقي واحد ، وما دام نظام لعبتها هو نظام وحدتها السياسية الطبقية . الخطر الفعلي هو الخطر "الخارجي": انه خطر هذا الذى هو ، من خارج اللعبة ، يقتحم ساحتها فيعطلها ، ليبتدئ ، بدخوله ، من "الخارج" ، كطرف رئيسي ، حركة الصراع السياسي الفعلي ، اى الطبقي ، لانه صراع قوى سياسية مستقلة متناحرة .

لن نجد في لغة الايديولوجية البرجوازية تحديدا لما هو ذاك "الشارع" ،سوى انه هذا "الخارج" الذى هو ، من خارج النظام السياسي للتمثيل "الطائفي" ، وقياسا عليه ، يتحدد كـ "خارج" ، لانه يتكون، في حركة الصراع الطبقي وحقل ممارساته ، خارج هذا النظام وضده . ان هذا "الشارع"يخيف باستمرار ، كل طبقة مسيطرة ، انه مصدر قلقها الدائم ، لانه ، بالتحديد ، نقيض "مؤسساتها" ، او قل للتلطيف ، ومن وجهة نظر الطبقة المسيطرة نفسها ، انه المعطل من هذه "المؤسسات" ، وغير المنضبط بها. وبقدر ما تدل كلمة "الشارع" هذه ، في لغة الايديولوجية الطبقية المسيطرة ، على

احتقار للطبقات الكادحة، بقدر ما تدل على الخوف منها • ان مصدر هذا الخوف الطبقي هو ، بالضبط ، قدرة هذه الطبقات على الافلات من الضوابط "المؤسسية" (اى من اجهزة الدولة البرجوازية ، السياسية والايديولوجية) للطبقة المسيطرة ، وعلى التحرر منها في ممارسات صراعها الطبقي • ولعل أهم هذه الضوابط على الاطلاق هو المجلس النيابي ، او بشكل أعم ، نظام التمثيل السياسي "الطائفي"• ولقد سبق القول بأن القاعدة التي يقوم عليها هذا النظام هي ضرورة ان تتأبد الطبقات الكادحة في وجودها الاجتماعي كـ "طوائف" ، بحيث تتأبد علاقة التبعية السياسية الطبقية التي تربطها بالبرجوازية المسيطرة • وهذه العلاقة هي ، بالذات ، الاساس الطبقي المادى لنظام "ديمقراطية" البرجوازية اللبنانية • معنى هذا ان "ديمقراطية"النظام السياسي لسيطرة هذه البرجوازية ليست ممكنة الا بوجود تلك العلاقة التي تتحدد فيها الطبقات الكادحة كـ "طوائف"• فبقاء الاولى (اى "الديمقراطية")مرتبط ببقاء الثانية (اى علاقة التبعية) وبديمومتها • فان انتفت هذه ، انهارت تلك ، وانكشف ذلك النظام السياسي على حقيقته الطبقية الفعلية ، من حيث هو الشكل الملائم لممارسة البرجوازية سيطرتها (ديكتاتوريتها) الطبقية •أوليس هذا هو الذي اثبتته الحرب الاهلية في انهيار نظام "ديمقراطية" البرجوازية اللبنانية ؟ لقد رفضت هذه الطبقة بعنف شرس طريق التطور الديمقراطي ، في اطار نظامها السياسي نفسه ، حين اخذت الطبقات الكادحة تتكون ، بفعل نضالاتها ، في قوة سياسية مستقلة ، فتتحرر من علاقة تبعيتها السياسية الطبقية بالبرجوازية ، ومن نظام تمثيلها السياسي "الطائفي" ، فاثبتت تلك البرجوازية الرجعية ، برفضها هذا ، وبتفجيرها الحرب الاهلية ، انها لا تقبل بـ "الديمقراطية" نظاما سياسيا لها الا اذا كانت هذه ديمقراطية "طائفية" ، او ديمقراطية "الطوائف" ؛ اى بشرط اساسي هو تأبد وجود الطبقات الكادحة كـ "طوائف" ؛ اى عدم تكوّنها في قوة سياسية مستقلة •

٥ ــ في ديمقراطية "الطوائف"

لقد وعى شيحا ضرورة ان تكون هذه الديمقراطية البرجوازية "طائفية" ، بالمعنى الذى حددنا • ولا يكفي تحديدها بالقول بأنها ديمقراطية شكلية ، على نموذج الديمقراطية البرجوازية الاوروبية ، بل ربما كان الاكتفاء بتحديدها على هذا الشكل يخفي تلك القاعدة المادية الطبقية التي تقوم عليها ، والتي هي ، كما سبق القول ، علاقة التبعية السياسية الطبقية التي تربط الطبقات الكادحة ، في تحددها السياسي كـ "طوائف" ، بالبرجوازية المسيطرة • بهذا الصدد يقول شيحا : "اذا كان من بين المؤسسات مؤسسة هي ضرورية للبنان ، فهذه المؤسسة هي مجلس النواب • وما هذا بدافع حب الديمقراطية ، بل لان لبنان بلد مجموعات متشاركة (لا تمثل اى منها ،

وحدها ، الاكثرية)" (٩٩)• وفي نص آخر ، اكثر وضوحا ، يقول : "••• ان مجلس النواب عندنا ، قبل ان يكون تعبيرا لديمقراطية ، هو مكان التقاء مجموعات طائفية متشاركة • انه التمظهر الرسمي لـ 'ارادة الحياة المشتركة'، لارادة الادارة المشتركة للدولة • فان نحن خرجنا منه ، وقعنا نوا في المجالس الدينية • ان مجلس النواب في لبنان يمثل ، في الاساس ، مظهرا فذا من مظاهر الفيدرالية • فكما يوجد في سويسرا كونتونات ، يوجد هنا مجموعات طائفية • واذا كانت قاعدة الاولى ارضا ، فان قاعدة الثانية تشريع وانتماء الى وضع شخصي • وهذه ، في الحالتين ، مظاهر من الحياة الاجتماعية والسياسية التي لا تريد الاختلاط" (١٠٠)• وفي نص آخر ، يقول ايضا : "••• ليس المجلس النيابي ثمرة فهم ديمقراطي للحياة الوطنية، انما هو شرط " ارادة الحياة المشتركة "• وكلما كان هذا المجلس جامعا ، وكان الممثلون الموصوفون للمجموعات فيه كثيرين نسبيا ، كانت فرص الحياة في سلام اكبر " (١٠١)•

في تكلمه على الديمقراطية ، يقيس شبحا الديمقراطية بنموذج اوروبي حاضر في ذهنه ، هو نموذجها البرجوازى الكلاسيكي ، فينفي ان تكون الديمقراطية في لبنان مثلها في اوروبا ؛ اى ان تكون فيه بحسب نموذجها البرجوازى الكلاسيكي • وجه الاختلاف بينهما يتحدد بالنسبة لوجود المجلس النيابي ودوره • المقارنة ضمنية ، بسبب غياب طرف من طرفيها ، هو الطرف الاوروبي • لكن لغة المعنى في التكلم على هذا المجلس في لبنان ، تؤكدها • ينفي شبحا ان يكون وجود المجلس في لبنان ناتجا عن ضرورة ديمقراطية ، اى ان يكون نتيجة ضرورة " لفهم ديمقراطي للحياة الوطنية "، كما يقول • لو كان الامر كذلك ، لكان لبنان مثل غيره من بلدان العالم الرأسمالي ، يصح عليه ما يصح عليها من وجود طبقات اجتماعية متصارعة ، تسيطر فيها واحدة على الاخرى في اطار من النظام "الديمقراطي" هوالشكل (بهذا المعنى نتكلم على ديمقراطية شكلية) الذى تمارس فيه البرجوازية ديكتاتوريتها الطبقية على الطبقات الكادحة ، بحيث يظهر هذا الشكل مظهر نظام حكم الاكثريه على الاقليه ، حين تتقلب الاكثرية والاقلية معا، بحسب الايديولوجية البرجوازية المسيطرة ، مواطنين افرادا ، اى ذرات من ذوات حقوقية في النظام السياسي الحقوقي البرجوازى ، وفي علاقتها بالدولة التي تستوى ،في تلك الايديولوجية الطبقية ،فوق الطبقات • لكن لبنان من نوع فريد ، لا يشبهه احد ، ولا يشبه احدا • يشبه ذاته وحدها ، تلك التي بها يعرّف • ولبنان هذا ، في فرادته المطلقة ، مجموعة من "الطوائف" المتعايشة المتشاركة في عيشها السياسي • ولا حكم فيه (هذا ما تؤكده ايديولوجية البرجوازية اللبنانية) لاكثرية على اقلية ، او لاقلية على اكثرية ، بل الحكم فيه للاقليات كلها على الاقليات كلها • انه حكم ذاتي ؛ اى انه حكم "الطوائف" لذاتها حكما ذاتيا • لذا ، كان المجلس النيابي فيه ناتجا عن ضرورة "طائفية" ، لا عن ضرورة ديمقراطية • ولا يهم البرجوازية ، سواء

اللبنانية منها او الاوروبية ، ان يكون نظام سيطرتها السياسية الطبقية ديمقراطيا الا بقدر ما تمثل هذه الديمقراطية الشكل الاكثر ملاءمة لديمومة سيطرتها الطبقية . فاذا اقتضت سيطرتها هذه ، في شروط محددة من تأزم الصراع الطبقي ، انتهاك ذلك الشكل الديمقراطي ، والكشف عن طبيعته الطبقية الديكتاتورية او الفاشية ، فلا بأس في هذا . ما يهم الطبقة المسيطرة اذن ، في كل الحالات ، هو ديمومة سيطرتها الطبقية . ولقد تبين لنا سابقا ان ديمومة هذه السيطرة في لبنان تقضي بديمومة "الطوائف" ؛ اى بديمومة الطبقات الكادحة في تحييد سياسي يتحقق ، باستمرار ، ما دامت هي ، في حقل الصراع الطبقي نفسه ، اسيرة علاقة التبعية السياسية الطبقية التي تربطها بالبرجوازية المسيطرة ، عبر ارتباطها التبعي التمثيلي السياسي بممثلي "الطوائف" . هنا ، بالضبط ، تكمن ضرورة وجود المجلس النيابي ، في ضرورة تأبد وجود الطبقات الكادحة ك "طوائف" ؛ وهذا ما يؤكده شيحا ، وهذا ما نقرأه في نصوصه بوضوح اذا نحن احسنا قراءة هذه النصوص قراءة نقدية ؛ اى اذا نحن اخضعنا لغته الايديولوجية لنقض لا يمكن القيام به الا من موقع طبقي نقيض لموقع ايديولوجية البرجوازية المسيطرة .

لا علاقة لمجلس النواب بديمقراطية لا تصح على لبنان ، هذا الفريد المطلق ، الا اذا فهمنا الديمقراطية بأنها ديمقراطية "طائفية" ، او ديمقراطية "الطوائف" ، اى هذه الارادة في حياة مشتركة ، وهذه الادارة المشتركة بين "الطوائف" للدولة . هكذا تكتمل فرادة لبنان : فهو فريد حتى في "ديمقراطيته" وفي مجلسه النيابي وفي نظامه السياسي ؛ انه فريد في هذا الشكل النظامي الذى تحتجب فيه السيطرة الطبقية للبرجوازية ، لتظهر مظهر الادارة المشتركة للدولة ، بحيث تتحقق فيها ، بدلا من هيمنة الطغمة المالية ، هيمنة الروحاني على الزماني أو الدنيوى . "فما هي هذه الاحزاب ومشاريع الاحزاب وهذا الغبار من الاحزاب والمتحزبين ؟ الم نعد نعرف مم يتركب الشعب اللبناني ، ومن اى مواد ألفيّة هو مصنوع ؟ الا يكفي ما هو عليه من تجزئة حتى نحاول تجزئة تجزئته ؟ الليبرالية ، الشيوعية ، الاشتراكية ، الديمقراطية الاقلية او المزيفة (ومن قبل النازية والفاشية الكريهة) ، بالاضافة الى الانتهازية الابدية . هذا الادب السياسي هل هو حقا مصنوع لنا ، نحن الذين يجمعنا وطن روحاني (قبل كل شيء) ، وصي علينا باسم روح الايمان والتسامح والحرية ، منذ الازل ؟ فلنترك للاخرين التجارب المأسوية العقيمة " (١٠٢) .

سنرى ، لاحقا ، ان جماعة الكسليك ، ستستعيد ، حرفيا ، هذا النص في احد كراريسها ، بحيث يصح القول ، بالفعل ، بأن الدعائم الاساسية للايديولوجية البرجوازية اللبنانية نجدها في كتابات شيحا ، ونجد فيها هذه الفكرة التي تؤكد ، كما رأينا من قبل ، ان كل ما يصح على غير لبنان ، لا يصح على لبنان . لا الديمقراطية

تصح عليه ، ولا الاحزاب ومشاريعها ، لا يصح عليه سوى هذا الفكر "الطائفي" الذى ليس من ايديولوجية البرجوازية ، في انتمائه الفعلي اليها ، سوى الصورة المبتذلة . لكن ابتذال هذه الصورة عاجز عن اخفاء جوهر القضية بالنسبة للطبقة المسيطرة ، عنينا به ضرورة ان تبقى الطبقات الكادحة اسيرة وجودها "الطائفي" ، بعيدة عن السياسة ، في وجودها السياسي . هذا الذى هو طرْدُها من السياسة ، حتى تبقى السياسة لاولي الامر من ممثلي البرجوازية وحدهم . هذا هو جوهر الديمقراطية "الطائفية" في النظام السياسي الطبقي لسيطرة البرجوازية . بهذا الصدد ، يقول شيحا ، بوضوح تام : " على الدولة واجب تشجيع الحزب السياسي في مبدئه ، بشرط ان يكون حزب حكومة ، يعني حزبا قادرا على الحكم في النظام " (١٠٣) . ان جوهر تلك الديمقراطية ، اذن ، يكمن في ضرورة تأبيد هذا النظام الذى هو نظام السيطرة الطبقية البرجوازية ، باسم "الطوائف" ، على "طوائف" ليست كذلك الا بفعل هذا النظام وفيه . ما لا يطاق ، بالنسبة لهذا النظام ، ان يتوجد فيه حزب سياسي لا تكون غايته الحفاظ عليه وتدعيم اركانه . لئن كانت الديمقراطية البرجوازية الكلاسيكية (الاوروبية) تعني تعدد القوى السياسية وتعدد الاحزاب السياسية (لا ننس ان الحزب هو ، بالتحديد ، وجود طبقة اجتماعية ، او فئة اجتماعية ، او تحالف طبقي معين ، في قوة سياسية) في ظل سيطرة البرجوازية ، فان الديمقراطية "الطائفية" ، هذا المسخ من الديمقراطية البرجوازية ، ليس لها طاقة احتمال مثل هذا التعدد في القوى ، او الاحزاب السياسية . ان طاقتها محدودة جدا : انها طاقة احتمال حزب الحكومة او الدولة او النظام وحده . فعلى " الطوائف " (اى الطبقات الكادحة) ان تتوجد سياسيا في ممثليها من البرجوازية وحدهم ، وعليها ان تنتظم سياسيا ، اذا ارادت ذلك ، بنظام ممثليها هؤلاء الذين لهم وحدهم القدرة على ايجاد احزاب تحكم . اما النظام ، فليس له قدرة على احتمال تنظيم تلك "الطوائف" في احزاب سياسية تعبر عن مصالحها الطبقية المستقلة ، ضد مصالح النظام وطبقته المسيطرة . ان الديمقراطية "الطائفية" هي هذا الشكل الذى ينتظم فيه احتكار البرجوازية التمثيل السياسي احتكارا مطلقا ، بحيث يظهر كل تمثيل سياسي آخر خرقا للنظام . وهو ، بالفعل ، كذلك ، لان هذا النظام يقوم على قاعدة "طائفية" تفرض بالضرورة وجود الاحزاب كأحزاب "طائفية" . معنى هذا ان الاحزاب السياسية في مثل هذه الديمقراطية البرجوازية "الطائفية" ، تكون احزابا "طائفية" ، وبالتالي احزابا برجوازية ، (اى اجهزة ايديولوجية لدولة "طائفية") ، او لا تكون . فان هي وجدت ، برغم هذا الحظر الطبقي البرجوازى على وجودها ، كأحزاب غير "طائفية" ، اى كأحزاب غير برجوازية ، وبالتالي كأحزاب تنتظم فيها الطبقات الكادحة انتظاما سياسيا ضد وجودها "الطائفي" نفسه ، فان تلك الديمقراطية "الطائفية" تظهر ، حينئذ ، على حقيقتها الفعلية ، عاجزة عن القبول بها . وتظهر حقيقة هذا العجز واضحة حين نعلم ان وجود تلك الاحزاب السياسية وجودا ممارسيا ،

انما هـو ، في حقل الصراعات الطبقية ، تعبير عن حركة تكوّن الطبقات الكادحة ("الطوائف") في قوة سياسية مستقلة .ولقد سبق القول بأن الديمقراطية "الطائفية"، تقوم ، في اساسها ، على ضرورة الغاء وجود هذه القوة السياسية . ان بين الاثنتين تنافيا ضروريا ، نظريا وعملياً ، بحيث ان وجود الثانية يدفع بالاولى الى الكشف عن طبيعتها الطبقية المعادية للديمقراطية ، حتى في مفهومها البرجوازي الكلاسيكي ، ان لم نقل عن طبيعتها الفاشية . من هنا امكن القول بأن التناقض التناحري في مثل هذا النظام السياسي "الطائفي" لسيطرة البرجوازية اللبنانية ليس بين "طائفة" واخرى ، بل هو بين طرف مسيطر يمثل وحدة السيطرة السياسية الطبقية لشتى ممثلي "الطوائف" من البرجوازية ، وبين طرف طبقي نقيض هو هذه "الطوائف" نفسها ، في تحييدها السياسي . وما دام هذا الطرف النقيض ينحرك ، في حقل الصراع الطبقي ، ك "طوائف" ، فان ذلك التناقض التناحري يتغيب كتناقض طبقي . بفعل هذا التحييد السياسي نفسه للطرف الطبقي النقيض فيه ، فيظهر ، من موقع نظر الايديولوجية البرجوازية المسيطرة ، وكأثر منها ، مظهر التعايش "الطائفي". وتنطرح القضية الاجتماعية ، بالتالي ، من هذا الموقع الطبقي ، بهذا الشكل : ما العمل لتأمين ديمومة هذا التعايش ؟ ما العمل لتأمين ديمومة السلم "الطائفي"؟ على هذا الاساس ، ينقلب التناقض الطبقي التناحري المادي تناقضا روحانيا بين الدين والالحاد ، بين تأكيد الله ونفيه ، بين الاملاء الايماني (وهذا الامتلاء هو التعبير الايديولوجي البرجوازي عن احتكار البرجوازية التمثيل السياسي احتكارا مطلقا) والفراغ المادي (وهذا الفراغ هو التعبير الايديولوجي البرجوازي عن خوف البرجوازية من كسر احتكارها هذا ، ومن خروج "الطوائف"ـ الطبقات الكادحة على الفضاء "الطائفي" الممتلىء بالنظام السياسي البرجوازي). هذا ما يقوله شيحا : " ان المظهر السياسي للدفاع عن الدين بيّن اينما كان في العالم . باستثناء الاستبداد ، لا بد ، على المدى البعيد ، من ان يخشى شعبٌ اللهَ حتى ينحكم . فان هو تخلى عن الالوهية ، تخلى ، عاجلا ام اجلا ، عن القوانين . كي يتوجد سلم نسبيفي هذا العالم ، لا بد من خشية عدالة في العالم الاخر " (١٠٤).

٦ ـ سلاح الدين والتقاليد في ايديولوجية البرجوازية اللبنانية

لهذه اللغة الايديولوجية ، احيانا ، برغم التمويه الذى يلازمها ، فضيلة قول الاشياء بصراحة ، في قولها ، مثلا ، ان للدين ، في هذا العالم ، وفي استخدامه من قبل الانظمة القائمة ، وظيفه سياسيه هي الحفاظ على السلم الاجتماعي في حدود النظام القائم فيه . فالله ، في وعي الكادحين ، ضابط لتحركهم ،في علاقتهم بالقوانين الضابطة للمجتمع . انه ، في هذا النص ، مبدأ السلم الاجتماعي في ديمومة النظام

القائم ، وعلى المحكومين في هذا النص ان يخشوا قوانينه ، خشيتهم الله نفسه • لله، في هذا النص ، دور الرادع للمحكومين عن انتهاك القوانين المنظمة لنظام سيطرة الطبقة المسيطرة ؛ فوجوده الرادع هذا ، في وعي الكادحين ، يمنع ، اذن ، التجابه المباشر بينهم وبين الحاكمين من الطبقة المسيطرة ، وانهياره ، او تهافته (وهو الموجود دوما في نظام ديني تحاول الطبقة المسيطرة ، باستمرار ، ان تتمثله في نظام ايديولوجيتها المسيطرة) يطلق الصراع في ماديته ، كصراع طبقي ، وينزع عن تلك القوانين طابع القدسية (أو التأبد) الذى تحاول الطبقة المسيطرة دوما اضفاءه عليها ؛ وفي هذا اضعاف لنظام سيطرة هذه الطبقة • فكلما اخذ الصراع الطبقي الاجتماعي بين اهل النظام القائم والمدافعين عنه من اصحاب المصلحة في تأبيده ، وبين اعدائه من اصحاب المصلحة في تغييره ، شكل الصراع بين المدافعين عن الدين ، في تماثل الدين بالنظام ، بحسب الايديولوجية المسيطرة ، والمتهجمين عليه ، او بين انصار الله واعدائه ، نقول كلما اخذ الصراع الاجتماعي المادى هذا الشكل الديني ، كان هذا في مصلحة الطبقة المسيطرة ونظامها ، بحيث يستحيل الصراع الفعلي بين الاقلية الطبقية البرجوازية والاكثرية الساحقة من الطبقات الشعبية ، صراعا وهميا بين الاكثرية الساحقة من المؤمنين (ومنهم من ينتمي الى البرجوازية والطبقات الشعبية معا) ، والاقلية من الملحدين (ومنهم ايضا من ينتمي الى البرجوازية والطبقات الشعبية معا) • ان الاستخدام الايديولوجي للدين ، من قبل الطبقة المسيطرة ،باعطائه وظيفة سياسية محددة ، هي وظيفة الحفاظ على نظامها الطبقي القائم ، يتم ،في وجه رئيسي منه ، بنقل الصراع من مستواه المادى الفعلي ، الى مستوى آخر ، روحاني وهمي ، لا يطمسه ويموّهه وحسب ، بل يشلّه ، لانه ، على هذا المستوى الوهمي ، ليس الصراع نفسه ، بل غيره • والمهم الطبقي الفعلي للبرجوازية،هو ، بالتحديد ،ألا ينفجر الصراع الاجتماعي الفعلي في صراحته المادية كصراع طبقي • ولا بأس ، في سبيل هذا ، في أن يأخذ هذا الصراع مجرى آخر ، ان هو انفجر فيه ، فبالوهم ، وكصراع وهمي ، على ارض هي ما فوق الارض ، او دونها ، بحيث تبقى الارض لمالكيها من الطبقة المسيطرة ، دون غيرهم • اما الاخرون ، فلهم ، في هذا الصراع الوهمي ، وعد بالارض ، في عالم موعود •

ويؤكد شيحا الفكرة نفسها في نص آخر ، فيقول : "لا نرى ، بعد ، كفاية ، ان اختلال العالم في هذا القرن لم يعد نتيجة للتعارض الذى كان قائما منذ زمن بعيد بين الاسلام والمسيحية ، انما هو نتيجة لنفي الله • فالمأساة هي ، بوجه خاص ، في فلسفة الفراغ الذى يريد ، بكل قوة ، هدم رجائنا المشترك" (١٠٥) • ويتساءل القارئ ، في سياق منطق الفكر الشيحاوى نفسه : ما الذى جعل التناقض الذى كان قائما بين الاسلام والمسيحية قبل هذا القرن (وهذا ما يؤكده شيحا ضمنا) ينحل ، في هذا القرن ،

بحيث صار اختلال العالم يكمن في تناقض من نوع آخر : بين اثبات الله ونفيه ، او بين الامتلاء والفراغ ، او بين القوى الروحانية والقوى المادية ؟ لا جواب على هذا السؤال من داخل المنطق الذى يتصاغ فيه ، وهو منطق التضليل الايديولوجي البرجوازى عينه. فان وجد ، برغم هذا ، ففي القول بأن "قوى الالحاد" في العالم هي عنصر اختلال العالم ،وانها التي تضع الاسلام والمسيحية في طرف واحد من التناقض الذى طرفه الاخر الالحاد . الجواب يكون من خارج ذلك المنطق وبنقضه . والنقض هذا يبدأ بالقول بأن التناقض الذى يتكلم عليه النص ليس التناقض القائم بين الايمان والالحاد ، بل هو ، في الحقيقة ، التناقض القائم بين نظام العالم واختلال هذا النظام.هنا تكمن المأساة ، علـــى حد تعبير شيحا . وما اقحام نفي الله سوى محاولة بائسة ظلامية لتفسير واقع هذا التناقض المادى الفعلي .فالخطر الفعلي الذى يتهدد هذا النظام ليس في اختلال التوازن "الطائفي" ، كما يتوهم شيحا احيانا في نصوصه السابقة ، بمعنى أنه ليس خطرا "طائفيا" ، انما هو يكمن في تكون قوة سياسية مادية من خارج الاطر السياسية "الطائفية" التي تضبط حركة المجتمع . فتكوّن مثل هذه القوة المادية هو الذى يحدث ذلك الاختلال ، لا في نظام العالم بالمطلق ، او بالمجرد ، بل في هذا النظام السياســي المحدد لسيطرة البرجوازية اللبنانية . فالتناقض ، اذن ، في هذه الحركة المادية التاريخية قائم ، بالفعـــل ، بين القوى "الطائفية" ــ وهي قوى البرجوازية ــ وبين هذه القوة السياسية الناهضة . وشيحا محق في القول بأن الخطر يكمن في تكون هذه القوة بالذات ، وهو محق في ان يرى المأساة كلها في الحركة المادية للصراع الطبقي بين القوى البرجوازية "الطائفية" التي تستحيل ، في لغة تضليله الايديولوجي ، قوى روحانية مؤمنة ، وبين القوى الجماهيرية المعادية لـ"الطائفية" التي تستحيل عنده ، بفعل التمويه الايديولوجي ، قوى نفي الله . فكيف الانتصار على حركة التاريخ وعلى حركة الصراع الطبقي فيه ؟ بالانتصار للنظام السياسي "الطائفي" وتدعيمه ."فالبلد بحاجة الى نظام ، والى نظام ايضا ، وايضا بشكل متزايد " (١٠٦). هذه هي صرخة البرجوازية الدائمة في عصر ازمتها ، وهذه هي صرخة البرجوازية الخائفة من الحركة المادية لاختلال نظامها ، وكل الاسلحة مباحة في سبيل الوقوف ضد حركة الاختلال هذه ، بما فيها سلاح الدين و "الطائفية" ، وسلاح التقاليد ، بالمعنى الواسع للكلمة .

يولي شيحا سلاح التقاليد اهمية بالغة في توطيد النظام البرجوازى اللبناني . فلنقرأ ما يقوله بهذا الصدد : " لبنان ، هذا البلد الذى تخترقه الطريق عند مفترقها ، والذى تحوّل ، في وجه من الوجوه ، الى ساحة عامة ، عليه ان يعزز بقوانينه بنيان تقاليده ، وذلك بأن يوطد ، بالتالي ، بكل الوسائل ، العائلة اللبنانية ، وبأن يعلم ابناءه تغليب الروحاني على الدنيوى ، والحرية على الرفاهية" (١٠٧).

كيف نقرأ هذا النص ؟ انه يذكرنا بالنصوص الاولى التي سردناها في بداية هذه الدراسة . فلبنان ، هذا الذي استحال ساحة عامة ، بفعل حركة اقتصاده التبعي " الحر " ، وهيمنة قطاع الخدمات فيه ، هو بلد يتفتت ويتوزع . هكذا ارادته الطغمة المالية ، وهكذا تحاول ان تبقيه . ولكي يبقى كذلك ، لا بد من الحؤول دون توحده القاعدي الفعلي ، بتوحد طبقاته الكادحة المتفتتة "طوائف" ، وتوحّد هذه الطبقات يكون في حركة صراعها الطبقي ضد الطبقة المسيطرة . في هذه الحركة الصراعية نفسها ، يتماسك هذا البلد المتفتت ويتوحد ، وهذا ما لا تريده الطغمة المالية . فالتقاليد هنا تلعب الدور نفسه الذي يلعبه نظام التمثيل السياسي "الطائفي" : العمل على تأمين ديمومة التفتت الاجتماعي في ظل وحدة السيطرة السياسية الطبقية للبرجوازية المسيطرة ، والتعدد "الطائفي" هو الذي يؤمن ديمومة هذا التفتت الاجتماعي للطبقات والفئات الخاضعة لسيطرة البرجوازية . بهدف الوصول الى هذه الغاية ، لا بأس في تسخير اللغة التي عليها ان تجمّل الاشياء وتموّهها لتعطيها رونقها المزيف . فتقديم مصلحة الطغمة المالية في تأبيد نظامها السياسي "الطائفي" ، على مصلحة البلد في التوحد والتماسك ، يأخذ في هذه اللغة شكل تغليب الروحاني على الدنيوي ، بفعل تماثل "الطائفي" والروحاني ، برغم تأكيد شيحا باستمرار ان لـ"الطائفي" بالدرجة الاولى ، طابعا سياسيا "دنيويا" .لكن ، متى كانت الايديولوجية تحاذر التناقض المنطقي في اقوالها ؟ ما يهم الايديولوجية الطبقية المسيطرة هو الحصول على اقصى فاعلية سياسة ممكنة ، حتى لو تناقضت اقوالها . فاذا كان اظهار "الطائفي" مظهر الروحاني ضد "الدنيوي" يؤمن للايديولوجية مثل هذه الفاعلية ، فليكن لها ما تشاء . واذا كان توكيد الطابع السياسي لـ "الطائفي" ، في سياق آخر من القول ، ضروريا للسبب نفسه ، فليكن ذلك كذلك . ومتى كان التناقض المنطقي مضرا بالبناء الايديولوجي ، اذا كان ، بالعكس ، يسهم في تأمين تلك الفاعلية السياسية التي تستند ، قبل كل شيء ، الى شلّ فعل النقد في الوعي الاجتماعي الذي تتوجه اليه ؟ اذا كان تأبيد التعدد "الطائفي" اساسيا في تأبيد نظام السيطرة السياسية الطبقية البرجوازية ، فان الطريق اليه يمر عبر تدعيم بناء التقاليد ، أي عبر تدعيم بناء الاجهزة الايديولوجية للدولة وإحكامه ، وحجر الزاوية في هذا البناء هـــو العائلة . والملفت للنظر في هذا النص هو ان شيحا يطمح الى اعطاء التقاليد طابعا "مؤسسيا" ، حتى لا تسير في تطورها العفوي الى التضعضع او الانقراض . باضفاء هذا الطابع "المؤسسي" عليها ، يحاول شيحا ان يضمن للتقاليد ديمومة التجدد .

وفي نص آخر ، يقول شيحا : " لا مفر من حدوث تغيرات ، بين الحين والاخر ، في حكم امة ما ... لكن الذي يجب الا يتغير في لبنان هو التقليد الوصي الذي يصنع توازن هذا البلد ، وهو ارادة الحياة المشتركة ، وهو ، في النهاية ، روح الحرية

والاعتدال والتسامح التي هي اساس تراثنا الروحي نفسه ، وشرط ديمومة تراثنا الدنيوى وتزايده " (١٠٨) • الخوف من التغيير يدفع الى البحث عن وسائل الصمود في وجهه • هذا البحث ملازم ، حكما ، لممارسة السيطرة الطبقية • وهذا الصمود في وجه حركة التغيير يكون بتدعيم ما يسميه شيحا " التقليد الوصي " ، ولا معنى لهذه الكلمة سوى ان هذا التقليد هو الذى يحكم ، او عليه ان يحكم ، باستمرار ، الحياة الاجتماعية وشبكة العلاقات فيها ، بحيث تتأمن ديمومة التوازن الذى يقوم عليه لبنان ، اى الذى يقوم عليه نظام الطغمة المالية • فديمومة لبنان هذا هي في ديمومة التقليد ذاك الذى " يصنع التوازن " • والتوازن هذا هو ، عند شيحا والبرجوازية ، التوازن "الطائفي" • اذا نحن انعمنا النظر في النص وأحسنا قراءته ، وجدنا ان ما يسميه شيحا " تراثنا الروحي " هو ، كما يقول ، " شرط ديمومة تراثنا الدنيوى وتزايده " • وما ذلك " التراث الروحي " ، في هذه اللغة الايديولوجية التي تحسن التأنق والتبرج عند الضرورة ، سوى " التراث الطائفي " الذى هو هو " التقليد الوصي " الضابط حركة التغير في حدود تجدد نظام مصالح الطبقة المسيطرة • ولقد رأينا ان هذا " التراث " ليس ، في الحقيقة ، تراث ،وهذا التقليد ليس بتقليد ، اى انه ليس له ذلك الزمان التاريخي الذى للتراث او التقليد ، لانه ، بالتحديد ، " تراث " هذه البرجوازية وحدها ، وتقليد هذه البرجوازية وحدها ، ومن الخطأ العودة فيه الى ما قبل الرأسمالية • فالعلاقات "الطائفية" داخل العلاقات الاجتماعية هي ، كما بينا سابقا ، نتيجة النظام السياسي لسيطرة البرجوازية ووليدة له • هو الذى ينتجها ويجددها ، كي يتجدد ، وليست سابقة عليه • هذا "التراث " البرجوازى وهذا " التقليد " البرجوازى ، اى هذا الذى صار ، بفعل ممارسة البرجوازية سيطرتها الطبقية السياسية ، تراثا وتقليدا ، هو ، كما يقول لنا شيحا ، شرط لما يسميه " التراث الدنيوى " ، وتزايده • انه ، بلغة فظة ، شرط لديمومة السيطرة الطبقية للبرجوازية ، ولتزايد استغلالها الطبقي للطبقات الكادحة • فما ذلك " التراث الدنيوى " البرجوازى سوى رأس المال نفسه ، وما تزايده سوى تراكمه • انها لغة هذا " الشعر " البرجوازى ؛ فهي تتقن التكلم على الامور المادية الوقحة بحياء روحاني يغيبها •

اما اذا خلعنا عن هذه اللغة زينتها ، وسمينا الاشياء بأسمائها ، وامتنعنا عن قلبها نقائضها ، وجدنا ان فكرة واحدة تتكرر باستمرار في هذا البناء الايديولوجي الشيحاوى : ان وجود " الطوائف " اساسي لوجود السيطرة البرجوازية وديمومة " الطوائف " اساسية لديمومة هذه السيطرة • اما الجهد الفكرى الذى يبذله شيحا ــ وعلى البرجوازية ان تشكره على هذا الجهد ــ فليس جهدا في استنباط افكار جديدة ، بل هو جهد في اخراج تلك الفكرة الواحدة ومسرحتها ، بالباسها اثوابا متعددة براقة تتموه فيها • وعلى سبيل المثال ، نقدم هذا الثوب : " هذه الحالة الوراثية ؛ هذا النوع من مرض الحركة عند اللبنانيين ، يجب عليهم تصحيحه بالاستقرار السياسي

والاجتماعي • استقرار الحكومة ، واستقرار العادات ، يعني في الحالتين ، مقاومة الاهتياج والتغيير العقيمين ••• لان اللبناني متحرك باللحم والروح ، يجب ان تكون مؤسسات بلده مستقرة ، لان الميل الدائم عندنا هو نحو التحول ، وهذا يجد تعبيره، في السياسة كما في الاقتصاد ، في تنوع الاراء ••• بكلمة ، يجب مجابهة حركية اللبناني الكبرى ، الفكرية والجسدية ، بالاستقرار السياسي والاجتماعي ؛ اى بصلابة المؤسسات والتقاليد "(١٠٩):اللبناني مصاب بالحركة ، وهذا المرض وراثي فيه • هذا الامر طبيعي ، لان اللبناني ، بالنسبة لهذا الفكر البرجوازى الشيحاوى ، يتحدد بالجوهر ، من خارج التاريخ وضده ، الا اذا كان هذا التاريخ جوهرا ايضا ، وهو كذلك في ذلك الفكر • لذا كان مرض الحركة في اللبناني ايضا جوهريا ؛ انه في لحمه وروحه•

لكن ، الا يرى القارئ معنا ان امر هذا الفكر البرجوازى طريف ؟ اليس من المضحك ، حقا ، ان تكون الحركة مرضا ، وان يكون هذا المرض في الانسان اللبناني "دائما"؟ ليس في الامر ما يضحك • انها ، بالعكس ، مأساة هذه البرجوازية التي اخبرنا شيحا انها تعيش في قلق دائم من ان تنتصر حركة التاريخ المادية (حركة الصراع الطبقي) على نظام سيطرتها الطبقية. ، فتقوضه • فهي المصابة ، اذن ، بمرض هذا القلق الدائم (بسبب وجودها في ازمة مزمنة) الذى يدفعها الى ان ترى في كل حركة تاريخية مرضا • لكن منطق نظرها الطبقي هذا يرتد ضدها ، حين تكون هذه الحركة ، مثلا ، حركة هجرة اللبنانيين • فالقول بأن حركة الهجرة حركة مرضية ، قول فيه ادانة ضمنية لنظامها الطبقي ، وهذا ما تريد ان تتجنبه • لذا ، ليس للهجرة ، في هذه الايديولوجية البرجوازية ، علاقة بطبيعة النظام الاجتماعي العاجز عن تهيئة فرص العمل لليد العاملة • انها حالة وراثية ، وان كانت مرضية ؛ انها نتيجة لجوهر "الانسان اللبناني " المتحرك بطبعه • المهم ، عند تلك البرجوازية ، هو ان يتجوهر كل شيء ، فيتأبد النظام ، ويظهر خاليا من اى مرض ممكن • فان وجد مرض ما ، برغم هذا ، كحركة التغير مثلا ، فالمرض هذا لا يخص النظام ؛ انه في "الانسان اللبناني"• ألم يقل لنا شيحا ، سابقا ، ان الاصلاح ، اذا كان لا بد منه ، يبدأ بالانسان الذى يكون عليه ، كي يكون سليما ، ان يصير وان يبقى كما يريد له النظام ان يصير وان يبقى : قابلا به ، خاضعا له ، مستقرا فيه استقرار الجوهر في الجوهر ؟ لكن "الانسان اللبناني" ، للاسف ، مصاب بالحركة ، فكيف الوقوف في وجه هذه الحركة الدافعة الى التغيير ؟ هذه هي المشكلة المأسوية التي لا يمكن للبرجوازية الافلات منها ، مهما حاولت تمويه حركة التاريخ المادية القاضية بتحويل نظامها الطبقي ، بنقلها الحركة هذه من حقل التناقضات الداخلية التي تعتور هذا النظام ، الى جوهر " الانسان اللبناني" ، اما الحل ، فقد وجدته البرجوازية ، ضد حركة التاريخ هذه ، في ضرورة ديمومة الجوهر جوهرا متماثلا بذاته ، بعد ان استحال نظام سيطرتها الطبقية ، بفعل

ايديولوجيتها ، هذا الجوهر نفسه • ودبمومة الجوهر تكون بـ "الاستقرار السياسي والاجتماعي" ، اى بثبات "المؤسسات والتقاليد" • مهما حاول هذا الفكر الطبقي الغيبي ان يجوهر الاشياء ، بهدف اخفاء طابعها التاريخي المادى ــ اى الطبقي ــ ، فلن يقدر على ذلك ، لان لغته الايديولوجية نفسها تحمل فيها ما يدل على ما تخفيه • فحتى يظل الجوهر جوهرا دائما (وهو ، في هذه اللغة، لبنان ــ الكيان ، وهو ، عندنا ، نظام البرجوازية اللبنانية) لا بد له من "الاستقرار السياسي والاجتماعي" • معنى هذا انه ، بهذا السياسي وبهذا الاجتماعي وحدهما ، جوهر ، وليس ، بذاته ، جوهرا • فشرط ديمومته في تماثله بذاته هو ، بتعبير آخر ، هذا السياسي وهذا الاجتماعي • فهو ، في تجدده ، اى في ثباته ، نتاج لهما ، بقدر ما هما نتاج له • والسياسي ذاك هو ، في النص الشيحاوى ، "المؤسسات" ، اى الدولة القائمة ، وبالتحديد ، النظام السياسي لسيطرة البرجوازية ، والاجتماعي ذاك هو ، في النص نفسه ، "التقاليد" ، اى ، بالتحديد ، وجود الطبقات الاجتماعية ، لا سيما الكادحة منها ، كـ"طوائف" ، بالشكل الذى حددناه سابقا • ان النص الشيحاوى نفسه يفهمنا ان نظام التمثيل السياسي "الطائفي" اساسي لنظام السيطرة الطبقية البرجوازية ، كما ان التقاليد ، هذه التي يطمح شيحا الى ان يكون لها ،كتقاليد "طائفية" ، وجود "مؤسسي" ، هي ايضا اساسية لهذا النظام • اليس هذا هو ، من موقع نظر البرجوازية ، دور السياسة ودور الايديولوجية في تأمين التحقق الالي لاعادة انتاج علاقات الانتاج القائمة ، اى في تأمين الشروط الضرورية لتأبيد نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة ؟ لئن كان النظام السياسي ذاك ، في شكله ، اى في انبنائه (او في بنيته) "الطائفي" ، هو الضابط سيرورة اعادة الانتاج هذه ، فان للاجهزة الايديولوجية للدولة ، من حيث هي ، بالتحديد ، اجهزة "طائفية" ، (كالعائلة والكنيسة والمدرسة...) ، دورا اساسيا في تأمين تحقق هذه السيرورة بتأمين تجدد هذا النظام السياسي الذى يولدها ، فتولده ، والعكس بالعكس ، في الحركة نفسها التي تتجدد فيها علاقات الانتاج القائمة في ظل نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة • من هنا اتى الحاح شيحا المستمر ، على دور التقاليد في صيانة النظام وحفظه • فهو يقول ، مثلا : "اخطر ما يمكن ان يحدث للبنان هو ان يتغلب فيه ذوق الجدة على التقليد ... كل لبناني يجب ان يتذكر ان التقليد في لبنان له الرأس ، لانه يشهد على توازن هو حصيلة صبر طويل... في لبنان يجب ان يسيطر التقليد على كل شيء ، وان يحكم كل شيء" (١١٠) •

لكن ، ما هو هذا التقليد الذى عليه ان يتصدى لكل جديد ، وان تكون له السيطرة المطلقة على كل شيء ؟ ما هو هذا التقليد الذى يؤمن توازنا به بدوم ما هو قائم في لبنان الحاضر ؟ انه التقليد "الطائفي" ؛ انه تفتيت لبنان في تعدده "الطائفي" • هو الذى ، وحده دون غيره ، يجب ان يحكم الحياة الاجتماعية وحركة

تطورها ، بحيث لا يفلت من هذه الحركة نحو جديد يلغيه ، اذ عليه تقوم ديمومة السيطرة الطبقية للبرجوازية • ان ذلك التقنيت للبنان شرط لديمومة هذه السيطرة لانه ، بالتحديد ، عائق تحقق الحركة المادية للصراع الطبقي التي هي القوة الموحدة للمجتمع والشعب • ان من منطقها المادى الا تكون هذه القوة الموحدة الا ضد البرجوازية وسيطرتها الطبقية • لذا ، يمكن القول بلا مبالغة ، ان ما قرأناه في هذا النص الشيحاوى ينّم عن خوف طبقي عميق من حركة التاريخ • ليس عبثا ان يتمنى شيحا ، في نص سابق رأيناه في مطلع هذه الدراسة ، ان يتوقف التاريخ في لبنان الحاضرعند ما كانت عليه اوروبا في بدايات القرن التاسع عشر ، قبل ان تدخل في حركة تصدعها الداخلي مع تكون الحركة العمالية الثورية • ان امنية شيحا هذه هي ادراك طبقي منه بأن نظام طبقته سائر بالضرورة نحو التصدع والانهيار اذا ما تمت الغلبة " للجديد على القديم " في حركة تناقضاته الداخلية • ولا ينفع شيحا اخفاء الطابع المحدد لهذا "الجديد" الذى يتكلم عليه ، في نصه السابق ، بالمجرد ، لكنه ينظر اليه على انه نقيض ذلك "التقليد" • ولا بأس في ان نقوم هنا بما لم يقم به شيحا ، من تحديد طابع هذا الجديد الذى ، لو انوجد في لبنان ، او توفرت الشروط التاريخية لتكونه ، لكان ، كما يقول شيحا ، عن حق ، اخطر ما يمكن ان يحدث ، في لبنان ، للسان البرجوازية •

ليس هذا " الجديد" نقيض "التقليد" بعامة ، بل هو نقيض التقليد "الطائفي" بالذات • فالخطر الاكبر الذى يتهدد لبنان البرجوازية ، اذن ، هو تحرر "الطوائف" من حكم التقليد "الطائفي" وسيطرته المطلقة • وكيف يكون هذا التحرر ان لم يكن بحركه الصراع الطبقي،بحيث تتكون ،فيها وبها ،تلك "الطوائف" ضد البرجوازيـــــة وسيطرتها الطبقية التي لها شكل السيطرة "الطائفية"التقليدية ، في قوة سياسية مستقله ؟ هذا هو انتصار الجدة على التقليد ، وهذا هو ما تخشاه البرجوازية • وخوفها منه لا لانه ممكن او محتمل الوقوع ، بل لانه ضرورى بضرورة حركة التاريخ الاجتماعية المادية التي تحاول البرجوازية ، عبثا ، تغييبها ، فهي ــ نعني هذه الحركة ــ حاضرة في ذلك الخوف الطبقي نفسه • هذا الخوف هو ، كما يقول شيحا ، عدو دائم للبرجوازية ، لا بسبب عجزها عن التغلب عليه وحسب ، بل لانها ــ اى البرجوازية ــ ليست قادرة ، اصلا ، على القبول بذلك "الجديد"، اذا تكوّن ، او على احتوائه ، لان تكوّنه في نظامها يقود هذا النظام الى الانهيار ، او يقودها هي الى شكل من اشكال الانتحار • هذا ما حدث ، بالفعل ، في الحرب الاهلية •

٧ ــ في "الطائفيه"

حاولت البرجوازية اللبنانية ان تجعل من "الطائفية" درعا يقيها خطر هذا

"الجديد" الذى يتهدد نظام سيطرتها الطبقية ، في ارتسامه في حركة التناقضات الداخلية التي تعتمل داخل هذا النظام ، كأفق ضرورى لهذه الحركة .ولقد نجحت ، الى حد كبير ، في محاولتها هذه ، لكن نجاحها كان موقتا . لسنا الان بصدد تقويم تجربتها التاريخية في النجاح او الفشل ، فما هذه الدراسة بدراسة تاريخية لمجرى حركة الصراع الطبقي في شروط البنية الاجتماعية اللبنانية وسيطرة البرجوازية فيها ، انما هي دراسة نقضية لايديولوجية هذه الطبقة المسيطرة . فما هي "الطائفية" في هذه الايديولوجية ؟ ولماذا هي فيها في الشكل الذى هي فيه ؟ نطرح هذا السؤال الثاني ، عن قصد ، بسبب موقعنا الطبقي النقيض الذى منه ننطلق في نقض هذه الايديولوجية. اما الاجابة عن السؤال الاول ، فسنترك لشيحا مهمة تقديمها ، لانه ، من بين ايديولوجيي البرجوازية اللبنانية ، خير من يقدمها .

في مقال بعنوان "فلسفة الطائفية في لبنان" (١٩٥٣) ، يقول شيحا : "الطائفية هي "التعلق الحميم بطائفة دينية". هذا تعريف القاموس ،ومن الواضح انه واقع الحال عندنا . لكن الطائفية في لبنان تدل على شيء آخر ، انها ضمان تمثيل سياسي واجتماعي عادل لاقليات طائفية متشاركة" (١١١). ولنتوقف عند هذه الفقرة الاولى قليلا ، قبل ان نتابع قراءة النص بكامله . برغم ضخامة العنوان ، وادعائه "الفلسفي" الفضفاض ، نرى هذا النص يبتعد عن الحد الادنى من دقة التعبير الضرورية في منطق التفكير الفلسفي . فشيحا يقدم لنا ، في البدء ، تعريفا قاموسيا بـ "الطائفية" ، ويقول لنا ان هذه "الطائفية" ، بحسب تعريفها القاموسي ، هي واقع الحال في لبنان ؛ انها تتحدد هنا كعلاقة انتماء ديني الى "طائفة" دينية معينة . وكلمة "الطائفة" هنا لها معنى المذهب الديني ، فهذا التحديد لـ"الطائفية"هو اذن تحديد ديني .الا ان شيحا يستدرك مباشرة ، بكلمة "لكن" ، فيقول انها ــ اى "الطائفية"ــ"في لبنان تعني شيئا آخر" .

في هذين القولين تناقض لا يفصل بينهما سطر واحد . فهي ، من جهة ، في لبنان ، امر واقع ، في تحديدها الديني نفسه . لكنها ، من جهة اخرى ، في لبنان ، تعني شيئا آخر . فما سبب هذا التناقض القولي ؟ ربما وجدنا الاجابة عن هذا السؤال في معرفة هذا الشيء الاخر الذى تعنيه "الطائفية" في لبنان . يقول شيحا انها "ضمانه التمثيل السياسي ..." ان لها ، في هذا القول ، اذن ، تحديدا سياسيا هو الذى يهم شيحا ويهم البرجوازية المسيطرة . فالتناقض القولي ، اذن ، قائم بين تحديد ديني وتحديد سياسي لـ "الطائفية" . اذا كان الاول قاموسيا ، على حد تعبير شيحا ، فما هو طابع الثاني ؟ لا نخطئ كثيرا في تأويل النص اذا قلنا ان هذا الطابع هو الطابع البرجوازى نفسه . فـ "الشيء الاخر" ، هذا الذى تعنيه "الطائفية" ، هو

بالضبط ما تعنيه للبرجوازية المسيطرة ، ومن موقع نظرها الطبقي الايديولوجي المسيطر ، ومن موقع مصلحتها السياسية الطبقية في ان يكون معنى نظام التمثيل السياسي ، اى في ان تتوجد "الطائفية"فعليا كنظام تمثيل سياسي لما هو ، من هذا الموقع الطبقي وحده ، يتحدد كـ"طوائف" .

يحتاج النص الشيحاوى كلمتين تكملانه حتى يكون صحيحا ، هما : "بالنسبة للبرجوازية" . حينئذ ، يجب ان يقرأ النص على الوجه التالي : " اما الطائفية في لبنان ، فهي تعني ، بالنسبة للبرجوازية ، شيئا آخر " . ليس غريبا ان تغيب في النص هاتان الكلمتان الاساسيتان ؛ فمنطق هذا التغييب هو الذى يحكم منطق اللغة الايديولوجية المسيطرة . فبتماثله بهذا المظهر منه ، يتغيب الصراع فيه بين موقعي نقيضيه الطبقيين الرئيسيين ، بحيث لا يبقى منه سوى هذا المظهر ، كأنه هو هو في تماثله به . هكذا يتابد ، بفعل أثر الوهم الطبقي الذى تحدثه سيطرة الايديولوجية المسيطرة في الحقل الايديولوجي من الصراع الطبقي الدائر فيه . وكل فكر لا ينظر في هذه الايديولوجية نظرةنقدية من موقع النقيض الطبقي المباشر للبرجوازية ، يقع بالضرورة أسير أثر الوهم الطبقي ذاك ، فيرى حينئذ ، عفويا ، الى "الطائفية" بعين الايديولوجية البرجوازية المسيطرة نفسها . من هنا أتت ضرورة اخضاع النص الشيحاوى لمثل هذه القراءة النقدية الدقيقة ؛ فالكلمة ، في اللغة الايديولوجية ، ليست بريئة ، ولا هي عابرة . وما وجودها فيها غير مرئية ، الا لكي تقوم بمهمة سرية هي ، في مثالنا الراهن ، ذلك الانزلاق الخفي في تحديد "الطائفية" ، من تحديدها الدنيى الى تحديدها السياسي ، وبالتالي ، من مستوى الى آخر ، دون الاشارة الى ما قد يكون بينهما من اختلاف ، كأنهما واحد ، وكأن البنية الاجتماعية المعقدة كلها ذات مستوى واحد ، هو الذى تحدده لها الايديولوجية المسيطرة ، فتظهرها فيه ، وتحصرها في هذا المظهر .

ويتابع شيحا شرح "فلسفته" فيقول : " فالطائفة ، اردنا ذلك ام لم نرد ، هي ، بالمعنى الواسع للكلمة ، شكل حضارة . يقال ، عن حق ، "الحضارة المسيحية" و "حضارة الاسلام" (١١٢) . هنا ايضا يستوقفنا انزلاق بتنا نعتاده في هذه اللغة الايديولوجية . يقول شيحا ان "الطائفة" شكل حضارة ، وسيقول ايديولوجيو البرجوازية الرجعية ، من بعده ، انها "اثنية" . ولقد تناولنا ، من قبل ، هذا التعريف بالنقد المفصل ، فلا ضرورة للتكرار . ما يهمنا الان هو ان المثال الذى يقدمه لنا شيحا تأييدا لقوله السابق ، لا يؤيد هذا القول ولا ينطبق عليه : فلو قبلنا معه ، على سبيل الافتراض ، وجود "حضارة مسيحية" او "حضارة اسلامية" ، فان وجود هذه "الحضارة" او تلك لا يدل على ان "الطائفة" هي "شكل حضارة" ، لان المسيحية ، بكل دقة ، ليست

"طائفة" ، وليس الاسلام ، كذلك ، "طائفة". ان كلا منهما دين تتفرع منه ، بحسب اللغة الايديولوجية ، "طوائف" عديدة . حتى يتفق المثال مع ذلك التعريف ، كان على شيحا ان يتكلم على "حضارة مارونية" او "كاثوليكية" او "ارثوذكسية" او "بروتستانتية" الخ .. وعلى " حضارة سنية" او "شيعية" او "علوية" او "بهائية" او "درزية" الخ .. ولو فعل هذا لكان عليه ان يقبل بوجود اكثر من ست عشرة حضارة في لبنان . لكنه تردد كثيرا قبل ان يقدم على هذا القول العبثي الذى يتهافت بمجرد صياغته ، ثم تجنبه ، وعاد ، منزلقا بتعريفه "الطائفة" ، الى الدين ، بعد ان كان ، من قبل ، قد انزلق ، في تحديد "الطائفية" ، من التحديد الديني الى التحديد السياسي . ثم ان القول بوجود "حضارة مسيحية" او "حضارة اسلامية" يعني ، بكل دقة ، أن لهذه الحضارة طابعا دينيا لا "طائفيا" ، وفي هذا نفي للقول بأن "الطائفة شكل حضارة". فلا وجود اذن لـ" حضارة طائفية" ، بل ان ايديولوجية البرجوازية نفسها تنفي مثل هذا الوجود ، في محاولتها اثباته ، في ذلك المقال الذى يقدمه لنا شيحا في نصه السابق . ليس بوسع هذه الايديولوجية ان تفلت من انزلاقاتها ومن حلقة تناقضاتها القولية ، ولا نطلب هذا منها ، لاننا نعلم ان همها الاساسي ليس التماسك المنطقي الداخلي بقدر ما هو الفاعلية السياسية في تضليل الوعي الاجتماعي . فها نحن نرى شيحا يعود الى المستوى الديني في تحديده "الطائفية" ، بعد ان كان قد انزلق منه الى المستوى السياسي ، كأن المستويين عنده واحد ، او كأن السياسي ، عند البرجوازية ، لا يقوم بذاته ، بل بسند ديني ، كالديني ، في نظام هذه البرجوازية ، لا يقوم الا بسند سياسي يصير به "طائفيا" . هذا يدل على العجز الطبقي البنيوى الذى تتوجد فيه البرجوازية ، من حيث هو ، في ازمة سيطرتها الطبقية ، عجزها عن ممارسة سيطرتها هذه كسيطرة طبقية .لهذا نراها تستحضر ، في ممارستها الايديولوجية ، من موقع هذا العجز الطبقي نفسه ، عناصر من الايديولوجيات الطبقية السابقة او البالية . ان الضرورة السياسية التي بسببها تأخذ سيطرتها الطبقية شكل السيطرة "الطائفية" ، هي بحد ذاتها اثر من هذا العجز الطبقي الذى هي فيه .

ويتابع شيحا مقاله فيقول : "ان الموقع الطائفي في لبنان يبدو طبيعيا وشرعيا . اذا كان من شأن عقيدة سياسية خلق روابط فكرية واخلاقية داخل حزب ، فأمر اكثر من طبيعي ايضا ان تخلق ميتافيزيقيا ،بدورها ، روابط امتن ، يأتمر بها ، الى حد بعيد ، التشريع الدنيوى "(١١٣). هنا ايضا ، يعود شيحا الى التأرجح بين الديني والسياسي ، فيسند هذا بذاك ، وذاك بهذا ، كأن الواحد منهما لا يقوم الا بالاخر ، والعكس بالعكس . فبعد ان كانت "الطائفية" عنده تتحدد في علاقتها بالسياسة ، لا بالدين ، من حيث هي "ضمان التمثيل السياسي والاجتماعي العادل للاقليات الطائفية المتشاركة "، انقلبت ، في هذا النص ، ميتافيزيقيا " بها يأتمر

التشريع الدنيوي" . وبتعبير آخر : بعد ان غلّب شيحا الجانب السياسي من "الطائفية" على الجانب الديني ، نراه ، بالعكس ، هنا ، يغلّب الجانب الديني على الجانب السياسي . وما هذا التأرجح في الفكر الا لهدف ايديولوجي محدد هو اضفاء صفة التأبد على هذا الجانب السياسي نفسه ، باسناده الى اساس ديني ، حتى لو كان في اسناده هذا اختلال في منطق الفكر الشكلي ، من حيث انه يثبت فيه ما كان قد الغاه ، او نفاه من قبل . كأننا به يقول : ان هذا النظام "الطائفي" من التمثيل السياسي الذي به تحمي البرجوازية ديمومة سيطرتها الطبقية ، له طابع التأبد الذي للدين ، اساسه ، او الذي يضفيه الدين على الدين في ائتمار الدنيا به ، لان هذه هي المصلحة الطبقية للبرجوازية المسيطرة . فالنظام "الدنيوي" هذا شرعي بشرعية الدين ، وطبيعي بطبيعته ، يدوم بديمومته . "فالاساسي [على حد تعبير شيحا ، في نص آخر غير هذا الذي نحن بصدد تحليله] هو الحفاظ على توازن كرسته طبيعة الاشياء ودروس الماضي" (١١٤) . باسناد السياسي الى الديني ، يخرج السياسي ، اذن ، على حدود التاريخ وشروطه الراهنة التي يفقد فيها طابع تأبده ، ليستقر في "طبيعة الاشياء" التي فيها وبها يتأبد ؛ اذ يستحيل ، بما هو "موقع طائفي" ، كما يقول شيحا ، ظاهرة "طبيعية شرعية" . ولئن كان الموقع هذا ــ او كما يقول شيحا ايضا ، " وضع الطائفية" ــ في لبنان " مثل كل شيء ، عامل أمن وسلام" (١١٥) ، فلانه ، بالضبط ، موقع طبيعي . انه الجوهر ــ الكيان يتكرر . على الرغم من ان شيحا يقول في نص آخر : "ان الموقع الطائفي في لبنان هو ظاهرة بنيوية" (١١٦) . قد نفهم من هذه الجملة ان ظاهرة "الطائفية" ، من حيث هي في لبنان ظاهرة بنيوية ، هي خاصة بلبنان الحاضر ، في شروطه التاريخية الراهنة ، اى في شروط تكونه التاريخي ، السياسي والاجتماعي ، بما هو لبنان الحاضر . فاذا كان هذا هكذا ، وجب تغليب السياسي ، في "الطائفية" ، على الديني ، كما فعل شيحا نفسه من قبل . لكن الموقع الطبقي الذي يحتله ، والذي منه يطمح الى تأبيد نظام السيطرة الطبقية البرجوازية ، هو الذي يدفعه ، في ممارسته الايديولوجية هذه الى ان يجعل من تلك الظاهرة البنيوية ظاهرة طبيعية شرعية . بالديني ، يستحيل البنيوي ، اذن ، طبيعيا ، وبالديني الذي يغيب الطبقي ، يستحيل هذا الطبيعي شرعيا . وما افتقار الطبيعي الى مثل هذه الشرعية سوى نفي لطبيعيته ، وتأكيد لتاريخيته ، وبالتالي ، لطابعه الطبقي الذي يطمح الى ان يتأبد ؛ وفي هذا فضح آلية هذه اللغة الايديولوجية المسيطرة ، من حيث هي آلية تغييب لهذا الطابع التاريخي الطبقي الخاص بنظام سياسي محدد ، هو نظام سيطرة البرجوازية اللبنانية .

بعد ان استحالت ظاهرة "الطائفية" ، بفعل هذه اللغة الايديولوجية ، ظاهرة طبيعية ، صار بامكان شيحا ان يتساءل ، مستنكرا : "لماذا نريد ، بالعنف ، تغيير ما

صنعته القرون؟" (١١٧) . هكذا ترفع البرجوازية ، بالوهم ، الى المطلق ، حاضر سيطرتها الطبقية ، من جهتين ــ اذا جاز التعبير ــ : من جهة الماضي ، بحيث تصير حركة الماضي حركة قاصدة ، هدفها الوصول الى ذلك الحاضر الطبقي (حاضر البرجوازية) ، لانها تحمل في خطيتها وتكرارها بدرة التماثل بهذا الحاضر ؛ ومن جهة المستقبل ، بحيث يتولد المستقبل في حركة الحاضر نفسه ، من حيث هي حركة تكرار يتماثل فيها المستقبل بالحاضر ، في تماثل هذا بالماضي ، فينغلق التاريخ على حاضر يتأبد في مطلق هو جوهر يتكرر . وما هذه الحركة كلها سوى اثر الوهم الطبقي الذى تولده الممارسة الايديولوجية للبرجوازية ، في ازمة سيطرتها الطبقية ، وبالتالي ، في طموحها العاجز الى الغاء التاريخ وحركته المادية . من هنا ، من هذا الطموح العاجز ، يأتي ، في تلك اللغة الايديولوجية ، اسناد السياسي الى الديني ، لعله بهذا الديني يفلت من قضاء التاريخ وضرورته . يقول شيحا : "اما نحن ، فاننا نرى ، على الصعيد السياسي ، بين شيوعي ومواطن ليس بشيوعي ، فضاء اكبر من الذى بين ماروني وشيعي ، او اورثوذكسي وسني مثلا ..." (١١٨) .

في هذا النص يستعيد السياسي غلبته ؛ فالتمييز الذى يقيمه شيحا بين الشيوعي وغير الشيوعي من "المواطنين"* ، انما هو تمييز سياسي به ينوجد الشيوعي في طرف من علاقة ينوجد في طرفها الاخر الماروني والسني والاورثوذكسي والشيعي الخ .. على هذا الاساس من التمييز السياسي بين طرفي هذه العلاقة السياسية ، تتحدد العلاقة ، في طرف منها ، بين الماروني والشيعي ، او السني والاورثوذكسي ، كعلاقة من نوع آخر غير العلاقة التي بين هذا الطرف والطرف الاخر الذى هو ، عند شيحا ، الشيوعي . ولو اردنا ان نعبر عنها بلغتنا الخاصة ، دون تغيير في الفكر الشيحاوى ، لقلنا انها ، بين عناصر الطرف الواحد (بين الماروني والشيعي مثلا) علاقة تناقض ثانوى ، بينما هي بين الطرفين النقيضين (بين الشيوعي وغير الشيوعي ، كما يقول شيحا) علاقة تناقض تناحرى . لن ندخل الان ، بالطبع ، في نقاش مع شيحا حول الطابع الوهمي لعلاقة التناقض التناحرى بين الشيوعي وغير الشيوعي . لكن ما نريد قوله هو ان شيحا ، بهذا التمييز السياسي بين هذين الاثنين ، يطرد "الشيوعي" ، او ما يسميه كذلك ، من "الطوائف" ، ويجعل منه ، في تلك العلاقة السياسية ، الطرف النقيض للطرف الاخر الذى هو "الطوائف" . نحن هنا ، اذن ، على الصعيد السياسي نفسه الذى يتكلم عليه شيحا ، امام علاقتين سياسيتين مختلفتين : الاولى هي القائمة بين طرفين نقيضين ،

* نتذكر ، في هذا الصدد ، ان شيحا كان قد نفى عن اللبناني صفة المواطن ، لان اللبنانيين ، عنده ، "طوائف" لا وحدة وطنية لهم يلتحمون بها .

بالمعنى الدقيق للكلمة ، اى بين طرفين مختلفين بذاتهما ، في علاقة الواحد منهما بالاخر ، وبموقع كل منهما من الاخر ، في علاقتيهما ، بوجه خاص ، بالسلطة السياسية. الطرف الاول من هذه العلاقة السياسية هو الطرف المسيطر ،لان هذه العلاقة علاقة سيطرة سياسة . وهذا الطرف المسيطر يدعي ، بحسب الايديولوجية الطبقية المسيطرة، انه يتكون من "طوائف" ، او قل انه يظهر مظهرا "طائفيا" ،وهو ، في هذا المظهر منه ، في موقع السلطة السياسة .ليس غريبا اذن ان تظهر السلطة هذه كأنها سلطة "طائفية" ، اى كأنها سلطة "الطوائف" كلها مشتركة ، او سلطة ممثليها السياسيين ، اما الطرف الاخر ، فهو في هذه العلاقة من السيطرة السياسية ، الطرف الخاضع لسيطرة الطرف المسيطر ، يدل عليه شيحا بالقول انه "الشيوعي" ، في وجه الماروني والسني والشيعي والاورثوذكسي الخ .. كلهم مجتمعين ، اى في وجه الممثلين السياسيين لـ "الطوائف" كلها في السلطة ، او في وجه هؤلاء الذين ينعدم وجودهم السياسي بوجود ممثليهم "الطائفيين" هؤلاء ، بحيث لا ينوجد ، سياسيا ، الا هؤلاء دونهم ، وهذا القول ، في الحالتين واحد ، كما بينا سابقا . وذاك الطرف لا مكان له ، لا في السلطة السياسية وحسب ، من حيث هي ، في ظاهرها الايديولوجي البرجوازي المسيطر ، سلطة "الطوائف" ، او السلطة "الطائفية" ، بل في حقل الوجود الاجتماعي لـ "الطوائف" ايضا ، انه ليس لـ" طائفة" ، ولا ينتمي الى "طائفة" ، بل هو النقيض السياسي لـ "الطوائف" كلها ، اى لممثليها السياسيين في السلطة . هذا يعني انه ، من خارج هذه "الطوائف" ، ومن خارج نظام تمثيلها السياسي ، نقيض "الطوائف" . لكنه ، لهذا السبب نفسه ، ليس نقيضا طائفيا "لها ، اذ لا نقيض "طائفيا "لـ "الطوائف" ، انه نقيض ذلك الطرف المسيطر الذى يظهر ، في علاقة السيطرة السياسية هذه ، مظهرا "طائفيا " ، بحيث تظهر سيطرته السياسية هذه مظهر السيطرة "الطائفية". ولانه ، بالضبط ، نقيضه المختلف عنه ، فهو الذى به يظهر الطرف المسيطر ، في علاقته السياسية به ، على حقيقته الفعلية ، من حيث هو الطرف الطبقي المسيطر في هذه العلاقة السياسية من السيطرة الطبقية .لذا ، يجب القول بأن هذه العلاقة بين هذين النقيضين ، ليست علاقة سياسية "طائفية" ، ولا يمكن لها ان تكون ، او حتى ان تظهر كذلك ، لان الطرف الطبقي النقيض فيها للطرف المسيطر يمارس ، في وجوده السياسي الفعلي ، نقض هذا الطرف المسيطر الذى ، بممارسة هذا النقض ، ينكشف على حقيقته الفعلية كطرف طبقي برجوازى مسيطر . فلو كان ذلك الطرف النقيض فيها "طائفيا" ، لصح القول انها علاقة سياسية "طائفية". لكن العلاقة بين طرفيها لا تكون حينئذ علاقة بين نقيضين ، ويبطل القول فيها انها علاقة تناقض تناحرى ، لان طرفيها ليسا نقيضين ، بل انهما متماثلان ، من حيث هما طرفان "طائفيان". ثم انها ، من حيث هي ، كما يحددها شيحا ، علاقة تناقض تناحرى ، ليست قائمة بين "الشيوعي" و "غير الشيوعي" ، بقدر ما هي قائمة بين طرف مسيطر هو فيها البرجوازية التي ، في

موقعها في السلطة ، تظهر ، في تعدد عناصرها ، مظهر الممثلين السياسيين لـ"الطوائف" وبين طرف طبقي نقيض لهذا الطرف المسيطر ، هو فيها الطبقات الكادحة الخاضعة لسيطرة البرجوازية • ولئن كانت الطبقات الكادحة هذه ، في ارتباطها السياسي التبعي بأولئك الممثلين السياسيين ، تظهر كـ "طوائف" ، او تتحرك كـ "طوائف" ، في علاقة خضوعها الطبقي لسيطرة البرجوازية ، فهي ، في تحررها الطبقي من ارتباطها السياسي التبعي هذا ، تظهر ، من موقع نظر البرجوازية ، وبالنسبة للبرجوازية ، كأنها في طرف واحد مع "الشيوعي" ؛ اى في الموقع الطبقي نفسه الذى يحتله "الشيوعي" ، من خارج "الطوائف" وضدها ، ومن خارج النظام البرجوازى لتمثيلها السياسي وضده ، على الطرف الاخر النقيض للطرف المسيطر في تلك العلاقة السياسية من السيطرة الطبقية • انها ، بتعبير آخر ، تحتل ، اذن ، في هذه العلاقة ، وفي حقل الصراع الطبقي فيها ، موقع الطرف الطبقي النقيض الذى هو هو موقع الطبقة العاملة الذى هو موقع الطبقة المهيمنة النقيض • يمكن القول:ان شيحا على حق في تمييز هذا الطرف النقيض بأنه الخاص بـ "الشيوعي" ، لا بمعنى انه ينحصر في موقع الطبقة العاملة ، بل بمعنى ان موقع هذه الطبقة هو فيه موقع المحور في التحالف الطبقي ضد البرجوازية المسيطرة • فالطرف النقيض للطرف المسيطر من تلك العلاقة السياسية لا يتكون من الطبقة العاملة وحدها ، بل من هذا التحالف الطبقي الذى تحتل فيه الطبقة العاملة موقع المحور ، او المركز ، اى الموقع الرئيسي ، لانها ، في هذه العلاقة السياسية من التناقض الطبقي التناحرى ، اى الرئيسي ، الطبقة المهيمنة النقيض ، وهي ، بالتالي ، التي عليها ان تحتل ــ لا بقرار ، بل بالممارسة الثورية في خط سياسي ثورى صحيح ــ موقع الهيمنة السياسية الطبقية في ذلك التحالف الطبقي ، بحسب منطق هذا التناقض نفسه •

أما العلاقة الثانية ، فهي القائمة بين عناصر متعددة تشكل طرفا واحدا هو الطرف المسيطر من العلاقة السياسية الاولى • وهذه العناصر المتعددة هي التي تتكون من الممثلين السياسيين لـ "الطوائف" ؛ اذ لا وجود سياسيا لهذه "الطوائف" ــ كما سبق القول ــ الا عبر ممثليها هؤلاء الذين هم في الواقع ممثلو البرجوازية المكلفون من قبلها بأن يلعبوا ، في هذه العلاقة الثانية ، دور الممثلين السياسيين لـ "الطوائف" • هذه العلاقة (الثانية) هي ، بدورها ايضا ، كالعلاقة الاولى ، علاقة سياسية • لكنها ، على نقيضها ، لا تتحدد كعلاقة سيطره طبقية ، بل تظهر كأنها علاقة "طائفية" من التمثيل السياسي • فهي ، بوصفها علاقة تمثيل سياسي ، قائمة ، بين طرفين ، يمثل الاول فيها الاخر ، بحيث ينتفي بينهما وجود صراع او تناقض تناحرى • انها علاقة "تعايش طائفي" ، بينما تتحدد الاولى كعلاقة صراع طبقي •

بين هاتين العلاقتين علاقة قد تبدو للبعض علاقة تجاور او تواز • وكونها كذلك يفترض ان البنية الاجتماعية اللبنانية تتميز بازدواجية بنيوية تجعل منها اطارا خارجيا

لبنيتين مستقلتين : الاولى طبقية ، والثانية "طائفية" ؛ بمعنى ان الاولى تتكون من طبقات ، والثانية من "طوائف" ، وان بين الاثنتين علاقة خارجية تستقل فيها الواحدة عن الاخرى ، كاستقلال ما يسميه ذلك البعض ، او غيره ، "القطاع الحديث" عن "القطاع التقليدى" ، اى كاستقلال "القطاع الغربي" او "المتغرب" او "الغريب" او " المغترب" او "التغريبي" في تلك البنية الاجتماعية ، عن "القطاع الاصيل" او "الداخلي" او "الاصلي" فيها . ولكي يكون هذا البعض ، او غيره ، من محبّرى الصفحات "الثقافية" في الصحافة اليومية مقنعا ، نراه يتكلم عن "جدل" مزعوم بين الطبقة و "الطائفة" ، كأن اقحام كلمة "الجدل" (بمعنى الدياليكتيك) في قاموس "الخصوصية " التي باسمها يجرى الكلام ، يعطي هذا الكلام الطريف طابعا جديا ، فيجعله وقورا . والحقيقة ليست كذلك . فتلك العلاقة بين العلاقتين آنفتي الذكر ليست علاقة تجاور او تواز . انها اكثر تعقيدا ، واكثر بساطة في الوقت نفسه . انها علاقة تداخل بين الاثنتين من نوع معين يتم فيه ، بفعل آلية اللغة الايديولوجية المسيطرة ، استبدال الاولى (العلاقة الطبقية) بالثانية (العلاقة "الطائفية") ، بتغييب الطرف النقيض للطرف المسيطر في الاولى ، من حيث هو طرف طبقي في علاقة سياسية هي علاقة سيطرة طبقية ، واحلال "الطوائف" محله ، اى محل الطبقات الكادحة ، بحيث تظهر العلاقة الثانية ("الطائفية") ، بفعل هذا التغييب نفسه ، كأنها قائمة ، كعلاقة سياسية من التعايش او الوئام الذى لا تناقض تناحريا فيه ، بين طرفين هما طرف العلاقة الاولى بالذات ، بينما هي ، في الواقع السياسي الفعلي ، قائمة ، كعلاقة تعايش طائفي" بين عناصر طرف واحد من العلاقة الاولى ، هو الطرف المسيطر ، لانها ، بالتحديد ، قائمة على قاعدة التغييب السياسي للطرف الطبقي النقيض لهذا الطرف المسيطر الذى هو ، في العلاقتين ، واحد ، انه البرجوازية المسيطرة . فالتغييب السياسي ، هذا الذى تستحيل به الطبقات الكادحة "طوائف" ، بالشكل الذى شرحنا آنفا ، هو الذى يسمح اذن بانجاح عملية استبدال العلاقة الاولى بالثانية ، بحيث تتمكن البرجوازية من ان تخفي طابع سيطرتها الطبقية في مظهر السيطرة "الطائفية" التي تبدو ، حينئذ ، كأنها سيطرة "الطوائف" جميعا ، على حد تعبير شيحا . هكذا تأخذ العلاقة السياسية الاولى (نفي علاقة السيطرة الطبقية) في هذا الفضاء السياسي الممتلئ "طائفيا" ، شكل العلاقة الدينية بين الايمان والالحاد ، فتتوجد "الطوائف" كلها في طرف ، وينوجد في طرفها الاخر إلحاد يتجسد في "الشيوعي" . لكنها تأخذ ، على الصعيد السياسي نفسه دون غيره ، كما يقول شيحا ، شكل هذه العلاقة الدينية. ف "الطائفي" منها هو ، اذن ، وليد اختلاط السياسي فيها بالديني اختلاطا يفضح سرها الطبقي البرجوازى ، بدلا من ان يخفيه ، او قل انه يعجز عن اخفائه . من هنا أتت الضرورة الايديولوجية ، عند شيحا ، في انكاره القيام بهذا الخلط بين الاثنين ، فيما هو يقوم ، فعليا ، بالخلط بينهما . لذا نراه ، من باب الدفاع عن النفس ، يقول :

" نحن لا نخلط ابدا بين الدين والسياسة ، ونعرف ، بالضبط ، كيف نعطي لقيصر ما لقيصر • لكن اولوية الروحاني نفسه تبرر ،بمعنى ما ، الواقع اللبناني وتفسره" (١١٩) • شيحا لا يخلط بين الدين والسياسة ، بل يقوم بأكثر من هذا : انه يبرر السياسة بالدين ويفسرها به ، حتى يصير الدين لها سندا تتأبد به ، او يكون لها قاعدة عليها تقوم ، فتدوم بديمومته •

والسياسة عنده هي هي النظام "الطائفي" • اما الدين ، فهو الذي به كانت السياسة هذا النظام "الطائفي" ، وله على السياسة الاولوية • لكن اولوية الروحاني تتأكد دنيويا ــ ان جاز التعبير ــ في ضرورة ان يكون هذا النظام "طائفيا" ، وان يبقى كذلك • انها ، بتعبير آخر ، تتأكد سياسا ،وفي هذا تأكيد لاولوية السياسة ، او السياسي ، من حيث هي تعني ديمومة هذا النظام "الطائفي" • فأين هو الديني في هذا النظام ، وأين هو السياسي ؟ انهما شيء واحد هو هو "الطائفي" • وما هذا " الطائفي" سوى الشكل الاجتماعي التاريخي المحدد الذي يظهر فيه النظام السياسي الطبقي لسيطرة البرجوازية • ان وظيفة تلك اللغة الايديولوجية البرجوازية التي يتكلم بها شيحا تكمن ، هنا ، في اظهار اولوية السياسي كأنها اولوية الروحاني • ونقطة المركز في هذا التمويه تكمن في علاقة التماثل التي تقيمها هذه اللغة الايديولوجية ، في "الطائفي" نفسه ، بين الديني والسياسي ، بحيث يظهر الواحد منهما كأساس للاخر ، والعكس بالعكس ، بحسب حاجات الممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة •

٨ ــ في العلاقة بين الهيمنة "الطائفية" والهيمنة الطبقية

ثم ينهي شيحا تحليله " فلسفة الطائفية في لبنان" ، فيقول : " ان التوازن اللبناني على قاعدة طائفية ليس توازنا اعتباطيا ••• فمبدأ وجود لبنان هو ، بالضبط ، في التوازن الطائفي الذي يميزه ، والذي يتمظهر قبل كل شيء على صعيد السلطة التشريعية " (١٢٠) • نعود في هذا النص الى نغمة "التوازن الطائفي" التي هي حجر الزاوية في البناء الايديولوجي البرجوازي لهذه "الفلسفة الطائفية" • ولقد بتنا نعرف ان هذا "التوازن الطائفي" هو ، عند البرجوازية ، "مبدأ وجود لبنان" ؛ اي انه اساسي لوجود لبنان في نظام السيطرة الطبقية البرجوازية ، ولديمومة هذا النظام • لكن سؤالين ينطرحان بهذا الصدد ، ولا يطرحهما شيحا : الاول ، هو التالي : هل هذا التوازن يعني المساواة بين "الطوائف" في ما تسميه الايديولوجية البرجوازية "الحقوق والواجبات" ، وبالتحديد ، في ما يسميه شيحا "ادارة الدولة" من قبل "الطوائف" ادارة مشتركة ؟ وبتعبير اوضح ، هل علاقة التوازن هذه بين "الطوائف" تنفي علاقة الهيمنة بينها ، ام انها ، بالعكس ، تستلزمها بالضرورة ؟ وأين تكمن هذه

الضرورة ؟ ويستدعي هذا السؤال اسئلة اخرى سنطرحها في حينها . اما السؤال الثاني ، فنصوغه على هذا الشكل : لماذا ينحصر مجال "التوازن الطائفي" في حدود السلطة التشريعية ، فلا يتعداها الى السلطة التنفيذية ؟ وهل هذا التوازن ممكن ، اصلا ، على صعيد هذه السلطة ؟ وهذا السؤال ، بدوره ، يستدعي اسئلة اخرى سنطرحها في حينها .

نجيب عن السؤال الاول بالاجابة عن السؤال الثاني ، فنقول : ان حصر مجال "التوازن الطائفي" في حدود السلطة التشريعية يدل بحد ذاته على ان التوازن لا يمكن ان يكون ، او ان يعني مساواة بين "الاقليات الطائفية" ، ولا يمكن ان يكون ، او ان يعني "ادارة مشتركة للدولة" من قبل "الطوائف" ، بل هو قائم ، بالضرورة ، على قاعدة علاقة من الهيمنة "الطائفية" التي يجد في تجددها شرط تجدده ، لانه يقوم بها كـ"توازن طائفي" . فهذا التوازن ، اذن ، يكون بديمومة تلك الهيمنة ، فان تعطلت هذه اختل هو ،واختل ،بالتالي ،النظام السياسي لسيطرة البرجوازية المسيطرة. ولعلنا نجد في العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية مدخلا الى فهم هذا النوع من التوازن الهيمني .فالعلاقة بين هاتين السلطتين ليست علاقة توازن بقدر ما هي علاقة طغيان شبه كامل للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ، بحيث يمكن القول بأن ذلك التوازن الهيمني هو وليد هذا الطغيان نفسه . وبتعبير آخر : ان "التوازن الطائفي" لا يظهر في حدود السلطة التشريعية كتوازن هيمني ــ بالرغم من ان نسبة التمثيل "الطائفي" بين "الطوائف" المحمدية و "الطوائف" المسيحية ، هي نسبة ٥ الى ٦ ــ بل انه يظهر كذلك ، وبوجه خاص ، في علاقة هذه بالسلطة التنفيذية ، وفي خضوعها شبه الكامل لها. فبسبب طغيان السلطة التنفيذية ، لا يمكن لـ "التوازن الطائفي" الا أن يكون توازنا هيمنيا ، بحيث يأخذ موقع الهيمنة الطبقية في السلطة ، بالضرورة ، شكل موقع الهيمنة "الطائفية" ، في هذا النظام السياسي "الطائفي" لسيطرة البرجوازية اللبنانية . وكل توازن بين "الطوائف" او ممثليها ــ بمعنى المساواة او التقاسم او المشاركة ــ في ممارسة السلطة ، يعطل هذه الممارسة التي ، من حيث هي ممارسة للسلطة من موقع الهيمنة الطبقية ، لا يمكن لها الا ان تكون ممارسة هيمنية . ان ديمومة نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية هي التي تقضي بضرورة ان تكون هذه الممارسة هيمنية ، وهي التي تقضي ، بالتالي ، بأن يكون مجال السلطة التشريعية (المجلس النيابي) مجالا لـ "التوازن الطائفي" ، وبأن تكون هذه السلطة شكلية ، او شبه منعدمة، فتنحصر السلطة الفعلية كلها تقريبا في السلطة التنفيذية التي هي سلطة البرجوازية ، كطبقة * ، والتي ليست مجالا لـ" توازن طائفي" لا يقوم ، في حدود

---

* ولقد سبق القول بأن سلطة البرجوازية لا يمكن لها ان تقوم وان تدوم الا بسلطة الفئة المهيمنة منها التي هي ، في لبنان ، الطغمة المالية .

السلطة التشريعية ، الا على قاعدة هيمنتها شبه الكاملة عليها ؛ نعني على هذه الاخيرة • لكن التناقض المأزقي الذى تقع فيه هذه السلطة الطبقية البرجوازية ، في طغيان السلطة التنفيذية فيها على السلطة التشريعية ، هو أنها ، بأخذها شكل السلطة "الطائفية"ـ اى شكل سلطة "الطوائف"ـ تأخذ فيها هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية شكل الهيمنة "الطائفية" ، بحيث ان شكل الهيمنة هذا ـ من حيث هو يعني هيمنة "طائفة" بعينها على باقي "الطوائف" ، في علاقتها بها ـ يتناقض مع شكلها كسلطة "طائفية" ، اى كسلطة لـ "الطوائف" كلها مجتمعة ومتشاركة في اطار من التوازن يفترض ، بحسب الايديولوجية البرجوازية "الطائفية" نفسها ، الغاء كل هيمنة لاقلية "طائفية" على أخرى • ومن منطق هذا التناقض ، في تحركه في شروط تاريخية محددة ، ان يقود الى مطالبة "الطوائف" (او ممثليها) بألا تكون الهيمنة في السلطة لواحدة منها على الاخرى ، وبأن تكون بينها كلها مشاركة فعلية في "ادارة الدولة" ، او في السلطة ، لا على الصعيد التشريعي وحده ، بل على الصعيد التنفيذى ايضا ؛ اى ، بوجه خاص ، على هذا الذى كانت البرجوازية نفسها ، والفئة المهيمنة منها ، تستثنيد ونضعه فوق التوازن ، او التنافس "الطائفي" • لكن ممارسة السلطة الفعلية ، من حيث هي سلطة طبقية محددة ، تقضي بضرورة وجود موقع فيها هو موقع الهيمنة الطبقية الذى يأخذ ، في النظام السياسي اللبناني ، شكل موقع الهيمنة "الطائفية" • معنى هذا ان ممارسة السلطة ـ سواء من حيث ان هذه السلطة هي بالفعل سلطة طبقية محددة ، او من حيث انها تأخذ ، لاسباب معينة ، شكل السلطة "الطائفية" (او سلطة "الطوائف")ـ هي بالضرورة ممارسة هيمنية ، ولا يمكن لها الا ان تكون كذلك • فرفض طابعها الهيمني يقود حكما الى تعطيلها ، من حيث هي ممارسة سلطة • في هذا التناقض المأزقي وقعت البرجوازية اللبنانية ، والى هذا التعطيل بالذات قادها ، في شروط محددة من تطور حركة الصراع الطبقي ، تطور هذا التناقض القائم ، اساسا ، في سلطتها الطبقية نفسها ، بين كونها سلطة برجوازية ، وبين ضرورة ان تأخذ شكل السلطة "الطائفية" ، كي تدوم كسلطة طبقية برجوازية • وما هذا التناقض المأزقي ، في الحقيقة ، سوى الشكل الذى تظهر فيه ممارستها السيطرة الطبقية ، من حيث هي ممارسة عجزها الطبقي عن ممارسة هذه السيطرة الطبقية •

قلنا ان ذلك "التوازن الطائفي" الذى يتكلم عليه شيحا هو في الحقيقة توازن هيمني • وفي هذا يقول شيحا نفسه : " يجب ان يكون لنا دوما مجلس ، ولمدة طويلة ، ستكون مجالس هذا البلد التي هي حقا تمثيلية ، متماثلة • لكن دستورنا ، بالمقابل ، هو من اكثر دساتير العالم استبدادا • في هذه الشروط ، علينا ان نتحدث ، بوجه خاص ، عن الرجال لا عن القوانين • فالرجال هم الذين يجب اصلاحهم ؛ بمعنى انهم بحاجة الى تربية سياسية • وهذا يستلزم وقتا " (١٢١) • يقيم شيحا ، في هذا النص ،

علاقة توازن واضح بين المجلس التمثلي من جهة ، وبين الدستور من جهة اخرى • وسنرى ، في نص لاحق ، ان ما يقصده ، في التكلم على الدستور ، هو ، في الحقيقة ، السلطة التنفيذية ، وبالدرجة الاولى ، موقع رئاسة الجمهورية في هذه السلطة ، وهذا ما يؤكده النص الذي بين ايدينا • فالتوازن قائم عنده بين الطابع الاستبدادي للسلطة التنفيذية ، والطابع "الديمقراطي ـ الطائفي" للمجلس النيابي • على هذا المجلس ان يكون ، كما رأينا ، مجالا رحبا لـ "التوازن الطائفي" • لكن وجوده على هذا الشكل ، او قل بالاحرى ، وجود السلطة على شكله هذا ، قد يحدث خللا في توازن نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية • وتوازن هذا النظام هو في حركة تجدده وديمومته • اذن ، لا بد ، بالمقابل ، من ان تكون يد السلطة حرة من قيود المجلس حتى تتأمن للنظام توازنه هذا • من هنا أتت الضرورة في اضفاء طابع الاستبداد على الدستور وعلى السلطة التنفيذيه فيه • فلو كان شيحا يتكلم على هذا الطابع من موقع من يستنكره ، لطالب بالغائه او بتعديل الدستور واصلاحه • لكنه يطالب باصلاح البشر ، او باصلاح رجال السياسة الذين يحتلون في النظام السياسي موقع السلطة • على الذي يحتل في هذا النظام موقع المستبد (رئيس الجمهورية) ان يمارس سلطته المستبدة هذه بلطف ومرونة سياسية حتى لا يستثير دعوة الى اصلاح سياسي لا يقدر النظام على القيام به • ان "التوازن الطائفي" الفعلي الذي يتكلم عليه شيحا ليس ، في الحقيقة ، هذا الذي نجده في حدود السلطة التشريعية ، اي في المجلس النيابي الذي لا دور له سوى ان يوهم بأن "الطوائف" تشارك في الحكم ، وأن الحكم هو لها حكم ذاتي • انه ، بالعكس ، التوازن القائم في العلاقة بين تمثيل نسبي لـ "الطوائف" يعطل ممارسة السلطة ان هو انتقل الى السلطة الفعلية ، وبين طغيان السلطة التنفيذية طغيانا شبه كامل • ولهذا الطغيان طابع "طائفي" ، كما شرحنا سابقا ، لاسباب تعود الى طبيعة السلطة البرجوازية ، اكثر منها الى طبيعة "طائفية" خاصة بـ "طائفة" معينة دون غيرها ـ كـ "الطائفة المارونية" ـ ، حتى لو ظهر ذلك الطغيان في شكل طغيان هذه "الطائفة" •

وفي نص آخر اكثر وضوحا ، يقول شيحا :"نجد واقع السلطة في لبنان بين الموارنة والسنة ، ولا وهم حول ذلك ، والاشياء هي كما هي • لا نناقش هذا الواقع • فنحن انفسنا ، حبا بهذا البلد وانطلاقا من العقل ، اعطينا لصالح الطائفية في لبنان شهادة قائمة على الضرورة • لبنان بلد أقليات متشاركة • لكن الحقوق ، في الواقع ، تختلف من أقلية الى أخرى • هذا ما يفسر وضعا لا يجوز تركه غامضا • لا يمكن ان يصل الى السلطة في لبنان الا من كان ماروني او سني • ان النظام اللبناني الراهن هو نظام ديكتاتورية مقنعة • ما الفائدة من ان نجعل منه نظام ديكتاتورية مكشوفة ؟ ان ينكشف وان يتعرى اكثر ، ربما : ان اسوأ حل يمكن ان نتصوره لهذا البلد هو ان نقضي ، بشكل

ارادى ، على التوازن الذى يقوم عليه ... من لا يرى ان المجلس في لبنان هو تقريبا عاجز ، وان الوزراء هم كذلك ، فرديا ، عاجزون ؟ ان واقع السلطة شيء آخر غير ما تريه المظاهر ... يجب معالجة الازمة الاخلاقيه التي يمر بها لبنان بوسائل ملائمة. والوسائل هذه هي وسائل اخلاقية وانسانيه . فبالمنال السيء نهلك ... ان السلطة التنفيذية عندنا هي التي تسهم في تعطيل السلطة التشريعية التي هي ، وراثيا ، ضعيفة وسريعة العطب . نحن ، مرة اخرى ، نظام ديكتاتورية مستترة . والديكتاتورية هذه هي الى حد ما طغموية ، لان السلطة تستند قبل كل شيء الى الاقطاعيين . كل هذا لا يمكن تصحيحه الا بفهم آخر لممارسة السلطة . ان جمهورية تبقى صالحة او تتحول الى استبداد حسب سلوك رؤسائها الفعليين" (١٢٢).

كل ما قيل من قبل عن "التوازن الطائفي" الذى يقوم عليه النظام السياسي في لبنان يأخذ،في هذا النص ، معنى آخر غير الذى توهم به الايديولوجية البرجوازية "الطائفية" في قولها ان السلطة في لبنان هي لـ "الطوائف" كلها مجتمعة في "ادارة الدولة"ادارة مشتركة. وبتبدد ، في هذا النص ايضا ، ذلك الوهم الذى به يظهر "التوازن الطائفي" ، على صعيد السلطة السياسية ، كأنه قائم على ضرورة ألا تطغى أقلية على الاقليات الاخرى ، لان ذلك التوازن ينهار بطغيانها هذا ، فينهار بانهياره النظام السياسي نفسه لسيطرة البرجوازية اللبنانية . ليس مهما ان نظهر التناقض الذى تقع فيه الايديولوجية البرجوازية الشيحاوية في هذا النص مع ما تؤكده في النصوص السابقة . الاهم في هذا المجال هو ن هذا النص يدل دلالة واضحة على ان "التوازن الطائفي" لا يمكن له ان يقوم الا بطغيان للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ، فيه تكمن حقيقة هذا التوازن ، من حيث هو ، بالضرورة ، توازن هيمني ، بمعنى ان العلاقة "الطائفية" فيه هي ، بالضرورة ، علاقة هيمنة . وهذه الهيمنة ، عند شيحا ، هي "ديكتاتورية مقنعة" .انها ديكتاتورية السلطة التنفيذية . وبرغم ما في هذا النص من وضوح ، ومن تبرير لوهم المساواة في واقع "التوازن الطائفي" كتوازن هيمني ، يظل الغموض يكتنفه ، لانه يغيّب اسئلة لا بد من طرحها . فالسلطة فيه هي سلطة "الموارنة والسنة" . ولنتساءل ، موقتا ، ان هذه السلطة ليس لها هذا الشكل "الطائفي" الا لضرورة معينة هي ضرورة اخفاء طابعها الطبقي البرجوازى في شكلها "الطائفي" هذا الذى هو ، ان جاز التعبير. قناع تختفي وراءه ديكتاتورية البرجوازية المسيطرة. ولنطرح ، في سياق المنطق الشيحاوى نفسه ، هذا السؤال : اذا كان طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية يجعل من طغيان "الموارنة والسنة" على الاقليات "الطائفية" الاخرى في "التوازن الطائفي" القائم على صعيد السلطة السياسية شرطا لديمومة هذا التوازن ، فهل يعني هذا ان السلطة السياسية هي ، في واقعها الفعلي ، كما يقول شيحا ، سلطة "الموارنة والسنة"؟ وهل العلاقة ، في السلطة ، بين هاتين "الطائفتين" هي علاقة

مساواة،او ان علاقة الواحدة منهما بالسلطة هـــي نفسها علاقة الاخرى بها ، بمعنى انها ، في الحالتين ، واحدة ؟ يقر شيحا ، في نصه هذا ،بأن علاقة "التوازن الطائفي" ، على صعيد السلطة السياسية ، هي في الحقيقة علاقة هيمنة .لكنه يميل الى حصر علاقة الهيمنة هذه في العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية . فهل يعني هذا ان العلاقة في السلطة التنفيذية بين مركزيها الرئيسيين : مركز رئاسة الجمهورية ومركز رئاسة الحكومة ، ليست علاقة هيمنة ، بقدر ما هي علاقة مساواة و "مشاركة" ، ام انها ، بالعكس، هي ايضا بدورها ، علاقة هيمنة يخضع المركز الثاني فيها الهيمنة المركز الاول ، بحيث يصح ، بالفعل ، القول الشيحاوي نفسه بأن النظام السياسي في لبنان هو نظام ديكتاتورية مقنعة ؟ شيحا لا يطرح هذا السؤال ولا يلتفت الى البت فيه . انه يحاول ، بالعكس ، ان يظهر تلك العلاقة كأنها علاقة مساواة ، او كأن منطق الهيمنة الذي يحكم علاقة "التوازن الطائفي" لا يحكمها ، بينما هو يؤكد ، ضمنيا ، في مكان آخر من نصه المذكور ، انها ليست كذلك . فهو الذي يؤكد ان المجلس عاجز تقريبا ، وانه اداة في يد السلطة التنفيذية . لكنه يؤكد ايضا ان الوزراء أنفسهم ، كالنواب ، لا حول لهم ولا قوة الا بقوة رئيس الجمهورية وارادته . فالسلطة التنفيذية تكاد تنحصر اذن بكاملها في سلطة رئيس الجمهورية نفسه ، بحيث ان العلاقة "الطائفية" فيها ، بين مركزيها ، لا يمكن ان تكون ، في هذا النظام السياسي "الطائفي" ، الا علاقة هيمنية ، ولا يمكن ، بالتالي ، في هذا النظام ، ان تظهر الهيمنة هذه ، في اطار السلطة التنفيذية التي لها شكل السلطة "الطائفية" ، الا في شكل الهيمنة "الطائفية" . هنا تأخذ السلطة "الطائفية" هذه معنى سلطة "الموارنة والسنة" ، لا معنى سلطة "الطوائف" كلها ، مشتركة ، بالتساوي ، او نسبيا ، في "ادارة الدولة" ، وتأخذ الهيمنة "الطائفية" في هذه السلطة "الطائفية" معنى الهيمنة "المارونية" ، وهذا ما يغيّبه شيحا ، ويعجز ، في آن ، عن تغييبه ، فيما هو يغيّبه ، وهذا ما يطرح ، في نقض هذه الايديولوجية البرجوازية ، سؤالا لا بد من التصدي للاجابة عنه : لماذا تأخذ الهيمنة الطبقية للطغمة المالية ، في هذا النظام السياسي "الطائفي" لسيطرة البرجوازية ، شكل الهيمنة "الطائفية" "المارونية"؟ وهل هذه الهيمنة "الطائفية" اساسية لديمومة تلك الهيمنة الطبقية ؟ نجد ، في ما سبق من تحليل ، عناصر كثيرة للاجابة عن هذا السؤال . لكن ، ربما كان علينا ، بعد ان بيّنا نمط التحرك والترابط الداخليين لهذا النظام السياسي الطبقي ، في انبنائه "الطائفي" ، ان ننظر في اتجاه الحركة التاريخية المادية لتكوّنه ، في شروط تكون علاقات الانتاج الرأسمالية في لبنان ، في ظل السيطرة الامبريالية ، حتى نستكمل عناصر تلك الاجابة . هذا ما قد نقوم به في التطور اللاحق لهذه الدراسة . اما الان ، فعلينا ان نتابع تحليل النص الشيحاوي ، لاننا لم ننته بعد من نقده .

٩ ــ في التناقض المأزقي للنظام السياسي "الطائفي"

رأينا ان شيحا يحدد النظام السياسي اللبناني بأنه ديكتاتورية مقنعة ، بمعنى انه ديكتاتورية في قناع من "الديمقراطية الطائفية" ، اى في قناع من "التوازن الطائفي" . ولو نظرنا بدقة في هذا التحديد ، لوجدنا انه قد يحتمل معنيين مختلفين ، برغم كونهما مترابطين : الاول هو ان لهذه الديكتاتورية التي هي ديكتاتورية طبقية برجوازية ، قناعا "طائفيا" ؛ والثاني هو ان لهذه الديكتاتورية التي هي ديكتاتورية "طائفية" (سواء أكانت ديكتاتورية "الطائفتين" المارونية والسنية ، ام ديكتاتورية "الطائفة" المارونية) قناعا ديمقراطيا يتجسد في "التوازن الطائفي" في المجلس النيابي . ومهما يكن من امر هذا التحديد للنظام السياسي اللبناني كديكتاتورية مقنعة ، ومهما يكن من امر هذه الديكتاتورية ، هل هي طبقية ام "طائفية" ، او من امر قناعها هذا ، هل هو ديمقراطي ام "طائفي" ، فان شيحا لا يجد في هذا الامر موضوعا لنقاش ، ولا ينتقد هذا الذى هو عنده امر واقع ينطلق منه ليبرره ويكرسه ، ويطمح الى تأبيده ، في قوله انه قائم على ضرورة طبيعية هي ضرورة أن يبقى لبنان ، كما هو في طبيعته الجوهرية الازلية ، "طائفيا" . فلا ضرر في ان يكون ذلك النظام ديكتاتورية مقنعة ، ولا عيب في ان يكون هكذا ؛ فهو ، في واقعه هذا ، ضرورى ، لانه طبيعي . العلة التي يعاني منها هذا النظام ليست ، اذن ، فيه . انها ــ على حد تعبير شيحا ــ في "ازمة اخلاقية" يجب معالجتها . وهذا هو عنوان المقال الذى اقتطعنا منه ذلك النص . وهذه الازمة ليست في النظـام ، انها في النفوس ، في سلوك رجال السياسة الذين يحتلون مواقع السلطة في هذا النظام "الطائفي" . وهي اخلاقية لانها نتيجة التناقض القائم بين سلوك هؤلاء وطبيعة النظام كديكتاتورية مقنعة . او قل ، بتعبير آخر ، انها اخلاقية ، لانها نتيجة لتناقض بين لا اخلاقية ذلك السلوك واخلاقية هذا النظام . فالعلاقة ، اذن ، بين طابع الاثنين هي علاقة عدم تلاؤم تضع النظام نفسه في ازمة اخلاقية . نقول انها تضع هذا النظام ، لا رجال السياسة ، في ازمة اخلاقية ، ونؤكد ، ضد شيحا ، هذا القول . هذا ، بالضبط ، ما يحاول شيحا طمسه . ولتوضيح ما نقول وما نؤكد ، نطرح هذا السؤال : اين تكمن اخلاقية النظام ؟ واين تكمن ، بحسب شيحا طبعا ، لا اخلاقية سلوك الذين هم من رجال السياسة ، اى من ممثلي "الطوائف" ، في مواقع السلطة ؟ نجيب عن هذا السؤال ، باختصار ، فنقول : ان اخلاقية النظام تكمن بحسب شيحا نفسه ، وبحسب الايديولوجية البرجوازية المسيطرة ، في قناعه "الديمقراطي ــ الطائفي" ، فاذا سقط هذا ، فقد النظام اخلاقيته ، فتعرّى . معنى هذا ان اخلاقيته تكمن في هذه الضرورة الملازمة له ، من حيث هي ضرورة ديمومته ، في ان يظل طابعه الفعلي مقنعا . وطابعه الفعلي هذا يتحدد ، في آن ، وبشكل مترابط ، بأنه النظام السياسي لسيطرة البرجوازية ، اى

لممارستها ديكتاتوريتها الطبقية ، وبأن "التوازن الطائفي" فيه قائم ، في الحقيقة ، على اساس من علاقة الهيمنة التي تجعل من الموقع "الطائفي" لرئاسة الجمهورية في السلطة التنفيذية الموقع الفعلي للسلطة السياسية ، اى الموقع المهيمن . هذا ، بالضبط ، ما يجب اخفاؤه ، فباخفائه ، تظهر اخلاقية النظام في كونه يؤمن "ديمقراطية التوازن الطائفي" ، اى "الحكم الذاتي للطوائف" . وكل سلوك سياسي ، من قبل من يحتل موقع السلطة في النظام ، يسهم في اخفاء هذا الذى يجب اخفاؤه ، وفي اظهاره في الشكل الذى يجب ان يظهر فيه ، هو سلوك اخلاقي يتلاءم مع اخلاقية النظام . في حدود هذه الاخلاقية (المأخوذة هنا بمعناها السياسي) وبالتلاؤم معها ، يقوم من يحتل موقع السلطة ذاك بدوره خير قيام ، من حيث انه لا يمثل ، في هذا الموقع الذى يحتل ، "طائفة" بعينها ، بل يمثل النظام السياسي بكامله ، في ضرورة ديمومته بتجدده ، وفي انبنائه الشكلي "الطائفي" ، وفي ديكتاتوريته المقنعة . فموقع السلطة هذا الذى يمثل ليس موقع هيمنة "طائفية" بهدف ان تكون الهيمنة السياسية لـ"طائفة" بعينها ، تلك التي يحتل ممثلها هذا الموقع ، كأن ذلك النظام السياسي ما انبنى في شكله "الطائفي" الا ليخدم مصالح هذه "الطائفة" بعينها دون غيرها ، وكأن لهذه "الطائفة" ، بحسب الايديولوجية البرجوازية ، وجودا بذاته مستقلا عن وجودها السياسي التبعي في وجود ممثليها السياسيين من البرجوازية في السلطة. نقول ، بالعكس من هذا ، ان ذلك الموقع ليس موقع هيمنة "طائفية" الا بهدف تأمين ديمومة ذلك "التوازن الطائفي" الذى بديمومته ــ كما سبق الشرح ــ تتأمن ديمومة تجدد السيطرة الطبقية للطبقة البرجوازية المسيطرة . فهو اذن موقع هيمنة "طائفية" في هدف تأمين هذه الديمومة لنظام السيطرة الطبقية البرجوازية . هكذا يتضح قول شيحا ان ازمة النظام ازمة اخلاقية تكمن في السلوك اللااخلاقي لمن يحتل موقع السلطة في النظام . وهكذا ينضح قوله ان الاصلاح يبدأ بالنفوس ، بنفوس هؤلاء الذين هم في موقع السلطة ، فالنظام ليس بحاجة الى اصلاح ، برغم وجوده في ازمته الاخلاقية هذه ، لانه النظام الامثل ، اى الاكثر ملاءمة لتأمين ديمومة السيطرة الطبقية البرجوازيه . الازمة ، اذن ، هي في ذلك السلوك اللااخلاقي . ولا اخلاقية هذا السلوك تكمن ، بالتحديد ، في اسقاط القناع "الديمقراطي ــ الطائفي" عن النظام وكشفه ، بحيث يظهر ، في عريه ، نظاما لا اخلاقيا . فهذا السلوك هو اذن سلوك لا اخلاقي (نقصد بالسلوك هنا ــ والتعبير لشيحا ــ الممارسة السياسية لمن هم في موقع السلطة من ممثلي "الطوائف" من البرجوازية المسيطرة) لانه ، بالتحديد ، يفضح لا اخلاقية النظام السياسي ، بحيث تنقلب الديكتاتورية المقنعة لهذا النظام ديكتاتورية مكتوفة . بسلوكهم السياسي ، هذا الذى ينعته شيحا بالقول انه لا اخلاقي ، يضع من هم في موقع السلطة النظامّ في ازمة تبدو، لعين الايديولوجية البرجوازية ، او بهذه العين ، اخلاقية ، وهي ، في الواقع ، ازمه سياسه .

نحن هنا امام ما يمكن تسميته ، على سبيل الطرافة او السخرية ، حيلة من حيل الدياليكتيك ، اى من حيل الحركة التاريخية الدياليكتيكية ، لا في نقض ايديولوجية البرجوازية وحسب ، بل في نقض نظامها السياسي ايضا . فأزمة الاخلاق في الممارسة السياسية لمن هم في موقع السلطة تنقلب ، بفعل هذه الممارسة ، ازمة اخلاق في النظام السياسي نفسه ، بمعنى انها تنتقل من الافراد الى النظام ، بفضل هؤلاء الذين يفتقدون الاخلاق في ممارستهم السياسية ، هذه التي تقود الى تعرية النظام وانفضاح امره الحقيقي ، لانها ممارسة لا اخلاقية . هكذا تنقلب ، ضد شيحا وضد ايديولوجيته البرجوازية ، ازمة الافراد الاخلاقية ، ازمة نظام اخلاقية ، او بالاحرى سياسية ، حين تنكشف ديكتاتورية النظام المقنعة ، فيصير هذا النظام ، حينئذ ، بلا اخلاق . بهذا الانقلاب المضاد ، ينطرح السؤال الذى يغيبه شيحا : هل الممارسة السياسية اللااخلاقية لاولئك الذين هم في موقع ، او في مواقع السلطة هي التي تحدد لا اخلاقية النظام السياسي ، ام ان لا اخلاقية هذا النظام ، نعني بنيته الفعلية ، هي التي ، بالعكس ، تحدد لا اخلاقية تلك الممارسة السياسية ؟ جواب شيحا واضح ، في ضوء ما سبق ، متسق مع منطق الايديولوجية البرجوازية الذى يؤكد خلو النظام من علة فيه ، فيضع العلة في النفس البشرية ، هذه التي لا تحسن الممارسة السياسية الاخلاقية . لذا كان الحل يكمن في ضرورة تربيتها سياسيا ، حتى تتقن اخلاقية النظام ، فتحافظ على بقائه مقنعا ، لان في هذا شرطا لبقائه ، ولبقائها ايضا .

اما نحن فنؤكد العكس في الجواب عن ذاك السؤال ، ونقول : ان العلة في النظام ، وهي التي فيه تحدد الممارسة السياسية لمن هم فيه في موقع السلطة . ولا يمكن لهذه الممارسة الا ان ترتسم ، في منطق حركتها ، في الحدود التي ترسمها لها بنية النظام الداخلية . ففي حدود هذه البنية تتحرك . بل يمكن القول انها هذه البنية نفسها في حركة . وبنية هذا النظام السياسي هي بنية تناقضه الداخلي ، من حيث هو نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية اللبنانية ، بينه كنظام من الديكتاتورية الطبقية ، وبينه كنظام من "الديمقراطية ــ الطائفية". لذا كانت اخلاقيته اخلاقية سياسة ، هي التي تكمن في ضرورة ان تكون ممارسة السيطرة الطبقية البرجوازية فيه (اى ممارسة هذه الديكتاتورية الطبقية)ممارسة لـ "الديمقراطية الطائفية" ، بمعنى "التوازن الطائفي" ؛ اى ان تأخذ فيه هذا الشكل من الممارسة السياسية ، وكانت لا اخلاقيته ايضا لا اخلاقية سياسة ، هي التي تكمن في ممارسة سياسية معينة تتعطل بها ، وفيها ، هذه الممارسة لـ "الديمقراطية الطائفية" او لـ "التوازن الطائفي" ، بحيث تظهر حينئذ في شكل ممارسة لـ "الهيمنة الطائفية" ، وتتعطل ، بالتالي ، تلك الممارسة نفسها للسيطرة الطبقية للبرجوازية . هنا ، بالتحديد ، تكون هذه الممارسة السياسية لا اخلاقية ، بالمعنى السيحاوى للكلمة ، لا لانها تخرج على النظام او تتناقض معه (هذا

النظام الذى هو قائم على "التوازن الطائفي" ، لا يقوم فيه التوازن هذا الا بهيمنة "طائفية" تؤمن لهذا ، وبه لذاك ، ديمومة التجدد) بل لانها ، بالعكس تماما ، تؤكد منطقه وتعمل به علانية ، فتهتك سره • هذا هو المأخذ الرئيسي لشيحا على هذه الممارسة الطائشة الرعناء • فلهذا النظام السياسي سرّ يجب على الذين يحتلون موقع ، او مواقع السلطة ، الحفاظ عليه ، اذ يتأمن به شرط ديمومة النظام نفسه • وسرّ هذا النظام لا يكمن في ديكتاتوريته الطبقية بقدر ما يكمن في العلاقة بينها وبين الشكل الذى تظهر فيه كـ "ديمقراطية التوازن الطائفي" ، لان هذا الشكل اساسي لوجودها كديكتاتورية طبقية • فاذا اختلّ هذا "التوازن الطائفي" او تعطل ، بفعل ممارسة الهيمنة "الطائفية" فيه ممارسة مكشوفة (لا اخلاقية) ، برغم كونها ملازمة له سرا ، فان ممارسة تلك الديكتاتورية الطبقية نفسها تتعطل ، او تصير مهددة بالتعطل ، لان الهيمنة "الطائفية" تظهر حينئذ كأنها اساسية لها ، بمعنى ان هذه الهيمنة "الطائفية" تظهر كأنها اساسية لديمومة نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية نفسه ، هذا الذى يجد في تجدد "التوازن الطائفي" شرط تجدده • هنا يقع هذا النظام في تناقضه المأزقي • فسرّ هذا "التوازن الطائفي" هو الهيمنة "الطائفية" • لكنه ليس شرطا لديمومة النظام الا بمقدار ما يظل فيه السرّ سرّا ، لان وظيفة الهيمنة "الطائفية" هذه التي هي سرّه ، أن تؤمن ديمومته كـ "توازن طائفي" يؤمن ديمومة ذلك النظام الطبقي • فاذا انفضح السر ، تعطلت هذه الوظيفة الطبقية المزدوجة • ان ما يأخذه شيحا ، اذن ، على من هم في مواقع السلطة ، ليس ممارستهم الديكتاتورية الطبقية بحد ذاتها ، او ممارستهم لها في ممارستها "الطائفية" ، بل هو يأخذ عليهم ممارستهم لها " على المكشوف "• نقول هذا ونعلم ان ما نقول ليس دقيقا كما ينبغي له ان يكون ، وليس واضحا الوضوح كله ، فنحن ما نزال ، في ما نقول ، نحاول ان نتلمس سرّ ذلك النظام السياسي • نعني آليته الداخلية • كلما قاربنا هذا السر ، او اقتربنا منه ، باعدناه او ابتعدنا عنه ، فكان علينا ان نستعيد صياغتنا المفهومية في هدف تصحيحها ، او تدقيقها ، حتى تصير اكثر قدرة على تملكه المعرفي •

قلنا ان الطابع "الطائفي" لهذا النظام يجعل موقع الهيمنة الطبقية فيه يظهر كأنه موقع هيمنة "طائفية" • لكن دور هذه الهيمنة "الطائفية" فيه يكمن في ضرورة تأمين "توازن طائفي" تتأمن به ديمومة النظام الذى بديمومته تتأمن ديمومة الهيمنة الطبقية للطغمة المالية التي هي اساسية لتأمين ديمومة السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة • هذا ما لا ينساه شيحا ، وهذا ما يؤكده من موقعه الطبقي نفسه • فالهيمنة "الطائفية" ليست في هذا النظام السياسي "الطائفي" هدفا بذاتها ، كما ان الطابع "الطائفي" لهذا النظام ليس ضروريا الا بضرورة تأبيد نظام السيطرة الطبقية البرجوازية • لذا وجب التمييز في الممارسة السياسية لمن هم في موقع السلطة في هذا

النظام ، ولمن اوكلت عليهم ، بالتالي ، مهمة صيانة مصالح الطبقة المسيطرة ، عبر تأمين مصالح الفئة المهيمنة منها ، بين ممارسة "طائفية" للسلطة ، وبين ممارسة طبقية لها . ولما كانت السلطة الطبقية البرجوازية هذه ، في نهاية التحليل ، سلطة الفئة المهيمنة من الطبقة المسيطرة (اى سلطة الطغمة المالية نفسها) وجب القول اذن بضرورة التمييز ، في تلك الممارسة السياسية ، بين ممارسة "طائفية" للهيمنة الطبقية وبين ممارسة طبقية لها . لكن هذا التدقيق في الصياغة المفهومية ليس كافيا بعد . فالشكل الذى تتوجد فيه السلطة الطبقية في هذا النظام السياسي كسلطة "طائفية" ، يجعل الهيمنة الطبقية تأخذ فيه ، بالضرورة ، شكل الهيمنة "الطائفية" ، بحيث يجب التمييز ، في تلك الصياغة المفهومية ، بين ممارسة "طائفية"للهيمنة الطبقية ، وبين ممارسة طبقية للهيمنة "الطائفية" . والفارق بين الاثنتين كبير : فالاولى (اى الممارسة "الطائفية" للهيمنة الطبقية) يحكمها منطق يقودها بشكل يكاد يكون اعمى الى ضرورة حصر الهيمنة الطبقية في الهيمنة "الطائفية" ، كأن هذه تلك ، والعكس بالعكس ، دون تمييز بينّ هيمنة طبقية فعلية ومادية لا يصح عليها سوى منطق رأس المال الذى لا حدود قومية ، بله "طائفية" ، له ، وبين ما هو منها شكل (يسميه شيحا نفسه "قناعا" ، برغم كونه اكثر من ذلك ، او غير ذلك) أيديولوجي سياسي ليس ضروريـا الا بضرورة النظام السياسي لسيطرة الطبقة المسيطرة . في هذه الممارسة "الطائفية" للهيمنة الطبقية تقوم علاقة امرة من التماثل بين الفئة المهيمنة من الطبقة المسيطرة ، وبين "طائفة" بعينها من "الطوائف" ، بحيث ينزلق البعض ، لا من ايديولوجيي البرجوازية وحسب ، بل من المناهضين الوطنيين انفسهم لهذه الطبقة الرجعية ، الى التكلم على "الطائفة" المسيطرة او المهيمنة ، و "الطوائف" الكادحة ، فيتوازى بفعل هذا الانزلاق الى مواقع الايديولوجية البرجوازية "الطائفية" الرجعية والعنصرية ، منطق التحليل "الطائفي" ومنطق التحليل الطبقي ، اى منطق التحليل البرجوازى ومنطق التحليل الماركسي ، بل يتماثل ، بفعل هذا الانزلاق ، فكر البرجوازية وفكر الطبقة العاملة . ليس من الضرورى ، الان ، ان نستخلص الاثار الوخيمة التي تترتب على هذا الانزلاق ، ان كان ضحية له فكر بعض الماركسيين او بعض الوطنيين من الذين يحاولون نقد هذه الايديولوجية البرجوازية "الطائفية" . لكن من الضرورى القول بأن المنطق الذى يحكم تلك الممارسة "الطائفية" للهيمنة الطبقية يقود ، حكما ، الى تغليب الهيمنة "الطائفية" على "التوازن الطائفي" في النظام السياسي لسيطرة البرجوازية المسيطرة، بحيث ينقلب الوسيلة غاية والغاية وسيلة ، وتنعكس العلاقة في هذا النظام نفسه ، بين الهيمنة "الطائفية" والهيمنة الطبقية: فبدلا من ان يكمن دور الاولى في تأمين ديمومة الثانية ، بتأمين "التوازن الطائفي" الذى تتأمن به ديمومة هذا النظام السياسي الذى له هدف تأمين ديمومة السيطرة الطبقية للبرجوازية ،بتأمين ديمومة النظام بكامله (وهذه هي الغاية الاخيرة) ، يصير دور الوجود في موقع الهيمنة الطبقية يكمن في

ضرورة تأمين ديمومة الهيمنة "الطائفية"، بما تعنيه من هيمنة "طائفة" بعينها دون الاخرى ، وضدها ، فيختل "التوازن الطائفي" ، لا لانه كان قائما على المساواة بين "الطوائف" دون الهيمنة ، بل لان تلك الممارسة "المكتوفة" التي تتجاهل سرّ النظام في ضرورة العمل على تأبيد السيطرة الطبقية البرجوازية ، تستثير ردودا ، من داخل النظام نفسه ، ضد الهيمنة "الطائفية" ، تطالب بالغاء كل هيمنة فيه لـ"طائفة" على اخرى ، فتهدد هذا النظام بالتفكك ، لان تعطيل علاقة الهيمنة فيه ، بما تعنيه في حقيقتها الفعلية من علاقه هيمنه طبقية ، انما هو تعطيل لنظام السيطرة الطبقية البرجوازية نفسه ، من حيث ان علاقة تلك الهيمنة الطبقية فيه اساسية لعلاقة هذه السيطرة الطبقيه للبرجوازية المسيطرة ، في ارتسامها بالذات في المنطق الداخلي لهذا النظام ، من حيث هو ، في ابنائه الشكلي ، نظام "طائفي" ، لانها تقود ، بفعل منطقها الذى هو منطق هذا النظام ، الى تغليب مصالح ضيقة لفئة فيه على مصالح هذه الطبقة المسيطرة بكاملها ، اى على مصالح النظام ككل . هذه الفئة التي يتوضع النظام كله ، بتلك الممارسة "الطائفية" ، في خدمة مصالحها ، ليست بالضرورة الفئة المهيمنة من البرجوازية المسيطرة ، او قل ان عناصرها لا تضم عناصر هذه الفئة كلها ، كما انها لا تشمل جميع عناصر "طائفة" بعينهـــا ، كـ "الطائفة " المارونية" مثلا . لكنها ، باسم هذه "الطائفة" (او غيرها) ، تمارس تلك الممارسة "الطائفية" للسلطة ، ضد مصالح النظام ككل . وبمقدار ما تظهر هذه السلطة ، بفعل هذه الممارسة كسلطة "مارونية" مثلا ، تقع في تناقض بينها كسلطة "مارونية" وبينها كسلطة برجوازية (بل بينها كسلطة "مارونية" وبينها كسلطة "الطوائف" كلها ، بحسب الايديولوجية البرجوازية "الطائفية") فتصير الهيمنة "الطائفية" التي يقوم بها "التوازن الطائفي" ، والتي هي اساسية له ، من حيث هو اساسي للنظام السياسي.لسيطرة البرجوازية ، عامل خلل لهذا التوازن ، بدلا من ان تكون فيه عامل تماسك . ويقع هذا النظام السياسي حينئذ في تناقض بينه كنظام "طائفي" وبينه كنظام برجوازى ، بمعنى ان طابعه "الطائفي" هذا الذى هو اساسي لوجوده كنظام برجوازى ، يستحيل عائقا لتحققه كنظام برجوازى ،أى انه يعطل فيه وظيفته الطبقية الاساسية في تأمين ديمومة السيطرة الطبقية للبرجوازية ، في ظل هيمنة الطغمة المالية فيها ، مع انه ــ نعني طابعه "الطائفي" ــ اساسي لتأمين ديمومة هذه السيطرة. هذا يعني ان الممارسة "الطائفية" للهيمنة الطبقية ، في هذا النظام السياسي هي في منطقها الداخلي نفسه الذى هو منطق هذا النظام ، بما هو نظام "طائفي" ،في علاقة تناقض مع هذا النظام نفسه ، بما هو نظام برجوازى ، لان من منطقها ــ وبالتالي ، من منطقه ــ ان تقود (او ان يقود) الى تعطيل تلك الوظيفة الطبقية لهذا النظام . فالالية الداخلية التي بها ، وفيها ، يتحرك هذا النظام كنظام "طائفي" هي هي الالية نفسها التي بها ، وفيها ، يتعطل تحرك هذا النظام كنظام برجوازى . وتحركه هذا كنظام برجوازى ليس ممكنا الا بتحركه ، وفي

تحركه كنظام "طائفي" ، والعكس بالعكس . هذا هو التناقض المأزقي الذى لا يمكن للبرجوازية الكولونيالية اللبنانيه الخروج منه الا بخروجها من السلطة ، اى بتغيير هذه السلطة تغييرا توريا . وبانتظار قضاء التاريخ وحكمه في حركة الصراعات الطبقية ونضجها ، على البرجوازية ان تتكيف مع واقع مأزقها الطبقي هذا في سعيها المستحيل الى تأبيده .

ليس هذا التحليل ، بالطبع ، تحليلا شيحاويا ، فشيحا لا يضع التناقض في طبيعة السلطة البرجوازية نفسها ، ولا يضعه في بنية النظام السياسي لسيطرة البرجوازية .انه يرده الى عامل آخر هو عامل ذاتي بحت ، وهو ، لانه ذاتي ، عامل اخلاقي . فالتناقض ، كما رأينا ، قائم عنده بين النظام الذى لا علة فيه ، وبين من هم في موقع السلطة فيه من رجالات السياسة . انه عارض ، والسلطة تختلف باختلاف من يمارسها . لذا كانت المهمة المطروحة على النظام السياسي مهمة اخلاقية تكمن في تربية اصحاب النفوذ واصلاحهم ، لا في اصلاح النظام الذى عليه ان يتأبد . بتعبير آخر ، اذا كان الخطر على النظام يكمن في ما سميناه الممارسة "الطائفية" للهيمنة الطبقية ، فان الممارسة هذه ليست "طائفية"، بالمعنى الذى شرحنا ، بسبب منطق التناقض في بنية النظام السياسي البرجوازى كنظام "طائفي" ، بل لان طابع الديكتاتورية الذى يتميز به هذا النظام هو ، كما يقول شيحا ، طابع "طغموى". وهذا الطابع ليس "طغمويا" لان السلطة هي سلطة الطغمة المالية ، كما قد يتبادر الى ذهن البعض ، من موقع اسقاطه على الفكر الشيحاوى مفاهيم فكره، بل "لان السلطة تستند ، قبل كل شيء ، الى الاقطاعيين". معنى هذا ان ممارسة الهيمنة الطبقية ليست "طائفية" الا لانها ممارسة "طغموية اقطاعية"، اى لانها ممارسة غير برجوازية ، بينما الهيمنة الطبقية هي هيمنة برجوازية . هذا هو التناقض الذى يعاني منه النظام اللبناني (في ضوء هذا الفهم للفكر الشيحاوى) : انه التناقض القائم بين سلطة طبقية هي سلطة البرجوازية ، او التي عليها ان تكون كذلك ، وبين ممارسة "طغموية اقطاعية" لهذه السلطة ، هي ممارسة "طائفية". ما يطلبه شيحا من الذين هم في موقع السلطة ، هذه التي تستند الى "الاقطاعيين" (أوليس هؤلاء الذين يسميهم شيحا"الاقطاعيين" هم هم ممثلو "الطوائف"؟) هو ان تكون ممارستهم للسلطة ممارسة طغمه ، بحيث يكونون ، في ممارستهم هذه ، في مستوى الموقع الذى يحتلونه في السلطة . وهذا دورهم : ان يكونوا حماة النظام وخدّامه ، لا ان يسخروا النظام لخدمة مصالحهم "الطغموية الاقطاعية". لذا وجب التمييز ، في ممارسة السلطة ، بين ممارسة "طائفية" وممارسة طبقية ، بل وجب التمييز ، كما سبق القول ، بين ممارسة "طائفية" للهيمنة الطبقية ، وبين ممارسة طبقية للهيمنة "الطائفية". لئن كانت الاولى "طغموية اقطاعية"، في تناقض مع طبيعة السلطة البرجوازية ، فان الثانية ، بالعكس ، هي برجوازية في توافق

معها • لكن المشكلة تبقى قائمة في هذه الحالة ، كما في الحالة الاولى : ما معنى ان تكون ممارسة الهيمنة "الطائفية" ممارسة طبقية ؟ اليس في هذا القول تناقض بين الطابع "الطائفي" لهذه الهيمنة ، وبين الطابع الطبقي لممارستها ؟ انه التناقض نفسه بين ان تكون ممارسة السلطة السياسية ممارسة طبقية برجوازية ، وبين ان تكون السلطة البرجوازية هذه سلطة "طائفية" ، او بالاحرى ، ان تأخذ ، في النظام السياسي لسيطرة البرجوازية ، شكل السلطة "الطائفية" • ومهما يكن من أمر هذا التناقض الان ــ وسنعود اليه بعد حين ــ فان شيحا يطلب ممن هم في السلطة في موقع الهيمنة "الطائفية" ان تكون ممارستهم السياسية ممارسة طبقية برجوازية ، لا "طائفية" ، فتأخذ بعين الاعتبار ضرورة الحفاظ على النظام ومصالحه ككل ، فلا تضع هذا النظام في خدمة مصالح "طغموية اقطاعية" ، او "طائفية" ، بل بالعكس ، تضع موقع الهيمنة "الطائفية" نفسه في خدمة النظام كله ، ومصالح البرجوازية بأسرها • في هذه الممارسة الطبقية البرجوازية للهيمنة "الطائفية" ، تعود الغلبة لـ "التوازن الطائفي" على الهيمنة "الطائفية" في النظام السياسي "الطائفي" لسيطرة البرجوازية ، بدلا من ان تعود الغلبة ، في الممارسة "الطائفية" ، للهيمنة على التوازن ، في هذا النظام • فمنطق هذه الممارسة الطبقية يقضي ، اذن ، على من هم في موقع السلطة ، بضرورة تغليب وحدة المصالح الطبقية للبرجوازية ونظامها ، على تعدد المصالح "الطائفية" وعلى ما قد يظهر بينها من اختلاف او تفاوت يستثيرهما منطق الممارسة "الطغموية الاقطاعية" ، ويقضي عليهم جميعا بضرورة العمل على تأبيد ذلك "التوازن الطائفي" القائم على الهيمنة "الطائفية" ، بحيث ان مبدأ هذا التوازن القائم على قاعدة هذه الهيمنة لا يتوضع موضع البحث او الشك من قبل اي ممثل من ممثلي "الطوائف" في السلطة ، لان هذا يلحق الضرر بالنظام ، كنظام برجوازي ، ويعطل آلية تجدده •

لكن السؤال يبقى ، هنا ايضا ، قائما : هل يمكن لمثل هذه الممارسة الطبقية البرجوازية للهيمنة "الطائفية" ، وبالتالي ، للسلطة ، من حيث ان لها شكل السلطة "الطائفية" ، ان يفلت من التناقض الملازم لبنية النظام السياسي البرجوازي كنظام "طائفي" ؟ نجيب عن هذا السؤال بالنفي ونقول : لئن كانت الممارسة الاولى (نعني الممارسة "الطائفية" للهيمنة الطبقية) هي ، في هذا النظام ، في منطقها الداخلي نفسه الذي هو منطق هذا النظام ، بما هو نظام "طائفي" ،في علاقة تناقض مع هذا النظام ، بما هو نظام برجوازي ، فان الممارسة الثانية (نعني الممارسة الطبقية البرجوازية للهيمنة "الطائفية") ، هي ايضا ، بدورها ، في هذا النظام السياسي ، في منطقها الداخلي نفسه الذي هو منطق هذا النظام ، بما هو نظام برجوازي ، في علاقة تناقض معه ، بما هو نظام "طائفي" .ولئن كان من منطق الاولى ان تقود الى تعطيل الوظيفة الطبقية لهذا النظام كنظام برجوازي ، في تحركها نفسه بحسب منطق تحركه

كنظام "طائفي"، فان من منطق الثانية ايضا ان تقود الى تعطيل وظيفته هذه ، بالذات ، كنظام "طائفي" ، في تحركها نفسه بحسب منطق تحركه كنظام برجوازي ، لان من منطقها الذى هو منطقه نفسه ، ان تدخل معه في تناقض ، بما هو نظـام "طائفي" . فالالية الداخلية التي بها ، وفيها ، يتحرك هذا النظام كنظام برجوازي ، هي اذن نفسها الالية التي بها وفيها تتعطل تحرك هذا النظام كنظام "طائفي" . لكن تحركه هذا كنظام "طائفي" ليس ممكنا الا بتحركه كنظام برجوازي . فالتناقض الذى يتأفف منه شيحا ويحاول ان يجد له في الاخلاق حلا ، وفي تربية النفوس واصلاح رجال السياسة مخرجا ، ليس تناقضا اخلاقيا ، وليس قائما بين نظام سياسي سليم في بنيته ، وممارسة فيه للسلطة غير سليمة يقوم بها من هم فيه في موقع السلطة . هذا التناقض ليس نتيجة لخروج هؤلاء ، في ممارستهم السلطة ، على منطق ذاك النظام السياسي ، او لانتهاكهم ، فيها ، آليته الداخلية . انهم ، بالعكس ، محكومون ، في ممارستهم هذه ، بهذا المنطق وبهذه الالية . معنى هذا ان التناقض قائم في بنية هذا النظام نفسه ، بينه كنظام برجوازي وبينه كنظام "طائفي" ، بحيث ان وجوده هذا اساسي لوجوده ذاك (وهو في هذا وذاك واحد) كما ان وجوده كنظام برجوازي ليس ممكنا الا في هذا الشكل التاريخي المحدد من وجوده كنظام "طائفي" . لكن المنطق الداخلي نفسه الذى يحكم وجوده "الطائفي" هذا معطل لوجوده كنظام برجوازي ، كما ان المنطق الداخلي الذى يحكم وجوده البرجوازى هذا معطل لوجوده كنظام "طائفي" . لذا وجب القول بأن التناقض في بنية هذا النظام السياسي تناقض مأزقي . فالبرجوازية اللبنانية هي ، في نظامها السياسي هذا ، محكومة بضرورة ان تكون ممارستها الطبقية للسلطة السياسية ممارسة "طائفية" ، من حيث ان ممارستها "الطائفية" هذه هي الشكل الضرورى لممارستها الطبقية تلك ، كما انها ، في هذا النظام ، محكومة بضرورة ان تكون ممارستها "الطائفية" لسلطتها السياسية ممارسة طبقية ، من حيث ان ممارستها الطبقية هذه هي التي بها تتوجد ممارستها "الطائفية" تلك . هذا يعني ان كلتا الممارستين اساسية للاخرى ، بمعنى ان الواحدة منهما لا تتوجد الا في الثانية وبها ، والعكس بالعكس . لكن كلا الاثنتين ايضا في تناقض مع الاخرى ، بل ان الواحدة منهما تقضي بضرورة الغاء الثانية وتعطيلها . وهذان المنطقان : منطق تلازم الاثنتين في ضرورة الواحدة للثانية ، ومنطق تنافي الاثنتين في ضرورة الغاء الواحدة بالثانية وتعطيلها بها ، حاضران معا في منطق النظام السياسي نفسه لسيطرة البرجوازية اللبنانية، أى في بنيته . في حدود هذه البنية التي هي بنية تناقض مأزقي ، تتحرك ممارسة البرجوازية اللبنانية لسيطرتها الطبقية . فبنية هذا التناقض ترسم لهذه الممارسة أفقها التاريخي كأفق مسدود هو الذى فيه تتحدد ممارسة العجز الطبقي عن ممارسة السيطرة الطبقية عند هذه البرجوازية الكولونيالية .

١٠ ـ في منطق التكون التاريخي لهذا النظام السياسي

من هذا القول انطلقنا في مقدمة هذه الدراسة ، وها نحن نصل فيها اليه ، في سيرورة هي سيرورة نقض لايديولوجية هذه الطبقة المسيطرة • وباجتيازنا هذه المسافة التي تلتقي نقطة الوصول منها بنقطة البداية ، حاولنا ان نفهم نمط التحرك الداخلي لذلك النظام السياسي من السيطرة الطبقية لهذه البرجوازية اللبنانية ، في حدود بنية تناقضه المأزقي • لكننا لم نطرح على انفسنا سؤالا اساسيا قد يطرحه القارئ على نفسه وعلينا ، وهو في طرحه اياه على حق : لماذا انبنى هذا النظام على الشكل الذى انبنى فيه ؟ او ما هي الشروط التاريخية الفعلية التى حددت انبناءه على هذا الشكل ، وبحسب هذا المنطق الداخلي من التحرك ؟ اى ، بتعبير آخر ، ما هو منطق التكون التاريخي لهذا النظام السياسي ؟

نطرح هذا السؤال ، ونلفت النظر الى ضرورة التمييز ، في هذا النظام ، بين منطق تحركه الداخلي ومنطق تكونه التاريخي • ولقد انصب اهتمامنا في هذه الدراسة النقضية على الاول من هذين المنطقين ، فغلب ، بالتالي ، في الظاهر ، منطق التحليل البنيوى فيها على منطق التحليل التاريخي • لكن السؤال الذى نطرح بفرض الان ، بالعكس ، ضرورة اعتماد هذا الاخير من المنهجين ، في النظر في منطق التكون التاريخي لذلك النظام كنظام "طائفي" • وحتى لا يلتبس الامر على القارئ ، نستدرك مباشرة هذا القول بقول آخر يؤكد ان لهذين المنهجين عندنا ، او قل في ممارستنا ، طابعا ماديا ، هو الذى يجعل منهما حركتين مترابطتين تنفصل الواحدة منهما على الاخرى في حركة واحدة معقدة من التحليل هي حركة التحليل الماركسي للواقع الاجتماعي ؛ اى حركة تحليله المادى التاريخي • معنى هذا القول ان تحليل بنيه ذلك النظام السياسي ، في نمط تحركها الداخلي شـــيء ، وتحليل تكونها التاريخي شيء آخر ؛ ولا يصح الخلط بين الاثنين ، ولا يصح على الواحد منهما ما يصح على الاخر • لكن هذا التحليل ، في الحالتين ، هو تحليل مادى تاريخي •

لقد بين التحليل البنيوى ضرورة الشكل "الطائفي" لهذا النظام الطبقي البرجوازى المحدد ، وبيّن ، بالتحديد ، ضرورة ان يكون للهيمنة الطبقية فيه طابع الهيمنة "الطائفية" ، وان تأخذ هذه شكل الهيمنة "المارونية" • اما التحليل التاريخي ، فبامكانه ان يفسر لنا هذه الضرورة بالنظر في سيرورة التكون التاريخي لهذا النظام من السيطرة الطبقية للبرجوازية اللبنانية الكولونيالية • لكن هذه الدراسة ليست المجال الصالح للقيام بمثل هذا التحليل الذى يفترض ، بالاضافة الى اطار بحثي آخر ، مؤرخا محترفا يقوم به • لهذا كله ، نكتفي باشارة سريعة الى بعض

الخطوط العريضة من ذلك التحليل الضرورى ، دون الدخول في التفاصيل ، لعل هذه الاشارة تساعدنا على متابعة البحث الذى نحن بصدده الان • من هذه الخطوط ، مثلا ، تكوّن الرأسمالية في جبل لبنان ، في ظل تغلغل الرساميل الامبريالية ، ابتداء من نهايات القرن التاسع عشر • بينما تأخر دخول الرأسمالية الى المناطق اللبنانية الاخرى • وجبل لبنان يقطنه المسيحيون بوجه خاص ، والموارنة منهم بالذات • من هنا ،كان ارتباط جبل لبنان بتطور الرأسمالية أشد وأقوى من ارتباط المناطق الاخرى به ، فكانت الغلبة في تركيب البرجوازية اللبنانية للعناصر المسيحية بوجه خاص • لا نقول هذا لنقيم الفارق ، في تركيب هذه الطبقة المسيطرة ، بين العناصر المسيحية والعناصر المسلمة ، او لنفصل بين هذه او تلك بشكل تنشطر فيه الطبقة المسيطرة عموديا انشطارا "طائفيا"، يغلب فيه شطر على الاخر ضد منطق وحدة السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة • نقول هذا ، بالعكس ، بهدف آخر هو تأكيد ان منطق التكون التاريخي للرأسمالية في ظل الامبريالية ، من جهة ، ومنطق تطورها المحكوم ، في تبعيتها هذه بالذات ، بقانون تفاوت التطور ، من جهة اخرى ، هما اللذان يساعدان على فهم "الطائفية" وتفسيرها • بتعبير آخر ، ليس لـ "الطائفية" تفسير "طائفي" وليس بـ "الطائفية " يتفسر تاريخ لبنان السياسي او الاجتماعي او الاقتصادى • ولا يتفسر بـ"الطائفية" التفاوتُ في تطور الرأسمالية التبعية في لبنان • ان "الطائفية" بالعكس ، هي التي تحتاج الى تفسير مادى تاريخي ، وليست مبدأ تفسيريا لهذا التاريخ المادى• فلننظر في تاريخ تكون الرأسمالية في لبنان ، في طور ازمة النظام الرأسمالي العالمي ، ففي هذا التاريخ ، لا خارجه ، نجد "الجذور "التاريخية لـ "الطائفية"•

ومن تلك الخطوط العريضة ايضا ما له علاقة بعهد الانتداب • ولا ننس ان الهيكل الاساسي لهذا النظام السياسي "الطائفي" قد انوضع للبنان الكبير منذ بداية عهد الانتداب • ولم يدخل عليه تعديل يغيره مع انتقال لبنان الى عهد الاستقلال ، بل بالعكس ، اتى "الميثاق الوطني" يكرس النظام "الطائفي" الذى رأت فيه الامبريالية الاطار الافضل لديمومة سيطرتها في ديمومة السيطرة الطبقية للبرجوازية اللبنانية • ومع هذا يبقى السؤال مطروحا : هل ما سبق من قول يكفي لتفسير ما يجب تفسيره من علاقة التلازم الضرورى بين الهيمنة الطبقية والهيمنة "الطائفية" ، ومن ان هذه الهيمنة هي في ذلك النظام هيمنة "مارونية"؟ ربما كان علينا ، في ضوء الحركة التاريخية للنظام اللبناني ، وما وصلت اليه من حرب اهلية ما تزال مستمرة ، ان نقترح تفسيرا لا يتناقض مع ما سبق ، بل يتكامل به • وفي اقتراح هذا التفسير مخاطرة هي الملازمة ، بالضرورة ، لكل فرضية ، في اى حقل من حقول المعرفة • وهذه الفرضية نطرحها على شكل سؤال هو التالي : هل يمكن القول بأن القوى الامبريالية ، في صياغتها للبنان مثل هذا النظام السياسي "الطائفي" ، كانت تفكر ، منذ البداية ، خصوصا بعد الحرب العالمية الاولى ،

بمشروع انشاء وطن قومي مسيحي في لبنان ، على نموذج المشروع الصهيوني في فلسطين ، للوقوف في وجه تطور الحركة الوطنية العربية ؟ نطرح في هذا السؤال مشكلة العلاقة بين لبنان والعالم العربي ، او بين لبنان وحركة التحرر الوطني في العالم العربي • ونطرح هذه المشكلة انطلاقا من الحاضر وفي ضوئه ؛ اى من الواقع الراهن لهذه الحرب الاهلية المستمرة ، وفي ضوئها • ولا عيب ،على الصعيد المنهجي ،في ان نستعيد قراءة التاريخ في ضوء هذا الحاضر نفسه ، بل بالعكس ، ان لمنطق هذه الاستعادة طابعا علميا هو الذى يدفعنا الى طرح سؤالنا ذلك •

لكن ، قد يعترض البعض على هذا المنحى من التفكير ، فيرفض ان يكون التاريخ الفعلي نتيجة منطقية لما يخططه الامبرياليون ، ويأخذ علينا فهما مثاليا للتاريخ ــ ان لم نقل بوليسيا ــ يغيب فيه كل دور للصراع الطبقي ، او حتى لمنطق الانتاج الاجتماعي في تحديد الحركة التاريخية ونوافق مع المعترضين ان كان لاعتراضهم هذا المعنى • لا نقول ، بالطبع ، ان نصف قرن ، او أكثر او أقل ، من تاريخ لبنان قد سار في الخط الذى رسمته له القوى الامبريالية ، عن سابق تصور وتصميم ، بحيث كان هذا التاريخ تاريخ نضج ذلك المشروع الامبريالي لصهينة لبنان ، اى لانشاء وطن قومي مسيحي ماروني فيه•ما نريد قوله هو ان من منطق انبناء ذلك النظام السياسي لسيطرة البرجوازية اللبنانية كنظام "طائفي" ان يقود الى مثل هذا المشروع الذى يتحدد فيه لبنان كوطن قومي مسيحي ماروني • فهذا المشروع حاضر في بنية ذاك النظام كامكانيه ملازمة لها ، بسبب كون هذه البنية بنية نظام "طائفي" • وبتعبير ادق : ان ذلك المشروع يرتسم في بنية التناقض المأزقي لهذا النظام البرجوازى كنظام "طائفي" • فالتطور الداخلي لهذا النظام في حدود بنيته هذه ، وبحسب منطقها نفسه ، هو الذى يدفع به الى مأزقه ، بحيث تظهر فيه تلك الامكانية (مشروع صهينة لبنان) كمحاولة للخروج به من هذا المأزق ، بينما هي فيه تدل ، بالعكس ، على عمق مأزقه • فمشروع صهينة لبنان هو اذن نتيجة منطقية لتطور هذا النظام البرجوازى كنظام "طائفي" ، لكنه ، في الوقت نفسه ، يدل ، سلبيا ، على عجز هذا النظام "الطائفي" عن ان يكون الشكل الملائم لنظام السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطره • انه التعبير المادى في حقل الصراع الطبقي لبنية ذلك التناقض المأزقي • لكنه ، في وجه آخر منه ، الرد الطبقي البرجوازى على ضرورة تغيير النظام السياسي "الطائفي" في أفق التطور الديمقراطي الوطني • وما هذا الرد سوى رفض لافق هذا التطور • هكذا ، في اطار هذا النظام السياسي "الطائفي" ، وبفجر تناقضه المأزقي في حرب اهلية مستمرة ، يعود الصراع الطبقي فيه ليأخذ مجراه الطبيعي الوطني بين قوى ديمقراطية برتبط نضالها من اجل وحدة لبنان ، ارضا وشعبا ، ارتباطا عضويا بنضال القوى الثورية في الحركة الوطنية التحررية العربية ، وبين قوى فاشية تنطلق في مشروع صهينتها لبنان وانشاء وطن قومي

مسيحي ماروني فيه ، لا من موقع عدائها لحركة التحرر العربية وارتباطها التبعي بالصهيونية والامبريالية وحسب ، بل من موقع عدائها الفعلي لمصالح الشعب اللبناني بأسره • ان منطق الحركة من هذا الصراع الطبقي ليس منفصلا عن منطق الحركه من التطور الداخلي لذلك النظام السياسي "الطائفي" ، بحسب منطق التناقض المأزقي فيه • فالقول بأن وصول هذا النظام الى مأزقه ، بفعل تطوره الداخلي في حدود بنية هذا التناقض المأزقي وبحسب منطقه ، لا يعني بتاتا استقلاله عن حركة ذلك الصراع الطبقي فيه ، كأن وصوله ذاك الى مأزقه كان بمعزل عن حركة هذا الصراع ، بل العكس تماما هو الصحيح • ان حركة هذا الصراع الطبقي هي التي كانت ، وما تزال تحكم تطوره الداخلي ، وهي التي فجرت فيه تناقضه المأزقي • فحركة وصوله الى مأزقه هذا ليست في الحقيقة سوى حركة هذا الصراع بالذات •

وهنا ايضا ، لا بد من تتبع هذه الحركة المعقدة التي هي ، اذا جاز التعبير ، وحدة تمفصل حركتين في حركة واحدة ; حركة الصراعات الطبقية الوطنية للجماهير الشعبية ضد البرجوازية المسيطرة ، من داخل النظام السياسي "الطائفي" لهذه الطبقة وضده (أي ، بالتالي ، من خارج اطره "الطائفية") ، في أشكال مختلفة ، وحركة تجدد هذا النظام او اعادة انتاجه بحسب منطق بنيته الذي هو منطق نمط تحركه الداخلي ، والذي هو هو منطق تناقضه المأزقي • وتتبع تلك الحركة المعقدة ، وصولا الى بدايات تفكك النظام ، او تفجر تناقضه المأزقي في الحرب الاهلية ، يتطلب منا القيام بتأريخ ما يمكن ان نسميه النضال الجماهيري على امتداد السنوات العشر الاخيرة على الاقل • انه يتطلب منا البحث ، بتعبير آخر ، في أسباب الحرب الاهلية في لبنان ، وما اطار هذه الدراسة بصالح للقيام بهذا البحث الذي نحاول ان نقوم به في دراسة مستقلة • لذا نكتفي هنا بقول ان منطق تفكك هذا النظام السياسي "الطائفي" هو غيـــــر منطق تكونه التاريخي وغير منطق تطوره الداخلي كذلك • ربما كان ينتمي الى منطق انتقال البنية الاجتماعية من شكل الى آخر ، أي من بنية الى أخرى ، وما يمكن تسميته منطق تحويل البنية الاجتماعية • وهو ، بدوره ، يستلزم منهجا آخر من التحليل لن ندخل في تفاصيله الان ، فليس هذا ضروريا لمتابعة دراستنا •

الفصل الرابع

البرجوازية اللبنانية وحركة التحرر العربية

طرحنا في بداية هذه الدراسة سؤالا جعلنا منه موضوعا لها : كيف تنظر البرجوازية اللبنانية بعين ايديولوجيتها الطبقية الى القضية الفلسطينية ؟ وقلنا ان الرد على هذا السؤال يتطلب منا تحديد موقف هذه الطبقة المسيطرة من حركة التحرر العربية ، كما يظهر في بناء ايديولوجيتها الطبقية ، لان الموقف من القضية الفلسطينية يتحدد في ضوء الموقف من هذه الحركة ، وفي اطارها ، فالحركة الوطنية الفلسطينية جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية العربية .

ليس من الصعب تحديد موقف البرجوازية اللبنانية من هاتين الحركتين ، وما نظن اننا بحاجة الى هذه الدراسة للقيام بذلك . فهذا الموقف ، كما نعلم جميعا ، وكما تحدده الممارسات الفعلية لهذه الطبقة الرجعية ، منذ عهد الاستقلال حتى الحرب الاهلية ، هو موقف خيانة وطنية وموقف عداء صريح من حركة التحرر الوطني للشعوب العربية ومن المقاومة الفلسطينية . وما السير الحثيث ، من قبل هذه الرجعية اللبنانية ، في خط صهينة لبنان ، سوى تتويج لتاريخ عريق من التآمر مع الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية على نضال الشعب الفلسطيني من اجل تحرير ارضه ، وعلى نضال الشعوب العربية من اجل تحررها من الامبريالية ، وعلى نضال الشعب اللبناني نفسه من اجل الديمقراطية والاستقلال الوطني . لا نقوم بهذه الدراسة ، اذن ، بهدف التعريف بهذا الموقف الذى نعرف جميعا . بل نقوم بها بهدف آخر أشرنا اليه ، هو تحليل نقضي للشكل الذى تظهر فيه القضية الفلسطينية في ايديولوجية البرجوازية اللبنانية ، وتحديد الموقع الذى تحتله فيها في نظامها المفهومي ، في اطار الموقع الذى تحتله في هذا النظام حركة التحرر العربية . ولقد تكلمنا على الاسباب التي جعلتنا نرى في الفكر الشيحاوى المعالم الاساسية لبناء هذه الايديولوجية الطبقية . فهل يساعدنا الفكر الشيحاوى ايضا على متابعة دراستنا ، وعلى معالجة موضوعها الرئيسي ؟ ربما كانت

كاربس جامعة الكسليك افضل من النصوص الشيحاوية لمعالجة هذا الموضوع بشكل مباشر وصريح ، لا سيما اننا مرغمون على الاكتفاء بتحليل عينات نصية ؛ ونصوص الكسليك في هذا المجال نموذجية • لكن ، برغم هذا ، وقبل الوصول الى هذه النصوص الكسليكية ، قد يكون من المفيد قراءة بعض النصوص الشيحاوية الاخرى التي لها علاقة مباشرة بحركة التحرر العربية ، وبالقضية الفلسطينية •

١ ــ في الايديولوجيه المتوسطيه

ان الموقع الاقتصادي الذى تحتله البرجوازية اللبنانية كوسيط طبقي بين الامبريالية والعالم العربي يجد تعبيره الايديولوجي في مفهوم "الفرادة اللبنانية" • هذه الفرادة التي تأخذ ، في وجه رئيسي منها ، معنى "الطائفية" ، تقيم بين لبنان والعالم العربي عازلا طبيعيا (نعني جوهريا) بحيث لا يتحدد لبنان الا بذاته ، لانه هو الذى هو • وما تحدده الايديولوجي هذا في فرادته سوى رفض لان يكون لبنان بلدا عربيا ، وما هذا الرفض الطبقي البرجوازى ، من موقع ذلك الوسيط الطبقي ، الا للحفاظ على هذا الموقع الذى يضع البرجوازية اللبنانية في علاقة تحالف تبعي مع الامبريالية ضد حركة التحرر الوطني للشعوب العربية • فعلاقة التناقض الطبقي التناحرى التي تربط البرجوازية اللبنانية بهذه الحركة التحررية ، وتحددها علاقة ذلك التحالف التبعي مع الامبريالية ، تأخذ ، في ايديولوجية البرجوازية اللبنانية ، شكل الفرادة اللبنانية ، في علاقة لبنان بالعالم العربي • واذا كانت هذه العلاقة تطرح قضية الانتماء القومي للبنان : عربي هو ام غير عربي ، فهي لا تطرحها الا على صعيد تلك الايديولوجية الطبقية بالذات • والقضية في الحقيقة ليست كذلك ، بمعنى ان طرحها التاريخي الفعلي ليس طرحا قوميا ؛ انها ، بالعكس ، قضية العلاقة بحركة التحرر الوطني للشعوب العربية ، ومنها الشعب اللبناني ، من جهة ، وبالامبريالية ، من جهة اخرى • ولا يمكن النظر في الاولى الا في ضوء النظر في الثانية ، والعكس بالعكس • معنى هذا ان تحديد الايديولوجية البرجوازية اللبنانية علاقةَ لبنان بالعالم العربي لا يمكن فهمه الا في ضوء تحديدها علاقته بالغرب الامبريالي ، والعكس صحيح ايضا • فكيف تتحدد هاتان العلاقتان في الفكر الشيحاوى ، بخاصة ، وفي الايديولوجية البرجوازية اللبنانية ، بعامة ؟

ليس لبنان بلدا عربيا ؛ هذا هو جوهر الفرادة اللبنانية • وجوهر لبنان عازل له عن كل ما ليس هو ، ليس بالمطلق ، بل في محيطه العربي • على قاعدة هذه الفرادة تقوم علاقة لبنان بالعالم العربي • وهذه العلاقة ، عند شيحا ، علاقة "متوسطية" ، بمعنى ان بين لبنان والعالم العربي قاسما مشتركا هو انتماء الاثنين الى

حوض البحر الابيض المتوسط . وليس بينهما علاقة مشتركة سوى هذه التي هي ، في الظاهر ، علاقة جغرافية .نقول " في الظاهر " ، ونعني ما نقول ؛ لان هذه العلاقة ليست جغرافية بقدر ما هي ، في بناء الايديولوجية الشيحاوية ، علاقة سياسية .ولا بد من الوقوف قليلا عند فكرة "المتوسطية" هذه التي تحتل حيزا مهما في تلك الايديولوجيه ، وفي آثارها ، او امتداداتها اللاحقة ، كما نجدها ، مثلا ، عند رينيه حبشي الذي اخذها عن شيحا ، فحاول رفعها الى مستوى الكرامة الفلسفية في سلسلة من دفاتره ، تحت عنوان فضفاض طموح : " من اجل فكر متوسطي " .

الوظيفة الايديولوجية الرئيسية لمثل هذا الفكر "المتوسطي" تكمن في تغييب علاقة السيطرة الامبريالية ؛ اى في تغييب التناقض التناحرى القائم بين بلد "متوسطي" خاضع للسيطرة الامبريالية ، وبلد "متوسطي" آخر هو، بالعكس ، بلد امبريالي . بتغييب هذه العلاقة ، تنتفي ضرورة وجود حركة تحرر وطني من سيطرة الامبريالية ، وتحل محلها حركة "تعاون وثيق" بين البلدان العربية وبين اوروبا الغربية ، والولايات المتحدة ايضا ، عبر البلدان الاوروبية "المتوسطية". فالعلاقة بالغرب الامبريالي هي ، اذن ، التي تحدد علاقة لبنان بالعالم العربي . وهاجس البرجوازية الاساسى الذى يحكم هذه العلاقة الاخيرة ليس عزل لبنان عن حركة التحرر العربية وحسب ، بل الوقوف ضدها ايضا ، والعمل على تطويقها وضربها ؛ لان نجاحها يشكل خطرا مباشرا ومميتا على لبنان البرجوازية . الهاجس هذا ساسى بالدرجة الاولى . للتغلب على الخطر الذى يتمثل في تلك الحركة التحررية ، لا بد من الاعتماد على القوى الامبريالية ، وربط مصير لبنان والعالم العربي بها . فمصالح الرجعية اللبنانية ومصالح الرجعية العربية واحدة في تبعيتها الطبقية لمصالح القوى الامبريالية. هنا يلعب الفكر "المتوسطي" دوره الايديولوجي في تبرير وحدة هذه المصالح الطبقية. فكيف يرتسم هذا التبرير في البناء الايديولوجي للفكر الشيحاوى ؟

هنا ايضا ،ينطلق هدا الفكر في تبريره الايديولوجي من تعريف للبحر المتوسط، يقدم للسياسى ــ بما يعنيه السياسي هنا من تحديد للعلاقة بالغرب الامبريالي ــ الاساس الطبيعي ــ الجغرافي الذى يقدمه له ، في مجال آخر (مجال السياسة الداخلية) تعريف لبنان ، كما رأينا سابقا . يقول شيحا : " احداث جيولوجية ضخمة هي التي جعلت منه ما هو : بحرا داخليا ... انه بحر داخلي للاداب والفنون ، للشعر والموسيقى ... انه علامة توازن واخوّة"*(١٢٣) . المنطق نفسه يحكم هذا التعريف ،

---

* عنوان الكتاب ــ الذى هو مجموعة مقالات ــ كسائر كتب شيحا ــ منقولا الى العربية ، هو. "تنويعات على المتوسط" .سنشير اليه،من الان فصاعدا ،بالتعبير العربي : "تنويعات" .

كالتعريف ذاك : انه منطق السداهة الطبيعة . هذا الذي دفعا الى هذه الايديولوجية البرجوازية في هدف محدد ، هو اعطاء السياسي اساسا طبيعيا خرافيا (أو جيولوجيا ، كما يقول سبحا هنا) ، حتى يكون له طابع بديهي يؤيده. باستحاله البحر المتوسط هذا بحرا داخليا ، تنتمي البلدان المحيطه به ، سواء أكانت عربية أم اوروبية ، الى مجموعة حضارية واحدة ، يجب بالضرورة انتماؤها الى مجموعة سياسية واحدة . فالموقف السياسي الذي قد يتخذه البعض من هذه المجموعة ضد البعض الاخر منها (كموقف البلدان المناضله من أجل تحررها الوطني ضد الدول الامبريالية الاوروبية "المتوسطية" مثلا) هو ، بالتالي ، موقف غير طبيعي . او هل انه موقف يرتسم ضد "طبيعة الامور" . و "طبيعة الامور" هذه تقضي بأن تسود الاخوة بين بلدان هذه المجموعة الحضارية السياسية الواحدة . "فكل بلد من هذه البلدان المتجاوره ، شئنا أم أبينا ، يشعر بانه متضامن مع الاخر ، ولا يمكن لاي بلد ان يتجاهل الاخر دون ان يتواجد في خطر" (١٢٤). ثمة خطر يهدد هذه البلدان "المتوسطية" جميعا ، هو الذي يفرض عليها ضرورة التضامن السياسي ، ويفرض عليها ، بالتالي ، ضرورة الدفاع المشترك .

لم يحن الوقت ، بعد ، لتحديد هذا الخطر ومعرفة طبيعته ، او هويته . سنحا لا يشير الية بعد . المهم ، في بادئ الامر ، هو اقناع هذه الدول بضرورة ان يكون لها سياسة دفاع مشترك . لكنه ، في الواقع ، لا يتوجه اليها جميعا . انه ، بتعبير آخر ، لا يتوجه في كلامه هذا الى الدول الاوروبية والدول العربية ، بقدر ما يتوجه الى الدول العربية بوجه خاص . وهو يفعل هذا في فترة تاريخية دقيقة (نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات) هي التي ستدخل فيها حركة التحرر العربية في مرحلة نهوض جديدة لا بد للبرجوازية الرجعية من التصدي لها .

ثمة تفاوت بين هذه الدول "المتوسطية" : فمنها القوي ومنها الضعيف . الدول القوية هي الدول الاوروبية ، والامبريالية منها بوجه خاص (فرنسا مثلا) . والدول الضعيفة هي الدول العربية . اذن ، فالكلام موجه ، على وجه التحديد ، الى هذه الاخيرة . و "التضامن" الذي يتكلم عليه سبحا يأخذ هنا معنى محددا ، هو ربط مصير الدول العربية بتلك الدول الاوروبية "المتوسطية" الاقوى ، والاستناد اليها في مجابهة الخطر الذي يتهددها .

يقول سبحا بهذا الصدد : " ان الدفاع الوحيد الذي له قيمة ، لا يمكن ان يأتي إلا من تمازج وسائل اقوى . حين يصير الدفاع المشترك ، الشامل او الجزئي ، للمتوسط واقعا اكثر ملموسية ، يأخذ الامن المشترك للبلدان الرئيسية في الجامعه معنى اكثر جدية" (١٢٥) يتكلم سبحا ، في هذا النص ، على بلدان الجامعه العربية ، وعلى

العلاقة بينها وبين البلدان الاوروبية "المتوسطية" الاخرى ، في مجال الدفاع المشترك • نقول سبحا ان كل دفاع مشترك بين البلدان الرئيسة في الجامعة العربية لا يستند الى القوى الاوروبية "المتوسطية" ، هو دفاع لا جدوى منه ولا فاعلية له • هذا القول نفترض ، بالطبع ، وحدة المصالح بين بلدان المتوسط جميعا • كما نفترض انها تجابه خطرا واحدا • ذلك القول لا معنى له الا في هذا الاطار ، وعلى اساس هذا الضمني الواضح فيه • اما ان يكون الدفاع العربي المشترك ، مثلا ، دفاعا ضد القوى الامبريالية الاوروبية او غير الاوروبية ، فهذا ، بالطبع ، ما لا معنى له في اطار الفكر السبحاوي • اذن ، على اساس ذلك الضمني ــ الواضح في هذا الفكر ، نصح القول ، مع سبحا ، بضرورة استناد الدفاع العربي المشترك الى وسائل اقوى لا نملكها غير الدول الامبريالية • لم يكن التكلم على المتوسط ، هذا البحر الداخلي ، بالتالي ، الا بهدف الوصول الى ضرورة هذا الدفاع المشترك بين الرجعيات العربية والقوى الامبريالية ، ضد خطر مشترك يتهدد مصالح مشتركة • من الجغرافيا والجيولوجيا ، الى الشعر والفن والادب والموسيقى ، وصولا الى الاساسي من ذلك القول ، اي الى السياسة "الواقعية" ، في ضرورة تأييد علاقة التبعية بالامبريالية : هذا هو مسار الايديولوجية "المتوسطية" •

لكن الفكرة "المتوسطية" ، بسبب منطقها الجغرافي ، تحصر العلاقة بالامبريالية في علاقة ببعض الدول الاوروبية المتوسطية (كايطاليا وفرنسا ، مثلا) دون غيرها ، فتضع اميركا وانكلترا خارج دائرة المتوسط ، مع ان تلك السياسة "الواقعية" تقضي بضرورة الاستناد ، بالدرجة الاولى ، الى اميركا ، سيدة الامبريالية • فهل يظل الفكر "المتوسطي" أسير هذا التناقض بين الجغرافيا والسياسة ، أم انه سيجد مخرجا لتدبره لذ آلية اللغة الايديولوجية ، وانحطاط "الشعر" فيها الى ما يشبه المتوسس الاولس الجغرافي في خدمة السياسي ، تجبله الايديولوجيه وتسوّبه ، بحسب مصالح الطبقة المسيطرة ؟ اذا اقتضت المصالح الطبقية هذه ان تكون حدود البحر المتوسط هي هي حدود المحيط الاطلنطي ، فلا مانع ، عند اللغة الايديولوجية ، لذلك • فبشيء من النباهة وحسن التدبير ، ننم لهذه اللغة ما تريد • وسبحا بتقن اللعبة كمحترف اصيل ؛ يحدد ، في البدء ، الهدف : انه الدفاع عن البحر المتوسط ، ويحدد وسيلة الوصول اليه : انها الاستناد الى قوة الاوروسيين • فالاوروبيون كالعرب ، كاللبنانيين ، متوسطيون • " وهل يمكن تصور دفاع عن المتوسط بلا الاوروبيين ؟"(١٢٦)• لكن ما يهدف اليه سبحا ليس ربط لبنان والعالم العربي باوروبا وحدها ، بل بالغرب الامبريالي ككل ، هذا الذي تتوجد اميركا على رأسه • والوظيفة الايديولوجية للفكر "المتوسطي" تكمن في تبرير هذا الربط التبعي بالنظام الامبريالي ، من موقع المصالح الطبقية للبرجوازية اللبنانية والرجعية العربية • فكيف الوصول ، في اللغة الايديولوجية نفسها ، من المتوسط الى الاطلنطي ؟ الامر بسيط : " فاوروبا هي الاطلنطي ، بالتأكيد ،

لكنها حكما ، المتوسط " (١٢٧) • انه منطق البداهة الذى تعتمده دوما هذه البرجوازية الكولونيالية في ممارستها الايديولوجية للصراع الطبقي • ولهذا المنطق طابع ارهابي قمعي هو الذى يميز منطق الفكر الفاشي في وضعه مصالح الطبقة المسيطرة كمسلمات طبيعية بديهية •

يريد هذا المنطق هنا لنفسه شكلا "رياضيا" يؤكد بداهتـــه : فهو يقيم معادلة بين اطراف ثلاثة يتماثل فيها الطرف الاول (اوروبا) ، بالطرف الثاني (الاطلنطي) ، وبالطرف الثالث (المتوسط) ، بحيث ينتج عن تماثله هذا بالطرفين تماثل هذين الطرفين الواحد بالاخر ، فيصير المتوسط حينئذ ، هو الاطلنطي •

لكن المتوسط ذاك ليس الاطلنطي هذا الا في اوروبا ، بمعنى أن اوروبا هي ، في آن ،متوسطيةـــاطلنطية • فهل يصح القول هذا نفسه على البلدان المتوسطية الاخرى ، غير الاوروبية ، كالبلدان العربية مثلا ؟ بالنسبة لشيحا الذى لا يسمح لاى عقبة جغرافية بأن تعترض ممارسته البرجوازية الايديولوجية ، يصح ذلك القول على هذه البلدان ايضا ، لان "المتوسط هو ابن الاطلنطي"* (١٢٨) • هكذا تنقلب علاقة التبعية السياسية التي تربط العالم العربي بالامبريالية علاقة قرابة مباشرة ، يخرج فيها المتوسط من احشاء الاطلنطي ، فاميركا أمّ الجميع ، لها الولاء كله • معنى هذابوضوح ان ذلك البحر "الداخلي"لا يتحدد بحدود جغرافية ، بل بحدود سياسية ،هي التي ترسمها بنية النظام الرأسمالي العالمي • فكل البلاد التي تقع داخل هذه الحدود معنية بالدفاع عن هذا النظام الذى تنتمي اليه • القضية هي ، اذن ، بالدرجة الاولى ، قضية سياسية ، انها ، بالنسبة للبرجوازيات المسيطرة ، لا سيما في البلدان المرتبطة تبعيا بالامبريالية ، قضية حياة او موت • وحياة هذه الطبقات المسيطرة مرتبطة ببقاء النظام الامبريالي وديمومته ، وموتها يكمن في استقلالها عنه • ليست القضية ، كما يوحي شيحا في كثير من كتاباته ، قضية جغرافيه : ليست كما في قوله هذا : "ان الجغرافيا هي التي تصنع التاريخ وتحكم سياسة الامم واستراتيجيتها • انها ما يمكن تسميته ايضا : طبيعة الامور" (١٢٩) • فما هذا القول سوى الشكل الايديولوجي الذى ينقلب فيه (او ينعكس) قول آخر يمكن صياغته على الوجه التالي : ان السياسة ــ بما تعنيه من حركة صراع طبقي ــ هي التي تصنع التاريخ وتحكم الجغرافيا ، وهذا ما يؤكده شيحا نفسه ، في الشكل الذى يعالج فيه العلاقة بين المتوسط والاطلنطي ، بحيث يخرج الاول من الثاني ،

---

* اشكر للرفيق فواز طرابلسي اطلاعي على مقتطفات انتقاها لشيحا من كتاباته في جريدة "لوجور" الفرنسية • مما سهل علي الرجوع الى البعض منها في هذه الدراسة •

ويجعل من اميركا أماً ، أو أباً ، للبنان والعالم العربي • حقيقة الامر ، اذن ، في هذا الفكر البرجوازي ، برغم تلك الفذلكة "الرياضية" التي يلجأ اليها ، هي أن علاقة التماثل هذه بين الطرفين : المتوسط والاطلنطي ، ليست جغرافية ، بل هي سياسية • وربما كان الاصح القول انها ليست جغرافية الا لانها سياسية •فالضمني من منطق هذا الفكر البرجوازي الشيحاوي هو الذي يؤكد هذا القول • ولئن كان يؤكد ، في نصوص اخرى ، العكس تماما ،فلأن السياسة نفسها تقضي ، بالضبط ، به • ولا اهمية ، في الحقل الايديولوجي ، لتناقض بين قولين يحكمهما منطق واحد من الفكر الطبقي ، هو منطق الضرورة في تأبيد سيطرة الطبقة المسيطرة • فالسياسة هي التي تحكم ، من موقع مصالح تلك البرجوازية الكولونيالية ، آلية هذه اللغة الايديولوجية ، من أول حرف فيها الى آخر حرف ، اذ لا وجود عندها لسيطرة امبريالية يجب التحرر منها ، ولا وجود عندها لاستقلال وطني يجب تأكيده والحرص عليه • ولتبرير التبعية ، تجد لها في الطبيعة اساسا يؤبدها • يقول شيحا : " ثمة ما وراء الاستقلالات ، تبعيات في الطبيعة (كما في طبيعة الاشياء) لا يمكن لاى مجتمع بشرى الافلات منها " (١٣٠) • هكذا ينحو دوما منطق هذا الفكر الايديولوجي البرجوازي في تبريره واقع السيطرة الطبقية البرجوازية الكولونيالية : يرفع الى مطلق طبيعي وضعا تاريخيا محددا خاصا بسيطرة هذه الطبقة المسيطرة ، في ارتباطها التبعي بالامبريالية • وهو لا يقوم بهذا الذي يقوم به من باب التبريرالايديولوجي وحسب ، بل ايضا من باب طموحه المستحيل الى تأبيد ما لا يمكن تأبيده ، بفعل حكم حركة التاريخ عليه بالزوال ، في حركة تجدد الازمة المزمنة لهذه الطبقة المسيطرة • وما رجوع هذا الفكر المستمر الى منطق البداهات الطبيعية في اثبات ما يحاول اثباته من ضرورة علاقة التبعية بالامبريالية ،سوىدليل على عجزه عن اثبات ضرورة هذه العلاقة ، أو قل ، بتعبير آخر ، ان الحركة نفسها التي تنقلب فيها ، في ذلك الفكر ، علاقة التبعية هذه بداهة طبيعية ، تؤكد بذاتها ان هذه البداهة ليست طبيعية ، بل هي ايديولوجية ، بمعنى ان ذلك الفكر البرجوازي لا يلجأ الى تأكيد طابع البداهة الطبيعية من علاقة التبعية بالامبريالية الا لان هذه العلاقة مرفوضة فعلا في حقل الصراع الطبقي الذي هو هو حقل الصراع الوطني • فضد قوى التحرر الوطني يؤكد ذلك الفكر ضرورة هذه العلاقة ، فيظهرها لهذا ، مظهر العلاقة الطبيعية • ضد قوى التحرر هذه ، تنفي البرجوازية الكولونيالية ، في ممارستها الايديولوجية للصراع الطبقي ، ضرورة الاستقلال الوطني ، في تأكيدها طبيعية التبعية ، فتنفي ، بالتالي ، وجود الامبريالية نفسه •

يقول شيحا ، بهذا الصدد : " انها لفكاهة ان نستمر في التكلم ، بانتظام ، على امبريالية • فالارض اخذت وجها جديدا • ان ما يجرى هو اجمال حتى يبقى الاساسي من

اساسيتنا حيا . فما يجب الاسهام في صنعه ، هو الثورة وهو الحرب" (١٣١) . لقد سبق قول ان الاطار التاريخي الذي يوضع فيه هذا الكلام هو بدايات المرحلة الجديدة من نهوض الحركة الوطنية التحررية العربية ضد الامبريالية . فمد نهوض هذه الحركة ترتسم ، اذن ، الممارسة الايديولوجية البرجوازية للفكر الشيخاوي . من هذا الموقع الطبقي الرجعي بكلم شيخا ، ومعنى وجود امبريالية ، بما تعنيه من نظام سيطرة يحب التحرر منه . فالامبريالية عندنا لبيت امبريالية . انها اعاده توحيد العالم ضد ما يتهدد العالم في الاساس من انسانيته . فالصراع ، عندنا ، قائم ، اذن ، بين قوى الانسانية ، والقوى المعادية للانسانية . وهو يحدد هذه القوى بالقول انها قوى الثورة والحرب . اما سبب الخلط عنده بين قوى الثورة وقوى الحرب ، فراجع الى ان الموقع الطبقي الذي منه ينظر في الحركة التاريخية (وهو موقع البرجوازية ، وبالتالي ، موقع الامبريالية) يجعله يرى في قوى الثورة ، اي في القوى التي لها مصلحة في اجراء التحويل الثوري للمجتمع ، الخطر المباشر الذي يتهدد النظام الرأسمالي، قاعده السيطرة الطبقية للبرجوازية . هكذا تماثل عنده قوى الثوره وقوى الحرب ، بحيث تصير كل حركة ثوريه على النظام الرأسمالي وعلى نظام السيطره الامبرياليه ، مؤكدة بالضرورة للحرب ، وتصير القوى البرجواريه الرجعيه والقوى الامبريالية مرادفه لقوى السلم والانسانية . فالاساسي من الانسانية ، هذا الذي هو هو الجوهري ، يتجسد ماديا في النظام الرأسمالي الامبريالي .

لا رغبه عندنا في دحض هذه الاقوال . ما يهمنا ، في هذا المجال ، هو ان نبين ان شيخا ، في ممارسته الايديولوجية البرجوازية للصراع ضد حركة التحرر الوطني للشعوب العربية ، يحاول جهده ان يؤكد ان الخطر الفعلي الذي يتهدد لبنان والعالم العربي ليس الامبرياليه ، بل الثورة عليها .فهو يؤكد ، في تاكيده هذا ، وحدة النظام الرأسمالي الامبريالي كنظام عالمي ، فيه تتهاوت الحدود الجغرافيه بين المتوسط والاطلنطي ، مثلا ، بحيث يصير ذاك امتدادا لهذا ، او ـ على حد قوله ـ "جيبا" منه (١٣٢) ، فيرتبط الدفاع عن الاول ، حكما ، بالدفاع عن الثاني ، وترتبط مصالح البرجوازيات الكولونيالية العربيه بمصالح البرجوازيات الامبريالية . فلا مفر للعالم العربي ، اذا اراد الحفاظ على علاقات الانتاج الرأسماليه فيه ، من الارتباط التبعي بالامبريالية ، عسكريا وسياسا واقتصاديا . انها دعوة ملحة توجهها شيخا الى البرجوازيات العربية لاحكام علاقة التبعيه التي تربطها بالامبريالية ، في بدايات تلك المرحلة من نهوض حركة التحرر الوطني . باسم "المتوسطية" يوجه شيخا دعوته هذه ، فيقول : " الاميركيون والانكليز هم ، بالتتبع ، الاقوى ، وهذا ما لا نشكو منه ، فقوتهم نجاتنا ... نحن هنا متوسطيون ، ونحب المنطق . عربا او غير عرب ، نحن لا نريـــد ان ندافع عن المتوسط ، وحدنا بين المتوسطيين . فليحمل العبء معنا آخرون ،

وليأخذوا حصتهم منه ، ولنجلس اسبانيا وفرنسا وايطاليا واليونان وتركيا حول الطاولة مع العرب (ولكن معهم ، بالطبع ، الاميركيون والانكليز) ، ولنتفاهموا المهم ، ان حصتنا متوسطية تبدو ، هذه الساعة ، معقوله ، اكثر من الحلف الاطلسي" (١٣٣) .

المنطق "المتوسطي" يقضي ، بحسب شيحا ، بان تكون الدفاع عن المتوسط مشتركا بين "المتوسطيين" جميعا ، عربا كانوا ام غير عرب . ولا يهمنا هنا ما هو ليس لهذه العبارة الاخيرة المظهر السري الذي يدعي . فنحن نعلم جيدا ان للرابط "المتوسطي" الذي يظهر مظهر الرابط الجغرافي ، بينما هو ، في الحقيقة ، رابط سياسي ، على الرابط العربي الذي يظهر ، بدوره ، مظهر الرابط القومي او العرقي او الحضاري ، بينما هو ، في الحقيقة ، ايضا ، رابط سياسي وطني هو الذي يتحدد ، داخليا ، بحركة التحرر الوطني للشعوب العربية . وتغليب الاول على الثاني ليس سياسة الا لان الاول ، كالثاني ، سياسي . والفارق بين الاول والثاني هو الفارق بين موقع العداء للامبريالية ، وموقع العداء الوطني لها . لهذا ، وحب قول ان تلك العبارة بـ "عربا كانوا ام غير عرب" ـ ليست بريئة ، بل انها ، في تلك اللغة الايديولوجية ، اثر من اثباء هذه اللغة ، من موقع النفعة الطبقي ، ذاك الذي هو علاقة تناقض تناحري مع الموقع الطبقي الاخر الذي هو الموقع الوطني) . لكن هل من المنطق ، بحسب هذا المنطق "المتوسطي" الذي هو ، في الظاهر ، منطق جغرافي ، ان يشترك الاميركيون والانكليز في الدفاع عن المتوسط ، مع انهم ليسوا متوسطيين ؟ هنا ينكشف المنطق "المتوسطي" على حقيقته الطبقية الفعلية ، من حيث هو منطق سياسي . والمنطق السياسي هذا هو منطق الدفاع عن النظام الرأسمالي كنظ م امبريالي . هذا هو المنطق الذي يحكم الفكر الشيحاوي : انه منطق العداء لحركة التحرر الوطني للشعوب العربية ، من حيث هي حركة تحرر من الامبريالية وعداء لها .

٢ ـ في علاقة النفعة وديمومة التوازن الداخلي

يقول شيحا : " ان نضال العالم العربي من اجل انفصاله عن الغرب ، في هدف العودة الى دائه بـ" حريه" ، يرتدي ، الى حد بعيد ، مظهرا وهميا . ان سياسة اكثر تعقلا هي في ان يتذكر ان القارة الاوروبية لم تعد في وضع مختلف عن الوضع الذي يتوجد فيه الشرق الادنى ، بالنسبة للولايات المتحدة ، وفي ان يفاوض من اجل الحصول على مساعدات لا يمكن الاقلات منها" (١٣٤) .

كيف نفهم هذا النص ، لا سيما الجملة الاولى منه ؟ يقول شيحا ان التحرر من الغرب امر وهمي ، بمعنى ان الاستقلال الوطني بات امرا مستحيلا في هذا العالم الراهن ،

تقوم السيطرة الطبقية للطبقة البرجوازية المسيطرة . فاذا كان هذا هكذا ، فان ديمومة "التوازن" الداخلي لبلدان الشرق الادنى لها معنى ديمومة هذه السيطرة الطبقية بالذات . كما ان ديمومة "توازن" العلاقة بالغرب لها معنى ديمومة تجدد علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية . فكل خلل في هذه العلاقة ينعكس سلبا في خلل في "التوازن" الداخلي ذاك ؛ اى في تعطيل لحركة اعادة انتاج علاقات الانتاج الكولونيالية القائمة .

للفكر الشيحاوى ، على الاقل ، هذه الفضيلة في قول الاشياء بصراحة ، على طريقته الخاصة ؛ اى بشكل تتموه فيه في صياغات اللغة الايديولوجية . انه يؤكد ، بصراحة ، ان انعتاق البرجوازيات الكولونيالية من علاقة تبعيتها بالامبريالية ، امر مستحيل ؛ فديمومة وجودها محكومة بديمومة هذه العلاقة . وما الاستقلال السياسي في البلدان التبعية سوى الشكل الذى تتجدد فيه هذه العلاقة بالذات . من هنا ، هذا الحكم الشيحاوى القاطع بأن "الحقيقة هي اننا ، من دون الغرب ككل ، لا بد هالكون . فاذا تفكك الغرب ، لا شيء يقدر على انقاذنا من الشقاء" (١٣٦) . وما هو الغرب ككل ، ان لم يكن النظام الرأسمالي الامبريالي كنظام عالمي ؟ في هذا الضوء ، يتضح المعنى الحقيقي للفكر "المتوسطي" : انه خدعة ايديولوجية لربط لبنان والعالم العربي بالامبريالية ككل (لا بالامبريالية "المتوسطية" وحدها ، ان كان لهذا التعبير من معنى) ربطا تبعيا محكما .

(ملاحظة سريعة : لم تصل ، بعد ، هذه الايديولوجية ، مع شيحا ، الى طرح المقولة التي ستصل اليها لاحقا ، لا بفعل تطور داخلي فيها ، بل بفعل تطور حركة الصراعات الطبقية التي ستحشر البرجوازية اللبنانية في الزاوية الضيقة من مأزقها الطبقي ، بحيث سيكون عليها ان تحسم امرها بين السير في طريق التطور الديمقراطي الذى سترى فيه طريق الثورة الوطنية ، الذى هو ، عندها ، طريق القضاء عليها ، وبين السير في طريق الرفض الفاشي العنصرى الطائفي لكل تطور تاريخي . وهو ايضا طريق "انتحارها" الطبقي . لن نتوقف الان عند عبارة "الانتحار" هذه التي يجب ان تؤخذ بمعناها المجازى اكثر منها بمعناها اللفظي الدقيق . المهم في الامر ، هو ان تلك المقولة التي نشير اليها ، ستأخذ في تلك الايديولوجية البرجوازية شكل المعادلة التالية : لبنان بلد مسيحي ، ولانه مسيحي ، ولان المسيحية فيه هي ، بوجه خاص ، المارونية ، فهو بلد غربي ، بمعنى انه ينتمي الى الغرب ، او الحضارة الغربية ، لا الى الشرق ، او الاسلام ، او العروبة . انه ، في جوهره نفسه ، غربي . اما عند شيحا ، فما تزال العلاقة بينه وبين الغرب ، على صعيد الجوهر ، ان جاز التعبير ، علاقة "خارجية" . وما انتماؤه الى الغرب الا من باب انتمائه الى النظام الرأسمالي العالمي ،

وما فيه من صراع بين النظام الرأسمالي ونقيضه الذى لا يسميه شيحا في هذا النص ، وان كان سيسميه ، كما سنرى بعد ، في نصوص اخرى ، فكل تحرر من الغرب يقود حكما الى الوقوع في قبضة ذلك النقيض الذى قال عنه شيحا ، من قبل ، انه الثوره ، والذى سيقول عنه ، بعد ، انه الشيوعية .فاما البقاء في صف الغرب ، واما الوقوع في الشيوعية . هكذا كان منطق البرجوازية دوما في صراعها الطبقي ضد التحرر الوطني : منطق التلويح بالخطر الشيوعي . لكن البرجوازية ، من جهة أخرى ، تدرك في ممارستها الايديولوجية هذه ، ان السمة الرئيسية للتاريخ المعاصر هي ، بالفعل ، حركة الانتقال فيه من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وتدرك ايضا ان هذه الحركة يحكمها منطق الضرورة التاريخية . من هنا يأتي الطابع المأسوى للغة الايديولوجية الشيحاوية . فالقضية ، بالنسبة للبرجوازية اللبنانية وللبرجوازيات العربية ، قضية حياة او موت ، ولا حياة لها الا بارتباطها التبعي بالغرب الامبريالي ، وكل محاولة للتحرر منه ، مهما ارتدت طابعا شكليا ، هي محاولة انتحارية ، لان من منطقها الضرورى ، ان هي تحققت بالفعل ، ان تقود الى تقويض سلطة البرجوازية واطلاق سيرورة الانتقال الى الاشتراكية . ان البرجوازية اللبنانية ليست في موقع خوف وقلق وحسب ، بل هي في موقع هلع طبقي مما ينذر به تطور حركة التحرر الوطني للشعوب العربية من أخطار جسيمة . قد يكون موقع هذه البرجوازية اقوى من موقع البرجوازيات العربية ، وهذا ما يدركه شيحا تمام الادراك . لذلك ، يمكن القول بأن مصدر القلق عند البرجوازية اللبنانية ، كما يظهر في كتابات شيحا ، هو ، بالاضافة الى واقع ازمتها المزمنة ، مرحلة النهوض في حركة التحرر العربية ، اى هذا الذى يسميه شيحا "النضال من أجل الانفصال عن الغرب والعودة الى الذات ". وموقع الوسيط الطبقي الذى تحتله البرجوازية اللبنانية بين الامبريالية والعالم العربي يجعلها في خوف مستمر من تطور حركة التحرر العربية ، لان كل تطور ثورى في هذه الحركة لا بد له من ان ينعكس سلبا على وضعها الطبقي . هذا ما يفسر لنا نبرة الالحاح والخوف التي كان يدعو بها شيحا الدول العربية الى السير في خط آخر غير خط الانفصال عن الغرب ، او الابتعاد عنه ــ ما دام كل تحرر او استقلال وطني امرا مستحيلا في ظل النظام الرأسمالي العالمي ــ والى حسم الامر بين طريق الثورة وطريق التبعية الكلية للامبريالية . فالرفض الطبقي البرجوازى المتسق لطريق الثورة الوطنية التحررية يقود حكما الى الارتباط الكلي بالغرب . هذا ما يؤكده شيحا ، باستمرار ، في نصوص كثيرة ، كقوله ، مثلا : " ان الدرس الحاسم المستفاد من هذا الوضع من الامور ، هو ان الشرق الادنى يفقد كل توازن حين يفقد توازنه من جهة الغرب" (١٣٥). هذا يعني ، بوضوح ساطع ، ان "توازن " بلدان الشرق الادنى (لبنان والعالم العربي) قائم على "توازن" علاقته بالغرب . ومفهوم "التوازن" في الفكر الشيحاوى له ، كما رأينا سابقا ، معنى محدد هو ، بالضبط ، ديمومة الوضع القائم ، اى ، بتعبير آخر ، ديمومة اعادة انتاج علاقات الانتاج القائمة ، التي عليها

ككل . لكنه بلد "متوسطي" . و"متوسطيته" هذه هي طريق وصوله ، في تلك الايديولوجية ، الى "عربيته" . فتطور هذه الايديولوجية في اتجاهها اللاحق ، اي في الاتجاه الفاشي العنصري الطائفي ، لا يصعبها في تعابير مع ما هي عليه ، مثلا ، في الفكر الشحاوي . بقدر ما يؤكد فيها نزعات معينة نجد مقدماتها جميعا في بنية هذا الفكر نفسه) انتهت الملاحظة.

٣ ــ في الخطر الرئيسي

ويطرح هنا سؤال : ما هو هذا الشيء الذي لن يقلب منه العالم العربي اذا انفصل عن العرب ، او تفكك الغرب هذا وتفتت ؟ ما هو نوع الخطر الذي يتهدد لبنان والعالم العربي ؟ وضد اي خطر يجب الدفاع عن البلدان "المتوسطية" ؟ يقول شيحا : "فلنتطر في كل الجهات ، فلم يبق غير سياسة الضامن المتوسطي لتخطيتنا ولالزام العرب . لئن كانت الصهيونية نسمة السماء المتقدم ، فلا ننس ان صراعا آخر وخطرا أكبر يتهدد العالم" (١٣٧) . وفي مكان آخر يقول بوضوح أكبر يعين فيه نوع هذا الخطر الذي يتهدد العالم : " هذا ما يقوله العقل . لا يمكن لنا ان نتجاهل اوروبا حين يكون لنا مثل هذا الموقع الجغرافي الخطير ، وحين يكون علينا ان نتصدى للخطر الماركسي والخطر الصهيوني معا" (١٣٨) .

الخطر ، في الظاهر ، مزدوج ، انه الماركسية والصهيونية معا . مجابهة هذا الخطر المزدوج تقتضي تحالفا عسكريا وسياسيا مع اوروبا ومع الولايات المتحدة ، أي ، بتعبير آخر ، مع القوى التي عليها ان تجابه هذا الخطر نفسه ، وهذه القوى هي القوى الامبريالية . لكن ، هل هذا القول صحيح في اطار هذا المنطق الايديولوجي البرجوازي بالذات ؟ وهل الخطر ، بالفعل ، مزدوج ، كما يؤكد شيحا ؟ وهل تسوى ، بتعبير آخر ، في هذا المنطق ، خطر الصهيونية وخطر الماركسية ؟ بل هل تمثل الصهيونية خطرا فعليا على العالم العربي وعلى لبنان ، قياسا على خطر الماركسية ؟ اليس من الضروري بحسب هذا المنطق البرجوازي ، التمييز بين هذين الخطرين واقامة الفارق بينهما ، بحيث يتطرح السؤال : أي الاثنين اشد خطرا على لبنان والعالم العربي : الماركسية أم الصهيونية ؟ لا نتأول الفكر الشحاوي بحشره في زاوية هذه الاسئلة المحرجة ، ولا نسقط عليه قولا لم يقله ، بل نحاول ، بالعكس ، في نقدنا اياه ، ان نجابهه بالمنطق الذي يحكمه . والخطر الفعلي الذي يتهدد لبنان والعالم العربي ، بحسب هذا المنطق ، هو الخطر نفسه الذي يتهدد العالم بأسره . لكن العالم هذا ، عند شيحا ، هو الغرب وحده . فالصهيونية ، اذن ، ليست سوى خطر وهمي اذا ما قيست بالخطر الفعلي الذي يتهدد هذا العالم الذي هو الغرب . وشيحا هو الذي يقدم

الفارق بين هذين الخطرين : خطر وهمي ، أو لفظي ، هو الصهيونية ، وخطر فعلي هو الماركسية • وهو ، في هذا ، منطقي جدا مع نفسه ، لانه يتكلم من موقع الدفاع ، لا عن حركة التحرر الوطني أو عن القضية الفلسطينية بالطبع ، بل عن النظام الرأسمالي الامبريالي ، بما هو نظام عالمي • وموقع هذا الدفاع عن هذا النظام هو هو الموقع الطبقي الذي يحتله البرجوازية اللبنانية والبرجوازيات العربية في علاقتها بحركة التحرر العربية ، وبالتالي ، بالحركة الوطنية الفلسطينية ، ولا يمكن لهذا الموقع الطبقي الا ان يكون موقع عداء صريح لهذه الحركة ، كما هو بيّن في كتابات شيحا ، وكما هو بيّن في قوله ، مثلا : " في الاخطار الراهنة ، لا يمكن للمسوطين ان يدافعوا عن انفسهم بفاعلية الا بالاشتراك مع من يدافعون عن الاطلنطي وعن العرب " (١٣٩) •

هذا هو الدفاع البرجوازي الحقيقي في لبنان والعالم العربي : انه دفاع عن الغرب ضد الماركسية ، انه دفاع عن النظام الامبريالي ضد قوى التقدم والتحرر الوطني والاشتراكية • فلا علاقة ، اذن ، لهذا الدفاع ، بجغرافية الشرق الاوسط ، او بشعوره وادبه وموسيقاه ، كما يحاول شيحا أن يوهمنا ، بل هو دفاع سياسي طبقي عن نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية ، من حيث هو نظام عالمي • لكن شيئا من الحياء له علاقة بالتضليل الايديولوجي هو الذي يمنع شيحا من ان يصرح بما يتضمنه منطق فكره ، بالضرورة ، من أن الخطر لا يكمن في الصهيونية بقدر ما يكمن في "الماركسية" • فالتناقض القائم بين العالم العربي والصهيونية ثانوي اذا ما قيس بالتناقض الرئيسي القائم بينه وبين "الماركسية" • فلتحديد التناقض الرئيسي في العالم العربي ، وبالتالي ، لتحديد الخطر الرئيسي الذي يتهدده ، يجب الانطلاق دوما ، بحسب منطق الفكر الشيحاوي البرجوازي ، من ضرورة وضع العالم العربي هذا — ولبنان — في طرف واحد مع الغرب ، بحيث يكون الطرف الاخر من هذا التناقض هو الذي يتهدد هذا الغرب ، بالدرجة الاولى • وليس لهذا العرب معنى جغرافي ، ان له ، بالتحديد ، معنى النظام الرأسمالي الامبريالي •

قلنا ان شيئا من الحياء الضروري بضرورة التضليل الايديولوجي ، هو الذي يدفع شيحا الى قول ما يجب قوله دون التصريح به علانيه ، بحيث يبقى الضمني من فكره ضمنيا ، فان ظهر ، ففي شكل يموّهه • مثلا ، في قوله هذا : " وهل يجب التذكير بأن الحادا حقودا ينتصب في وجه الاديان التوحيدية ، وبأن من الجنون وضع هذه الاديان الكبرى في صراع مضمر بينها ،بينما نفي الله هو الذي يتهددها ؟" (١٤٠) • جملة معبرة من مقال كتبه شيحا بعنوان : " خطوط كبرى لدرس في العلوم السياسية" ، في ١٣آب (أغسطس) ١٩٥٢ ،أي بعد قيام دولة اسرائيل ،وبعد الانقلاب الناصري• أما سياق الفكر الذي قيلت فيه ، فهو دعوة العرب ، ودعوة مصر بوجه خاص ، الى الالتزام

الصريح بسياسة الانحياز الكامل الى الغرب ، بدلا من السير في سياسة عدم الانحياز التي اخذت تسير فيها حركة التحرر الوطني في البلدان المستعمرة ، وبدلا من السير في سياسة العداء للامبريالية والنضال من اجل التحرر منها • وهنا أيضا نرى شيحا يدعو الى الالتزام بسياسة الانحياز الى الامبريالية ، باسم "المتوسطية" • "فالعالم العربي في وضع فوضوي ، لانه خرج على توازنه الطبيعي • وهذا التوازن ، بالضرورة ، متوسطي" (١٤١) • انه الخوف من التطور الناهض لحركة التحرر العربية ، ينعكس هنا في هذه الدعوة الصريحة الملحة ، باسم "المتوسطية" الى الحفاظ على علاقة التبعية بالغرب الامبريالي • الخطر الفعلي يتجسد هنا ،في سياق هذا الفكر ، في هذه الحركة التحررية الوطنية بالذات • وباسم الدين ، وباسم الدفاع عنه ، باسم محاربة الالحاد الذى له معنى الشيوعية عند هذا الفكر الايديولوجي البرجوازى ، يؤخذ موقف العداء لحركة التحرر العربية • ويؤخذ هذا الموقف من موقع طبقي محدد هو موقع البرجوازية الكولونيالية الذى هو هو ، في النظام الرأسمالي العالمي ، موقع الامبريالية نفسه • كيف يمكن للصهيونية ، انطلاقا من هذا الموقع الطبقي ، ان تشكل الخطر الرئيسي ، أو ان تشكل خطرا فعليا على العالم العربي ، وعلى لبنان ــ البرجوازية ؟ كيف يمكن ، من هذا الموقع الطبقي الذى هو موقع عداء للحركة التحررية العربية ، ان تكون اسرائيل أشد خطرا على عالم البرجوازيات الكولونيالية العربية من خطر حركة التحرر الوطني للشعوب العربية عليها ؟ شيحا منطقي مع نفسه في رفضه هذا المنطق • انه يخاف الخوف كله على موقع الوسيط الطبقي للبرجوازية اللبنانية من نهوض هذه الحركة الوطنية •لكنه لا يقدر على ان يقول بصراحة * ان خطر هذه الحركة أشد وأقوى من خطر اسرائيل على انظمة السيطرة الطبقية للبرجوازيات الكولونيالية العربية ، ومنها البرجوازيــة اللبنانية • لهذا ، نراه يغيّب ، بضرورة التضليل الايديولوجي ، السياسي في الديني ، بحيث تكتسب لغته حياء ، فيه ينقلب التناقض السياسي الرئيسي في العالم العربي (ولبنان منه) بين قوى حركة التحرر الوطني ، من جهة ، وقوى البرجوازيات الرجعية والصهيونية والامبريالية ، من جهة اخرى ، تناقضا دينيا رئيسيا بين الالحاد (او نفي الله) من جهة ، والاديان التوحيدية ، من جهة اخرى ؛ وهذه الاديان التوحيدية ، كما يعلم الجميع ، هي الاسلام والمسيحية واليهودية • لئن كان الاتفاق ممكنا ، على قاعدة هذا التناقض الديني الرئيسي ، بين العرب واسرائيل ــ بغض النظر عن شروطه التي سيحددها لنا شيحا لاحقا ــ فانه ، بالمقابل ، امر مستحيل مع قوى التحرر الوطني التي تشكل ، في هذا التناقض ، وبفعله ، طرف الالحاد منه • كما أن تلك الاديان التوحيدية هي في طرف واحد مع الغرب الامبريالي في هذا

---

* أما التوسّع في تحليل الاسباب التي تمنعه ، كبرجوازى ، من التصريح بهذا القول ، فليس ممكنا في هذه الدراسة ، بل يستلزم دراسة أخرى قائمة بذاتها •

التناقض ذى الطابع العالمي ، بمعنى انه ، في العالم العربي ، نفسه على الصعيد العالمي . انه القائم ، في نهاية التحليل ، بين قوى الامبريالية وحلفائها من البرجوازيات الكولونيالية الرجعية ، وبين قوى التحرر المناهضة للنظام الامبريالي العالمي . على قاعدة ذلك التناقض الديني بالذات ، ستشير الايديولوجية البرجوازية اللبنانية الى قوى التحرر الوطني تلك بعبارة تتكرر باستمرار على صفحات صحيفة "العمل" الكتائبية "قوى الشر" .ولا نظلم شيحا كثيرا اذا قلنا ان علاقة التحالف بين الرجعية اللبنانية واسرائيل ، ضد الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني للشعوب العربية كلها ، ترتسم في منطق ذلك التناقض نفسه بين الاديان التوحيدية والالحاد ، اى، في الحقيقة ، بين قوى التحالف الرجعي الصهيوني الامبريالـي وقوى التحرر الوطني .

من موقع الضرورة الطبقية في تأبيد علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية ، من حيث ان تأبيد هذه العلاقة اساسي لتأبيد السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية المسيطرة ، تتحدد علاقة لبنان بالعالم العربي كعلاقة تناقض تناحرى مع كل حركة وطنية فيه ، فتتحدد ، بالتالي ، من موقع علاقة التناقض التناحرى هذه ، علاقته باسرائيل كعلاقة ، ان هي كانت علاقة تناقضية ، فليس لها ، بالضرورة طابع التناقض التناحرى الذى لعلاقته بالحركة التحررية العربية . فخطر هذه الحركة على البرجوازيات العربية وعلى البرجوازية اللبنانية ، كخطر الحركة الوطنية اللبنانيه عليها ، أشد بكثير من خطر اسرائيل . ان المنطق الذى يحكم هذا القول في تمييزه بين خطر رئيسي وخطر ثانوى ،وبين تناقض رئيسي وتناقض ثانوى ، هو منطق التناقض الطبقي نفسه الذى نجده في كل نظام رأسمالي .وبين خطر لا يتهدد نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة، وخطر يتهدد هذا النظام ، فارق رئيسي تدركه دوما هذه البرجوازية بحسها الطبقي .

خلاصة الفكر الشيحاوى ، بما يمثله من فكر للبرجوازية اللبنانية ، هي ان اسرائيل ، برغم كل شيء ، اى برغم جميع التناقضات بينها وبين البرجوازية اللبنانية والبرجوازيات العربية ،أقل خطرا ، بما لا يقاس ، علىأنظمة هذه البرجوازيات ، من أى حركة تحررية وطنية في أى بلد عربي .

في ضوء هذا ، نفهم دعوة شيحا الدول العربية الى الانحياز الكامل الى الغرب : انها دعوة صريحة لاقامة حلف رجعي مقدس ، على صعيد العالم العربي ، ضد الحركة الوطنية العربية التي عرف شيحا بدايات مدها ، او ارهاصات هذا المدّ منها ، قبل وفاته. ولا فاعلية لهذا الحلف ان لم يلتزم بمنطقه الضرورى في الانحياز الكلي الى الغرب . اما اذا كانت اسرائيل تشكل عقبة في طريق هذا الانحياز الكلي ، فان شيحا يحاول ان

يقنع من لم يقنع بعد من العرب (أي من البرجوازيات العربية) بأن ثمة خطرا أشد وأدهى من اسرائيل : انه الخطر ـ كما يقول ـ أي ، بالتحديد ، قوى التحرر الوطني ، من حيث هي هي قوى التحويل الاجتماعي ، وهو ما يسميه احيانا الالحاد ، ويسميه الماركسية ، ويسميه الشيوعية . فلا بد اذن من حسم الموقف في تحديد الخطر الرئيسي ، أي في تحديد العدو الطبقي لهذه البرجوازيات المتقاعسة . يقول صراحة : " ليس الخطر الشيوعي وتهديد اسرائيل ، لا حظ للعرب في الخلاص الا في الدفاع المشترك " (١٤٢) . ويقول بشكل أوضح : "... ان العرب لا يرون بعد ، بوضوح كاف ، ضد من وضد ماذا عليهم ان يدافعوا عن أنفسهم ... عليهم ، في البدء ، ان يقوموا معا بترتيب الاخطار بحسب تدرجها " (١٤٣) . ولا يأتي الخطر الاسرائيلي ، بالطبع ، في الدرجة الاولى من هذه الاخطار ، بل يأتي الخطر الشيوعي . ولا خطر ، بالطبع ، من الامبريالية ، فالامبريالية لا وجود لها ، عند صراحة ، والغرب ، بالعكس ، هو سبيل خلاص العرب ، وهو السبيل الاوحد . فلا خلاص ، اذن ، الا بديمومة نظام السيطرة الامبريالية . هذا الذي يؤمن ، في الوقت نفسه ، ديمومة الوجود الاسرائيلي ، وديمومة نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية اللبنانية والبرجوازيات العربية . فالعدو الحقيقي هو هذا العدو الطبقي الذي يتهدد هذا النظام ، ويسير في طريق التحرر الوطني منه

الفصل الخامس

البرجوازية اللبنانية والقضية الفلسطينية

ما هو موقف شيحا من القضية الفلسطينية ، في ضوء موقفه هذا من حركة التحرر الوطني للشعوب العربية ؟ ربما كان الذي يهمنا ، بشكل مباشر ، في هذه الدراسة ، هو تحديد الموقف من هذه القضية ، بعد قيام دولة اسرائيل ، أكثر منه قبل قيامها . ما قال يوما واحد من العرب ، بالطبع ، انه مع قيام دوله اسرائيل . والموقف اللفظي منها ليس بالمقياس . لقد جُمعت معظم كتابات شيحا حول هذه القضية في كتاب واحد بعنوان "فلسطين" * ، فبامكان القارئ الرجوع اليه ، ان اراد مفصلا . اما نحن ، فسنحاول ان نوجز هذا الفكر بهدف معرفة المنطق الاساسي الذي يحكمه في معالجه القضية الفلسطينية ، وتحديد مفاصله الكبرى .

١ ــ في خطر اسرائيل

اكثر من نص يشير الى ان شيحا كان ، بالطبع ، ضد قيام دولة اسرائيل ، فهي ليست خطرا على لبنان وحده ، بل على العالم العربي كله ، لانها دوله توسعية . هنا يكمن خطرها المباشر : "ان دولة يهودية تريد التوسع كل عشر سنوات او عشرين سنة ، وتجبر جيرانها على العيش في خوف دائم ، لهي دولة لا يمكن القبول بها . والدولة اليهودية ، للاسف ، انوجدت للتوسع باستمرار" (١٤٤) . وفي نص آخر يقول : " كل لبناني ،ككل سوري ، عليه ان يتذكر اننا الجيران المباشرون لهذا الطموح ولهذه القوة ، وان المشروع اليهودي لا يمكن ان يعرف تطوره المرجو الا بالمرور على اجسادنا" (١٤٥) . ويقول ايضا : " ان المغامرة اليهودية هي عنصرية قائمة على دين" (١٤٦) . (لاحظه ؛ الا يصح هذا القول الشيحاوي على مغامرة "الجبهة

---

* نشير الى هذا الكتاب بالعربية : "فلسطين" .
Michel Chiha, *Palestine*, éd. du trident, Beyrouth 1957.

اللبنانية" ، او ما تبقى منها من كتائب واحرار ؟ وتبقى اسرائيل نموذجا خالصا لهذه المغامرة العنصرية الفاشية للرجعية اللبنانية)• وفي نص آخر يقول :" أما نحن اللبنانيين ، فعلينا ان نتذكر ان هذهالقوة تولد على حدودنا ، واننا بلد صغير ، واننا يمكن ان نكون ارض ميعاد لليهود ، بضغطهم علينا من الجنوب ، وبهجرتهم التي لا تحصى" (١٤٧)•

كثيرة هي النصوص التي تؤكد ، تكرارا ، الفكرة نفسها : اسرائيل قوة ناشئة لا يستهان بها ؛ انها خطر دائم جاثم على الحدود ؛ انها بلد توسعي لا تحيا الا بالتوسع • لا شك في ان هذه النصوص ، وغيرها الكثير مثلها ، مفيدة لنا • لكن ، تستوقفنا،احيانا ، عبارة تبدو "بريئة" ، قد نمر بها ، في نص ما ، مرورا سريعا ، دون التنبه الى ما تحمله من دلالة بالغة الاهمية في تحديد منطق الفكر الذى يحكم ذلك الموقف الذى نحن بصدد تحليله ، كالعبارة التالية في هذا النص:"انالمشكلةاليهودية هي من اكثر المشكلات في العالم تعقيدا وصعوبة ، بل انها ، برأينا ، من امور العناية الالهية" (١٤٨)• العبارة التي نشير اليها في هذا النص ، والتي نؤكدها بخط التشديد ، هي "العناية الالهية".فلنتوقف عندها قليلا ، لان تحليلها يساعدنا ، بالفعل ، على فهم منطق الفكر الشيحاوى ، والبرجوازى اللبناني بشكل عام ، في مجال القضية الفلسطينية •

في سياق وصف المشكلة اليهودية بأنها معقدة وشائكة ، يجرى التكلم على "العناية الالهية" • فبدلا من ان يقود تأكيد طابع التعقد الخاص بهذه المشكلة ، بشكل منطقي ، الى ضرورة تحليلها والبحث في أسباب هذا التعقد وشروطه التاريخية ، يكتفي النص ، بالعكس ، بأن يصفها بأنها معقدة الى حد يصعب معه تحليلها ، ويكاد يكون النظر في اسباب تعقدها امرا مستحيلا ؛ لان تلك المشكلة ، وان كانت بحد ذاتها حدثا تاريخيا (نشوء دولة اسرائيل) ، فهي لا تدخل في مجال العقل البشرى التاريخي• بحسب منطق هذه العناية الالهية التي اليها يرد شيحا ، في نهاية التحليل ، أمر وجود اسرائيل واسباب قيامها ، لم يعد من الممكن ، ولا من الجائز ، طرح سؤال تاريخي كهذا ؛ ولماذا انوجدت اسرائيل هذه في قلب المنطقة العربية ، وفي وقت يتزامن تماما مع بدايات حركة التحرر الوطني لشعوب هذه المنطقة ضد الامبريالية ؟ ان طرح مثل هذا السؤال مضيعة للوقت ، لان ذلك المنطق الغيبي ـ التغييبي يرد عليه ، ضمنيا ، بالقول :ان اسرائيل انوجدت بأمر من العناية الالهية ، لا سبيل لعقل الى ادراكه ، وهنا يكمن تعقده وصعوبته • فلماذا البحث فيه ؟ او قل ، ان البحث فيه ، في ضوء هذا المنطق ، لا يقود الى النظر في الشروط التاريخية الملموسة لقيام دولة اسرائيل في علاقتها بالامبريالية ، من جهة ، وبحركة التحرر العربية ، من جهة اخرى ، وفي علاقة

هذه بتلك ايضا ، بقدر ما يقود ، بشكل طبيعي جدا ، الى النظر في الكتابات المقدسة (التوارة مثلا) ، ففي هذه الكتابات النبأ اليقين . هكذا تنفهم دعوة شيحا الى اعادة قراءة هذه الكتابات ، في محاولات تفسير مثل ذلك الحدث التاريخي المعقد الشائك (١٤٩) . المهم ، بالنسبة لهذا المنطق من الفكر البرجوازي ، هو ، بالضبط ، تغييب العلاقة الفعلية بين اسرائيل والامبريالية ، بحيث لا يؤدي موقف العداء من اسرائيل الى موقف عداء للامبريالية . ما نريد تأكيده هنا هو ان الموقف الطبقي من الامبريالية هو الذي يحدد ، في نهاية التحليل ، الموقف الفعلي من اسرائيل ، بمعنى ان هذا الموقف من اسرائيل يختلف باختلاف الموقف الطبقي من الامبريالية . فمن موقع التبعية للامبريالية ، الذي هـو الموقع الطبقي البرجوازي الذي منه ينظر شيحا في القضية الفلسطينية ، بما تعنيه ، في هذا المجال، من قيام دولة اسرائيل في فلسطين ، لا يمكن ان يكون الموقف من اسرائيل موقفا وطنيا فعليا ، هو موقف عداء لها . فالموقف الوطني هذا لا يمكن ان ينطلق ، بشكل متسق ، الا من موقع العداء للامبريالية ، لا من موقع التبعية الطبقية لها . ان موقع العداء ذاك هو هو موقع الحركة التحررية الوطنية العربية . تؤكد هذا ، برغم ظاهر القول في كتابات شيحا ، لا سيما في مجموعة مقالاته في كتاب "فلسطين" المشار اليه اعلاه . فهل ثمة تناقض بين الموقف الشيحاوي من اسرائيل ــ وهو موقف عداء لهذه الدولة ــ وبين موقفه من الامبريالية ومن حركة التحرر العربية ، وهو موقف تبعية صريحة واضحة للامبريالية ، وموقف عداء صريح وواضح لحركة التحرر هذه ؟ هل التناقض فيه ، أم في قولنا السابق ذاك ؟

نجيب عن هذا السؤال بنفي هذا التناقض في الحالتين : ليس التناقض في ما نقول ، ولا تناقض فعليا في الموقف الشيحاوي الذي هو موقف طبقي برجوازي . ونثبت ما نقول على الوجه التالي : بالاضافة الى ما اشرنا اليه اعلاه من اقحام شيحا العناية الالهية في تفسير قيام دولة اسرائيل ، بهدف تغييب السبب الرئيسي التاريخي الفعلي الذي هو الامبريالية التي اوجدت اسرائيل ككيان غريب في قلب هذه المنطقة ، لضرب حركة التحرر العربية الناهضة ، فان من الضروري التمييز بين موقف شيحا من اسرائيل قبل قيام هذه الدولة ، وموقفه منها بعد قيامها . فالموقف الضدي الصريح هو الذي اتخذه شيحا قبل قيام دولة اسرائيل . لكن ، ما ان انوجدت هذه الدولة حتى بات الهم الرئيسي عنده هو : كيف التعامل مع هذا الامر الواقع ، انطلاقا من العمل به ، لا من رفضه ؛ اذ لم يعد ، برأيه ، من سبيل على الاطلاق لرفض هذا الامر الواقع ، او النضال ضده ، لا عن ضعف ــ وهو فعلي ــ ، بقدر ما هو عن خوف طبقي برجوازي من آثار هذا النضال بالذات . اننا ، بتعبير اوضح ، لا نجد تفسيرا لهذا القبول باسرائيل كأمر واقع (ما دام هو من باب العناية الالهية) ، ورفض التصدي له ، سوى ذلك الموقع الطبقي البرجوازي نفسه الذي ينطلق منه شيحا في النظر في هذا الامر الواقع ، والذي

هو هو موقع البرجوازية اللبنانية وسائر البرجوازيات العربية حتى يومنا هذا (بل لا سيما في يومنا هذا الموصوم بالخيانة البرجوازية الساداتية) والذى هو موقع البعد للامبريالية ، وموقع مناهضة حركة التحرر الوطني للشعوب العربية ، من حيث هي حركة تحويل اجتماعي لعلاقات الانتاج القائمة ، بما هي حركة تحرر وطني من الامبريالية • من ذلك الموقع الطبقي بالذات ينطلق شيحا في ادراكه العميق (او في حسه الطبقي) ان كل نصدّ وطني فعلي لاسرائيل هو ، بالضرورة ، نصد فعلي للامبريالية ، والعكس بالعكس • فعلاقة التناقض الوطني التناحرى باسرائيل والصهيونية ، ان كانت متسقة في ممارسة ثورية فعلية ، لا يمكن لها الا ان تكون علاقة تناقض وطني (أى طبقي) تناحرى بالامبريالية ، ولا يمكن لهذه العلاقة ، بدورها ، أن كانت متسقة في ممارسة ثورية فعلية ، الا ان تكون علاقة تناقض طبقي تناحرى بالبرجوازيات العربية الكولونيالية المسيطرة ، ومنها البرجوازية اللبنانية • هنا ، بالتحديد ، يكمن "خطر" اسرائيل على واقع الانظمة البرجوازية العربية : انه يكمن في هذه الممارسة الوطنية الثورية المتسقة لصراع الشعوب العربية ضد اسرائيل والصهيونية والامبريالية والرجعية العربية • والخطر هنا على السيطرة الطبقية لهذه البرجوازيات المرتبطة تبعيا بالامبريالية ، وعلى انظمتها الرجعية ، أشدّ وأدهى من خطر التوسع الاسرائيلي • الخوف الطبقي من ذلك الخطر الفعلي المتمثل في حركة التحرر العربية ، وفي نهوضها المقبل الضرورى ، بفعل وجود اسرائيل بالذات وسياستها التوسعية ، هو الذى يحكم منطق الفكر البرجوازى الشيحاوى في اسراعه بالامتثال الى ضرورة الامر الواقع ، ورده الى امر العناية الالهية ، وفي دعوته الدول العربية الى الدخول في نظام الدفاع المشترك ، بالمعنى الذى بينّا سابقا ، اى بربط العالم العربي بمصير الامبريالية ، عسكريا وسياسيا واقتصاديا •

(ملاحظة : أليس منطق هذا الفكر البرجوازى هو الذى يحكم الممارسة السياسية الرجعية العربية في سيرها في طريق الحل الاستسلامي واقامة تحالف استراتيجي مع اسرائيل والامبريالية ضد قوى الحركة الوطنية العربية الثورية ، بما فيها قوى الثورة الفلسطينية ؟ ان المنطق الرجعي الذى يغلّب خطر الحركة الوطنية الثورية هذه على "الخطر " الاسرائيلي ، هو الذى يقود ، في خط مستقيم ، الى اقامة ذلك التحالف الذى نراه الان يتجسد في ممارسة الرجعية المصرية والرجعية اللبنانية) •

٢ ــ في خطر النصال ضد اسرائيل

في هذا الضوء ، بالذات ، يجب ان نفهم هذه الفكرة التي تتردد كثيرا في كتابات شيحا ، في قوله ، مثلا : " للعالم العربي مشكلتان كبيرتان تسيطران على باقي المشكـــلات : اسرائيل والدفاع المشترك • هنا يكمن الاساسي " (١٥٠) • والاساسي هذا هو "قلق من المستقبل " (١٥١) يدركه شيحا بحسه الطبقي • ويحق لنا ان

نتساءل ، بشيء من الخبث ، لكن في خط منطق الفكر الشيحاوى نفسه : ما غاية هذا الدفاع المشترك ؟ هل هو ، بالفعل ، دفاع موجه ضد اسرائيل ؟ وهل صحيح ما يوهمنا به شيحا ، في كثير من نصوصه ، من ان سبيل الدول العربية الوحيد الى الوقوف في وجه اسرائيل هو الاستناد الى الغرب ، وفي اطار الدفاع المشترك ؟ (ملاحظة : أليس هذا المنطق شبيها بالمنطق الساداتي ؟) • نحن نرى ، في ضوء ما سبق من تحليل ، ان الغاية الاساسية من هذا الدفاع المشترك هي الوقوف في وجه المخاطر المقبلة التي ستترتب ، في العالم العربي ، على نضال الشعوب العربية ضد الكيان الصهيوني في فلسطين • والغاية الاساسية هذه هي ايضا تكريس الوضع الجديد الذى انوجد ، بقيام دولة اسرائيل ، او الانطلاق منه من اجل وضع حد نهائي ، بمعونة الغرب ، للتوسع الاسرائيلي ، بحيث تتمكن البرجوازيات العربية من قطع الطريق على تلك المخاطر المقبلة التي سيولدها النضال العربي ضد الصهيونية والامبريالية • ان الخطر الفعلي الذى يتهدد العالم العربي كله لا يكمن ، برأى شيحا ، في وجود اسرائيل ، بل في الثورة الوطنية على هذا الوجود ، وفي نهجها الذى من منطقه الضرورى ان يقود حكما الى مجابهة مع الامبريالية والبرجوازيات المسيطرة • من هنا أتت ، عند شيحا ، وعند المنطق الطبقي البرجوازى الذى يحكم فكره وتحليله ، ضرورة تحديد سلم الاولويات في الاخطار التي تتهدد العالم العربي ، والتي يتوجه ذلك الدفاع المشترك ضدها • ويحدد شيحا ، بوضوح كبير ، الخطر الرئيسي ، او الفعلي ، بقوله انه الشيوعية •

ويكتسب هذا التحديد دلالة خاصة حين نعلم انه يتم في سياق التكلم على اسرائيل بالذات • فلنقرأ ما يقوله بهذا الصدد : " منذ مجيء الشيوعية ، علينا ، بالطبع ، من جهة الشرق ، أن ندافع عن انفسنا • الا يرى من هم في القاهرة ان الزمن يجرى ، وان اسرائيل تتجذر ، وان فرصها تنمو ؟ الا يرى هؤلاء ان من يستفيد من بطء المحادثات بين مصر والغرب الذى يستحثها ، هو روح الثورة ؟ " (١٥٢) •

لقد تحددت ، في هذا النص ، وجهة ذلك الدفاع المشترك ، فتحدد ، بالتالي ، مصدر الخطر : انه الشيوعية ، تأتي العالم العربي من جهة الشرق • لكن ، هل لهذا القول ، بالفعل ، طابع البداهة الذى يحاول أن يضفيه شيحا عليه ، باستعماله كلمة "بالطبع" ؟ (كان الاجدر ترجمة هذه الكلمة من الفرنسية بعبارة "بكل بداهة") • لا نظن ذلك ، ففي هذا القول تمويه ايديولوجي يبدده شيحا نفسه حين يعين الخطر الفعلي بالقول : انه "روح الثورة" • هنا يكمن الخطر الفعلي : في هذه "الثورة" بالذات • فكل تأخر في الاتفاق السياسي بين مصر والغرب يضرّ بمصالح البرجوازية ، لانه يستثير تطور الحركة الوطنية في مصر والعالم العربي • ان ذلك الخطر الذى يشير اليه شيحا ، والذى يرعبه الرعب كله ، ليس هذا الذى يأتي من جهة

الشرق ، على حد تعبيره ، بل ذاك الذى يأتي من جهة الداخل ، ان جاز القول ، موجها ضد اسرائيل والعرب الامبريالي وضد النظام البرجوازى الكولونيالي نفسه . انه خطر حركة التحرر الوطني في تمحورها ، في العالم العربي ، حول القضية الفلسطينية . الخطر الفعلي يكمن ، اذن ، في وجود هذه القضية بالذات ، اكثر منه في وجود اسرائيل . أو قل ، بشكل أدق ، انه يكمن في وجود قضية فلسطينية يولدها ، في العالم العربي ، وجود اسرائيل والنضال الجماهيرى العربي ضد وجود هذه الدولة ، بحيث تستحيل تلك القضية الفلسطينية قضية داخلية خاصة بكل بلد عربي . هكذا نفهم تطور الفكر الشيحاوى ، من موقعه الطبقي البرجوازى المرتبط تبعيا بالامبريالية ، في مجال الموقف من اسرائيل : ما ان انوجدت هذه الدولة في فلسطين حتى صار الهم الطبقي الرئيسي الذى يستحوذ على فكر شيحا هو ــ ان جاز التعبير ــ تعطيل اللغم الموقوت الكامن في وجود تلك الدولة ، كي لا يولد انفجاره قضية اسمها القضية الفلسطينية التي ، بتمحور حركة التحرر العربية حولها ، تفجر العالم العربي من الداخل * ، ضد الصهيونية والامبريالية والرجعية العربية . المهم ذاك هو اذن العمل على الا تنوجد في العالم العربي مثل هذه القضية . لهذا كله ، يجب الوصول الى اتفاق بين الدول العربية واسرائيل ، برعاية الغرب ، وفي اطار الدفاع المشترك ،ولهذا الاتفاق شرطان هما : تدويل القدس ، والضمانة الدولية التعاقدية للحدود العربية الاسرائيلية . في هذا يقول شيحا : " ... لا حل لمأساة اسرائيل خارج التدويل الفعلي للقدس والضمانة الدولية التعاقدية للحدود العربية الاسرائيلية" (١٥٣) . وتتكرر الفكرة نفسها بالحاح في كثير من النصوص : فهو تارة يتكلم على "تصحيح معقول للحدود" (١٥٤) ، وتارة على ضمانةعربية غربية للحدود ضد التوسع الاسرائيلي (١٥٥) ، ويربط تلك الضمانة التعاقدية الدولية للحدود بتنظيم الدفاع المشترك مع " القوى التي تدافع عن حريات الروح وحرية البحار" (١٥٦) ، وينوجه ، مباشرة ، الى الولايات المتحدة ليطالبها بالسير في سياسة هذا الاتفاق الاسرائيلي ــ العربي ، للحؤول دون ما يسميه "الكارثة التي تتهيأ" (١٥٧) . وما هذه "الكارثة" سوى التي اشرنا اليها سابقا ، والتي هي "كارثة" على الغرب الامبريالي وعلى أنظمة البرجوازيات العربية الرجعية . انها "كارثة" حركة التحرر الوطني في نهوضها العارم الذى بدأت تظهر بوادره مع الناصرية .

---

* يدرك شيحا ان مرضا ما ينخر الدول العربية من الداخل ، في قوله مثلا : " اذا تهيأ للمشروع اليهودى ان يتقدم كما هو مخطط له من قبل رجال يعرفون ماذا يريدون والى أين هم ذاهبون ، فان الحياة تصير ، بسرعة ، مستحيلة (لا تطاق) بالنسبة للجيران ، المباشرين وغير المباشرين للدولة اليهودية ، الذين يتآكلون من الداخل ،والذين هم مهددون بوسائل اقتصادية واجتماعية وسياسية متنوعة." ("فلسطين" ،ص٩٩ . خطوط التشديد منا) .

نفهم من هذه النصوص كلها شيئا اساسيا هو ضرورة تثبيت الوضع الذى انوجد في العالم العربي بوجود اسرائيل ، وضرورة الوصول الى نوع من الاستقرار السياسي في المنطقة ، بوضع حدّ للتوسع الاسرائيلي ، خوفا من تلك "الكارثة" المقبلة التي تتهدد وضع البرجوازيات العربية بكامله ، وبالتالي ، وضع الغرب الامبريالي نفسه في المنطقة العربية . من زاوية الحرص على انظمة هذه البرجوازيات المرتبطة بالامبريالية ، نظر شيحا في ما يسميه "المأساة الاسرائيلية" . ولهذه التسمية ، بحد ذاتها ، دلالة بالغة. أليس من منطق هذا الفكر البرجوازى ان نغيب في لغته الايديولوجية عبارة كان عليها ، لو كان منطق هذا الفكر منطق الفكر الوطني الصحيح ، ان تحل محل تلك العبارة الاخرى ، بحيث يجرى الكلام ، بشكل طبيعي وضرورى ، على "المأساة الفلسطينية" بدلا من الكلام على "مأساة اسرائيلية"؟ فالقضية التي تنطرح على هذا الفكر هي "القضية الاسرائيلية" او "القضية اليهودية" . ونكاد لا نجد في كتاب "فلسطين" عبارة "القضية الفلسطينية" ، بل نجد في مقالات هذا الكتاب ، عوضا عنها ، فراغا ولّده تغييبها الضرورى من قبل ذلك المنطق من الفكر البرجوازى الذى يرتعد خوفا من تلك "الكارثة" المقبلة في ولادة القضية الفلسطينية . ليست القضية لفظية ، كما قد يتراءى للبعض ، وليست في احلال لفظة ، او عبارة ، محل اخرى . ولا نحمّل الكلمات دلالات لا تحملها . حين يكون همّ البرجوازية ، بالدرجة الاولى ، الا يتولد عن وجود اسرائيل في فلسطين ، في قلب المنطقة العربية ، قضية فلسطينية تستثير نهوضا عارما في حركة التحرر الوطني للشعوب العربية ضد الامبريالية ، راعية اسرائيل ، وضد الرجعية العربية التي ارتكبت الخيانة الوطنية ، فان من الطبيعي جدا ، بل من الضرورى ، ان ينعكس ذلك الهم في بنية التعبير اللغوى الايديولوجي ، اسقاطا لعبارة "القضية الفلسطينية" او "قضية الشعب الفلسطيني" .

يؤيد كلامنا هذا المنطق الطبقي الاساسي الذى يحكم النظر الشيحاوى في مشكلة اسرائيل . ولا نقول في القضية الفلسطينية التي يريد شيحا ، وتريد البرجوازية اللبنانية ، كالرجعية العربية ، الغاءها من اساسها نفسه . ان طموح البرجوازية الى الغاء هذه القضية ليس وليد البارحة ، وليس وليد الحرب الاهلية في لبنان ، او ما قبلها مباشرة ، بل هو راجع الى اول يوم قامت فيه دولة اسرائيل . هذا الطموح يجد تعبيره في محاولة حصر القضية ، عند شيحا مثلا ، في تأمين حدود عربية ــ اسرائيلية ثابتة و "معقولة" ــ على حد قوله ــ تكرس وجود اسرائيل وتلجم توسعها ، بحيث يصير ممكنا ، بعد الانتهاء من تحقيق شروط ما يسميه شيحا "هذه السياسة الكبرى" (١٥٨) ، ان تهتم البرجوازية بالامور الاقتصادية "بقلب خفيف" (١٥٩) لا يثقله خوف من "كارثة" ثورية تحل بالعالم العربي ، على قاعدة الاتفاق العربي ــ الاسرائيلي ، وفي اطار الدفاع المشترك ضد الخطر الثورى الاتي من الداخل ، لا "من جهة الشرق" ، اى في اطار

ديمومة علاقة التبعية البنوية بالامبريالية ، التي هي اساسية لديمومة السيطرة الطبقية للبرجوازيات الكولونيالية . فقارئ كتابات شيحا في هذا المجال ، يكاد لا يجد ذكرا لقضية اسمها قضية الشعب الفلسطيني ، كأن هذا الشعب لا وجود له . ولا قضية لشعب لا وجود له .

لقد نظر شيحا في المشكلة الاسرائيلية ـ ولا نقول في القضية الفلسطينية ـ من زاوية مصالح البرجوازية اللبنانية ، بالدرجة الاولى ، من حيث انها تحتل موقع الوسيط الطبقي بين الامبريالية والعالم العربي ، ومن زاوية المصلحة الطبقية الرئيسية للبرجوازيات العربية ، في ديمومة سيطرتها الطبقية ، وفي ديمومة ارتباطها التبعي بالامبريالية . وما كان له ، من موقعه الطبقي البرجوازي ، ان ينظر فيها ، بالطبع ، من زاوية قضية الشعب الفلسطيني ، في ارتباطها العضوي بحركة التحرر الوطني للشعوب العربية . لقد حاول جهده ، من موقعه هذا ،ان يبيّن للقوى الامبريالية، داعمة وجود الدولة الاسرائيلية والمشروع الصهيوني في المنطقة العربية ، الخطر الكامن في نهوض تلك الحركة التحررية ، على مواقع الامبريالية نفسها في العالم العربي ، وبالتالي ، على مواقع البرجوازيات التبعية فيه . باسم الدفاع عن انظمة هذه الطبقات ضد ذلك الخطر المقبل ، ذهب شيحا ، قبيل قيام دولة اسرائيل ، الى حد دعوة الدول العربية الى المجازفة في التصدي للخطر الحاضر المتمثل في القوة الاسرائيلية . "فبين الخطر الحاضر والخطر المقبل ، يجب الان ان نختار "(١٦٠) واختيار شيحا يذهب ، بالطبع ، في خط التصدي لهذا الخطر المقبل ، لكن هذا لا يعني انه مقتنع بقدرة الدول العربية على التصدي بالقوة للدولة الاسرائيلية . انه ، بالعكس ، يدرك عجز هذه الدول عن ذلك . ربما كانت شطحة لفظية منه ، قام بها مرة واحدة ، لكن لها دلالة التأكيد على ذلك الخطر المقبل الذي يتهدد الانظمة البرجوازية العربية ، ولها دلالة لفت نظر الغرب الى هذا الخطر . فقيام دولة اسرائيل ، برأيه ، خطأ كبير يرتكبه الغرب . اما اذا صار هذا الخطأ امرا واقعا ، وهو واقع بالفعل ، "فلا بد من ان نرى فيه ، مرة اخرى ، يد الله ، وشكلا مفاجئا من غضبه وعقابه "(١٦١). ومتى كان الخطأ خطأ اذا كان الله ، بالفعل ، صاحبه ، برغم كون العرب اداته التنفيذية ؟ انه قدر ينزل على العالم العربي بأمر من العناية الالهية.

في المخطط الصهيوني "يغلب السياسي على الاقتصادي في جميع النقاط الاساسية"(١٦٢). ان ما تريده الصهيونية ، هو بناء امبراطورية (١٦٣). انها "حلم سيطرة وقوة ذو ابعاد عالمية"(١٦٤). "فاسرائيل التي على ابوابنا ، نفرض علينا النظر في جميع اوجه الجبرة وجميع نتائجها . وليس سهلا لبلد صغير ان يتغير بتقل هذا الخطر على حدوده ... ان ورس اسرائيل ، هذا الذي يفاس بالنقد وبالقوة ، يبدو

ثقيلا ومليئا بالمخاطر على امم ليس لها ، في جميع الفروع ، سوى موارد محدودة" (١٦٥) . هنا ، في هذا النص ، وفي نصوص اخرى شبيهة سنرى بعضها لاحقا ، يأخذ الخطر الاسرائيلي ، من زاوية مصالح البرجوازية اللبنانية ، معنى سياسيا واقتصاديا محددا. لئن ركز شيحا النظر ، من زاوية مصالح الغرب الامبريالي والبرجوازيات العربية التبعية ، على ذلك الخطر المقبل في نهوض الحركة التحررية ضد الصهيونية والرجعية والامبريالية ، فهو الان يركز النظر ، من زاوية موقع الوسيط الطبقي الخاص بالبرجوازية اللبنانية ، على خطر اسرائيل ، من حيث هي قوة سياسية وعسكرية واقتصادية ، وبالتحديد ، من حيث هي قوة مالية لا يمكن للبرجوازية اللبنانية مناهضتها . خطر اسرائيل لا يكمن في سياستها التوسعية وحسب ، وفي مطامعها في الجنوب ، بل هو يكمن ، بوجه خاص ، في قدرتها المالية على منافسة البرجوازية اللبنانية على دورها الوسيطي نفسه . فالعالم العربي لا يحتمل وجود لبنان آخر . (ملاحظة : ستجد البرجوازية اللبنانية حلا لهذه المشكلة في ان تقلبها : ولماذا لا يكون لبنان اسرائيل ثانية في العالم العربي ؟ وقد تمر ، الان ، هذه الفكرة نفسها في رأس اكثر من برجوازية رجعية عربية . ستصل البرجوازية اللبنانية الى هذا الحل ، في شروط محدودة من الصراع الطبقي الوطني ، لها علاقة ، بوجه خاص ، بالقضية الفلسطينية . باختصار نقول : لما صارت القضية الفلسطينية هذه قضية لبنانية داخلية ، فتحقق ذلك الخطر المقبل الذى كان شيحا يشير اليه ويرتعد منه ، حسمت البرجوازية اللبنانية امرها بأن اقامت تحالفا استراتيجيا مع اسرائيل ضد الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وحركة التحرر العربية كلها . صهينة لبنان نتيجة ضرورية لهذا التحالف ، وهي ترتسم في منطق الفكر الشيحاوى نفسه ، في تحديده سلّم الاخطار على الوجه الذى رأينا سابقا ، بحيث كان الخطر الاول الذى يجب الدفاع ضده هو الخطر الاتي من الداخل : خطر التحويل الثورى الكامن في نهوض الحركة الوطنية التحررية) .

لقد كانت المقاطعة العربية الاقتصادية لاسرائيل تصب ، بشكل مباشر ، في مصلحة البرجوازية اللبنانية التي استطاعت ، هكذا ، ان تحافظ ، الى حد بعيد ، على دورها الاقتصادى التقليدى في العالم العربي كوسيط طبقي بينه وبين الامبريالية . ويعود شيحا ، في نصوص أخرى ، فيؤكد هواجس البرجوازية هذه نفسها ؛ فاسرائيل عنده هي "القوة المالية الاولى في العالم" (١٦٦) . وفي نص آخر يقول : " لا توازى موهبة اليهود السياسية سوى موهبتهم المالية " (١٦٧) . فال وف كل المخوف هو من ان تتوجد البرجوازية اللبنانية في وضع ينفرض فيه عليها الدخول في منافسة مع هذه الموهبة المالية التي هي موهبة مشتركة بينها وبين اليهود . "فاسرائيل خلقت للقوة ، ولادارة المال وعلاماته ..." (١٦٨) . هذا هو الهاجس الذى يقض مضجع الطغمة

المالية في لبنان على ادارة المال واللعب به ، بل لها قدرة تفوق هذه بكثير ، لان لها "ابعادا عالمية" ، على حد تعبير شيحا . فكيف لا يكون لوجود مثل تلك القوة اثر مدمر ، على الصعيد الاقتصادى ـ المالي ، لدور البرجوازية اللبنانية ؟ ويعبر شيحا عن خوفه هذا فيقول : "... نحن لا نرى كيف يمكن لدولة اسرائيل ، وقد استحالت على حدودنا مرفأ يجتذب يهود العالم كلهم ، ان تترك الدول العربية ، ولبنان بالدرجة الاولى ، تعيش وتزدهر بسلام . انها لمخاطرة كبرى ، تلك التي تتطور ضد جيراننا وضدنا نحن بالذات ، مشروع وقح وجرئ من السيطرة الاقتصادية والمالية والصناعية والتجارية ، لا يمكن ان ينتهي الا بانتهاكات ارضية وسياسية ، وبارتهان له فوق كاهلنا عبء أثقل نير ، واخيرا ، بعبودية ... وفي نهاية هذا المشروع ، نحن لا نرى غير يقظة واحتدام مخيف للتعصب ، وفي بلدان عديدة كثيرا من الخراب والدم والدموع" (١٦٩) . ان الخطر الاول للمشروع الصهيوني (وهذا النص مكتوب سنة ١٩٤٨) يكمن اذن في تلك السيطرة الاقتصادية والمالية والصناعية والتجارية على العالم العربي . وهذا الخطر يتهدد ، بالدرجة الاولى ، لبنان وموقعه الوسيط في هذا العالم العربي . اما الخطر الاخر الملازم لهذا الخطر الاول ، والذى هو نتيجة منطقية له ، فهو ما يسميه شيحا يقظة التعصب واحتدامه المخيف . انه ، بتعبير آخر ، يكمن في نهوض الحركة التحررية ، بفعل احتدام الصراع العربي ـ الاسرائيلي المتمحور حول القضية الفلسطينية ، هذه التي لا يدل على حضورها في النص الشيحاوى سوى تغييبها ، كان في تغييبها هذا انتصارا سحريا ، بالوهم الطبقي ، على خطرها المقبل .

٣ ـ في خطر تحول اللاجئين الفلسطينيين الى شعب مقاتل

كنا قد طرحنا سؤالا هو : كيف تظهر القضية الفلسطينية في ايديولوجية البرجوازية اللبنانية ، كما تتجسد في الفكر الشيحاوى ؟ وها نحن نجيب عنه : انها تظهر في شكل شبح مخيف له وجه ذلك الخطر المقبل . هنا تكمن ضرورة تغييبها . لكن شيئا منها يبقى ، يؤكد هذا التغييب ويدل عليه : انه الشكل الذى تنحصر فيه ، في هذه الايديولوجية ، في قصة لاجئين لا قضية لهم ، وان كانوا يطرحون ، بوجودهم نفسه كلاجئين ، على البرجوازية اللبنانية بالدرجة الاولى،وعلى البرجوازيات العربية ، اكثر من قضية او مشكلة . فليقرأ القارئ معنا هذا النص المطول لشيحا ، فان فيه ما نقول . لقد كتبه صاحبه سنة ١٩٥٠ ، بعنوان : " ما هو الاهم "،ويقول فيه : "كل النجاحات التي نعد بها انفسنا في السياسة الخارجية لن تكون الا شيئا قليلا ، ما دمنا لم نجد حلا للمشكلات التي اوجدتها حرب فلسطين وقيام اسرائيل . هذه هي ، بالنسبة لنا ، الصعوبة الكبرى . هذا هو الخطر الرئيسي . لنتجرد من الاوهام : فما حدث (وما سيحدث) على حدودنا الجنوبية هو ، بالنسبة لنا ، الاهم ، من بين كل

ما يجرى على وجه الارض " (١٧٠) .

ولنتوقف قليلا عند هذه الفقرة الاولى من النص ، حيث نرى فيها ، اذا قرأناها بدقة ، ان الخطر الرئيسي الذى يشير اليه شيحا ليس اسرائيل بقدر ما هو المشكلات التي تولدت عن قيامها وعن حرب فلسطين . وهذه المشكلات لم نجد بعد حلا لها . فبقاؤها بلا حل هو الذى يولد للبنان الخطر الرئيسي . فما هي هذه المشكلات ؟ وما هو هذا الخطر ؟ ربما وجدنا الجواب في الفقرة الثانية مباشرة . يقول شيحا : " بين اسرائيل وبيننا ، لا وجود لحائط طبيعي ، ولا لعائق . ان المئة والعشرين او المئة والثلاثين الفا من اللاجئين الفلسطينيين على ارضنا يشكلون ، من جهة اخرى ، اثقل عبء على اقتصادنا وعلى حياتنا الاجتماعية . والجرائم (او التجاوزات) التي يرتكبها ، مثلا ، لاجئون فلسطينيون لم تعد تحصى . لقد كنا دائما من اكثر شعوب الارض حفاوة وضيافة ، لكن للامكانيات حدودا ... بامكاننا ان نرسل وفودا عديدة الى كل الجهات ، وان نخصص ميزانية قوة كبرى لنتأمين حضورنا في جميع مظاهرات الحياة الدولية . لكن هذا لن يجعلنا نتقدم خطوة واحدة اذا لم نجد المشكلات الفلسطينية حلا لها . فما نبحث عنه الان ليس المجد ، بل الخلاص" (١٧١) .

البناء الشكلي للنص ليس اعتباطيا ، فهو يدل على منطق الفكر الذى يحكمه . ان يربط شيحا ، في الفقرة الاولى من نصه ، الخطر الرئيسي الذى يتهدد لبنان ، في الحاضر والمستقبل ، بالاثار ــ المشكلات التي تولدت عن حرب فلسطين وعن قيام اسرائيل ، فينتقل ، في الفقرة الثانية من نصه ، مباشرة الى التكلم على اللاجئين الفلسطينيين ، من حيث هم العب الاثقل على اقتصاد لبنان وحياته الاجتماعية ، بدليل التجاوزات والجرائم التي يرتكبونها ، هذا يعني ، بوضوح ، ان ذلك الخطر الرئيسي يكمن في هؤلاء اللاجئين ، حاضرا ومستقبلا (ولا سيما مستقبلا) ، وان بنية النص نفسها تفرض هذا الربط الضرورى بين ذلك الخطر وهؤلاء اللاجئين .

هنا ينطرح سؤال لا بد منه : ولماذا يشكل اللاجئون الفلسطينيون هذا الخطر ؟ واين يكمن ؟ يبدو لنا ان الجواب على هذا السؤال حاضر في النص الشيحاوى نفسه . لكن ، علينا ان نحسن قراءة هذا النص قراءة نقدية ، حتى نستكشف المنطق الذى يحكمه . وهذا المنطق ليس خاصا به وحده ، بل هو الذى يحكم الفكر الشيحاوى البرجوازى بكامله ، في شتى مواقفه من مجمل القضايا التي سبق لنا تحليلها في هذه الدراسة . من الخطأ التوقف ، اذن ، في هذه القراءة النقدية ، عند ظاهر الكلمات وحده . وظاهر الكلمات ، في النص الشيحاوى ، يؤكد ان ذلك الخطر يكمن في العبء الذى يشكله وجود اللاجئين الفلسطينيين على اقتصاد لبنان وحياته الاجتماعية .

وظاهر النص يؤكد ان هذا الخطر يكمن ، بتعبير آخر ، في وجود اللاجئين كلاجئين ، وفي المشكلات التي يطرحها وجودهم هذا كلاجئين ، على الصعيد الاقتصادي وعلى الصعيد الاجتماعي • وما دامت هذه "المشكلات الفلسطينية" ـ كما يسميها شيحا ، مستخدما صيغة الجمع ـ بلا حل ، فان الخطر جاثم على لبنان الذي بات ينشد الخلاص منه بأي ثمن • لكن الضمني في هذا النص هو هذا الذي يسكت عنه شيحا ولا يشير اليه بحرف ، وهو بالتحديد ، الوجه السياسي من هذه "المشكلات الفلسطينية" • وتغييب هذا السياسي ، الذي يقول عنه شيحا ، في نص آخر " ان له الغلبة الاولى على الاقتصادي ، في جميع النقاط الاساسية " (١٧٢) ، ويؤكد قوله هذا بالاسود وبالحرف الكبير ، هو الذي يحدد استخدام صيغة الجمع في التكلم على "المشكلات الفلسطينية" ، فيحصر الكلام عليها في صعيديها الاقتصادي والاجتماعي • ولو كان ذلك السياسي حاضرا في النص ،لانعكس حضوره هذا في اللغة نفسها ، في استخدام صيغة المفرد بدلا من صيغة الجمع ، بحيث ينفرض الكلام ، حكما ، على المشكلة او القضية الفلسطينية ،بدلا من ان يكون على "المشكلات الفلسطينية" • فالخطر الذي ينشد لبنان ـ البرجوازية الخلاص منه هو ، اذن ، خطر هذا السياسي بالذات ، الكامن في القضية الفلسطينية ، لا خطر الاثار الاقتصادية او الاجتماعية لهذه القضية ، في لبنان • بين ظاهر النص وضمنيّه علاقة هي مثيلة بالعلاقة القائمة بين هذه الاثار والسياسي الذي تتولد عنه •لذا نرى ظاهر النص ينبني ، في لغته الايديولوجية ، على مستوى هذه الاثار ، بينما يكمن ضمنيُّه في هذا السياسي المغيَّب فيه • بتعبير اوضح : لا خطر فعليا من اللاجئين ما داموا لاجئين • ولو اقتصرت قضيتهم على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تطرح ، لكان حلها سهلا وممكنا ، في حدود الوضع السياسي القائم ؛ أي بلا أي تغيير سياسي •ومهما تعددت هذه المشكلات او تعقدت ، فان حلها يبقى سهلا وممكنا ، لان انحصار القضية الفلسطينية فيها ، من حيث هي مشكلات اقتصادية اجتماعية ، هو هو الحل القائم على الغاء القضية الفلسطينية ، في انحصارها في قضايا لاجئين • وهذا هو ، بالفعل ، "الحل" الذي تطمح اليه الرجعية العربية ، والصهيونية والامبريالية • لكن الواقع المادي التاريخي عنيد ، ولا يمكن الغاؤه بمجرد الرغبة في الغائه • وهنا يكمن الخطر : في حركة تاريخية يستحيل فيها اللاجئون شعبا له قضية يلتحم بها في نضاله من اجلها • (ملاحظة : هذا ما سيؤكده ، بعد شيحا ، ايديولوجيو البرجوازية اللبنانية الرجعية ، لا سيما في هذه الحرب الاهلية المستمرة • كانوا يريدون للاجئين ان يظلوا لاجئين • فلما استحال اللاجئون شعبا مقاتلا ، تفجر حقدهم العنصري ضدهم في ابشع مظاهره ، ووجدوا "الحل" في صهينة لبنان) •

وتتأكد صحة قراءتنا النقدية هذه للنص الشيحاوي ، في قراءة تتممه التي يقدم فيها شيحا " الحل" الذي تنشده البرجوازية اللبنانية لـ "المشكلات الفلسطينية" ؛

يقول : " يجب اذن ان ندافع ، نحن وجيراننا ، عن أنفسنا ، وان نتدول القدس ، وان يعود اللاجئون الى بلدهم ، أو (خط التشديد منا) ان يجدوا لهم ملجأ خارج البلدان المكتظة بالسكان ، وان نتحرر ، اخيرا ، بلدان الجامعة من هذا الكابوس" . (خط التشديد منا) (١٧٣) .

ليست اسرائيل هي الكابوس ، هذا الذي يجب ان نتحرر منه بلدان الجامعة العربية ، ولبنان بالدرجة الاولى . بل هذا الكابوس هو ، بالتحديد ، اللاجئون الفلسطينيون - وهم ليسوا كابوسا الا لانهم قنبلة موقوته ، بامكانها ان تنفجر في كل لحظة ، حين تتوفر لها الشروط الضرورية لذلك . لكن انفجارها هذا لا شك فيه ، فهو حاصل بفعل النضال التحرري الوطني ضد الصهيونية والامبريالية والرجعية العربية ، وبفعل نضال اولئك "اللاجئين" ، بوجه خاص ، من اجل قضيتهم الوطنية . الخوف الكابوسي ، من جهتهم يأتي ، لا من جهة اسرائيل ، التي يدعو شيحا الى ضرورة الاتفاق والصلح معها ، برعاية الغرب ، والى اعتماد سياسة خارجية ، من قبل الدول العربية ، "اكثر اتساعا وتفهما وانسانية" (١٧٤) .

ليس تصلب المواقف من اسرائيل والغرب وتشنجها هما طريق ازالة هذا الخوف الكابوسي وتبديده ، بل "التفهم والانسانية" ، والقبول بالامر الواقع ، وادراك ما يجب ادراكه قبل اي شيء آخر : وهو ان مركز الخطر المقبل قد انتقل ، بوجود اسرائيل ، الذي لا مردّ لامر العنايه الالهية فيه ، من اسرائيل هذه بالذات ، الى اللاجئين الذين يحملون في صيرورتهم التاريخية النضالية الضروريه قنبلة مرعبة ، (ضد الانظمة العربية واسرائيل والغرب معا) ، اسمها القضية الفلسطينية . واذا لم يكن من الممكن الغاء هذه القضية ، فليتحرر لبنان ، على الاقل ، منها . (ملاحظه : مع انفجار هذه القنبلة ، لا سيما في وجود المقاومة الفلسطينية ، وفي وجود ثورة الشعب الفلسطيني ، صار على البرجوازية اللبنانية والرجعية العربية ــ بمعونة اسرائيل والامبريالية ، بالطبع ــ ان تنتقلا من محاولة الغاء تلك القضية ، بالحؤول دون تكونها ، الى محاولة تصفيتها ، بتصفية الثورة الفلسطينية) . ان السبيل الى ذلك هو ترحيل اللاجئين من لبنان ، هذا البلد المكتظ بالسكان ، الى بلد عربي آخر قادر على استيعابهم ، وملتزم أكثر من لبنان بهم ، بحكم كونه بلدا عربيا ، بينما لبنان هو لبنان فقط ، لا يتحدد الا بذاته ، أي في نفيه ان يكون عربيا . فليخرج اللاجئون الفلسطينيون اذن من لبنان ، وليتوزعوا على الدول العربية الاخرى ، ولتدرك هذه الدول ان في توزيعهم عليها مصلحة لها ، لان في توزيعهم هذا وتوطينهم ، الغاء للقضية الفلسطينية ، التي تشكل أكبر خطر يتهدد العالم العربي في انظمته البرجوازية الرجعية المرتبطة ، كنظام البرجوازية اللبنانية، ارتباطا تبعيا بالامبريالية ، يجب ان يتأبد ، كتأبد ارتباط اسرائيل بها .

وهذا الكل ، في اطرافه المتعددة ، يجد في الغاء تلك القضية مصلحته المشتركة .

الا يمكن للرجعية اللبنانية والرجعية العربية ، في هذا الزمن الراهن للحرب الاهلية المستمرة ، ان تتعرف الملامح الرئيسية لفكرها الطبقي في هذا الفكر الشيحاوى ؟

الفصل السادس

من "الطائفية" الى الفاشية

جاءت الحرب الاهلية في لبنان عنيفة مدمرة ، فلم يقصر الصراع فيها حول القضية الوطنية بعامة ، والقضية الفلسطينية بخاصة ، على حقل دون آخر من حقوله ، بل كان شاملا هذه الحقول كلها ؛ والحقل الايديولوجي هو مركز اهتمامنا في هذه الدراسة . فماذا حل ببناء الايديولوجية البرجوازية اللبنانية ، هذا الذى كان لشيحا القسط الاوفر في تشييده وتزويقه ؟ لقد تصدع هذا البناء ، كغيره ، بفعل حدة ذلك الصراع وجذريته ، وظهرت فيه فسوخ راح يظل منها ما كان فيه ضمنيا ، وهذا الضمني كان فيه الاساسي . لقد سقطت عن هذا البناء كل اقنعته ، فبدا عاريا في عنصريته وفاشيته . ليس من فارق كبير بين الفكر البرجوازى في كتابات شيحا ، مثلا ، والفكر البرجوازى في كراريس الكسليك او كتابات "العمل" ، (الا اختلاف النبرة ، ربما) . انه فكر واحد ، يتكرر في اشكال منه قد تختلف باختلاف شروط الصراع الطبقي ، لكن منطقا طبقيا واحدا يحكمها كلها ؛ انه منطق العداء للديمقراطية ولحركة التحرر العربية وللقضية الفلسطينية . انه هو هو منطق التحالف التبعي مع اسرائيل والرجعية العربية والامبريالية ، يأخذ في هذه الحرب الاهلية المستمرة شكله الاكمل ، اى شكله العنصرى الطائفي الفاشي ، هذا الذى هو في توافق تام مع حقيقته الطبقية البرجوازية ، بلا تمويه . لقد انحشرت البرجوازية الرجعية اللبنانية في الزاوية الضيقة من مأزقها الطبقي ، بحيث ارغمت على ان تعلن عن الضمني (الفاشي العنصرى) في ايديولوجيتها الطبقية ، ذلك الذى كان في الفكر الشيحاوى خفيا ، فراحت تستعيد ، في ممارستها الايديولوجية ، ثوابت هذا الفكر (فكرها) وتدفعها ، بفعل احتدام الصراع الطبقي ، لا سيما بعد ان استحالت القضية الفلسطينية فيه قضية داخلية ، بل محورية ، الى ابعد حدود منطقها الداخلي نفسه ، لتعيد تنظيمها من جديد في فكر عنصرى فاشي خالص ، لا يخجل من هويته هذه ، بل يصرح بها . واعادة تنظيم هذا الفكر تهدف الى أن يكون اكثر بساطة ، ليكون اكثر فاعلية واكثر قدرة على مجابهة الفكر الوطني الثورى .

واحتدام الصراع بين هذين الفكرين : الرجعي الفاشي ، والوطني الثورى ، هو نتيجة مباشرة لاحتدام الصراع في الحرب الاهلية بين القوى الرجعية الفاشية العنصرية الطائفية ، وبين القوى الوطنية الثورية الديمقراطية . القضية الفلسطينية تحتل في هذا الصراع حيزا مركزيا ، في ارتباطها العضوى بالقضية الوطنية اللبنانية ، بما تعنيه هذه القضية من دفاع عن وحدة لبنان ، ارضا وشعبا ، وعن استقلاله وتطوره الديمقراطي وارتباطه الداخلي بحركة التحرر العربية . ليس غريبا ان يتمحور ذلك الصراع اذن ، في حقله الايديولوجي ، حول هاتين القضيتين ، في تمفصل الواحدة منهما على الاخرى ، في قضية وطنية واحدة تجعل من الساحة اللبنانية حقل الصراع الرئيسي في الحركة التحررية العربية ، بين الخط السياسي البرجوازى الرجعي المتحالف ، فعليا ، مع اسرائيل والامبريالية ، والخط السياسي الوطني الثورى المناهض لقوى التحالف الرجعي الصهيوني الامبريالي ، في ضوء هدا الصراع الجدرى العنيف ، يجب النظر ، اذن ، في الممارسة الايديولوجية للبرجوازية اللبنانية .

في النظر في هذه الممارسة الايديولوجية ، سنعتمد على عيّنات منها تساعدنا على متابعة هذه الدراسة النقدية ، اقتطفناها من سلسلة الكراريس الصادرة عن "لجنة البحوث اللبنانية" في جامعة الكسليك . وهذه السلسلة مرقمة من ١ الى ٢١ بالعربية ، ومن ١ الى ٨ بالفرنسية ، بالاضافة الى ثلاث مذكرات بالعربية صادرة عن اللجنة نفسها بلا ارقام ، ومذكرة واحدة بالفرنسية بلا رقم . تاريخ هذه السلسلة يمتد على سنتي الحرب ، من ١٩٧٥ الى ١٩٧٧ . وسنعتمد ايضا على بعض الكتابات في مجلة "العمل" الشهرية . فالافكار نفسها تتكرر في هذه الكتابات بشكل ممل . لذلك ، لن نسترسل في قراءتها كلها واحدة تلو الاخرى ، رحمة بالقارئ وبنا ، بل سنعتمد منهجا آخر هو التالي : لقد وجدنا ، بعد قراءة هذه الكتابات كلها ، ان الكراس رقم ٣ بالفرنسية يلخص ، بشكل جيد وواضح ، هذه الافكار كلها . لذا ، قد يكون من المفيد ، لنا وللقارئ ، ان نعتمد هدا الكراس منطلقا لقراءة نقدية تفصيلية ، نطل فيها منه ، كلما دعت الحاجة ، على بعض الكتابات الاخرى ، لتأكيد ما يؤكد ، او لتوضيحه ، حتى يكون لهده القراءة النقدية شيء من الشمول ، لا نطال فيه نصّا بعينه ، بقدر ما نطال فيه بناء الايديولوجية البرجوازية اللبنانية بكامله ، في هذه المرحلة الراهنة من تطور الصراع الطبقي . اما الكراس الذى نشير اليه ، فهو بعنوان : "اضواء صريحة على القضية اللبنانية" * . ولقد نقلت مجلة "الحرية" منه الى العربية مقاطع كبيرة ، نشرتها في عددها ٧٥٢ ، الصادر في ١٩٧٥/١٢/٢٢ ، وقالت فيه انه "المذكرة التي قدمتها الرابطة المارونية الى كوف دومورفيل خلال زيارته لبنان كرئيس لبعثة الوساطة

* «Lumières Franches sur la question Libanaise». 52 pages.

الفرنسية" .

١ ـ في تهافت العقل البرجوازي

يصدمك ، في قراءة هذه الكتابات المليئة حقدا وفجورا ، شكل من العقل فيها ، يبدو للوهلة الاولى انه شكل "صليبي" .ثم تنظر فيها ، بهدوء العقل العلمي ، فلا يفاجئك لجوء الرجعية الى ترسانة الاسلحة الايديولوجية البالية ، تأخذ منها ما امكن ، مما له علاقة بالدين او بالطائفية ، لتعيد شحذه في ممارسات اجرامية ، من انواع القتل على الهوية ، ان هي دلت على شيء ، فانما تدل على ان تلك الرجعية هي في زمن احتضارها ، وان ايديولوجيتها ، مهما تقنعت بقناع "الصليبية" المتجددة ، فلن ينفعها هذا في اخفاء حقيقتها الطبقية الفاشية ، فهي " لا تكشف جوهرها الا وهي تموت" (١٧٥) . ويحار القارئ في شكل النقد الذى عليه ان يعتمد في نقض هذا الشكل "الصليبي" من العقل الذى يقوم على رفض العقل البرجوازى نفسه ، وعلى رفض منطقه. فمأساة العقل البرجوازى تكمن في مأزقه التاريخي هذا الذى هو فيه مدفوع ، بحركة الصراع الطبقي واحتدامها في زمن احتضار الرجعية والامبريالية ، الى التهافت ، في محاولته ايقاف تهافته . نراه ، حين يحاول ان يعقلن ازمته التي هو فيها ، في ازمة البرجوازية اللبنانية الرجعية في هذه الحرب الاهلية ، يعتمد شكلا "صليبيا" لا ينبني ، مفهوميا ، الا على اساس من نقض جهاز المفاهيم الايديولوجية البرجوازية نفسها ، وبالتالي على اساس من تهافت هذا الجهاز المفهومي . لكنه يخرج ، من محاولته هذه ، بفشل اكبر يزيد من تهافته (وفي هذا مأزقه التاريخي) لان ذلك الشكل "الصليبي" من العقلنة الذى يعتمد ليس صليبيا الا في الظاهر ، وليس اقطاعيا او خاصا بفكر ما قبل الرأسمالية الا في الظاهر ؛ انه ، بالعكس ، الشكل التاريخي المحدد لتهافت العقل البرجوازى ، في زمن احتضار الامبريالية . بين هذا الشكل "الصليبي" ، الذى هو شكل تهافت هذا العقل البرجوازى بالذات ، وبين ذلك الشكل الصليبي الخاص بالفكر الاقطاعي ، مثلا ، فارق اساسي هو القائم بين ايديولوجية الطبقة المسيطرة في نمط الانتاج الاقطاعي ، وبين ايديولوجية الطبقة المسيطرة في نمط الانتاج الرأسمالي . ولئن استخدمت الطبقة البرجوازية ، في شروط تاريخية محددة كهذه التي تمر بها في الحرب الاهلية ، مفاهيم او اشكالا بالية من العقلنة ، فلانها واقعة في ازمة ايديولوجية هي وجه من ازمة سيطرتها الطبقية . فأى شكل ، اذن ، من النقد يجب اعتماده في نقض هذا الشكل "الصليبي" من العقل البرجوازى الذى ، في تهافته الداخلي نفسه ، يزداد تهافتا باعتماده هذا الشكل ؟ هذه مأساته ، وهذه المأساة مهزلة . ومن الخطأ ، في العقل العلمي ، ان يرى في المهزلة مأساة ، حين تكون المأساة مهزلة .

لعل خير شكل من النقد هو ان نترك لهذا الشكل من العقل الفرصة في ان يعرض لنا منطق تهافته الداخلي .

٢ ـ في الفصل بين الشرق والغرب

تتوزع مذكرة "الرابطة المارونية" التي نحن بصدد تحليلها النقضي ، على ثمانية فصول تترابط فيما بينها بشكل يريد لنفسه أن يكون استخلاصيا ، حتى يكون لمضمونها الايديولوجي فاعلية قصوى في تضليل الوعي الاجتماعي ، لا سيما عند "الجمهور المسيحي" ، هذا الذي تتوجه اليه المذكرة بوجه خاص . لهذا ، تبدأ المذكرة بفصل اول ، "في المصطلحات السياسية" ، تنطلق فيه من اوّليّتين ستبني عليهما استخلاصاتها اللاحقة . الاولية الاولى هي التالية : " ان مصطلحات من نوع الديمقراطية ، الحرية ، المساواة ، العلمانية ، البرلمانية ، الحقوق القانونية وغيرها لا تعني في لبنان (وفي الشرق كله) ما تعنيه في الغرب" . وتحدد المذكرة الاولية الثانية مباشرة بعد الاولى ، كنتيجة طبيعية منطقية لها ، فتقول : "والشيء نفسه ينطبق على التشكيلات والتجمعات والزمر التي يطلق عليها ، للمبالغة ، اسم "احزاب سياسية" : اشتراكية ، شيوعية ، تقدمية ، ليبرالية ، ديمقراطية ، قومية ، دستورية الى آخره ... والحقيقة اننا نجد انفسنا امام تجمعات مسلحة ، الى هذا الحد او ذاك ، ترتكز الى مصالح محلية واقطاعية وقبلية وطائفية لا علاقة لها البتة بالمعنى السياسي الذي تكتسبه هذه المصطلحات والتسميات في الديمقراطيات الغربية" .

الاولية الاولى ، كالثانية ، موضوعة في هذا الفصل الاول ، في شكل بداهة لا تحتاج ، في اثباتها ، الى أي برهان . ولغة البداهة في النفي القاطع ، كما في الجزم القاطع ، هي اللغة الايديولوجية بامتياز ، وهي اللغة الرجعية الفاشية بامتياز؛ لانها لغة العداء للعقل بامتياز ، تستخدم منطق اللغة وبناءه الاستخلاصي ضد لغة المنطق في استخلاصها منطق الواقع المادي . على قاعدة هدم العقل البرجوازي نفسه ، ينبني العقل الفاشي . انه لهذا ، يؤكد ولا يثبت ، كأن في تأكيده الشيء ايجادا له . لهذا ، كان السحر ملازما له .

ماذا تؤكد الاولية الاولى ؟ ما يصح على الغرب ، من واقع الديمقراطية او الحرية او غير ذلك ، وما يصح عليه من مفاهيم او مصطلحات بها يفكرهذا الواقع ، لا يصح على لبنان ، ولا يصح على الشرق كله . وهو لا يصح على لبنان ، بمقدار ما ينتمي لبنان الى هذا الشرق الذي لا يصح عليه ما يصح على الغرب ، او قل انه لا يصح على هذا الجزء من لبنان الذي ينتمي الى الشرق (كما سنرى بعد) . فاذا كان هذا هكذا ، فليس

بمفاهيم العقل البرجوازى الغربي يمكن النظر في الواقع اللبناني ، وفي اسباب الحرب الاهلية فيه • ان في هذا القول رفضا لمفاهيم هذا العقل ، وعودة الى مجاهل الفكر الاستعمارى في غيبيته واطلاقيته السحرية • ان فيه استعادة لتلك المقولة البالية التي تجزم بما تخطاه الفكر البرجوازى الامبريالي نفسه ، من ان الغرب غرب والشرق شرق ، وان بين الاثنين بحورا وسماوات وأراضي هي التي تفصل المسيحية عن الاسلام ، منذ ما قبل المسيحية والاسلام • من تشديده على هذه البداهة في الفصل بين الغرب والشرق وبين المسيحية والاسلام منذ القدم ، ينطلق هذا الفكر الرجعي في مذكرة "الرابطة المارونية" • وهو ينطلق فيها انطلاقة عنصرية واضحة تقود الى ضرورة استبعاد تلك المفاهيم الايديولوجية البرجوازية التي لا يتفق منطقها مع منطق هذا الفصل • لكن تلك المقولة ــ البداهة، برغم قدمها ، هي مقولة ايديولوجية برجوازية ازدهرت مع ازدهار الاستعمار في القرن التاسع عشر • والرجوع اليها في مجابهة الازمة الايديولوجية الراهنة للبرجوازية اللبنانية يدل ، بحد ذاته ، على حنين هذه البرجوازية الرجعية الى العودة الى مرحلة تاريخية خلت ، كانت فيها تنمو قاصرة في ظل السيطرة الاستعمارية المباشرة ، متحررة من مسؤوليتها في مجابهة ازمة لا تقدر على مجابهتها • وما حنينها هذا سوى تعبير عن هذا العجز الطبقي الذى تفضل فيه ان تكون قاصرة على ان تكون عاجزة ، وباستمرار سيتأكد حنينها الطبقي الى زمن طفولتها ، هذا الذى كانت فيه تحت الرعاية المباشرة للبرجوازية الامبريالية •

٣ ــ في التناقض الجوهرى بين الاسلام والمسيحية

اما الاولية الثانية ، فلها علاقة مباشرة بالجانب السياسي من الازمة اللبنانية • فما يصح على الغرب من وجود احزاب سياسية فيه ، لا يصح على لبنان ، لان لبنان من الشرق • ويمكن تعميم هذه الاولية الثانية بشكل تظهر فيه الاوليتان كأولية واحدة ، بالقول بأن ما يصح على الغرب لا يصح على الشرق ، لان الغرب غرب ، والشرق شرق ، وبأن الاثنين جوهران متخالفان بالمطلق • فلو صح على الغرب ، مثلا ، مفهوم الانسان ، لما صح على الشرق ؛ فالانسان خاص بالغرب • اما "انسان" الشرق ، فمن طينة اخرى غير طينة الانسان ؛ انه دون الانسان ، او ما قبله ، او ما تحته ، ولا بد له من ان يرتقي في سلم الانسانية الى انسان الغرب حتى يصير انسانا • وللغرب في هذا الرقي والارتقاء دور اساسي هو ان يأخذ بيد من هو دونه ، حتى تتحقق في الشرق صيرورة من هو من دون الانسان انسانا * • وهذا الدور ، في لبنان الذى هو من الشرق ،

---

* لهذا المنطق الرجعي العنصرى وجهه الاخر الذى يؤكده ، فيما هو يظن انه يتحرر منه : فتأكيد شرقية الشرق ، ضد غربية الغرب ، باسم الاصالة او العودة الى الذات ، =

يقع ، بحسب هذا المنطق الاستخلاصي الرجعي العنصرى ، على من هو فيه ليس من الشرق ، لانه ليس من الاسلام * • وبالتالي ، على من هو في لبنان من الغرب لانه من المسيحية الخالصة ، غير المطعمة بالشرق • والمسيحية الخالصة هذه تتجسد في العنصر الماروني • بهذه البساطة في استخلاص النتائج من مقدماتها البدهيـة ، يتوجه هذا المنطق العنصرى الى "جماهيره المسيحية" ، ليفرض عليها ، بضرورة العقل الفاشي في تماسكه الداخلي ، عقدة التفوق العنصرى • وكلما كان هذا المنطق بسيطا في بداهته ، كانت فاعليته الايديولوجية والسياسية في حقل الصراع الطبقي أقوى • ومنطق الفكر الفاشي العنصرى يعشق البداهة والبساطة • هكذا تنفي المذكرة الرجعية نفيا قاطعا وجود احزاب سياسية في لبنان ، "بالمعنى السياسي الذى تكتسبه هذه المصطلحات والمسمّيات في الديمقراطيات الغربية" ، وتعطي لنفيها القاطع هذا شكل البداهة •

على انقاض هذا الاساس السياسي من البناء الايديولوجي البرجوازى الذى تهدمه تلك المذكرة ، ينبني اساس آخر من بناء ايديولوجي رجعي لا يخرج عن كونه شكلا من أشكال البناء الايديولوجي البرجوازى ، خاصا بالبرجوازية اللبنانية في مرحلة محددة من تطور أزمتها المأزقية • وتستبدل هذه المذكرة الاحزاب السياسية بـ "تجمعات مسلحة ترتكز الى مصالح محلية ، اقطاعية ، قبلية ، طائفية" • الغرب وحده يعرف الاحزاب والطبقات ويعرف السياسة • اما الشرق ، ولبنان منه ، فلا وجود لاحزاب سياسية فيه ، بالمعنى السياسي للكلمة ، ولا وجود ايضا للطبقات الاجتماعية فيه ، ولا وجود ، بالتالي ، للصراع الطبقي فيه ، ولا للصراع السياسي • فالصراع الاجتماعي في لبنان ، كالصراع في أى بلد من الشرق ، صراع بين قبائل او طوائف او اقطاعيات محلية ، لا يمكن ان يكون له طابع سياسي • انه النفي نفسه الذى يحزم به شيحا ، وآخرون غيره

= او غير هذا وذاك مما كثر الكلام عليه في الاونة الاخيرة ، ينطلق ، ضمنا ، من المنطق نفسه الذى يحكم القول الاخر • قولان هما الوجه والقفا من منطق رجعي واحد •

* وكيف يمكن ان يقع هذا الدور على عاتق الاسلام ،والاسلام ،بحسب هذا المنطق العنصرى ،غير قابل للتطور ؟ فهو ، كما تقول عنه لجنة البحوث اللبنانية في جامعة الكسليك : "يهتم بالشبق والمضاجعة أكثر مما يهتم بالحب والعطاء المتبادل" (١٧٦) • لذا ، "يصعب التطور على الاسلام الا اذا تحرر من عقد الجنس" (١٧٧) •لقد "تخلف الفكر الاسلامي عن امكانية قبول ثورة نقد ذاتي تسقط منه الميتولوجيات وتشيله من عصوره الوسطى ومن الجدل القديم الذى عقم الفكر الفلسفي عند العرب وجعله فكرا لاهوتيا" (١٧٨) • اما بيار الجميل ، فيتكلم على "اصالة التخلف الاقتصادى في المناطق الاسلامية في لبنان" (١٧٩) •

ممن ينزلقون الى مواقعه الايديولوجية الطبعية ، دون علم منهم ، او بشيء من "العلم" لا يتفق تماما مع مواقعهم السياسية الوطنية في مجابهة هذه الهجمة الرجعية الصهيونية الامبريالية المستمرة في حرب اهلية مستمرة .

ان الفصل الاول من هذه المذكرة الرجعية، بوضعه هاتين الاوليتين كبداهتين، يضع الاساس الذى سيقوم عليه بناء ايديولوجي قادر على مجابهة الازمة المأزقية التي يمر فيها نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية اللبنانية . ونقطة الارتكاز الايديولوجية الاولى في مجابهة هذه الازمة المأزقية تكمن في محاولة اخفاء الطابع السياسي الطبقي الوطني لهذه الازمة،واظهارها مظهر الازمة "الطائفية"، أو "الدينية"، بحيث لا تتحدد بحركة التاريخ المادية وشروطها الاقتصادية والسياسية الطبقية الوطنية الملوسة، بقدر ما تتحدد بحركة جوهرية هي حركة تكرار لعلاقة دائمة من التناحر والتنابذ بين جوهرين مطلقين : المسيحية والاسلام ، أو ما هو الشيء نفسه ، الغرب والشرق .

(ملاحظة : النصوص التي تشهد على ما نقول كثيرة جدا . فعلى سبيل المثال لا الحصر : "سبب هذا النزاع الاساسي يعود الى الاختلاف بين المعتقد الديني الاسلامي والمعتقد المسيحي ..." (١٨٠) . "فتاريخ العرب هو تاريخ المسلمين ، اى تاريخ قهر النصارى وتحويلهم الى [أهل] ذمة اذلاء" (١٨١) . ونقرأ ما يؤكد الفكرة نفسها : "تعود اسباب الازمة الراهنة الى مميزات عميقة في تكوين بنية الانسان اللبناني ، أى الى البنيات التي يتكون منها مجتمعا لبنان : المسيحي والاسلامي" (١٨٢) . ونقرأ ايضا :" ان الثورة التي نحن فيها الان هي ثورة الذات الحضارية للجماعات المسيحية والمارونية خاصة على طغيان الأنا الحضارية للجماعات الاسلامية" (١٨٣) . ويؤكد الياس ربابي الفكرة نفسها بشكل أوضح فيقول في مقال بعنوان "بكل بساطة : تجديد اتفاق ": " لا شك في ان طابع الاقتتال الديني يبقى ابرز ما طبعت به هذه الحرب . والاقتتال الديني بين المسيحيين والمسلمين ليس بجديد على لبنان ، وقد عرفه منذ وصول الفتح الاسلامي الى بعلبك وسواحل لبنان ، سنة ٦٣٥" (١٨٤) . هكذا يستحيل التاريخ قديما يتجدد ، او جوهرا يتكرر . وربما نجد أفضل صياغة لهذه الفكرة في ورقة العمل التي قدمها المؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانية في خلوة سيدة البير :"ان حرب السنتين المنصرمتين لم تخلق تناقضات جديدة بقدر ما فجرت تناقضات جوهرية" (١٨٥) . لا جديد ، اذن ، تحت الشمس ، بحسب هذا المنطق الغيبي الرجعي ، ولا جديد في التاريخ . التناقض جوهرى ، بمعنى انه في الجوهر ، او بالاحرى ، كما رأينا ، وكما سنرى ، بين جوهر هو الجوهر في لبنان ، وهو المسيحية ، وجوهر هو العارض فيه ، وهو الاسلام . اما التاريخ ، فهو ليس حركة هذا التناقض ، بقدر ما هو حركة التعامي عنه ، وتمويهه وطمسه . التاريخ هو

حركة الوعي في طمس الجوهر • اما الحرب ، فهي انفجار التناقض الجوهرى ضـــــــد التاريخ ، وليس بفعله *) •

في تلك الحركة الجوهرية التي هي حركة التناقض الدائم بين المسيحية والاسلام ، ينتفي التاريخ وتنتفي مراحله ، فيستحيل ، بهذا النفي له ، مطلقا لا يتغير ، بل يتكرر • الى هذا النفي للتاريخ وحركته المادية ، يقود منطق النفي لحركة الصراع الطبقي ، من حيث هو صراع سياسي • انه منطق العجز البرجوازى عن مجابهة الازمة المأزقية للبرجوازية • وما رفض الطابع السياسي الطبقي لهذه الازمة سوى تعبير ايديولوجي عن هذا العجز البرجوازى الذى ، في نفيه التاريخ ، يسقط نفسه على التاريخ الفعلي ، فيحمله الى مطلق يتكرر ، فينعدم ، في تكراره هذا ، منطق الضرورة في تغيره وتغييره • هكذا تلبس لغة الرغبة المستحيلة في الخروج على التاريخ وايقافه ، لباس العقل في هذا المنطق الرجعي •

٤ ــ في الاسلام

في فصلها الاول ، اثبتت المذكرة الرجعية ، بمنطق البداهة ، ان الغرب غرب ، والشرق شرق ، وان المسيحية هي الغرب ، والاسلام هو الشرق ، وأن لبنان من هذا الشرق • وبما انها تتوجه الى "الجمهور المسيحي " بوجه خاص ، فلا حاجة بها الى تعريف المسيحية ، لا سيما انها في لبنان هي الجوهر • والجوهر ليس بحاجة الى تعريفه بذاته ، لكنه بحاجة الى تعريفه بغيره ، هذا الذى هو في لبنان الاسلام • لذا ، تكتفي المذكرة من تعريف المسيحية بالقول انها الغرب • وهذا ما يفوق التعريف ؛ ان فيه حقلا خصبا من الايحاءات الايديولوجية التي تضع المسيحي ، بشكل منطقي ضرورى ، في موقع التفوّق الطبيعي على غيره ، وبالتحديد ، على من ينتمي الى الاسلام ، او الشرق ، وهذا الانتماء في الحالتين واحد • وتفوّق المسيحي هذا نتيجة منطقية لتفوق الغرب ؛ فالمسيحية والغرب شيء واحد • لذا ، كانت جذور اللبنانيين تمتد بعيدا ، "في التراث الغربي" (١٨٧) ــ كما تؤكد" مذكرة الجبهة اللبنانية الى العالم" ــ لانها ، بالتحديد ، جذور مسيحية • اما بيار الجميل ، فهو يؤكد : " اننا نتصل ، حضاريا ، بالغرب ، او ان حضارته حضارتنا • وهذا ما يشكل جزءا من الحقيقة اللبنانية " (١٨٨) •

* "العناد الماروني في الازمة اللبنانية الحالية ليس الا رفضا التاريخ الرتيبي الذى ترزح تحته الشعوب العربية ••• والرفض هو موقف التعالي على التاريخ والتمسك بالحقيقة الازلية ••• " (١٨٦) •

اذا لم تكن المذكرة الرجعية بحاجة الى تعريف المسيحية ، فهي ، بالمقابل بحاجة الى تعريف الاسلام ، في توجهها الى من يجهل الاسلام من المسيحيين • من هنا أتت الضرورة المنطقية عندها في تخصيص فصل قائم بذاته بعنوان : "في الاسلام" • في هذا الفصل افكار ثلاث تضعها المذكرة في شكل مسلمات : الاولى ، هي ان "الاسلام يقسم العالم الى دار الاسلام ودار الحرب ، ولا سلام بين الاثنين ، وانما هدنات مؤقتة ، ولو استغرقت قرونا من الزمن" ؛ والثانية ، هي ان "المسلمين جماعة وامة واحدة ، مهما تعددت الاوطان الظرفية التي يعيشون فيها • فلا بد لهذه الامة من ان تتّحد اخيرا ؛ والثالثة ، هي ان "كل الدول العربية دول اسلامية تيوقراطية ، وهي تعامل المسيحيين كأهل ذمة محرومين من حقوق المواطنية الفعلية" •

من منطق همها الاساسي في الوصول الى أكبر فاعلية ايديولوجية وسياسية في تضليل "الجمهور المسيحي" وبث الخوف فيه ، بحيث يلتحم ضد الاسلام والمسلمين ، من موقع الدفاع عن النفس ، في معركة هي عنده معركة حياة او موت ، من منطلق الهم السياسي الطبقي في ضرورة شحذ السلاح الطائفي في احتدام الصراع الطبقي بين القوى الوطنية والديمقراطية ، والقوى الرجعية الفاشية ، تكتفي تلك المذكرة بتأكيد ما تضعه كمسلمات بدهيـة، كأن في محاولة اثبات القول اضعافا له ، وهذا ما نريد ان نتلافاه بالدرجة الاولى ، في هذه الممارسة الايديولوجية البرجوازية المحتدمة • انها تؤكد ، وما هي بحاجة الى اثبات ما تؤكد ، وجود علاقة طبيعية من التناحر والعداء بين المسيحية والاسلام • فهذه العلاقة ليست تاريخية ، بل جوهرية ؛ بمعنى انها من خارج التاريخ ، تفسر التاريخ واحداثه ، وما احداث التاريخ سوى مظاهر منه تتكرر • انها ، بتعبير آخر ، في التاريخ ؛ لانها من خارج التاريخ ، ولان الاسلام اساس له • معنى هذا ان الاسلام ، في نظر هذا المنطق الرجعي الطائفي ، هو الذي يحدد ، بطبيعته نفسها ، العلاقة التي تربطه بغيره ، بالمطلق ، وبالمسيحية بوجه خاص ، كعلاقة تناحرية عدائية ، او كعلاقة حرب دائمة مستمرة ؛ لانه "يقسم العالم الى دار الاسلام ودار الحرب" • فكل ما هو من خارج دار الاسلام هو مع الاسلام في حرب ، ولا سلام الا بأسلمة دار الحرب • لذا ، كان "تاريخ العرب هو تاريخ المسلمين ، أي تاريخ قهر النصارى وتحويلهم الى ذمة اذلاء" (١٨٩) •

هكذا ، يتضح لنا ان الوظيفة الايديولوجية لهذه المسلمة الاولى التي ليست ، في بداهتها ، بحاجة الى اثبات ، هي ان تؤكد لـ "الجمهور المسيحي" ان الصراع الراهن في لبنان ليس صراعا اجتماعيا او طبقيا او وطنيا او سياسيا ، انما هو صراع ديني ـ طائفي بين المسلمين والمسيحيين ، لانه الحرب التي يعلنها الاسلام ، بحكم جوهره المطلق ، على المسيحية والمسيحيين في لبنان • ولئن اعلن الاسلام هذه

الحرب الان ، فلانه وجد الظرف ملائما لذلك ، وهذا الظرف له علاقة مباشرة بالقضية الفلسطينية ، وهذا ما سنراه لاحقا بشيء من التفصيل .

أمّا الوظيفة الايديولوجية للمسلّمة الثانية ، فهي ان تظهر للمسيحيين انهم مهددون بخطرين ، الواحد منهما ألعن من الاخر : فأما الاسلمة والانصهار في الامة الاسلامية ، هذه التي لا فرق بينها وبين الامة العربية ، وأما البقاء فيها كأهل ذمة . من هنا كانت الحرب ، هذه التي يشنها الاسلام على لبنان ، تستهدف القضاء على لبنان في كيانه وجوهره ، أي في مسيحيته .

والوظيفة الايديولوجية للمسلّمة الثالثة ، هي ان نؤكد ، في جزء منها ، المسلّمة الثانية ، وفي جزئها الاخر ، ان البلدان العربية كلها اسلامية ، وان العروبة ليست في الحقيقة سوى وجه تكتيكي من الاسلام . باقامة هذا التماثل بين الاسلام والعروبة ، يتأكد الطابع الديني ـ الطائفي للصراع في لبنان ، وينتفي طابعه السياسي ـ الوطني . فالصراع لا يدور حول عروبة لبنان الا في الظاهر . اما في الجوهر ، فهو يدور حول اسلامية لبنان او مسيحيته . فاذا كان هذا هكذا ، كانت عروبة لبنان خطرا عليه ، لانها تؤسلمه ، فاذا تأسلم ، انقرض المسيحيون فيه ، او استحالوا أهل ذمة . اذن ، لا بد من ان يتوحد اللبنانيون المسيحيون ضد العروبة وضد الاسلام وضد الشرق كله . هذا هو طريق خلاصهم الاوحد ، وهذا هو طريق بقائهم مسيحيين موارنة ، ولا مفر لهم ، للدفاع عن انفسهم ضد حرب الاسلام عليهم ، من ان يعلنوا عليه حربا صليبية مضادة .

اللغة الايديولوجية هذه لغة ارهابية ، لانها بسيطة بدهيـة ، والارهاب فيها موجه ، بالدرجة الاولى ، ضد المسيحيين . ان اتخاذها شكل البداهة هذا يؤمن لها فاعلية قصوى في الاجهاز على ما ترسب في الوعي الاجتماعي لهؤلاء من مفاهيم الديمقراطية او الحرية او الاشتراكية . انها تدخل الخوف والرعب الى القلوب لتشل في العقل حركة التفكير ، فتستحيل القلوب ، حينئذ ، طينة طيّعة قابلة لان تأخذ الشكل الذي يفرضه عليها ارهاب يظهر مظهر الحماية . ولا تصل لغة الارهاب هذه الى القلب ، دون العقل وضده ، الا بأخذها شكل البداهة . انها ، بتعبير آخر ، تعطل العقل وتأسر القلب ، وهي ، لهذا ، لغة المنطق الرجعي الفاشي بامتياز .

٥ ـ في لبنان الجوهر

ثم تنتقل المذكرة الرجعية الى الفصل الثالث الذي تقدم لنا فيه تعريفا بلبنان نريده جوهرا ، أي من خارج كل اطار تاريخي ، كما اراده شيحا من قبل . لبنان

الجوهر هذا هو لبنان الازلي . ويبدأ التعريف نفيا بتحديد ما ليس هو لبنان ؛ فهو ، اولا ، ليس ديمقراطية ، بالمعنى الغربي للكلمة . تستخلص المذكرة هذا التأكيد من الاولية الاولى في الفصل الاول ، وهي تنفي فيه ان يكون لبنان دولة برجوازية او رأسمالية ، فما يصح على الغرب لا يصح على غيره . ثم ان الديمقراطية هنا ، في هذا المنطق الرجعي ، ليست شكلا من اشكال الحكم مرتبطا بنظام اقتصادي سياسي محدد تاريخيا ، بل هي صفة ملازمة لجوهر مطلق هو الغرب الذي هو المسيحية . وتعريف لبنان هو تعريف الجوهر الذي هو فيه يضعه خارج التاريخ . من هنا أتى الاختلاف القائم في لبنان ، بين ما هو منه الجوهر ، وما هو منه الواقع التاريخي الفعلي . والجوهر ، بالطبع ، هو الاساس . أما الواقع التاريخي ، لا سيما في شروطه الراهنة في الحرب الاهلية ، فهو العارض الذي يزول ، ويبقى الجوهر كما هو منذ الازل * . لذا ، كان التعريف بلبنان ، في البدء ، نفيا ، بمعنى ان تحديد ما ليس هو لبنان ، هو نفي الواقع التاريخي الذي هو ، في المنطق الرجعي ، العارض ، بهدف الوصول الى الجوهر . لبنان ليس ، اذن ، دولة ديمقراطية ، وليس ثانيا ، دولة علمانية ، بالمعنى العربي للكلمة . وهذا النفي تكرار للنفي الاول ، لان الغرب غرب ، ولبنان ليس من الغرب لكنه ، مع هذا ، ليس ، ثالثا ، دولة تيوقراطية كباقي الدول العربية التي هي تيوقراطية لانها اسلامية . هذا النفي الذي تستخلصه المذكرة من الاولية الثالثة في الفصل الثاني (الاسلام والعروبة شيء واحد) يقود الى مأزق : لبنان ليس من الغرب ، لكنه ليس ايضا من الشرق او من الاسلام . فما هو لبنان اذن ؟ وبالتحديد ، ما هو لبنان الجوهر ، لبنان الازلي الاصلي ؟ هل هو بلد تعايش اسلامي ــ مسيحي ؟

المنطق الرجعي في هذه المذكرة ينفي ان يكون لبنان بلد هذا التعايش . والنفي المتكرر هذا مرات ثلاثا هو ، في هذا المنطق الرجعي ، تأكيد للاختلاف الاساسي بين لبنان الجوهر ، ولبنان العارض : بهذا النفي ، تتوضع الاولية الرابعة التي يمكن صياغتها في شكل بداهة هو التالي : لبنان في جوهره ليس كما هو في واقعه التاريخي الفعلي ؛ بمعنى ان واقعه هذا الذي هو العارض ، مغاير لجوهره ، ولا بد للبنان من ان يعود ، في واقعه الفعلي ، الى جوهره الاصلي ، حتى يستمر في وجوده ويبقى . فطغيان العارض فيه على الجوهر يهدد وجوده نفسه ، ويقضي عليه بالزوال .

---

* "ان لبنان الجديد الذي تريده الجبهة اللبنانية ... هو لبنان العريق الاصيل المتواصل التراث منذ ستة آلاف سنة ، المتناقل الينا من جيل الى جيل" . (مذكرة الجبهة اللبنانية الى العالم . مجلة "العمل" ، العدد٣ ، ايار ١٩٧٧ ، ص ٧) هذا "الجديد" الذي تريده الرجعية هو هو القديم ، القدم كله ؛ اذ لا فرق بين الاثنين في الجوهر الواحد .

فما هو لبنان اذن ؟ لبنان الجوهر ؟ انه ــ تقول المذكرة ــ "فيدرالية طوائف (لا ديانات) يضم ١٦ طائفة ...".

هنا يتساءل القارئ عن السبب الذى من اجله ينفي هذا المنطق الرجعي ان يكون لبنان بلد تعايش اسلامي ــ مسيحي ، ويؤكد انه فيدرالية طوائف ، مع ان هذه الطوائف تنقسم الى قسمين : اسلامي ومسيحي . ربما يبدو هذا الاختلاف بين ما يرفضه المنطق الرجعي وما يؤكده ، اختلافا طفيفا او لفظيا ، رغم انه ، في الحقيقة ، يلعب دورا مهما في تماسك البناء الايديولوجي للمذكرة الرجعية . فالقول بأن لبنان بلد تعايش اسلامي ــ مسيحي يتناقض مع الاوليات التي وضعتها المذكرة كأساس لبنائها الايديولوجي، لا سيما مع الاولية الاخيرة التي تؤكد وجود اختلاف اساسي بين لبنان في جوهره الازلي ، ولبنان في واقعه العارض . فلو صح ذلك القول ، لبطل وجود هذا الاختلاف ، ولكان لبنان في جوهره هو هو في واقعه التاريخي الفعلي ، بل لبطل وجود مثل هذا الجوهر في وحدانيته ، بفعل صيرورته ثنائيا : اسلاميا ــ مسيحيا . ولا يصح ، في ذلك المنطق الرجعي ، ان يسنوى هذان الاثنان على صعيد جوهرى واحد ، ولا يصح ان يكون لغير المسيحيين في لبنان حق ، بينما احتدام الصراع السياسي ، في الحرب الاهلية ، يقضي ، في ممارسة البرجوازية الرجعية ، بأن يلتحم "المسيحيون" التحاما دينيا وطائفيا ضد حرب الاسلام عليهم ، حتى يكون للرجعية ما تطمح اليه من ضرورة تحويل الصراع السياسي حول القضية الوطنية اللبنانية نفسها ، في ارتباطها بالقضية الوطنية الفلسطينية ، في اطار الحركة التحررية العربية ضد الهجمة الامبريالية الصهيونية الرجعية ، الى صراع "طائفي" يفتح لها الطريق نحو تحقيق مشروعها في صهينة لبنان . هكذا يحكم منطق الممارسة السياسية البرجوازية الرجعية دوما منطق التماسك الداخلي الشكلي لهذا البناء الايديولوجي . فنقض الايديولوجية العنصرية الفاشية لا يتم على صعيد المنطق الشكلي ، اى على هذا الصعيد الذى عليه يتماسك وهمها الطبقي في منطق شكلي ، بل على صعيد المنطق المادى التاريخي ، بارجاع هذا الوهم ، في تماسكه الشكلي الداخلي ، الى قاعدته المادية في حقل الصراع الطبقي الذى يولّده ؛ فبارجاعه هذا الى قاعدته ، يتفكك .

ثم كيف يمكن ، بحسب ذلك المنطق الرجعي ، ان يكون تعايش في لبنان على قدم المساواة بين الاسلام والمسيحية ، ما دامت العلاقة بين الاثنين ، من حيث هي العلاقة نفسها بين الشرق والغرب ، علاقة اختلاف جوهرى ، وان الاسلام فيها ، او الشرق ، هو ، بضرورة جوهره نفسه ، دون الغرب والمسيحية؟ فلبنان ، اذن ، لا يتكون من جناحين ، او من نصفين احدهما ضرورى لوجود الاخر ؛ اذ لا وجود لوحدة عضوية بين الجوهر والعارض . ولبنان الجوهر هو لبنان المسيحية ، والعارض فيه هو الاسلام .

هذا ما تؤكده ، مثلا ، "مذكرة الجبهة اللبنانية الى العالم" في كلامها على ما تسميه "ثوابت التاريخ اللبناني" ، حين تقول : "لبنان هو وطن المسيحيين العائشين في العالم الاسلامي المحيط" (١٩٠) . ولا تناقض ، في هذا المنطق الرجعي ، بين هذا القول وبين ما تؤكده مذكرة "الرابطة المارونية" تلك ، من ان لبنان هو فيدرالية طوائف . فالفيدرالية هذه تمنع التداخل العضوي وتصون الجوهر من العارض * . من هنا ايضا ، من هذه الضرورة في نفي كل تداخل عضوي بين فئات الشعب اللبناني الواحد ، وفي نفي مبدأ الوحدة الوطنية نفسها ، لاسباب بيّناها سابقا ، في تحليلنا الفكر الشيحاوي ، خاصة بطبيعة السيطرة الطبقية للبرجوازية اللبنانية وبشروطها التاريخية ، اتى التأكيد المتكرر لهذا المنطق الرجعي على ان لبنان "مجتمع تعاقدي" * * ، وعلى انه " ليس دولة قومية ... بل هو دولة متعددة القوميات ، بمعنى انه مجموعة جماعات دينية هي بذاتها قوميات منغلقة بعضها على بعض ، ولها غالبا تاريخها الخاص " (١٩١) . فالوحدة الوطنية في لبنان هي ، اذن ، بحسب هذا المنطق الرجعي ، امر مكروه ، بالاضافة الى كونه مستحيلا . "فالاتجاه الوحدوي سبب المأساة ... [وهو الذي] ... هدم ذات لبنان السياسية وهدم ذات لبنان الحضارية والثقافية ورفض غنى لبنان الناجم عن تعدد بنيته الحضارية والدينية والاثنية ..." (١٩٢) .

٦ ـ في ان جوهر لبنان هو لبنان الماروني

لكن لتأكيد المذكرة الرجعية ان لبنان فيدرالية طوائف ، وظيفة ايديولوجية

---

* "ان التمايز بين الطوائف اللبنانية هو في العمق والجوهر ، وليس في الشكل . والجوهر هو العقيدة التي تشكل اطار المعرفة وتوضح رؤية الكون والانسان والمجتمع والتاريخ" . (جان شرف ، المقال المذكور اعلاه ، مجلة "العمل" العدد ٧ ، ص ٥٣) .

* * " ... ان التمايز على قاعدة الدين واليقين فرض اجتماعا تعاقديا يقف عند حدود "الاخرين" ، فلا يتعدى الى التكامل والانصهار" . (جان شرف ، المصدر نفسه ، ص ٥٤ ؛ راجع ايضا : كراس الغضة اللبنانية ، رقم ١٤ ، ص ٤٢) . ومن "المجتمع التعاقدي" ننتقل ، مع هذا المنطق الرجعي ، بشكل مباشر ،الى "المجتمع التعددي" : "ثمة حقيقة ثابتة لا يجدي فيها انكار ، وهي ان لبنان مجتمع تعددي ، يتألف من فئات تتمتع كل منها بخصائص حضارية متميزة ، وترقى الى اثنيات عريقة متنوعة . دحض هذه الحقيقة مستحيل . يتحتم ان تكون الصيغة السياسية المعتمدة للبنان الجديد معبرة عن تعددية فئاته وتنوعية خصائصها" . (ورقة العمل المقدمة من حزب الكتائب لخلوة سيدة البير . مجلة "العمل" ،العدد الاول ، آذار ١٩٧٧ ، ص ٨٨) .

اخرى ، بالاضافة الى ما سبق ، هي انه يسمح باستخلاص الفكرة الاساسية التي تهدف المذكرة الى استخلاصها وتاكيدها ، لما لها من فاعلية ايديولوجية قصوى في حقل الصراع الطبقي المحتدم في الحرب الاهلية ، لا سيما في ممارسة البرجوازية الرجعية له ممارسة طائفية ، وهي ان لبنان الجوهر هذا هو ، بالتحديد ، لبنان الماروني . فثنائية الاسلام والمسيحية ، برغم وظيفتها الايديولوجية في تاكيد ان المسيحية هي جوهر لبنان ، والاسلام هو العارض ، لا تسمح بابراز العنصر الماروني ، من حيث هو العنصر المهيمن في هذا الجوهر ، بل من حيث هو ، ان صح التعبير ، جوهر الجوهر .

العلاقة بين الطوائف ، في هذه الفيدرالية التي تضمها ، هي ــ كما تقول المذكرة ــ علاقة مساواة وحرية " في ممارسة الطقوس الخاصة بكل طائفة ، وفي المفاخرة بكرامتها الانسانية " . هنا يتساءل القارئ : هل ثمة تناقض بين القول بمارونية الجوهر اللبناني ، وبين القول بأن العلاقة بين الطوائف في لبنان هي علاقة مساواة وحرية ؟ لقد انطرح علينا هذا السؤال في شكل آخر منه ،في تحليلنا الفكر الشيحاوى ، عندما بحثنا في العلاقة بين "التوازن الطائفي" والهيمنة "الطائفية" . ورأينا ان الهيمنة "الطائفية" هذه، بما تعنيه ، في دولة البرجوازية اللبنانية ، من هيمنة "مارونية" ، هي اساسية لهذا "التوازن الطائفي" وملازمة له . لكنها فيه خفية ، او ضمنية . واشرنا الى ان هذه الدولة البرجوازية واقعة في تناقض مأزقي بينها كدولة برجوازية وبينها كدولة "طائفية" . ولم نجد عند شيحا ، في ايديولوجيته البرجوازية "الطائفية" ما يبرر تلك الهيمنة "المارونية" ، لكننا وجدنا عنده تبريرا ايديولوجيا لضرورة أن تبقى الهيمنة هذه ضمنية ، وان تكون ممارسة السلطة "الطائفية" ممارسة طبقية ، في حدود تناقضها المأزقي نفسه . اما الان ، وبفعل احتدام الصراع الطبقي في الحرب الاهلية ، فلن يسلم هذا التناقض المأزقي من الانفجار ، بل سيجد في الانتقال بالايديولوجية "الطائفية" من شكلها العنصرى الضمني الى شكلها العنصرى الصريح ما يشبه الحل ، بمعنى انه سيذهب بها ، في خط منطقها الداخلي نفسه ،الى آخر حدود هذا المنطق . بتفجر التناقض الطبقي المأزقي للبرجوازية اللبنانية في الحرب الاهلية ، سيتفجر المنطق الداخلي للايديولوجية "الطائفية" لهذه الطبقة الرجعية ، في ايديولوجية عنصرية فاشية . هذا ما سنراه الان .

بين هيمنة العنصر الماروني والمساواة بين الطوائف ، لا وجود ، بحسب ذلك المنطق الرجعي ، لاى تناقض ، بل بالعكس ، يمكن القول ان تلك الهيمنة اساسية لوجود هذه المساواة ، كما ان هذه المساواة ليست ممكنة الا بوجود تلك الهيمنة التي هي شرط لها . ولكي نفهم هذا بوضوح ، علينا ان ننتبه الى ان المذكرة الرجعية ، التي نحن بصدد تفكيكها، تخلط بين صعيدين مختلفين من العلاقة بين الطوائف : صعيد

العلاقة الدينية وصعيد العلاقة السياسية ؛ كان هذين الصعيدين واحد لا اختلاف بينهما • وهذا الخلط نتيجة منطقية ضرورية للاوليتين الاولى والثانية في الفصل الاول ، اللتين نفت المذكرة فيهما ان يصح على لبنان ما يصح على الغرب من تحليل طبقي للواقع الاجتماعي • ففي الغرب وحده ، دون الشرق ودون لبنان ، يوجد طبقات ، ويوجد ، بالتالي ، صراع بينها ، له شكل ديمقراطي ، وله معنى الصراع السياسي .اما في لبنان ، فلا وجود الا لطوائف ، بينها علاقات لا يمكن ان تكون الا علاقات طائفية ، لا معنى سياسيا لها .لا صراع سياسيا ، اذن ، في لبنان • بانتفاء هذا الطابع السياسي في العلاقات الطائفية ، تتحدد هذه العلاقات ، بالضرورة ، على صعيد آخر غير الصعيد السياسي الذى ينحصر في الغرب ، هو صعيد "ممارسة الطقوس" • لذا ، كانت العلاقات بين الطوائف في لبنان علاقات "مساواة وحرية" في ممارسة الطقوس ، وفي مفاخرة كل طائفةب"كرامتها الانسانية" • لكن الشرط الاساسي لوجود مثل هذه العلاقات من المساواة والحرية الطائفية هو ، بالتحديد ، عدم وجود لبنان في "دار الاسلام" ، لان الاسلام لا يعرف سوى دارين : دار الاسلام ودار الحرب • ولان لبنان لم يكن يوما بلدا عربيا (اى اسلاميا تيوقراطيا) فان المساواة بين الطوائف في ممارسة طقوسها بحرية قد تأمنت باستمرار ، وكانت هيمنة الطائفة المارونية شرطا اساسيا لتأمين تلك المساواة • اما هيمنة الاسلام ، فهي كارثة على لبنان ، لانها تقضي على المساواة والحرية ، بتحويلها المسيحيين فيه الى ذمّيين • لذا كان الفارق جذريا بين هيمنة الاسلام وهيمنة الموارنة ، ففي الاولى قضاء على ما تؤمنه الثانية من مساواة وحرية بين الطوائف • ليس من تناقض ، اذن ، بحسب هذا المنطق الرجعي ، بين هيمنة العنصر الماروني وبين هذه المساواة • بل بالعكس ، ان وجود لبنان قائم ، في جوهره ، على هذه الهيمنة التي تؤمن ديمومتها ديمومة المساواة بين الطوائف• انها ضمانة ، لا للطائفة المارونية وحدها ، بل للطوائف المسيحية كلها ، ضد طغيان هو في الاسلام ملازم لجوهره • وقد يعترض البعض ، على صعيد المنطق الشكلي ، بأن هذه المذكرة تستبدل الخوف من طغيان الاسلام بطغيان العنصر الماروني ، لكن الطغيان ، في الحالتين ، قائم ، وهو مناقض للمساواة بين الطوائف • على هذا الاعتراض الممكن ، ترد المذكرة بمنطق عنصرى له تماسكه الشكلي ، فتؤكد الفارق الجوهرى بين طغيان الاسلام والطغيان الماروني ، لان الاول ، كما سبق القول ، يقضي ، بحكم طبيعة الاسلام والمسلمين نفسها، على تلك المساواة بين الطوائف ، بينما الاخر هو ضمان لها ولديمومتها • في هذا يقول ، مثلا ، البيان الافتتاحي لمؤتمر الكتائب السابع عشر المنعقد في ٢٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٤ : " المهم بالنسبة للمسيحيين وبالنسبة لكل اللبنانيين ايضا ، الا تعتبر المناصب امتيازات او اقطاعات • فهي في الاساس ليست كذلك ؛ انها ضمانات ، واداة لاشاعة الاطمئنان وتعزيز الثقة" (١٩٣) ، فالهيمنة المارونية ، عند هذا المنطق الرجعي العنصرى ، ليست امتيازا ، بل هي ضمانة الا تكون

الهيمنة للمسلمين • انها ضرورية ، اذن ، بضرورة الوقوف في وجه "الطغيان الطبيعي الذى تشكله الاكثرية الاسلامية في المنطقة العربية" (١٩٤)•

ولقد اكدنا بخط التشديد صفة الطبيعى التي بها يصف بيار الجميل الطغيان الاسلامي ، لنؤكد المنطق العنصرى الذى يفكر به هذا الرجل وحزبه ، والذى تفسر به الايديولوجية البرجوازية "الطائفية" حركة التاريخ واحداثه • فذاك الطغيان ليس عدديا بقدر ما هو طبعى في الاسلام ، هذا الذى هو ، بطبيعته نفسها ، الحرب على الغير ، وبالتحديد ، على المسيحية • ويتأكد بوضوح اكبر الطابع العنصرى لمنطق هذا الفكر الرجعي في تعليل ذلك البيان الافتتاحي الذى اشرنا اليه ، لضرورة الهيمنة المارونية كضمانه للمسيحيين ضد الطغيان الاسلامي :" فمخاوف المسيحيين مخاوف قديمة متأصلة في النفوس ، تماما " كأصالة " التخلف الاقتصادى في المناطق الاسلامية ••• انه خوف من طغيان معين ••• طغيان سياسي ••• طغيان حضارة على حضارة ••• طغيان فكر على فكر ••• طغيان عددى • سمه ما شئت" (١٩٥)• وفي ورقة العمل المقدمة من حزب الكتائب الى خلوة سيدة البير ، نجد الفكرة نفسها التي تعطي التبرير الايديولوجي البرجوازى للهيمنة المارونية كضمانه ، فتبرر ، بالتالي ، عنصريا ، ضرورة تمسك الرجعية بنظامها الطبقي ، في شكله "الطائفي" القائم ، دون اصلاح او تغيير ، حتى لو قادها هذا ، بشكل طبيعي جدا ــ كما سنرى بعد ــ الى تفجير الحرب الاهلية والتحالف مع اسرائيل :" ان الدعوة العروبية ••• اخذت في لبنان طابع العصبية الدينية ، ولم يمكن فصل العروبة عن الاسلام في ممارسة اغلبية المسلمين ، وبالتالي ، في تصور اغلبية المسيحيين واقتناعهم • فالمسلمون الذين توخوا تذويب لبنان في العروبة ، لم يزيدوا المسيحيين الا حذرا ونفورا ، والطريقة التي دأب المسلمون على اعتمادها لارغام المسيحيين على التسليم بالعروبة ، والاستسلام لشعاراتها ، والانقياد لدعاتها ، كانت السبب المباشر لردات فعل ما كانت لتحصل لولا تلك الطريقة •••" (١٩٦)•

باسم "العصبية الدينية" تجرى هنا محاولة التبرير الايديولوجي الرجعي لسلخ لبنان عن محيطه العربي ، واقامة التناقض بينه وبين الحركة التحررية العربية بشكل يؤدى ، في خط مستقيم ، الى صهينته • وتعتمد ورقة العمل المقدمة من المؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانية المنطق نفسه لتبرير الهيمنة المارونية كضمانة ضد الطغيان الاسلامي ، فتقول :" في المجتمعات التعددية ، الديمقراطية ، بمعنى حكم الاكثرية ، تؤدى الى سحق الاقلية الاتنية ــ الحضارية ــ الدينية التي لا يمكن ان تحلم بأن تصبح اكثرية في يوم من الايام •••" (١٩٧)• وباسم الطوائف والمساواة بينها ايضا ، يجنح هذا المنطق الرجعي جنوحا واضحا نحو العداء الصريح للديمقراطية ، فيكشف عن طابعه

الفاشي ، فيما هو يتقنع بقناع طائفي .

٧ ــ في العلاقة الطائفية

نعود الى تحليل المذكرة الرجعية .العلاقة الطائفية ، كما تحددها هذه المذكرة ، هي علاقة مساواة في ممارسة الطقوس الدينية . فهي ، اذن ، ليست علاقة سياسية .معنى هذا انها ليست علاقة مساواة سياسية بين الطوائف ، ولا يمكن لها ان تكون كذلك لانها ، بالتحديد ، علاقة طائفية ، بمعنى انها علاقة ممارسات طقسية . ومعنى هذا ايضا ، ضد ذلك المنطق الرجعي نفسه ، ان العلاقة السياسية لا يمكن ان تكون علاقة طائفية ، ولا يمكن ان تكون علاقة مساواة ، بل هي ، بالضرورة ، علاقة سيطرة .وهذه السيطرة ليست طائفية ، انما هي ، بالضرورة سيطرة طبقية . وكي يتأمن لهذه السيطرة الطبقية الشرط الضروري لتجددها واستمرارها ،أي لتأبدها ، لا بد لها من ان تظهر بمظهر يطمس فيها طابعها السياسي الذي تتحدد فيه كسيطرة طبقية . ولقد وجدت في العلاقة الطائفية ، من حيث هي علاقة مساواة في ممارسة الطقوس ، الشكل الايديولوجي الملائم لظهورها الضروري هذا . (ملاحظة :هكذا يتوجد المنطق النظري ، دوما ، في ضرورته نفسها ، في واقع تاريخي محدد هو الذي يميزه ، ولا يتوجد الا فيه ، ولا يتوجد ــ تاليا ــ الا مميزا ، فيختلف ، في وجوده هذا ، باختلاف الواقع الملموس الذي يميزه . لكن التملك المعرفي لهذا الواقع ليس ممكنا الا به ، والا وقع الفكر في تجريبية بائسة لا يقدر مفهوم "الخصوصية" على اخفائها) . هنا ، تدخل الطائفة المارونية على المسرح الايديولوجي للمذكرة الرجعية لتلعب دورا محددا خصصته لها هذه المذكرة ، هو دور اخفاء علاقة السيطرة الطبقية السياسية واظهارها مظهر العلاقة الطائفية التي ، كي تكون علاقة مساواة في ممارسة الطقوس ، لا بد من ان يكون فيها للطائفة المارونية دور الهيمنة ، في اطار السيطرة التي تعود الى المسيحية ، بضرورة جوهر لبنان وبضرورة الحرص عليه . لهذا الجوهر ، اذن ، وظيفة اساسية في إحكام تماسك هذا البناء الايديولوجي الرجعي . فباسم الحفاظ على لبنان الجوهر ، ضد عوارض التاريخ وازماته الكارثية ، تستميت البرجوازية الرجعية في الدفاع عن نظام سيطرتها السياسية ، وتحاول ، كما في هذه المذكرة ، ان تربط بين تأبيد هذا النظام وديمومة ذلك الجوهر .

ومن علاقة المساواة الطائفية في الممارسة الطقسية ، تنتقل المذكرة الرجعية ، بشكل مباشر ، الى علاقة السيطرة السياسية في الممارسة الطبقية ، من غير ان تميز ، بالطبع ، بين هذين الصعيدين . وطمس هذا التمييز ضروري في منطق التضليل الايديولوجي ، فدوره يكمن في اظهار العلاقة الاخيرة (علاقة السيطرة السياسية) مظهر

العلاقة الاولى (علاقة المساواة الطائفية) بشكل بريء وبدهي يبرر تأبيد نظام السيطرة السياسية بضرورة ديمومة الجوهر في تماثله المطلق بذاته • تقول المذكرة : " واذا كانت الطائفة المارونية قد احتفظت لنفسها ـ ليس عبر النص الدستوري ، وانما عبر الاعراف التقليدية وموافقة الاخرين ـ بالمسؤوليات الاولى في الدولة (كرئاسة الجمهورية وقيادة الجيش) فلانها تعذبت روحا وجسدا وبذلت الدم الكثير عبر القرون من اجل الحفاظ على لبنان حيث يبقى الموارنة رغم كل شيء الطائفة الاهم من حيث العدد والثقافة والموقع الاقتصادي والسمعة وامكانات التحرك الدولي ، بحيث لا يسعها ان تتحرك مصائر كل هذه ببد اناس لا يمكنهم ان يكنّوا للبنان الحب الذي يكنّه له الموارنة ، ولا الحماس للذود عنه ، بسبب معتقدهم الديني وعقدة التفوق عندهم وتطلعهم الى السيطرة النهائية • والواقع ان لبنان بالنسبة للمسلمين ، وللسنة خاصة ، لا يمكنه ان يكون الا مرحلة ، وطنا مؤقتا صغيرا وظرفيا كغيره من الاوطان العربية ، "جزءا لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير من المحيط الى الخليج " • والمؤكد ان المسيحيين ، والموارنة بخاصة ، يفضلون ان يذبحوا ، حتى آخر واحد منهم ، على العيش كاهل ذمة (أي ذميين) في مثل هذه الامبراطورية الاسلامية" (١٩٨) •

لقد خرجنا ، في هذا النص ، من اطار العلاقة الطائفية ، من حيث هي علاقة ممارسات طقسية ، ودخلنا في اطار العلاقة السياسية ، من حيث هي علاقة ممارسة السيطرة الطبقية عبر اداتها الاساسية التي هي الدولة • لكن المذكرة التي نفت في اولياتها ، كل طابع سياسي للعلاقات الاجتماعية في لبنان،ترفض،بشكل منطقي ، أن تكون العلاقة تلك علاقة سياسية ، وتضعها كعلاقة طائفية .في اطار هذه العلاقة ، لا بد من ان تعود الهيمنة السياسه (المسؤوليات الاولى في الدولة) الى الطائفه المارونية، في اطار السيطرة السياسية للمسيحية • نحن هنا ، اذن ، أمام تناقض في تحديد العلاقة الطائفية ، من حيث هي علاقة مساواة ، من جهة ، ومن حيث هي علاقة هيمنة في اطار السيطرة ، من جهة اخرى • كيف يفهم المنطق الرجعي هذا التناقض فيه ، وكيف يجد حلا له ؟

بالنسبة لهذا المنطق الرجعي ، واستنادا الى اولياته التي وضعها في بداية المذكرة ، ليس هذا التناقض تناقضا ، لان للسياسة في لبنان معنى غير الذي لها في الغرب • قد يكون للسياسة في الغرب معنى طبقي ، اما في لبنان ، فان لها معنى طائفيا ، اذ ليس في لبنان طبقات ، وليس فيه صراع طبقي ، بل صراع طائفي بين الاسلام الذي يفرض ، بضرورة جوهره ، الحرب على المسيحية من اجل القضاء على لبنان بأسلمته ، وبين المسيحية التي هي في موقع الدفاع عن النفس ، حرصا على لبنان وجوهره • وبالتالي ، فان علاقة السيطرة السياسية ، من حيث هي علاقه طائفيه

بين الاسلام والمسيحية ، ليس لها في لبنان معنى السيطرة (على الاسلام والمسلمين مثلا) ، بل ان لها معنى الدفاع عن المسيحية والمسيحيين ضد عدوانية الاسلام وتطلعه الدائم الى السيطرة النهائية . ان لها معنى الحفاظ على ديمومة الجوهر اللبناني . وهذا الجوهر ، كما رأينا في هامش سابق ، هو "العقيدة التي تشكل اطار المعرفة وتوضح رؤية الكون والانسان والمجتمع والتاريخ" (١٩٩) . اما السلطة ، فهي ، عند هذا الذى يحاول ان يصبغ هذا الفكر الرجعي بصبغة فلسفية علها تضفي عليه شيئا من الكرامة ، " ... الضمانة الاولى لحرية المعتقد ولتجنب اعطاء الكيان السياسي هوية واحدة مميزة . وبالتالي فان السلطة لا ينظر اليها كأداة ادارية وسيادة ، انما كضمانة لجوهر المعتقد واستمراريته . وعلى هذا الاساس يمكننا ان نفهم الخلاف حول عروبة لبنان ، وما فيها من طابع اسلامي ، بين المسيحيين والمسلمين ، وحول مذهب رئيس الجمهورية رأس السلطة في لبنان " (٢٠٠) .

ان علاقة السيطرة السياسية ليست ، اذن ، في منطق هذا الفكر الرجعي ، علاقة سيطرة ، وليست علاقة سياسية ، لانها ، بالتحديد ، حركة ديمومة الجوهر نفسه . معنى هذا ، بكلام اوضح ، ان حضور الاسلام والمسلمين ، الذى هو ، في لبنان ، من باب العرض التاريخي ،قضى على لبنان بأن يكون في دفاع دائم عن مسيحيته ، التي هي منه الجوهر ، هذا الذى لا يكون الا بكينونته مارونيا ، او على الاقل ، بهيمنة العنصر الماروني فيه . فبهيمنة هذا العنصر يبقى لبنان جوهرا ، والجوهر هذا مسيحيا . ولا فرق بين المسيحية والمارونية في وجه خطر الاسلمة الماحق للبنان الجوهر . ولئن اتخذت هذه الهيمنة طابعا سياسيا ، فهذه السياسة لها طابع طائفي بحت ، بمعنى ان وظيفتها تختلف عما هي عليه في الغرب اختلافا مطلقا ، لانها تقتصر على تأمين وجود علاقة المساواة الطائفية في ممارسة الطوائف طقوسها . السياسة ، في هذا المنطق الرجعي ، هي اذن علاقة طائفية بالدولة ، والدولة هي الاداة التي بها تتأمن علاقة المساواة الطائفية في الممارسات الطقسية . وطغيان الاسلام على الدولة يعطل هذه الاداة ، فتنقلب علاقة المساواة الطائفية هذه علاقة سيطرة طائفية يتحول فيها المسيحيون الى دمّيين ، فيتأسلم لبنان وينقرض جوهره ، ويطغى عليه العرض التاريخي . لذا ، يجب ان يحافظ لبنان على جوهره ضد هذا العارض ، ويجب ، بالتالي ، ان تظل الدولة امانة في يد الطائفة المارونية حتى تكون ، كما هي الان ، اداة لتأمين ديمومة علاقة المساواة الطائفية . ف " لبنان امانة تاريخية وحضارية في عنق الموارنة "* . ولئن اردتم من التاريخ حجة على بداهة هذه البداهة ، فاعلموا ان الموارنة ، دون غيرهم ، هم الطائفة " التي تعذبت روحا وجسدا ..." الى غير ذلك

---

* هذا هو عنوان الكراس رقم ١٨ من سلسلة "العصبة اللبنانية".

مما يمكن قراءته بالتفصيل في المذكرة الميلودرامية الرجعية • ولقد سردنا ، من قبل ، هذا النص بكامله •

اذن ، فالصراع في لبنان طائفي • وهو الان ، كما كان من قبل ، ومنذ بدء التاريخ ، صراع بين المساواة الطائفية (وشرطها الاساسي هيمنة العنصر الماروني ، وما هذه الهيمنة بهيمنة ، بل هي الضرورة في ديمومة الجوهر جوهرا لبنانيا خالصا من كل عرض تاريخي يشوهه) ، وبين السيطرة الاسلامية ــ العربية ، وبشكل خاص ، سيطرة السنة التي بها يتأسلم لبنان ، فيزول وينقرض • ولئن اردتم تبسيطا بدهيا لقلتم ان الصراع هو بين الطائفة المارونية والطائفة السنية * • بهيمنة الاولى ، يحافظ لبنان على جوهره ؛ بهيمنة الثانية ، يطغى العرض على الجوهر ، فينقرض الجوهر عاجلا ام آجلا • والصراع يدور حول الهيمنة على الدولة لا لانه سياسي ، بل لان الدولة هي الاداة السياسية التي تكون بها المساواة الطائفية ، ان كانت الهيمنة عليها ــ كما يجب ان تكون ــ للموارنة ، فيتلاءم حينئذ الجوهر مع العرض ، او تكون بها (نعني بتلك الاداة) السيطرة الطائفية ؛ أي طغيان واحدة من الطوائف على الاخرى ، ان كانت الهيمنة على الدولة (كما يجب الا تكون) للسنة ، فيطغى حينئذ العرض على الجوهر ، ويحل محله ، في علاقته بالدولة ، بحيث يصير وجود لبنان ، في كيانه وجوهره ، مهددا بالزوال • هكذا ترتبط ، في هذا المنطق الرجعي ، ديمومة الجوهر بديمومة الواقع الراهن ، لان الواقع هذا هو هو ، في هذا المنطق ، الجوهر نفسه • يجب ، بتعبير آخر ، ان يتأبد ما هو قائم ، فما ذلك الجوهر سوى هذا القائم ، متأبدا او متجوهرا •

نوجز ما سبق من تحليل ، فنقول ان ديمومة الجوهر اللبناني تقضي بهيمنة الطائفة المارونية هيمنة سياسية ، بالمعنى "اللبناني" لكلمة السياسة ، اى بمعنى "الاحتفاظ بالمسؤوليات الاولى في الدولة" ؛ لان الدولة ، في مفهومها "اللبناني" هذا ، هي اداة تأمين المساواة الطائفية في ممارسة الطوائف طقوسها المتميزة • كما ان جوهر الطائفة المارونية يضعها في موقعها الطبيعي ، وبالتالي ، الضروري ، الذى هو موقع الهيمنة السياسية • وتأخذ كلمة الطائفة هنا ، في هذه المذكرة الرجعية ، معنى

---

* ماذا جرى حتى يستحيل ما كان عند شيحا هيمنة في السلطة مارونية ــ سنية ، في اطار من الوفاق "الطائفي" الذى هو قناع الديكتاتورية الطبقية البرجوازية ، صراعا دائما بين الموارنة والسنة ؟ انه احتدام الصراع الطبقي الوطني لا سيما في السبعينات ، الذى طرح على بساط البحث ضرورة تغيير النظام السياسي "الطائفي" لسيطرة البرجوازية اللبنانية •

عنصريا بيولوجيا ، "فالموارنة رغم كل شيء هم الطائفة الاهم من حيث العدد والثقافة والموقع الاقتصادى والسمعة وامكانات التحرك الدولي الخ .." (٢٠١) . وهذا ما ليس متوفرا عند الاخرين ، لا سيما عند المسلمين ، والسنة منهم بوجه خاص "بسبب معتقدهم الديني وعقدة التفوق عندهم وتطلعاتهم الى السيطرة النهائية" (٢٠٢) . اذن ، فالصراع في لبنان طائفي ، وهذا الصراع الطائفي عنصرى ، بين العنصر الماروني الذى يتحدد به لبنان الجوهر ، والذى هو ، بطبيعته ، الارقى والاعلى والاسمى ، لانه فرع من المسيحية ، وبالتالي ، من الغرب ، وبين العنصر الاسلامي ، وبالتحديد ، السني ، الذى هو في لبنان فرع من جوهر ليس لبنان بالنسبة اليه جوهرا ، بل "مرحلة ، وطنا مؤقتا صغيرا وظرفيا كغيره من الاوطان العربيـــة " (٢٠٣) . وهذا الفرع ، كجوهره ، لا يمكن ان يكون الا دون جوهر لبنان الذى هو فرع من جوهر الغرب . بين الحضارة والقبليه فارق جوهرى هو القائم بين الغرب والشرق ، المسيحية والاسلام ، الموارنة والسنة ، اوروبا وآسيا ، لبنان والعالم العربي .

" هذا هو جوهر القضية اللبنانية ... وجوهر القضية هو الاختلاف الاصلي ــ ونكاد ان نسميه اختلافا وراثيا عضويا ــ حول مفهوم لبنان بين الاطراف المتشاركة ، والذى يولد بينها ، وبين الموارنة والسنة خاصة ، حالة دائمة من الشك والريبة" (٢٠٤) .

جوهر القضية ، اذن ، بالنسبة الى هذا المنطق الرجعي ، هو قضية الجوهر . "أى لبنان نريد ؟" ، هذا ما يردده شيخ الكتائب . وهذا الاختلاف على الجوهر اصلي ، بل وراثي عضوى ، أى عنصرى ، بين العنصر الماروني الذى بديمومته يدوم لبنان جوهرا ، وبين العنصر الاسلامي ، او السني ، الذى يزول به لبنان وينقرض في جوهر آخر هو جوهر " العرق العربي " ، او الاسلامي ، او الشرقي ، أى البربرى ، القبلي ، الهمجي . أما لماذا تسكت المذكرة الرجعية عن "العناصر" (الطوائف) الاخرى التي يتركب منها لبنان ، فلان هذه الطوائف لا يمكن وضعها في مرتبة "العنصر" . فالطوائف المسيحية غير المارونية هي " بعض النماذج النادرة والغريبة من بقايا الكنائس الشرقية التي هربت من الادغال الاسيوية" (٢٠٥) . لذا ، كان وضعها في لبنان هو هو وضع " بعض نماذج الحيوانات النادرة والغريبة والمهددة بالانقراض" (٢٠٦) . انها ليست من جوهر لبنان ، وان كانت تعيش فيه . لكن ديمومة هذا الجوهر الذى هو "العنصر الماروني" هي وحدها التي تؤمن لهذه "الحيوانات النادرة والغريبة والمهددة بالانقراض ان تعيش في سلام ، بمنأى عن هجمات الصيادين المتوحشين" (٢٠٧) . معنى هذا ، بكلام آخر ، ان الهيمنة السياسية لـ"العنصر الماروني" هي التي تؤمن لهذه الحيوانات والطوائف ممارسة طقوسها "بسلام وحرية

وكرامة" . أما الطوائف الاخرى غير المسيحية ، فهي ، لانها اسلامية ، بمثابة الصيادين المتوحشين . وما السنة منهم سوى "الاشد همجية" . فهي ، اذن ، ليست عناصر او جواهر ، الا اذا كانت الهمجية والوحشية والبربرية والقبلية والتخلف خصائص من جوهر متميز قائم بذاته ، وكان هذا الجوهر هو الاسلام .

٨ ــ في الصيرورة العاشية للايديولوجيه الطائفية

القضية اللبنانية ، اذن ، هي قضية الصراع في لبنان بين هذين الجوهرين : جوهر هو للبنان ، وجوهر هو في لبنان ما ليس هو لبنان . انها ، برغم حداثتها او شكلها الراهن ، قضية ازلية وجدت منذ بدء الخليقة . والخليقة ، كالحضارة ، بدأت ، بالطبع ، بلبنان ومن لبنان وفي لبنان ، حين خصته بجوهره الدائم * . انها قضية الصراع بين الخير والشر ، بين الوجود والعدم . ليس عجيبا ، اذن ، بحسب هذا المنطق ، ان يكون لبنان ، في عنصره وجوهره ، "الشعلة الاصيلة التي انارت مهد الحضارة البشرية" (٢٠٨) ، وان يكون الفينيقيون أول الموارنة ؛ فالجوهر ــ الاصل هذا هو العنصر الماروني نفسه . ولا غرابة في هذا القول ، بل انه ، في شكله الاستخلاصي ، متماسك جدا . ولا حاجة به لان يكون في توافق مع الواقع الفعلي ؛ فقضية التوافق هذه لا تنطرح فيه ، ولا تنطرح عليه ، لانه قائم ، في انبنائه الايديولوجي ، على ضرورة تطويع هذا الواقع بالقوة ، بحيث لا يتوجد هذا الواقع الا في الشكل الذي هو فيه في توافق مع ضرورة هذا الانبناء الايديولوجي . لذا ، كان هذا الشكل ضروريا بهذه الضرورة الايديولوجية ، وكان بالتالي ، شكلا سحريا هو نفسه شكل البداهة الذي يظهر فيه في التماسك الداخلي لمنطق ذلك القول الرجعي . ليست الغرابة ، اذن ، في منطق هذا القول نفسه ، بقدر ما هي في القفزة ، او ما يشبه القفزة التي يقوم بها من المنطق الطائفي الى المنطق العنصري .

نقول " ما يشبه القفزة " ، ونعلم تماما ، كما سبق القول ، ان الطابع العنصري ضمني في الايديولوجية الطائفية . فآليـة تحرك هذه الايديولوجية ، من حيث هي الشكل الرجعي الذي تمارس فيه البرجوازية سيطرتها الطبقية في الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي ، تقضي بضرورة ان يبقى ذلك الطابع العنصري فيها ضمنيا ، أي بالتالي ،خفيا ، كي تتأمن ديمومة التجدد لنظام التوازن الطائفي ، الذي هو اساسي

* هذا ما يحاول يوسف السودا اثباته في كتابه الصادر عن دار النهار للنشر ، بعنوان "تاريخ لبنان الحضاري" (بيروت : ١٩٧٢) . لقد اوصلته "بحوثه" التاريخية الى ان يرى في تاريخ لبنان تاريخ التقدم البشري ، هكذا ، بالمطلق !

لنظام سيطرة البرجوازية الطبقي ولتجدده ، في ظهوره مظهر نظام التعايش السلمي في المساواة بين الطوائف ، برغم كونه ، في الحقيقة ، قائما على الهيمنة الطائفية التي هي ، ايضا ، ضمنة فيه ، كالطابع العنصرى في الايديولوجية الطائفية • ولقد رأينا سابقا ان انتقال هذه الهيمنة الطائفية من وضعها الضمني في نظام التوازن الطائفي ، الى وضعها الصريح ، يقود الى تعطيل وظيفة هذا النظام ، من حيث هو الاطار السياسي الذى تمارس البرجوازية فيه سيطرتها الطبقية • كذلك بامكان الطابع العنصرى في الايديولوجية الطائفية ، بانتقاله من وضعه الضمني فيها الى وضعه الصريح ، ان يقود الى تعطيل وظيفة هذه الايديولوجية الطبقية في تعميم أثر الوهم الطبقي الذى تولده سيطرتها في الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي ، بأن العلاقات الاجتماعية هي علاقات بين طوائف ، وهي علاقات مساواة بينها • لكن عملية الانتقال هذه ليست وليدة حركة داخلية في هذه الايديولوجية الطائفية ، بقدر ما هي وليدة احتدام حركة الصراعات الطبقية قبيل الحرب الاهلية ، بشكل لم يعد فيه لسلاح الطائفية في ممارسة البرجوازية سيطرتها الايديولوجية الطبقية تلك الفاعلية التي كانت له من قبل ، والتي كانت تؤمن لنظام السيطرة الطبقية البرجوازية ديمومة التجدد ، في تجدد ازمة هذه السيطرة بالذات • معنى هذا ان ضعف سلاح الطائفية ، من حيث هو سلاح ايديولوجي رئيسي للبرجوازية في ممارستها الصراع الطبقي ، هو الذى يفسر لنا ضرورة اعادة شحذه بالعنصرية • وعملية اعادة الشحذ هذه ، التي فيها وبها كانت تتم عملية انتقال الطابع العنصرى في الايديولوجية الطائفية من وضعه الضمني الى وضعه الصريح ، تجد انعكاسها ، في تلك المذكرة الرجعية ، في تحديد الطائفة تحديدا عنصريا " وراثيا وعضويا " ، لا سيما في ما له علاقة بالطائفة المارونية التي هي ، في هذه المذكرة ، العنصر الاصلي الجوهرى اللبناني • بهذه القفزة من الطائفة الى العنصر ، ومن العنصر الى الجوهر الاصل ، تنفجر لايديولوجية الطائفية في ايديولوجية عنصرية هي الوجه الفاشي لايديولوجية البرجوازية اللبنانية ، في انفجار ازمة سيطرتها الطبقية • لكن حركة الانتقال هذه بالايديولوجية البرجوازية من شكلها الطبقي المحدد كايديولوجية طائفية ، الى شكلها الطبقي الاخر كايديولوجية عنصرية ، أو قل ان حركة انتقال الطابع العنصرى فيها ، في تحددها الطبقي كايديولوجية طائفية ، من وضعه الضمني الى وضعه الصريح ، هي بحد ذاتها نقض طائفي لها كايديولوجية طائفية • هذا يعني ، بتعبير آخر ، ان استحالة المنطق الطائفي ، في هذه الايديولوجية البرجوازية ، منطقا عنصريا ، هي الشكل الطائفي الذى يتهافت فيه المنطق الطائفي نفسه • انها ، بالتالي ، هذا الشكل الرجعي من العقل البرجوازى الذى يتهافت فيه العقل البرجوازى ، في نقضه هذا الشكل نفسه الذى يتماسك فيه كعقل برجوازى رجعي • وما تهافت هذا العقل ، في محاولته انقاذ ما ينقض ، سوى دليل على وجوده في أزمة مأزقية هي الشكل الايديولوجي الذى تظهر فيه الازمة المأزقية للسيطرة السياسية الطبقية للبرجوازية •

ما هو الحل الذى تقترحه الرجعية اللبنانية لازمتها المأزقية هذه ، التي تأخذ ، في المذكرة تلك ، اسم "القضية اللبنانية "؟ هذا الحل هو التقسيم .

ملاحظـــة : هنا ، لا بد لنا ، قبل الاسترسال في تحليل هذه المذكرة ، من ان نفتح قوسين ، لنشير الى وجود تيار آخر ، داخل الرجعية اللبنانية نفسها ، يفضل على التقسيم حلا آخر هو بسط الهيمنة كاملة على لبنان كله ، لا على جزء منه فقط ، في اطار من التحالف التبعي مع اسرائيل بالدرجة الاولى ،ومع الرجعية العربية المتحالفة مع اسرائيل ، في ظل الهيمنة الامبريالية الكاملة . ربما كان هذا التيار هو الاقوى ، وهو المتمثل ، بالتحديد ، في حزب الكتائب . ولقد ظهر هذا الاختلاف الطفيف بين حل التقسيم وحل الهيمنة الكاملة واضحا في "محضر اجتماعات الجبهة اللبنانية في خلوة سيدة البير" ، كما نشرته مجلة العمل الشهرية (٢٠٩) . ولا تناقض بين هذين الحلين ؛ فالاول يكمل الاخر ، هذا الذى يقضي بضرورة صهينة لبنان ؛ أى بضرورة ضرب الحركة الوطنية فيه وضرب المقاومة الفلسطينية ، وانشاء اسرائيل ثانية في العالم العربي على ارض لبنان . في هذا المجال ، أى في مجال الحل الملائم لازمة البرجوازية اللبنانية ، يقول ابراهيم نجار، عضو المكتب السياسي لحزب الكتائب ، في مقال بعنوان "الانتفاضة اللبنانية" (٢١٠) ما يلي : "الحكم المركزى القوى ؟ ولكن هذا يفترض ان الاسلام السياسي بات قوة ثانوية ، أى انه تحطم بعدما ثارت ثائرته ... ثم ، هل ان الحكم المركزى القوى هو صيغة حياتية دائمة ؟ أم انه سياسة مرحلية ؟ ... ان الصيغة التي تضمن للمسيحية السياسية بألا تصبح منعزلة عن محيطها في العالم العربي ، وبألا تعامل كما عوملت اسرائيل المعزولة بعد قبولها قرار التقسيم ، انما هي صيغة جديدة "للتعايش" ... التنوع في الوحدة قد يكون طريق الوحدة الحقيقي ... التنوع في الوحدة ، نعم ، ولكن التعدد من اجل الوحدة الدائمة قد يكون أقرب الى الواقعية" .

لنا على هذا النص ملاحظتان : الاولى ، هي ان الحكم المركزى الذى تحلم به البرجوازية اللبنانية بات يقضي ، بحسب هذا المنطق الرجعي الفاشي ، بضرورة ان تكون الهيمنة السياسية الطبقية هيمنة مارونية صريحه ومطلقة ، يتحدد "الاسلام السياسي " في علاقته بها كقوة ثانوية . ربما كان هذا هو الحل الافضل ، وهو شبيه بما كان قائما في لبنان قبل الحرب الاهلية ، مع فارق هو ان هذه الهيمنة لم تكن صريحة ، بل كانت ضمنية في نظام "التوازن الطائفي" الذى كان يؤمّن ، بتجدده ، ديمومة تجدد السيطرة الطبقية للبرجوازية . لكن احتدام الصراع الطبقي أحدث في هذا النظام خللا عطله ، فلم يعد من الممكن تجديده ، كما كان في شكله السابق (أى في

صيغته السابقة) ، لاسباب ذات علاقة بأسباب الحرب الاهلية التي ليست هذه الدراسة مجالا للبحث فيها . لذا ، لا بد من ايجاد صيغة أخرى لهذا النظام نفسه ، تؤمن ما كان يؤمنه هذا النظام : ديمومة الهيمنة الطبقية في ديمومة الهيمنة الطائفية بالذات . هذه الصيغة هي "التعددية" .

اما الملاحظة الثانية ، فهي ان الرجعية اللبنانية تخشى ان تؤدي الهيمنة المارونية الطائفية الصريحة الى عزل لبنان عن محيطه العربي الذي هو مجاله الاقتصادي الحيوي . فما هو الحل الذي يكرس هذه الهيمنة الطائفية ويحافظ ، في الوقت نفسه ، على دور لبنان ـ البرجوازية كوسيط طبقي بين الامبريالية والعالم العربي ؟ الحل هو في صيغة "التعددية" التي تؤمن للهيمنة الطائفية المارونية ديمومتها كشرط لديمومة الهيمنة الطبقية البرجوازية ، في ظل التكامل السياسي والاقتصادي بين البرجوازية اللبنانية والرجعية العربية ، في اطار تحالف الاثنتين مع اسرائيل ، وفي اطار التحالف التبعي للكل مع الامبريالية الاميركية *. وفي نص آخر ، يقول المؤلف نفسه : "... الضمانة الاكيدة للمسيحيين ـ أو للمسيحية السياسية في لبنان والشرق الاوسط ـ هي في الاقرار بالارجحية السياسية المسيحية ، على ان تمارس هذه الارجحية باعتدال وعدل ومساواة وعدل اجتماعي ..." (٢١١) . أليس في هذا القول تأكيد لما كان يقوله شيحا في ضرورة ان تكون ممارسة الهيمنة الطائفية ممارسة طبقية ؟ ولقد رأينا سابقا ان البرجوازية ، في ممارستها الطائفية هذه ، واقعة في تناقض مأزقي هو الذي يحدد بنية نظامها السياسي الطبقي كنظام طائفي ، ولا سبيل لها الى الخروج من هذا المأزق الطبقي الا بتغيير نظامها السياسي . وما هذا المأزق سوى هذا الذي يرى ابراهيم نجار فيه الحل ، أو وهم الحل ، وهو وجود نظام الهيمنة السياسية الطائفية المارونية كشرط لوجود نظام السيطرة الطبقية البرجوازية ولديمومته ، انه الحل الفاشي الصريح الذي له وجه طائفي عنصري .

هنا ، نقفل القوسين ونعود الى التقسيم الذي اقترحته تلك المذكرة الرجعية للازمة اللبنانية . تقول المذكرة : "عندما يستشري وباء الريبة المتبادلة بين اعضاء جماعة معينة ، يجب حل هذه الجماعة . وعندما تفتك "الغرغرينا" بعضو من الاعضاء ،

---

* في ورقة العمل المقدمة من المؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانية الى خلوة سيدة البير، نقرأ ما يلي : "ترى ، الا يزال الاسلام السياسي في لبنان ، وحلفاؤه ، يصلح للتحاور معنا وحده ، بعد كل المواقف العدائية التي وقفها منا كيانا ووجودا ، وكل الاتهامات التي ساقها ضدنا محاولا ان يستعدي علينا العرب والعالم ؟ أليس الافضل ان يكون محاورنا العالم العربي كله والعالم الغربي الواسع المتفهم قضيتنا ؟" . (مجلة "العمل" ، العدد الاول ، آذار ١٩٧٧ ، ص ١٠٤) ، الميل واضح نحو الاتفاق مع الرجعية العربية والامبريالية لضمان الهيمنة المارونية اللبنانية .

فالعلاج الوحيد الذى ينقذ حياة المريض هو البتر • وعندما يستحيل التعايش بين زوجين ، ولو كانا كاثوليكيين ، فالحل الوحيد هو انفصال الاجساد "(٢١٢)•

لن ندخل الان في نقاش حول هذا الحل الرجعي ومدى قابليته للحياة ، فهذا موضوع آخر لا يدخل في بحثنا هذا • انما نكتفي هنا بالقول ان هذا المنطق الرجعي هو منطق التبرير الايديولوجي للتقسيم الذى صيغت المذكرة بهدف اظهاره كأنه الحل الطبيعي الوحيد ، لان منطق الاشياء هو الذى يفرضه • ومنطق الاشياء هذا ليس منطق الحاضر وحده ، بل منطق الجوهر الازلي • من هنا أتت الضرورة الايديولوجية في ان يكون لتاريخ لبنان فصل في المذكرة قائم بذاته ، هو الفصل الرابع ، بعنوان : " في تكوين لبنان"• وتسقط المذكرة ، بالطبع ، على هذا التاريخ صورة الجوهر اللبناني التي ارتسمت في الاوليات ، فترسم الماضي ، منذ القدم ، على صورة الحاضر التي تظهر فيها هيمنة الطغمة المالية مظهر هيمنة العنصر الماروني ، وعلاقة السيطرة السياسية الطبقية مظهر علاقة المساواة الطائفية ؛ فتجوهر هذا الحاضر معكوسا في صورته ، أى تحمله ، في شكل ظهوره للوعي الرجعي ، الى المطلق (كأن ضرورة تأبد حكم الطغمة المالية لا تخص المستقبل وحده ، بل الماضي ايضا ، لانها متأصلة فيه منذ الفينيقيين) ، وتستخلص من هذا كله ، بشكل منطقي وبدهي، ان تاريخ لبنان هو حركة تكرار هذا الجوهر الذى هو في صراع دائم ضد خطر رئيسي يهدد وجوده • هذا الخطر هو "الغزو الاسلامي"• ويمكن القول بأن هذا الجوهر اللبناني قد تأصل في تكراره منذ ان دخل في صراعه "الملحمي" ضد هذا "الغزو" ؛ فتاريخه دوما يعيد نفسه، ولا جديد في حاضره ، بل قديم يتجدد •

١٠ ــ في الشكل الطائفي للصراع الطبقي

لـ"القضية" اللبنانية ، اذن ، جذور تمتد بعيدا في تاريخ هو زمان ديمومة الجوهر • كي نفهم صورتها الحاضرة (التي هي الازمة السياسية الراهنة) ، يكفي ان نستحضر منها صورة ماضية هي ، على سبيل المثال المقصود ، صورة "الغزو الاسلامي" الاول ، ثم الثاني ، بعد الحروب الصليبية • وما صورتها الحاضرة سوى "حملة صليبية مضادة هي حرب مقدسة (الجهاد) تعود الى القرون الوسطى"• بهذا المنطق "الصليبي" تحاول المذكرة الرجعية ان "تفهم" الصراع السياسي الراهن في لبنان، فتخفي ، بـ "فهمها" هذا له ، حقيقته الطبقية الوطنية الفعلية ، بهدف استثارة حرب صليبية مضادة • وبمقدار ما تنجح فياستثارة هذه الحرب الصليبية المضادة من قبل "المسلمين" على "المسيحيين"، تكون قد أكدت البداهة التي انطلقت منها ، في

القول بأن الصراع في لبنان ليس سياسيا ، بل هو صراع طائفي يجد سببه في جوهر الاسلام ، من حيث هو جوهر غزو ، وفي ضرورة الدفاع عن جوهر لبنان • حتى يتم النجاح لهذا المنطق الرجعي في أن يكون له ما يريد من فاعلية ايديولوجية قصوى ، وفي ان يتحرك الصراع السياسي الطبقي ، بالتالي ، بطرفيه المفيضين كصراع طائفي ، لا بد من أن تنوجد ، في مقابل الحرب الصليبية التي تظهر مظهر الدفاع عن الجوهر الماروني اللبناني ، حرب صليبية مضادة •بتعبيرآخر : ان سيطرة الايديولوجية الطائفية الرجعية تقضي بأن ينطلق الصراع الطبقي بطرفيه من مواقع طائفية تلجمه ، ان لم نقل تشله ، في شكل تحركه كصراع طائفي • لكن هذا الشكل نفسه من تحركه ، بطرفيه الاثنين ، كصراع طائفي ، هو ، بالضبط ، الذى يمنعه من الاحتدام والتأزم ، لانه شكل وجوده كـ"تعايش طائفي" ، في ظل السيطرة الطبقية للبرجوازية التي تأخذ ، بهذا ، شكل السيطرة الطائفية •ضد ما يظهر من الواقع في شكل بدهي هو الشكل الايديولوجي لظهوره من موقع نظر البرجوازية الرجعية ، نقول ، اذن ، بكل دقة ، ان الشكل الطائفي لتحرك الصراع الطبقي في ظل السيطرة الطبقية ، السياسية والايديولوجية ، لهذه البرجوازية ، هو التعايش الطائفي (او السلم الطائفي) لا الصراع الطائفي • هذا هو الشكل الرئيسي الذى كان يتحرك الصراع الطبقي فيه ، ملجوما ومموّها بانطلاقه من مواقع طائفية متقابلة (ولا نقول متناقضة) ، هي مواقع مختلف اطراف البرجوازية المسيطرة ، في اطار هيمنة الطغمة المالية ، وفي اطار علاقات سياسية بين القوى الاجتماعية المتصارعة ، لم تكن الطبقات الكادحة تمثل فيها قوة سياسية ذات شأن ، بسبب من ضعف احزابها السياسية ، أى بسبب من وجودها في علاقة تبعية سياسية بالبرجوازية ، كانت ترى فيها الى ممثلي "الطوائف" من هذه البرجوازية كأنهم ممثلوها الطبقيون الفعليون • ولقد رأينا سابقا ان هذه الطبقات الكادحة لا تصير قوة سياسية فعلية الا بقطعها علاقة التمثيل السياسي "الطائفي" التي تربطها تبعيا بالبرجوازية • وعملية القطع هذه عملية تاريخية ملازمة لحركة الصراعات الطبقية التي فيها وبها تتحقق سيرورة الاستقلال السياسي الطبقي لهذه الطبقات الكادحة • فبمقدار ما تحل محل تلك العلاقة من التمثيل السياسي "الطائفي" علاقة تمثيل سياسي طبقي بين هذه الطبقات واحزابها السياسية التي تمثل مصالحها الطبقية الفعلية ، تصير هذه الطبقات ، اذن ، قوة سياسية فعلية ، أى مستقلة •ولا تصير الطبقة العاملة ، مثلا ، قوة سياسية الا بحزبها الشيوعي ، فالحزب هو ، بالتحديد ، الوجود السياسي للطبقة • ان ضعف الاحزاب التقدمية (وضعف الحزب الشيوعي منها بوجه خاص) في تمثيلها المصالح الطبقية الفعلية لاوسع الطبقات الكادحة ، هو الذى كان يسمح للصراع الطبقي بأن يتحرك في شكله الرئيسي كـ "تعايش طائفي" هو الشكل الملائم لسيطرة البرجوازية• لهذا ، كان سلاح الطائفية هو السلاح الايديولوجي الرئيسي في ممارسة البرجوازية سيطرتها الطبقية ، وكان الشكل "الطائفي" هو الافضل لنظامها السياسي •

بعد الفصل الرابع الذى تخصصه المذكرة الرجعية لتاريخ لبنان ، وتظهر فيه هذا التاريخ ، منذ القديم ، في شكل حركة يتكرر فيها الجوهر اللبناني في صراعه الدائم ضد "الغزو الاسلامي" ، تنتقل الى الفصل الخامس الذى تعالج فيه بداية تاريخ لبنان الحديث . هذا الفصل هو بعنوان "في التوازن اللبناني" (١٨٦٤ ــ ١٩١٥) . لهذا العنوان علاقة مباشرة بالازمة السياسية الراهنة . فهذه الازمة ، في وجه من وجوهها ، هي ، من زاوية نظر الرجعية ، ازمة هذا التوازن اللبناني ، من حيث هو توازن طائفي قائم على اساس هيمنة العنصر الماروني الذى هو ، من بين الطوائف كلها ، العنصر الجوهر المحدد للبنان . الازمة الراهنة تعود ، اذن ، في اساسها ، بحسب هذا المنطق الرجعي ، الى اختلال "الصيغة اللبنانية" ، (أى الى اختلال هذا التوازن اللبناني بالذات) . نلاحظ هنا ان القراءة الرجعية للماضي لا يمكن ان تكون الا قراءة عمياء هي اسقاط للحاضر على الماضي ، في تماثل الاثنين معا ، بحكم تماثل الجوهر بذاته . وما هذا الجوهر ، في نظر الرجعية ، سوى حاضر يموت ، هو حاضر الرجعية ونظامها الذى ترفعه الى المطلق في عملية سحرية تؤبده بالوهم ، لانه ، في الواقع المادى ، يحتضر . وافلاس هذا المنطق الرجعي ، على الصعيد السياسي والايديولوجي معا ، يظهر في هذه الحركة التي يستمد فيها من الماضي حلا لازمة الحاضر . وهذا الحل ، عنده ، لا يكون الا في محاولة يائسة (أى مستحيلة) هي محاولة ارجاع الماضى حاضرا ، أى ارجاع الحاضر ماضيا . فالتوازن اللبناني الذى تجد فيه المذكرة الرجعية بداية التاريخ اللبناني الحديث هو العصر الذهبي للبنان الجوهر . وهذا العصر يمتد على نصف قرن من البروتوكول (١٨٦٤ ــ ١٩١٥) "الذى يعطي لبنان وضعا مستقلا حيال "الباب العالي" بضمانة "الدول الست" الكبرى (الدول الاوروبية) التي اصبحت "الدول السبع" بعد انضمام ايطاليا "(٢١٣) . وتتابع المذكرة الرجعية فتقول : "أمن استقلال لبنان نصف قرن من الهدوء والسلام والتوازن الاجتماعي في الداخل ، واستقرارا سياسيا في الشرق الاوسط كله ، وأصبح لبنان ، أكثر من أى وقت مضى ، ملجأ المسيحيين المضطهدين في كل مكان تقريبا من الامبراطورية العثمانية" .

المقارنة بين هذا الماضي والحاضر واضحة في هذا المنطق الرجعي ، ولها دلالة سياسية مباشرة ، انها مقارنة بين أزمة ١٨٦٠ وأزمة ١٩٧٥ . في الحالتين ، هذه الازمة هي ، في المنطق الرجعي ، أزمة طائفية . وفي الحالتين كانت تهدد جوهر لبنان . وفي الحالتين كان الخطر على الجوهر اللبناني هو "الغزو الاسلامي" . وفي الحالتين كان لبنان الجوهر في موقع الدفاع عن النفس ضد طغيان العارض عليه . لاستحضار

الماضي في هذا الشكل وظيفة ايديولوجية رجعية محددة ، هي اظهار ان التاريخ يعيد نفسه،وأن لاجديد تحت الشمس • فأزمة لبنان الراهنة هي هي أزمة ١٨٦٠ • (ملاحظة : أليس هذا المنطق هو الذى ينزلق اليه بعض الباحثين ممن هم في موقع سياسي وطني مناهض للرجعية الفاشية ، حين يردون الازمة السياسية الراهنة الى جذورها التاريخية في أزمة ١٨٦٠ ، فيرون فيها ، كهذه ، أزمة طائفية ، ويرون في الصراع الطبقي الوطني الراهن صراعا طائفيا هو امتداد لصراع طائفي يتكرر منذ ١٨٦٠؟)• والحل في الازمتين ، واحد ، مادام الجوهر منهما واحد • لقد أتى حل الازمة الماضية حين "رأت اوروبا ، مدفوعة بعاطفة انسانية وببقية من الشهامة الفروسية ، ان التدخل المسلح بات ضروريا ، فأرسلت اساطيلها الى مياه بيروت" (٢١٤)• كان الحل ، اذن ، وضع لبنان تحت الحماية الاوروبية •وكان ممكنا ، لان أوروبا كانت لا تزال فيها "عاطفة انسانية وبقية من الشهامة الفروسية"• والعاطفة الانسانية هذه هي ، في المنطق الرجعي ، عاطفة الانسان للانسان ، والانسان هذا هو بالضرورة مسيحي ، وبالضرورة غربي • والانسان في لبنان هو مثله في الغرب ، لانه المسيحي • أما الشهامة الفروسية ، فهي من صفات انسان العهد الاقطاعي ، كانت فيه قوية ابان الحروب الصليبية ، ثم خفتت حتى كادت تنقرض ، فبقي منها شيء في القرن التاسع عشر مكن اوروبا من ان تنتفض "صليبيا" لانقاذ الانسان في لبنان من عدو الانسان •

لن ندخل ، بالطبع ، في جدال مع الرجعية حول تفسير التدخل الاوروبي في لبنان في القرن الماضي ، هل هو بسبب بقايا الاقطاع (وهو ليس كذلك) ، أم هو بسبب التطور الامبريالي للرأسمالية (وهذا هو السبب) • انما يهم ان نلفت نظر القارئ الى هذا الحنين اليائس عند الرجعية اللبنانية الى عهد ازدهار الاستعمار الذى كانت تنعم فيه بالحماية ، أى بالتبعية المباشرة التي تجنبها الوقوع في ضرورة التصدى لازمة هي أكبر منها ، لانها ، في نهاية التحليل ، أزمة الامبريالية بالذات • وما أزمة الرجعية اللبنانية ، في وجه منها ، سوى نتيجة هذه الازمة • لقد كانت التبعية السياسية المباشرة للامبريالية تؤمن للبرجوازية اللبنانية نموا نسبيا خاصا بتاريخ تكونها الطبقي في طور تكون الرأسمالية في ظل السيطرة الاستعمارية • ولقد رأينا سابقا ان الرأسمالية في لبنان دخلت في طور تكونها التاريخي بدخول النظام الرأسمالي العالمي في طور أزمته ، فكان عليها ان تعيش طورها الصاعد ذاك في طور هذه الازمة ، بمعنى ان طورها الصاعد كان هو هو طور أزمتها • هذا ما يفسر لنا الطابع المأزقي لازمة السيطرة الطبقية للبرجوازية اللبنانية • وما حنين هذه الطبقة المسيطرة الى الرجوع بالتاريخ الى القرن التاسع عشر سوى دليل على عمق مأزقها الطبقي الذى تتخبط فيه دون ان تجد منه مخرجا •

بانسداد أفق تطورها التاريخي ، لم يبق لهذه البرجوازية الرجعية من أفق سوى اليأس ، تحاول فيه أن تستعيد بالعنف ماضيها القريب ، لعله يستحيل ، ضد منطق التاريخ ، مستقبلا جديدا لها • لذا ، كان منطق عقلها سحريا ، ترى به الى واقعها الطبقي بشكل ينقلب فيه الواقع المادى الفعلي وهماً ، له صورة طموحها اليائس ، وكان هذا الشكل الطبقي من هذا العقل معاديا للتاريخ وللعقل نفسه ، ينبني ضد شكل منه هو الذى كان له ، حين كان عقلّ البرجوازية ، وحين كانت البرجوازية طبقة ثورية ناهضة ضد الاقطاع والكنيسة ، وما كانت البرجوازية اللبنانية يوما ثورية • فلقد تكونت كطبقة مسيطرة في طور أزمة الرأسمالية ، وفي ظل أزمة الايديولوجية البرجوازية • لذا ، كان ارتدادها ضد مفاهيم هذه الايديولوجية متسقا مع ارتداد البرجوازية الامبريالية ضد الايديولوجية البرجوازية الثورية السابقة ، وكان هذا الارتداد ، في الحالتين ، ـ مع اختلاف الشكل منه من حالة الى اخرى ـ دليلا على وجود هذه الايديولوجية البرجوازية في أزمة •

من موقع وجودها في مأزقها الطبقي ، وفي ضوء حنينها اليائس الى عهد البروتوكول الذى كانت فيه في حماية السيطرة الاستعمارية المباشرة ، يظهر الاستقلال للبرجوازية اللبنانية ، وللطغمة المالية فيها بوجه خاص ، برغم كونه استقلالا سياسيا شكليا ، كأنه سبب الازمة التي هي فيها الان • من هنا ، كان الحل عندها يكمن في العودة عن هذا "الاستقلال" الذى لم تجن منه سوى الازمات ، الى عهد التبعية السياسية المباشرة ، في ظل الحماية الاجنبية • هذا ما تؤكده ، بصراحة ، "ورقة العمل المقدمة من أهل ميثاق القلم" لخلوة سيدة البير"، في قولها : "كلما قوى استقلال لبنان ضعف كيانه ، وكلما قوى كيان لبنان ضعف استقلاله • عندما كان كيان لبنان في ضمانة الدول السبع ، أيام المتصرفية ، كان استقلاله على دروب العواصم السبع هباء منثورا • وهكذا ،عندما كان كيانه في حماية حراب الجيش الفرنسي المنتصر الاكبر في حرب ١٨/١٤ • وعندما اصبح استقلال لبنان في يد ابنائه اخذ كيانه يرتقص على كف عفريت • من هنا ان اللبنانيين مدعوون ابدا الى انيتدارسوا صيغة استقلالهم بعمق وانفتاح • كلما كثر تراب لبنان كثرت مشاكله ، وكلما قلّ ترابه قلّت"*(٢١٥) • اذن ، تصح هنا كذلك المقارنة بين أزمة ١٨٦٠ وأزمة ١٩٧٥ ، بل هي ضرورية في هذا المنطق الايديولوجي الرجعي • لقد وجدت الازمة الاولى حلها في تدخل الاستعمار الاوروبي الذى وضع البرجوازية اللبنانية تحت الحماية المباشرة ، فأمن لها نموا تبعيا هي فيه بغنى عن الاستقلال وأزماته ، وكانت ثمرة هذا الحل "نصف قرن من الهدوء والسلام والتوازن الاجتماعي" • فيا ليت هذا العهد يعود اليوم ثانية لتكون البرجوازية فيه آمنة

---

* هذا ما يكرره ادوار حنين ايضا •

مطمئنة في ظل الحماية الاجنبية ، فتتحرر من عبء هذا الاستقلال الشكلي الذى يضعها في مجابهة مباشرة مع أزمة هي عاجزة عن الخروج منها . وأزمة ١٩٧٥ ليس لها الا حلّ مثيل لحل أزمة ١٨٦٠ ، لان الاثنتين واحدة ، "والتدخل المسلح بات ضروريا " ــ على حدّ تعبير المذكرة الرجعية ــ لحل الازمة الراهنة . انها دعوة صريحة للقوى الامبريالية والرجعية لحماية البرجوازية الكولونيالية اللبنانية من شرّ حركة هذا التاريخ الذى بات في توق الى جديد يخرجه من قديم يتجدد . ولئن كانت الامبريالية عاجزة عن التدخل المسلح المباشر ، فلتقم اسرائيل او الرجعية العربية ، او الاثنتان معا ، بهذه المهمة القذرة . أوليس هذا هو الذى حصل ؟

١٢ ــ الخطأ في الاستقلال

وتكرّ مسبحة المنطق الرجعي فصلا سادسا بعنوان " في خطأ قيام ' لبنان الكبير' "،ثم سابعا بعنوان " في المأساة الهزلية لعام ١٩٤٣" ، لتصل ، في النهاية ، الى ما تسميه "طريق الخلاص" في فصل ثامن هو الاخير من تلك المذكرة .

ليس القارئ بحاجة الى كبير عناء كي يعرف مضمون هذه الفصول . فمن منطلق التفكير الطائفي ، وفي ضوء الحل الذى تطمح اليه الرجعية اللبنانية للخروج من أزمتها المأزقية ، يظهر قيام "لبنان الكبير "خطأ يجب التكفير عنه . الى جبل لبنان الذى هو جوهر لبنان ، انضمت مناطق تسكنها أكثرية من المسلمين ، فاختلّ التوازن الطائفي فيه ، وانفجرت الازمة بعد نصف قرن من النضج على نار خفيفة لم تتأجج الا بحضور اللاجئين الفلسطينيين ، الذين هم ، في الاصل ، أساس المصيبة .

ان الازمة تعود ، اذن ، في جذورها ، الى قيام "لبنان الكبير " ، لان "شعوبا اخرى" انضمت الى لبنان وشعبه ، فاختل التوازن باختلال العلاقة بين الجوهر والعارض ، فراح العارض يهدد الجوهر في كيانه ، لان الجوهر (الذى هو جبل لبنان ، أى الشعب اللبناني ، أى المسيحي ، أى الماروني) اختلط بغيره حين توسع وخرج على حدوده الاصلية . هذا المنطق الرجعي منطق طائفي عنصرى يقوم على المعادلة التالية : لبنان الجوهر هو لبنان البروتوكول ، والشعب اللبناني الاصيل هو شعب لبنان الصغير هذا ؛ أى الشعب المسيحي الماروني . وأساس الازمة الراهنة يكمن في قيام لبنان الكبير ؛ أى في خروج لبنان على أصله . لئن لم تنفجر هذه الازمة في الفترة السابقة على الاستقلال ، ما بين ١٩٢٠ و ١٩٤٣ ،برغم اختلاط الجوهر بالعارض، وبرغم الخطر في ان يفقد الاصل اصالته ، فلسببين اثنين : اولهما ، ان الهيمنة ، في التوازن الطائفي الجديد ، ظلت للعنصر الماروني ، أى للجوهر ، وثانيهما ، ان

الحماية الاجنبية (الانتداب الفرنسي) كانت تؤمن لهذا العنصر ديمومة هيمنته • فلا حلّ ، اذن ، الا بديمومة هذه الهيمنة التي لا تتأمن الا بحماية اجنبية •

هذا ما يريد المنطق الرجعي ان يرسخه في وعي الجماهير "المسيحية" كي يحافظ على صقل هذا الوعي في قالب طائفي يؤمن للبرجوازية الرجعية قاعدة شعبية قادرة على الوقوف في وجه الخطر المميت الذى يتهدد مصالح تلك الطبقة المسيطرة ، والذى يكمن ، بالتحديد ، في تحرك الصراع الطبقي في شكله الرئيسي كصراع سياسي •

اما الخطأ الاكبر الذى يفوق في خطورته الخطأ في قيام "لبنان الكبير" ، فهو القبول بالاستقلال الذى تسميه المذكرة الرجعية "المأساة الهزلية"• وهذا الخطأ لا يكمن في تأكيد وجه لبنان العربي بقدر ما يكمن في التخلي عن الحماية الاجنبية التي ترى فيها البرجوازية الرجعية ، من جديد ، الحل الاوحد لازمتها المأزقية • كان يمكن لهذه "المأساة الهزلية" ان تستمر ، بحسب هذا المنطق الرجعي ، لولا وجود اللاجئين الفلسطينيين الذين هم "اساس مصائبنا" (٢١٦)•فعنصر التفجير في تلك الازمة هو هذا الوجود نفسه • لذا ، يكمن الحل في القضاء على هؤلاء "الاغراب"• وليكن هذا الحل جذريا ، فالظرف ملائم للحلول الجذرية ، وطريق الخلاص يمرّ بالتخلص من هؤلاء الفلسطينيين (ومن المسلمين ايضا ، اذا اصروا على رفض الهيمنة المارونية المطلقة) والعودة بلبنان الى اصله ، جوهرا اصيلا مسيحيا مارونيا واقعا تحت الحماية الاجنبية التي ، وحدها ، تؤمن له ان يكون ، كما هو في ذاته ، امتدادا للغرب ــ كاسرائيل ــ وعنصرا مسه متفوقا على الشرق ، حتى يتمكن من القيام برسالته التحضيرية في هذا العالم العربى ؛ عالم البداوة والتخلف * •

١٣ ــ عود الى بدء : في القضية الفلسطينية

ما هو موقع القضية الفلسطينية في هذا التناقض الجوهرى الذى يقيمه ذلك المنطق الرجعي في لبنان بين الاسلام والمسيحية ؟

غريب أمر هذا المنطق ، كيف ينقض نفسه بنفسه ، حين ينظر في أمر القضية الفلسطينية ، وفي علاقتها بهذا التناقض الجوهرى • فهذا التناقض عنده تناقض ديني ــ طائفي ، وهو ، لانه جوهرى ، تناقض دائم ، فيه يجب ان تجد الحرب الاهلية

* "علاقتنا بالعرب علاقة اساتذة" ، هذا ما يقوله فؤاد افرام البستاني• (انظر صحيفة "السفير" ، ١٩٧٩/٤/٢٢)•

سببها الاول • فالاسلام هو الذي اعلن الحرب على المسيحية والمسيحيين ، لانه ، في طبيعته نفسها ، حرب دائمة على المسيحية والمسيحيين • لذا ، امكن القول : " ان حرب السنتين المنصرمتين لم تخلق تناقضات جديدة ، بقدر ما فجرت تناقضات جوهرية" (٢١٧) • فهذه الحرب ، اذن ، هي " حرب دينية" (٢١٨) •

لكن ، ما ان تنطرح القضية الفلسطينية على بساط البحث حتى تحتل موقع المحور في ذلك التناقض الذي انفجر في لبنان في حرب اهلية ما تزال مستمرة ، وحتى يصير الوجود الفلسطيني "أساس مصائبنا" • واذا ببيار الجميل يؤكد "ان الاختلاف اللبناني لم يكن السبب الذي فجرّ الحرب ..." (٢١٩) ، بينما نقرأ في نص آخر ، ما يلي : " من الخطأ ، بل من سوء التقدير النظر الى الاحداث التي تجرى في لبنان ... وكأنها ذات بعد رئيسي واحد هو بعد الاقتتال الطائفي ... لا شك في ان بين مسيحيي لبنان ومسلميه خلافا عميقا حول هوية لبنان وحول مفهوم الولاء له ... الا ان هذا الاختلاف ... لم يكن ليؤدي الى مثل هذه الحرب المدمرة ... لو لم ينفجر في لبنان تناقضات اخرى اشد قسوة من التناقض الاسلامي ــ المسيحي • أهم وأخطر هذه التناقضات التي انفجرت التناقض اللبناني ــ الفلسطيني" (٢٢٠) • هذا يعني بوضوح وببساطة ان ذلك التناقض "الجوهري" او "الديني" او "الطائفي" كان بامكانه ألا ينفجر ، بل ان يستمر في وجوده وتطوره في شكل "تعايش" بين طرفيه ، لو لم ينفجر في لبنان تناقض آخر هو الذي يسميه هذا المنطق الرجعي "التناقض اللبناني ــ الفلسطيني" (وهو ليس كذلك ، حتى باعتراف الرجعية اللبنانية نفسها ، كما سنرى بعد) ، بل هو التناقض السياسي الطبقي الوطني بين القوى الوطنية اللبنانية والقوى الرجعية اللبنانية • ومحور هذا التناقض الوطني هو موقف هذه القوى اللبنانية من القضية الفلسطينية ، (لكن ايضا من الحركة التحررية العربية ، وبالتالي من الامبريالية ، ومن قضية التغيير السياسي والاجتماعي في لبنان كذلك) • فالقضية الفلسطينية ، في علاقتها بحركة التحرر العربية ، تحتل ، اذن ، موقع المحور في الصراع السياسي الذي انفجر في لبنان في حرب اهلية • باحتلالها هذا الموقع ، يفقد ذلك التناقض طابعه "الجوهري" ، ليكتسب طابعا تاريخيا محددا ، ويفقد ، بالتالي ، طابعه "الديني" او "الطائفي" ليكتسب طابعه السياسي الوطني الفعلي • ويظهر هذا الطابع صريحا واضحا حتى في اكثر النصوص الايديولوجية رجعية وعنصرية وفاشية •

يقول حزب الكتائب في البيان الافتتاحي لمؤتمره السابع عشر المنعقد في ٢٧ ايلول ١٩٧٤ ان القضية الفلسطينية هي "التي حرمت المنطقة هناءها ، وعرقلت مسيرة شعوبها وأخرت النهضة وفجرت الثورات والانقلابات ، والحروب ايضا اربع مرات" (٢٢١) • انها لعنة حلّت ، لا بلبنان وحده ، بل بالمنطقة العربية كلها • ليس

على لبنان وحده ، اذن ، ان يحدد موقفه منها ، بل على دول المنطقة هذه كلها ان تحدد موقفها ايضا منها . هكذا يختلف موقع دول المنطقة العربية وموقع القوى السياسية فيها بعضا عن بعض باختلاف موقفها من القضية الفلسطينية . ومقياس اختلاف هذه المواقع والمواقف من هذه القضية ، هو اذن ، وبالدرجة الاولى، مقياس سياسي ، وليس هو مقياسا دينيا او طائفيا او جوهريا او غير ذلك . ولئن دققنا النظر قليلا في ما يقوله حزب الكتائب في بيانه الافتتاحي ذاك ، لرأينا ان الموقف من تلك القضية انما هو ، في نهاية التحليل ، موقف سياسي من اسرائيل بالذات ، وبالتالي من الامبريالية نفسها . يقول البيان المذكور : " مشروع الكيان الفلسطيني ... مشروع حرب خامسة" . ويقول ايضا : " لبنان المحايد لا يستطيع ان يعلن كونه في حالة حرب مع اسرائيل" (٢٢٢) . مع اسرائيل ، أم ضدها : هذا هو أساس الاختلاف في الموقف من القضية الفلسطينية . وطرح القضية على هذا الوجه يؤدي بها الى ان تنطرح ايضا في شكل آخر هو التالي : مع حركة التحرر الوطني للشعوب العربية أم ضدها : هذا هو أساس الاختلاف في الموقف من القضية الفلسطينية . مع الحماية الاجنبية والتبعية السياسية المباشرة للامبريالية أم ضدها : هذا هو ايضا أساس ذلك الاختلاف . انه ، في نهاية الامر ، اختلاف يولد صراعا طبقيا وطنيا بين رجعية فاشية ، ترفض الاستقلال الوطني للبنان وتطعن فيه ، حفاظا على مصالحها الطبقية ، وبين شعب متمسك باستقلال وطنه ، يناضل ، بقيادة احزابه التقدمية ، من أجل تحرره الديمقراطي الفعلي من الامبريالية . من موقع تحالفها الطبقي التبعي مع اسرائيل ومع الرجعية العربية ومع الامبريالية ، تخوض الرجعية اللبنانية ، باسم الولاء للبنان دون غيره ، صراعها ضد المقاومة الفلسطينية وضد القوى الوطنية اللبنانية وضد الحركة التحررية العربية . هكذا يتحدد ، في ذلك المنطق الرجعي ، "الولاء " للبنان ، بشكل أساسي ضد حركة التحرر الوطني للشعوب العربية ، بما فيها الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية * .

قلنا ان القضية الفلسطينية تحتل موقع المحور في الصراع السياسي الذي انفجر في لبنان . لهذا ، ينقض المنطق الرجعي نفسه حين يرى في هذه الحرب ، من جهة ،

---

* على سبيل المثال ، هذا النص : "ثمة اختلاف جوهري بين (اللبنانيين) على مفهوم الولاء القومي والوطني . ففي حين كانت فئة كبيرة منهم موحدة الولاء للبنان الوطني النهائي المستحق بذاته ولذاته ولاء جميع ابنائه ، وتقدم هذه الولاء على ما عداه ، كانت فئة كبيرة أخرى تشعر بنفسها مشدودة الى ما يسميه بعضهم "بدار الاسلام" ، وما يسميه آخرون بالقومية العربية . وكانت تقدم هذا الولاء على انتمائها للبنان الوطن والامة" (٢٢٣) .

"حربا دينية" أو "طائفية" ، بينما يؤكد ، من جهة أخرى ان ما يسميه "التناقض الديني" ليس هو الذى فجر الحرب * . ولقد رأينا من قبل ان تجنب الوقوع في تناقضات منطقية ليس هما رئيسيا عند البرجوازية الرجعية في ممارستها الايديولوجية الطبقية . فالهم الرئيسي عندها هو تأمين الفاعلية الايديولوجية القصوى في تضليل الجماهير الشعبية ، لا سيما "المسيحية" منها بوجه خاص ، للاسباب التي شرحناها سابقا . فلا ضرر من الوقوع في مثل هذه التناقضات اذا كانت تسهم في تأمين هذا الهدف ضد القوى الوطنية وضد المقاومة الفلسطينية وضد الحركة الوطنية التحررية العربية . لكن الرجعية اللبنانية ، بتأكيدها ان الصراع الذى انفجر في حرب اهلية هو صراع ضد هذه القوى بالذات ، انما تؤكد ، في الوقت نفسه ، ان هذا الصراع هو بالفعل صراع سياسي ، وليس صراعا طائفيا او دينيا . وهو ، باعتراف هذه الرجعية نفسها ، ليس صراعا ينحصر في لبنان وحده ، بل يشمل العالم العربي ايضا . هذا ما نراه في تحديد الرجعية اللبنانية الحرب الاهلية واسبابها . فهذه الحرب هي " حرب اهلية وخارجية معا" (٢٢٤) . وهي حرب المسيحيين " ضد الشيوعية ، اولا وقبل كل شيء ، وضد حلفائها في الداخل وفي المنطقة وفي العالم ... وضد الفلسطينيين ، ثانيا ، والفلسطينيين الماركسيين منهم بوجه رئيسي ، والموالين للسوفيات ، والذين انقاد اليهم باقي الفصائل الفلسطينية ... وثالثا ، ضد جزء من المسلمين الذين يحركهم الشيوعيون والفلسطينيون الذين وضعوا الاسلام في خدمة الشيوعية" (٢٢٥) .

اذن ، فهذه الحرب الاهلية ، بحسب منطق الرجعية اللبنانية ، انفجار للتناقض بين "المسيحيين" كطرف اول ، وبين التحالف الفلسطيني ـ الشيوعي ـ الاسلامي (أو هذا الجزء من الاسلام المتحالف مع التحالف الفلسطيني ـ الشيوعي) كطرف ثان . وفي نص آخر ، يحل محل هذا الطرف الثالث من هذا التحالف ، طرف آخر هو "الدول العربية الرافضة للحل السلمي" . اذن "هذا التحالف المثلث الاطراف أشعل الحرب في لبنان"(٢٢٧) . وفي نص آخر ، يتأكد ايضا ان جوهر الصراع في الحرب الاهلية ليس طائفيا او دينيا ، بل هو ، حتى بحسب هذا المنطق الرجعي نفسه ، صراع سياسي يتمحور حول القضية الفلسطينية . يقول بيار الجميل : " ... أما الخطيئة هنا فقد كانت خطيئة "اليسار الدولي" او الاممية الشيوعية ...وقد كانت ايضا خطيئة الفلسطينيين" (٢٢٨) . هكذا ، يندرج الصراع الدائر في لبنان ، باعتراف الرجعية اللبنانية ، في الصراع الذى يحتدم في الساحة العربية بين القوى الرجعية المرتبطة

---

* " ... ان الامانة التاريخية تفرض التسليم بأن (المسلمين) لم يكونوا مشعلي الحرب ولا قوادها ولا المتحكمين بها ولا مسلحيها ولا مموليها ، بل كانوا فريقا انضوى تحت لواء الفلسطينيين" (٢٢٦) .

تبعيا بالامبريالية وباسرائيل ، وبين القوى الوطنية الثورية المناهضة للرجعية والامبريالية والصهيونية ، ويندرج هذا الصراع ايضا في الصراع العام ، على الصعيد العالمي ، بين القوى الامبريالية المضادة للثورة ، والقوى الثورية ، في اطار حركة التاريخ المعاصر ، من حيث هي حركة انتقال الى الاشتراكية .

وتتضافر نصوص كثيرة أخرى لتصب في منطق رجعي واحد هو التالي : ان الرجعية اللبنانية لم تغفر لـ"المسلمين" في لبنان تحالفهم الوطني مع المقاومة الفلسطينية . هذا اولا ، ولنقرأ ، على سبيل المثال ، ما يقول حزب الكتائب بهذا الصدد : "أن المسلمين اللبنانيين وحدهم كانوا قادرين على منع مأساة ١٩٥٨ ، والحؤول دون كارثة ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ ... ان رفض المسلمين لاعلان حالة الطوارئ وعدم موافقتهم على انزال الجيش . وانحيازهم الى جانب الفلسطينيين ، واستعداءهم على اخوانهم اللبنانيين وعلى الدولة والسلطة ، ومساعدتهم المادية والمعنوية ومناصبتهم العداء للشرعية ، وسائر مواقفهم الانفصامية ، ثم صمتهم وتغاضيهم ، كانت عوامل رئيسية في النكبة" (٢٢٩). كان على "المسلمين" اذن ، ان يسيروا في نهج الرجعية اللبنانية في محاولتها القضاء على المقاومة الفلسطينية ، وفي عدائها لحركة التحرر العربية ، وفي تحالفها الفعلي مع اسرائيل والامبريالية ، حتى يتأمن لهذه الرجعية بسط كامل هيمنتها على لبنان ، وحتى تتمكن من تحقيق مشروعها في صهينة لبنان ، دون أي مقاومة من قبل القوى الوطنية . فتحالفهم هذا مع الفلسطينيين ، من جهة ، ومع الشيوعيين ، من جهة أخرى ، على قاعدة مقاومة هذه القوى الوطنية الثورية المتحالفة لذلك المشروع ، وتصديها له وللهجمة الامبريالية الشرسة على حركة التحرر الوطني للشعوب العربية كلها ، هو الذي ــ بحسب هذا المنطق الرجعي ــ فجر الحرب الاهلية . هكذا تنقلب الاشياء نقائضها في هذه الايديولوجية البرجوازية الرجعية : ليست الهجمة الامبريالية تلك هي السبب في تفجير هذه الحرب ، بل السبب هو مقاومتها والتصدي لها .

أما ثانيا ، فان الرجعية اللبنانية لم تغفر ، اطلاقا ، للمقاومة الفلسطينية تحالفها ، لا مع الشيوعيين وحدهم ، بل مع القوى الوطنية في لبنان . فهذا التحالف هو سبب افشال ذلك المشروع . هذا ما لم تكن تنتظره الرجعية اللبنانية ، وما كانت القوى الرجعية العربية والقوى الامبريالية والصهيونية تظن ان مشروعها ذاك سيلقى في الساحة اللبنانية تلك المقاومة المستمرة حتى اليوم .

وقبل هذا وذاك ، لم تغفر الرجعية اللبنانية ، ثالثا ، للاجئين الفلسطينيين تحولهم الى مقاتلين .فليس حضورهم كـ "لاجئين" هو "أساس مصائبها" ، بل ان

وجودهم المسلح الذى استحالوا به شعبا ، في ممارستهم النضال الوطني التحررى ضد اسرائيل والامبريالية ، مما اكسب القضية الفلسطينية استقلالها السياسي عن الرجعية العربية وانظمتها ، هو الذى ترفضه الرجعية ، وهو الذى اخل بـ "توازنها الطائفي" الذى كان يؤمن لها ديمومة تجدد سيطرتها الطبقية . فبعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، تحول اختلال هذا "التوازن العددى" الى "اختلال توازن نوعي" بوجود المقاومة الفلسطينية . وكانت احداث نيسان ١٩٦٩ هي المنعطف التاريخي في هذا التحول النوعي (٢٣٠). لقد تحقق ما كان يخشاه شيحا من تحول اللاجئين الفلسطينيين الى شعب مسلح ، له قضية هي محور الصراع السياسي ، لا في لبنان وحده ، بل في العالم العربي ايضا ، وفي حركة التحرر الوطني لشعوبه من الامبريالية . ان طموح الرجعية اللبنانية هو نفسه طموح الرجعية العربية ، وطموح اسرائيل والامبريالية ايضا ، يتمثل في هذا القول الواضح في دلالته السياسية ، والذى يشكل ، بحد ذاته ، برنامج عمل لا يرفضه السادات ، مثلا ، بل يعمل على تحقيقه . انه الطموح الى "نزع قيادة القضية الفلسطينية التي هي قضية العرب الاولى ، والتي ليس للفلسطينيين فيها غير اسم ، نزعها من يد الفلسطينيين وتكليف الدفاع المشترك العربي قيادتها . ذلك لابعاد هذه القضية عن النزوات الشخصية ، والمزاجات الخاصة ، والمساومات التي تصل الى حد جعلها مطيّة طيّعة للشيوعيين ، للمخربين ولغيرهم" (٢٣١). انه طموح الرجعية اللبنانية والعربية ، وطموح الامبريالية والصهيونية الى الرجوع بالقضية الفلسطينية الى ما كانت عليه من قبل ،سنة ١٩٤٨ ،عندما كانت في يد الرجعية ، هذه التي اسهمت في اقامة دولة اسرائيل . انه الطموح المستحيل الى الغاء شعب بكامله ، والى الغاء قضيته . أليس هذا هو نهج الرجعية العربية منذ سنة ١٩٤٨ ؟ أليس هذا هو نهج السادات ؟ انه نهج واحد هو نهج البرجوازيات العربية في خيانتها الوطنية .

لم تكن الرجعية اللبنانية ، في هجومها الشرس على الحركة الوطنية اللبنانية وعلى المقاومة الفلسطينية ، تحمل لواء مصالحها الطبقية ، بل كانت فيه تحمل لواء مصالح الرجعية العربية والصهيونية والامبريالية في القضاء على هذا التحالف الثورى بين الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية .هذا ما يؤكده بيار الجميل في قوله : " أن لبنان لم يكن يدافع عن نفسه فقط ، بل عن العالم العربي كله ، اذ كان العرب ، كما هو واضح ، يرفضون الشيوعية وتطبيقاتها " (٢٣٢). فالصراع الرئيسي الذى يحتدم في الحركة التحررية العربية بين نهجيها الطبقيين النقيضين : النهج الوطني الثورى ، والنهج البرجوازى الرجعي الذى هو هو نهج الخيانة الوطنية ، هو نفسه الصراع الدائر في الساحة اللبنانية بين القوى الوطنية الثورية ، والقوى الرجعية الفاشية . وما زالت القضية الفلسطينية ، في الحالتين ، محورا رئيسيا لهذا الصراع .

خاتمة

في طرح مشكلة "الطائفية"

قد ينزلق البعض من المفكرين الذين يحتلون مواقع وطنية في الحقل السياسي للصراع الطبقي ، الى المواقع الايديولوجية البرجوازية للفكر "الطائفي" . وقد لا يكون هذا الانزلاق ، بالفعل ، انزلاقا ، بقدر ما هو محاولة غريبة لنقض الفكر "الطائفي" من موقع هذا الفكر نفسه . لكنها محاولة مستحيلة ، لا تقدر النوايا الحسنة على جعلها ممكنة . فليس بفكر "طائفي" ، من لون آخر ، يُنقضُ الفكر "الطائفي" . وهذا الفكر ، في الحالتين ، واحد ، تمتد جذوره في تربة الايديولوجية البرجوازية اللبنانية ، سواء أكان فكر "المارونية السياسية" أم فكر "الاسلام السياسي" . هذا ما نريد ان نبيّنه ، في خاتمة سريعة لهذه الدراسة ، قد يكون من الافضل فيها تقديم الاسئلة على الحلول ، في طرح مشكلة "الطائفية" . ونقترح ان يكون للسؤال الاول طابع منهجي :

من أين ننطلق في طرح مشكلة "الطائفية" ؟ وكيف تتطرح هذه المشكلة ؟ بل قل ما هو الشكل الذي يجب ان تتطرح فيه حتى يتسنى لنا انتاج معرفتها ؟

كانت الحرب الاهلية في وجه منها ، الكاشف عن عمق تجذر هذه المشكلة في البنية الاجتماعية اللبنانية ، حتى قال البعض ان هذه الحرب احدثت في لبنان انقساما طائفيا عميقا ما كان لها ان تحدثه لو لم يكن هذا الانقسام قائما فيه ، او ، قل : لو لم يكن لبنان قائما عليه تاريخيا . فاتى الحاضر يؤكد الماضي ، ولا بد ، في فهم هذا الحاضر "الطائفي" ، من تتبع جذوره الممتدة بعيدا في تاريخ البنية الاجتماعية اللبنانية . وهنا ينطرح السؤال : أي منهج من النظر نعتمد في النظر في هذا الواقع الحاضر ؟ هل ننظر فيه انطلاقا من الماضي وفي ضوئه ، أم ننظر بالعكس ، في هذا الماضي انطلاقا من الحاضر وفي ضوئه ؟ انه السؤال نفسه الذي انطرح على ماركس ، والذي طرحه ماركس في مجال آخر هو مجال فهم البنية الاجتماعية الرأسمالية : هل

نجد في الماضي مفتاح فهم الحاضر وسره ، أم اننا ، بالعكس ، نجد في هذا الحاضر مفتاح فهم الماضي وسره ؟ ولقد أجاب ماركس ، كما نعلم ، عن هذا السؤال بالقول : ان الحاضر هو سر الماضي ومفتاح فهمه .

فاذا نحن اعتمدنا هذا المنهج من النظر في الواقع الاجتماعي ، وجب علينا ان ننطلق ، في معالجة مشكلة "الطائفية" من حاضر الواقع الاجتماعي اللبناني ، في بنيته الخاصة القائمة ، لا من ماضيه ، وان نقيم الفارق ، منهجيا على الاقل ، بين بنية هذا الماضي وبنية ذاك الحاضر ، بحيث نمتنع عن البحث في بنية الاول بهدف تفسير بنية الثاني ، فلا نجعل من "نظام الملل" الذى كان قائما في العهد العثماني ، مثلا ، مبدأ تفسيريا لظاهرة كـ"الطائفية" هي ملازمة للبنية الراهنة للواقع الاجتماعي اللبناني في تميزها كبنية رأسمالية معينة (كما يفعل مؤرخ كوجيه كوثراني مثلا) ، ولا ننظر في هذه البنية المرتبطة ارتباطا تبعيا بالامبريالية ، والتي يستلزم النظر فيها ، بالضرورة ، اعتماد المفاهيم العلمية الماركسية ، بعين بعض المفاهيم الخلدونية ، مثلا ، (كالعصبية) التي تجد في البنية الاجتماعية القبلية حقل تكونها وتحركها التاريخي (كما يحلو للبعض ان يقوم بدلك ، كخالد جابر ، مثلا) .

في ضوء هذا المنهج ، اول سؤال ينطرح علينا في معالجة "الطائفية" هو التالي : ما هو الطابع الرئيسي المحدد للبنية الاجتماعية القائمة ؟ اذا علمنا ان كل بنية اجتماعية (التكوين ـ يقول البعض "التشكيلة" ـ الاجتماعي) هي وحدة تعايش عدة انماط من الانتاج تترابط فيما بينها ، ويتمفصل كل واحد منها على الاخر ، في اطار سيطرة واحد منها عليها ، وجب القول ان نمط الانتاج المسيطر في هذه البنية هو الذى يحدد طابعها الرئيسي المحدد لها . لذا يمكن صياغة السؤال السابق على الوجه التالي : ما هو نمط الانتاج المسيطر في البنية الاجتماعية اللبنانية ؟

الاجابة عن هذا السؤال هي التي تحكم منطق الفكر في فهم مشكلة "الطائفية" .

ينكر البعض ان تكون الرأسمالية نمط الانتاج المسيطر في لبنان ، وينكر ، بالتالي ، ان تكون علاقات الانتاج فيه علاقات رأسمالية ، فيرى في المجتمع اللبناني مجتمعا يتميز بكونه يمر بمرحلة " من التكون الطبقي الاستقالي المعاق" ،أى بكونه في حركة انتقال معاق من ما قبل الرأسمالية الى الرأسمالية . ومن هذا البعض من يذهب في غرابة القول والتفكير حتى نفي ان يكون في لبنان انتاج ، بغض النظر عن نمطه ، وان يكون ،بالتالي ، في لبنان ، علاقات انتاج ، فيستبدل هذا الانتاج بـ"الرواج" (كذا) ، بحيث ينجح السجع حيث يفشل الفكر في محاولة القبض المعرفي على الواقع (٢٣٣) .

في الحالة الاولى ، يتأرجح المجتمع اللبناني ، بين بنية"طائفية" (لبنان "مجموعة من الطوائف المتآلفة ضمن اطار سياسي واحد" ــ كمال الصليبي نقلا عن ميشال شيحا) ، وبنية طبقية ، ويتأرجح الفكر معه بين تحليل "طائفي" هو تحليل له من موقع طبقي محدد هو موقع نظر الايديولوجية البرجوازية المسيطرة ، وبين تحليل طبقي من موقع نظر الطبقة العاملة ، فتتعايش بالتالي ، في تأرجح هذا الفكر ، مفاهيم ما قبل الماركسية (كبعض المفاهيم الخلدونية التي يتم نقلها ، بتعسف "نظرى" يسيء اليها ، من حقل فكرى وتاريخي الى حقل آخر ، دون تمييز الفارق البنيوى بين الحقلين) مع مفاهيم ماركسية في نظام فكرى لا يتماسك شكليا الا بتغليب المفاهيم الاولى على الثانية .

أما في الحالة الثانية ، فيزول هذا التأرجح في المجتمع والفكر معاً ، وينبني هذا الفكر ، في تماسكه الداخلي الشكلي ، انبناء جميلا هو فيه في واد وذلك المجتمع في واد آخر ، لا يربط بين الاثنين سوى رابط ايديولوجي ــ لكنه متين ــ هو رابط منطق الفكر البرجوازى "القومي" ، من حيث هو هو ، في البنية الاجتماعية اللبنانية ، منطق الفكر "الطائفي" .

ينبني ذلك الفكر ، في منطقه الداخلي ، على الشكل التالي :

١ ــ لا انتاج في لبنان ، بل نمط من "الرواج" ، هو "النمط الوسيط" .

٢ ــ اذاً ، لا علاقات انتاج في لبنان ، بل علاقات توزيع لريوع تتفاوت بين الافراد ، داخل "الجماعات" التي هي "الطوائف" بحسب موقع كل من هذه "الجماعات" او "الطوائف" من الوساطة ، وبحسب موقع كل من هؤلاء الافراد داخل طائفته . اما هذا الموقع من الوساطة فيتحدد ، على المستوى السياسي ، بالموقع من جهاز السلطة . (نكتفي هنا بعرض هذا الذى يشبه المفاهيم ، بلا نقد ، كي نتتبع منطق هذا الفكر في حركة انبنائه الداخلي التي هي حركة استخلاصية واضحة) .

٣ ــ بانتفاء الانتاج وبانتفاء علاقاته ، ينتفي ، اذن ، وجود الطبقات في البنية الاجتماعية اللبنانية . لا طبقات في هذه البنية الاجتماعية ، "فالطبقة تقوم على علاقات الانتاج . أما في واقع عدم وجود علاقات انتاج ، فان شروط وجود الطبقة كشكل للصراع الاجتماعي ليس متوافرا" (٢٣٤) .

ملاحظـــة : لن نعلق الان على هذا التعريف المدهش للطبقة كـ "شكل للصراع

الاجتماعي" .

٤ ــ تتكون البنية الاجتماعية اللبنانية ، اذن ، من "طوائف" لا من طبقات . فالمجتمع اللبناني اذن مجتمع "طائفي" ، وليس مجتمعا طبقيا . انه ، بالتحديد ، وبحسب منطق هذا الفكر "الطائفي" ، كما يحدده تماما كمال الصليبي ، نقلا عن ميشال شيحا : " مجموعة من الطوائف المتآلفة ضمن اطار سياسي واحد" .

٥ ــ العلاقات الاجتماعية في لبنان هي ، اذن ، علاقات "طائفية" أي علاقات بين "الطوائف" . كما "ان الصراع الرئيسي داخل لبنان ، هو صراع بين الطوائف" (٢٣٥) .

على هذا الشكل ينبني منطق ذلك الفكر في حلقاته الرئيسية . وهنا ، نطرح عليه وعلى القارئ بدورنا هذا السؤال : أي اختلاف يوجد بين منطق هذا الفكر ، في منطلقاته "النظرية" واستخلاصاته العملية ، وبين الاسس الايديولوجية البرجوازية للفكر "الطائفي" ، كما نجدها عند ميشال شيحا مثلا ، وما تصل اليه ، بشكل منطقي جدا ، في الممارسة السياسية للرجعية اللبنانية ، من مقولة "التعددية الحضارية" التي تقوم على أساس القول بأن "لبنان مجموعة من الطوائف" ، وان "الطائفة" كيان اجتماعي مستقل قائم بذاته ، او انها الوحدة القاعدية الاجتماعية ، لا فرق كبيرا بين ان يكون تماسكها الداخلي عائدا الى كونها "اثنية" ، او "مجموعة حضارية" ــ كما يؤكد الفكر الرجعي الانعزالي ــ او الى كونها "علاقة قرابة تضطلع بعلاقة توزيع" (٢٣٦) ، او بديلا عصريا حديثا عن "العصبية" الخلدونية (٢٣٧) ؛ اذ ان منطق الفكر واحد في الحالتين ، من حيث انه يؤكد ان "الطائفة" تقوم بذاتها ، بفعل تماسكها الداخلي ؟ أما نحن ، فاننا نعترف بصراحة اننا لا نجد اختلافا بين منطق هذين الفكرين . ولا نظن ان الاستشهاد بابن خلدون كاف لاقامة هذا الاختلاف بينهما .

بتصحيح منطق النظر في مشكلة "الطائفية" ، تنطرح قضايا قد لا تنطرح في اطار منطق الفكر الطائفي . وهذا أمر طبيعي . وأهم ما في أمر معالجة تلك المشكلة التي نحن بصدد معالجتها ، هو كيفية طرح الاسئلة . اذا انطلقنا من القول بأن نمط الانتاج المسيطر في البنية الاجتماعية اللبنانية هو نمط الانتاج الرأسمالي ، فالسؤال الذى ينطرح حينئذ هو التالي : ما هو الشكل الذى يتميز فيه هذا النمط المسيطر من الانتاج في البنية الاجتماعية اللبنانية ؟ ويتبع هذا السؤال سؤال آخر هو : ما هو الشكل الذى يسيطر فيه هذا النمط المسيطر من الانتاج في هذه البنية الاجتماعية على انماط الانتاج السابقة عليه التي يتعايش معها في وحدة تلك البنية ؟ وقبل ان نتابع حركة التسلسل

في طرح الاسئلة ، في ترابطها الاستخلاصي الداخلي ، نجيب عن السؤال الاول ، باختصار شديد ، بالقول : ان الشكل الكولونيالي هو الشكل التاريخي الذى يتميز فيه وجود نمط الانتاج الرأسمالي المسيطر في لبنان (أى ما ميزناه في دراسات لنا سابقة ، بالقول انه الرأسمالية التبعية ، أى المرتبطة ،في تكونها وتطورها التاريخيين ، ارتباطا تبعيا بنيويا بالامبريالية) • ونجيب عن السؤال الثاني بالقول : ان الشكل الذى يسيطر فيه هذا النمط من الانتاج الكولونيالي (نعني الرأسمالي التبعي) على الانماط السابقة التي يتعايش معها ، هو ــ على نقيض ما هو عليه في البنيات الاجتماعية الامبريالية ــ الذى يسمح فيه ، في قانونه الميلي العام ، بتجدد تلك الانماط السابقة ؛ أى باعادة انتاج علاقات الانتاج ما قبل الرأسمالية ، بدلا من ان يميل نحو القضاء عليها ، بسبب تطوره في علاقة تبعيته البنيوية بالامبريالية •

ونتوقف عند هذا الحد قليلا لنستخلص مما سبق بعض الاستنتاجات :

١ ــ ان حركة تجدد (اعادة انتاج) علاقات انتاج ما قبل الرأسمالية ليست محكومة بآلية داخلية خاصة بانماط هذا الانتاج ، مستقلة عن آلية نمط الانتاج الرأسمالي المسيطر في البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية ، بل هي ، بالعكس ، نتيجة ضرورية لالية هذا النمط المسيطر ، وللشكل الذى يسيطر فيه على تلك الانماط في اطار علاقة تبعيته البنيوية بالامبريالية •

٢ ــ من الخطأ ، اذن ، تمييز البنية الاجتماعية اللبنانية بـ "الازدواجية البنيوية ، أى بالقول بأنها وحدة خارجية لبنيتين متلاصقتين مستقلتين من علاقات الانتاج : الاولى تقليدية (سابقة على الرأسمالية) ، والثانية رأسمالية •

٣ ــ حتى لو قبلنا ــ على سبيل الافتراض العبثي ــ رد ظاهرة "الطائفية" (التي لا نعرف بعد ما هي) ، في محاولة فهمها ، الى علاقات انتاج ما قبل الرأسمالية في البنية الاجتماعية الرأسمالية القائمة في شكلها الكولونيالي الراهن ، فاننا لا نستطيع فهمها الا بفهم الالية الداخلية لتطور نمط الانتاج الرأسمالي التبعي (الكولونيالي) ؛ لان تلك العلاقات من الانتاج تجد مبدأ تفسير وجودها وبقائها واعادة انتاجها في هذه الالية ، لا في آلية انماط الانتاج السابقة • بل ان هذه العلاقات السابقة هي ، في حركة تجددها في البنية الاجتماعية الرأسمالية القائمة ، بفعل الشكل الذى يمارس فيه نمط الانتاج الكولونيالي المسيطر سيطرته عليها ، غيرها في البنية الاجتماعية السابقة ، التي كانت قائمة ، مثلا ، في لبنان في العهد العثماني • انها ، في ذلك العهد ، كانت تشكل علاقات نمط الانتاج المسيطر ، أما الان فهي تشكل العلاقات الخاضعة لسيطرة نمط آخر من

الانتاج المسيطر ، هو نمط كولونيالي من الانتاج الرأسمالي .

ليس بـ"نظام الملل" العثماني اذن نفسر ظاهرة "الطائفية" بنظام الانتاج الكولونيالي علينا ان نحاول تفسيرها .

ونعود الى اسئلتنا السابقة ، ونؤكد من جديد الضرورة المنهجية في معالجة مشكلة "الطائفية" انطلاقا من النظر في البنية الاجتماعية الرأسمالية اللبنانية في تميزها الكولونيالي . لا بد لنا ، اذن ، من اعتماد منهج التحليل الطبقي (التحليل الماركسي) في هذه المعالجة ، لسبب بسيط هو ان البنية اللبنانية هي بنية طبقية رأسمالية متميزة . وتميزها الكولونيالي يعني ارتباطها التبعي البنيوي بالامبريالية .

ويحلو للبعض التأكيد دوما على ما يسمونه "خصوصية" المجتمع اللبناني ويرون "خصوصية" هذا المجتمع في "طائفيته" . حتى صار عندهم مجرد اللجوء الى كلمة التحليل الطبقي ، او الافصاح عن الطابع الماركسي لمنهج هذا التحليل متهما بالجمود العقائدي . لقد مات ماركس ولم يبق للمولع بـ"الخصوصية" الا ان يترحم عليه .

لو كان الامر خاصا بايديولوجيي البرجوازية لما اثرناه . لكن له علاقة ببعض الماركسيين او من يحاول ان يكون كذلك . لهذا كان الامر مهما ، ووجب التوضيح . وهذا الامر منهجي ، بالاساس . والفكر ، كل الفكر ، في منهجه . نحن بين اثنتين ، في مقاربة الواقع الاجتماعي الملوس كالواقع اللبناني :

اما ان نسقط ، قبليا ، على هذا الواقع قوالب فكرية جاهزة متكونة (كقوالب الفكر الماركسي) ، فيظل الفكر أسير وحدته ، كأن المعرفة تحصل بتكرار فارغ للمفاهيم ، ويظل الواقع حراً في "خصوصيته" بلا معرفة ، حيث تنحصر معرفته في آثار ايديولوجية الطبقة المسيطرة ، فلا يتم لقاء المعرفة بين الفكر والواقع .

واما ان ندير الظهر لمفاهيم ذلك الفكر الجاهزة (كمفاهيم الفكر الماركسي) ، في عجز تكرارها الفارغ عن القبض المعرفي على الواقع ، ونتجه صوب "الخصوصية" نحاول ان نوجد لها مفاهيمها من خارج ذلك الفكر ومفاهيمه ، فيظل هذا الفكر ايضا ، أسير وحدته ، ويظل الواقع ايضا حرا ، في "خصوصيته" ، من المعرفة ، لاننا من خارج الفكر (الماركسي) الذي نرفض ، نقع ، من حيث لا ندري ، أسرى ايديولوجية الطبقة المسيطرة و "خصوصية" مفاهيمها .

لكن هذين الطريقين كليهما ليسا طريقي الفكر الماركسي • من السهل ، باسم الامانة للفكر الماركسي اسقاط مفاهيمه الكونية ، في حركة تكرارها الفارغ ، على الواقع اللبناني • لكن هذا لا ينتج معرفة • كما أن من السهل باسم "خصوصية" هذا الواقع ، الترحم على ماركس وعلى مفاهيمه ، والنظر بمفاهيم اخرى ، من خارج هذا الفكر ، لا يمكن لها ان تأتي الا من ايديولوجية البرجوازية المسيطرة • وهذا بدوره لا ينتج معرفة ، وليس في هذا (الجهل) خطر كبير • لكن الخطر الفادح يكمن ، على الصعيدين النظري والسياسي معا ، في الباس مفاهيم هذه الايديولوجية لباسا ماركسيا ، او لباسا يوحي بالماركسية "المبدعة"، ضد الماركسية "الجامدة" •

طريق الفكر الماركسي في انتاج المعرفة العلمية بالواقع الاجتماعي هي الطريق الصعب ، او الاصعب • يرسم هذا الطريقَ (المنهجَ) حدان رئيسيان :

•

الاول : من جهة الواقع : كل واقع اجتماعي ملموس هو واقع متميز (ولا نقول خاصا حتى لا نقيم بينه وبين الكوني حدودا خارجية تعزله في "خصوصيته" ، بحيث تستحيل معرفته ــ أي تصير مستحيلة ــ فتبدو التجريبية حينئذ طريقا الى "معرفته" • وطريق التجريبية هذه تؤدي ، في خط مستقيم ، الى ايديولوجية الطبقة المسيطرة) • ومعرفة هذا الواقع هي معرفة تميزه هذا الذي ليس سوى الشكل التاريخي المحدد الذي فيه يتوجد الكوني في هذا الواقع • لا سيما في عصر الانتقال الى الاشتراكية الذي هو عصرنا •

الثاني : من جهة الفكر : لمفاهيم الفكر الماركسي طابع كوني لانه فكر هذا الانتقال الذي هو ، بدوره ، كوني ، بمعنى انه قانون حركة التاريخ المعاصر ، من حيث هو تاريخ البشرية الواحد •

لكن لهذا الانتقال الكوني اشكالا تاريخية تميزه وتختلف باختلاف الشروط الخاصة بكل واقع اجتماعي ملموس • هكذا تصبح عملية انتاج المعرفة العلمية بهذا الواقع هي عملية تمييز كونية المفاهيم الماركسية ، وهي الطريق الاصعب •

ونعود ، ثانية ، الى طرح اسئلتنا ، فنصوغ المشكلة الاساسية التي تنطرح علينا على الشكل التالي : كيف نفكر ماركسيا واقع البنية الاجتماعية اللبنانية ؟ كيف نفكر ماركسيا مشكلة "الطائفية" ، أي كيف نفكر بالمفاهيم الماركسية هذه المشكلة التي لم يعرفها ، بالطبع ، ماركس ، والتي لم تحاول بعد ــ ربما ــ هذه المفاهيم ان تفكرها ؟ ويبدأ هذا التفكير بهذا السؤال : كيف تطرح مشكلة "الطائفية" ؟ أو قل كيف تطرح

مفاهيم الفكر الماركسي هذه المشكلة ؟

لن نعتذر عن الالحاح المستمر في القول بأن القسم الاهم في معالجة هذه المشكلة هو في تحديد طرح سؤالها • ويبدأ هذا التحديد ، حكما ، بنقض الشكل الذى انطرحت فيه • لقد وجدنا هذه المشكلة مطروحة علينا • ومن الخطأ القول بأننا نحن الذين طرحناها • ولا معنى للقول بأن الواقع الاجتماعي اللبناني (هكذا بالمجرد) هو الذى يطرحها علينا • لقد طرح هذا الواقع ــ او يطرح ــ علينا هذه المشكلة في شكل معين ، وفي صياغة معينة ؛ أى في اطـار فكر معين ، وهن موقع ايديولوجـي معين هو الموقع الطبقي الذى يحتله هذا الفكر بالذات الذى طرح علينا تلك المشكلة في الشكل الذى تحدده له بنيته • فأى فكر هذا الذى طرح هذه المشكلة ؟ وما هو الشكل الـــــــذى طرحها فيه ؟

نجيب عـن هذا السؤال ، بفظاظة البساطة وفجاجتها ، فنقول : انه الفكر البرجوازى (كما نجده في خير من يمثله في هذا المجال ؛ عند ميشال شيحا) • والشكل الذى طرح فيه هذا الفكر مشكلته يكاد ينحصر في جملة واحدة : لبنان مجموعة من "الطوائف" المتعايشة او المتآلفة او المتشاركة ضمن اطار سياسي واحد ؛ أى في دولة واحدة هي دولة هذه "الطوائف" ، ويحدد ذلك الفكر البرجوازى علاقة التعايش هذه أو التآلف او التشارك ، بشكل اساسي ، كعلاقة سياسية ، بمعنى ان هذه "الطوائف" تتحدد ك "طوائف" متعايشة او متآلفة او متشاركة ، في علاقتها بالدولة ؛ أى بالسلطة السياسية • هذا يعني ، بوضوح ، ان هذه الدولة ، التي هي دولة هذه "الطوائف" ، انما هي جسم مستقل بذاته ، ومستقل عن "الطوائف" ، وفوقها • ان لها وجودا قائما بذاته ، جوهريا ، بها تنوجد "الطوائف" في علاقة تعايشها ، او توازنها • انها مبدأ وحدة هذا المجتمع الذى تقوم به كل "طائفة" بذاتها ، في استقلالها عن الاخرى • فاذا انهدمت هذه الدولة ، تبعثرت "الطوائف" وتفتت المجتمع •

ملاحظة اولى : هذا المفهوم للدولة ليس غريبا وليس جديدا • انه المفهوم البرجوازى الكلاسيكي : الدولة فوق المجتمع ؛ الدولة مبدأ وحدة المجتمع ؛ الدولة جسم مستقل منفصل عن العناصر المكونة للمجتمع (الافراد) ؛ علاقة الدولة بهذه العناصر هي علاقتها بذرات ؛ الدولة ضابط وجود المجتمع في توازنه وديمومة تجدده •

ملاحظة ثانية : اذا كان الفرد ــ الذرة (في مفهومه الحقوقي البرجوازى) هو الوحدة الاجتماعية الاساسية (العنصر الاولي) في الدولة البرجوازية الكلاسيكية ، فـ"الطائفة" هي ، في مجتمع "الطوائف" ، هذه الوحدة الاساسية • وهي ، كالفرد ــ الذات

في الحالة الاولى ، جوهر متماسك قائم بذاته ، كيـان مستقل . (أول مَنْ جَوْهَرَ الفردَ هو ديكارت) وفي الحالتين تمر العلاقات بين العناصر الاولى المكونة للمجتمع بالدولة . انها علاقات سياسية حقوقية ، انها علاقات خارجية .

لقد ورثنا ، اذن ، عن هذا الفكر البرجوازي مشكلة "الطائفية" ، بالشكل الذي طرحها هو فيه . فهذه المشكلة ، في شكل طرحها هذا ، هي مشكلة خاصة بالايديولوجية البرجوازية الكولونيالية اللبنانية . والاساس الايديولوجي (الطبقي البرجوازي) لهذا الطرح هو تغييب الاقتصادي (المستوى الاساسي المحدد) في البنية الاجتماعية اللبنانية ، من حيث ان هذا الاقتصادي يعني بنية علاقات الانتاج ، ومن حيث ان بنية هذه العلاقات الطبقية هي بنية كولونيالية لا يمكن النظر فيها الا في بنية علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية . فتغييب ذلك الاقتصادي يقود اذن بالضرورة الى تغييب علاقة التبعية هذه . بهذا التغييب ، تحل "الطوائف" محل الطبقات في تحديد البنية الاجتماعية اللبنانية التي تظهر حينئذ مظهر "مجموعة من الطوائف" لا يضمها سوى اطار سياسي خارجي (الدولة) يقوم بوظيفته الطبقية على أحسن وجه (في تأمين ديمومة اعادة انتاج العلاقات الكولونيالية القائمة) لانه ، بالتحديد ، يكمن في تغييب علاقة الضرورة الطبقية التي تربطه باقتصادي تغيَّبَ ، فظل ، في آليته الداخلية الخفية ، حرا من قيود الصراع الطبقي . على ذلك الاساس تتحدد "الطائفة" التي هي وليدة ذلك التغييب الاقتصادي (علاقات الانتاج) ، من حيث هي كيان اجتماعي مستقل ، جوهر يتماسك بآلية داخلية خاصة به ، قد تكون عند البعض الدين ، وعند البعض الاخر العصبية (من باب الحداثة والتيمن بالتراث الخلدوني القومي العربي) ، او علاقة القرابة (من باب الانفتاح على الانتروبولوجيا) ، او الملة (من باب استحضار التاريخ العثماني) .

لبنان مجموعة من "الطوائف" ، و "الطوائف" جمع "طائفة" ، و "الطائفة" كيان جوهري . هذه هي خلاصة منطق الفكر "الطائفي" ، وهذه هي زبدة الايديولوجية البرجوازية اللبنانية . أما "الطائفية" ، فهي في هذه الايديولوجية ، نظام حكم "الطوائف" ، نظام سلطتها المشتركة . وهذه "الطوائف" تتمثل في السلطة برؤسائها الذين ليسوا من رجال الدين ، بل من ذوي النفوذ السياسي والعائلي التقليدي على الفئات الكادحة من "الطوائف" . لا شك في ان الغلبة (الهيمنة) ، في علاقات هذه "الطوائف" بالسلطة السياسية ، تعود لـ "طائفة" معينة دون غيرها ، هي "الطائفة المارونية" . لكن تلك الايديولوجية البرجوازية في زمنها الليبرالي (شيحا) ، لم تجد ضرورة في تفسير هذه الغلبة او تبريرها بشكل يزيل التناقض مع ما تؤكده من ان العلاقة بين "الطوائف" في علاقتها بالسلطة ، هي علاقة تعايش وتوازن وتآلف وتشارك

ومساواة .

أما في زمنها الفاشي العنصري ، فان تلك الايديولوجية ترد تلك الغلبة او الهيمنة الى حق الهي ملازم ، منذ بدء التاريخ ، بل قبله ، لـ "الطائفة المارونية" التي هي هي لبنان الجوهر * .

ونعود لنطرح سؤالنا الاول مرة اخرى : من أين نبدأ في معالجة هذه المشكلة الموروثة ؟ ونجيب : من نقض طرحها البرجوازي . فاذا لم نقم بهذا النقض ، فان معالجتنا تستوى حينئذ على الصعيد الايديولوجي نفسه الذي تستوى عليه المعالجة البرجوازية ، بمعنى ان فكرنا يتطور حينئذ ، في معالجة تلك المشكلة على التربة "النظرية" نفسها التي يتطور فيها الفكر "الطائفي" ، أي على تربة الايديولوجية البرجوازية . ليس من موقع الايديولوجية هذه تُنقض هذه الايديولوجية ، ولا من موقع الفكر "الطائفي" ينقض هذا الفكر البرجوازي ، بل من موقع نقيضه الثوري ، أي من موقع الفكر الماركسي .

ويبدأ نقض ذلك الفكر البرجوازي لمشكلة "الطائفية" بنقض منطلقه الفكري الاساسي الذي هو تحديده "الطائفة" ككيان جوهري (كوحدة اجتماعية قائمة بذاتها) ، وتحديده المجتمع اللبناني كمجموعة من "الطوائف" . أما تحديده "الطائفية" فهو نتيجة منطقية لهذا التحديد .

فما هي "الطائفة" اذن ، وما هي "الطائفية" ؟

قبل الاجابة عـن هذا السؤال ، من موقع نقض الفكر البرجوازي ، نريد تسجيل الملاحظة التالية : في الكثير الكثير الذي كتب حول "الطائفية" لا سيما في محاولات نقضها ، قلما نجد تعريفا واضحا دقيقا لهذا الذي نتكلم عليه . ولئن وجدناه ، فبشكل ضمني هو أقرب الى الفهم الايديولوجي البرجوازي منه الى نقيضه ، لانه ، بالتحديد ، ضمني ، أي غير مفكر . والقول ، مثلا " ان "الطائفية" ظاهرة شاملة" ، لا يعني سوى ابهام يدل على الدوران حول المشكلة ، بدلا من مجابهتها . كالقول ، ايضا : ان "الطائفية تخترق المجالات كلها من علاقات الانتاج الى علاقات السوق حتى الصلات بين الاشخاص" . فالسؤال هنا يبقى مطروحا : ما هي هذه "الطائفية" التي تخترق كل

---

* راجع سلسلة "القضية اللبنانية" منشورات جامعة الكسليك ، وادبيات مجلة "العمل" الشهرية .

المجالات ؟ وقد نجد احيانا قولا شبيها بهذا الاخير ، يؤكد ان "الطائفية" جزء من علاقات الانتاج . وهنا ايضا يبقى السؤال مطروحا كما هو ، بلا جواب . أليس في هذا دليل على ان هذا الفكر الذى لا يحدد ما يتكلم عليه يخضع ، من حيث لا يدرى ولا يريد ، لسيطرة الايديولوجية البرجوازية نفسها ، لانه يتحرك في حدود تعريفها "الطائفية" و "الطائفة" ؟ .

ولننظر قليلا ، بهدوء ، في هذا القول ــ مثلا ــ ان "الطائفية " جزء من علاقات الانتاج . ولنفترض اننا ننطلق في هذا القول من موقع نقيض للايديولوجية البرجوازية . فما معنى ذاك القول ؟ او قل هل له بالفعل معنى ؟ بل لنفترض أن البرجوازية المسيطرة تتكون بنسبة ٨٠ في المئة من "طائفة" معينة (بحسب اللغة الايديولوجية البرجوازية) ، وان ٨٠ في المئة من الطبقة العاملة هي من "طائفة" أخرى غير الاولى . فهل يسمح لنا هذا الواقع المفترض بالقول بأن "الطائفية" جزء من علاقات الانتاج ، بدليل ان البرجوازية هي ، في أغلبيتها الساحقة ، "مسيحية" او "مسلمة" ، وان الطبقة العاملة هي في أغلبيتها الساحقة "مسلمة" او "مسيحية" ؟ قد يكون هذا صحيحا او قد لا يكون ، فالمشكلة ليست هنا .المشكلة هي في ان هذا القول مبهم ، ان لم نقل انه لا معنى له . فعلى المستوى الاقتصادى (علاقات الانتاج) (لا ننس ان هذا المستوى لا وجود له في الواقع الفعلى التجريدى معزولا منفردا قائما بذاته ،فعزله هذا هو من فعل نشاط الفكر النظرى في ممارسته انتاج معرفة هذا الواقع ، بأدوات مفهومية ضرورية ، لا انتاج للمعرفة بدونها) ، يتحدد البشر كطبقات ــ حتى في مجتمعات ما قبل الرأسمالية ــ بحسب موقعهم الفعلي من وسائل الانتاج . على هذا المستوى ، لا وجود لـ "الطوائف" ، ولا معنى بتاتا للقول بأن البرجوازية او الطبقة العاملة هي "مسلمة" او "مسيحية" او غير ذلك في أغلبيتها او في أقليتها . ففي علاقات الانتاج ــ التي هي مفهوم نظرى ــ البرجوازية هي برجوازية والطبقة العاملة هي طبقة عاملة وحسب .فعلى المستويات الاخرى من البناء الاجتماعي تتحدد "الطوائف" و "الطائفية" ، ما دام الامر يوجب التكلم على "طوائف" و "طائفية". لا شك في ان هذه المستويات تتمفصل بعضها على بعض في وحدة البنية الاجتماعية ، بحسب ازمنة هذه البنية وبحسب مراحلها وبحسب شروطها التاريخية المحددة . ولئن كان لـ "الطائفية" علاقة بعلاقات الانتاج ، فبقدر ما تتمفصل هذه المستويات بعضها على بعض في الكل الاجتماعي المعقد ، وبهذا القدر فقـط . معنى هذا ، بتعبير آخر ، ان هذه العلاقة (بين "الطائفية" وعلاقات الانتاج) لا تجد تفسيرها في "الطائفية" بل في مفهوم تمفصل المستويات البنيوية في الكل الاجتماعي ، أى انها لا تفسر "طائفيا" ، بل بتحليل طبقي .

بعد هذه الملاحظة ، نعود الى السؤال السابق : ما هي "الطائفة" وما هي "الطائفية" ؟

نقترح الجواب السريع التالي ، (انه سريع ، لاننا نقترحه كموضوع بحث يستتبع بالضرورة الكثير من الاسئلة ، لا كجواب متكامل) :

"الطائفية" هي الشكل الذى يظهر فيه ، من موقع نظر البرجوازية المسيطرة ، النظام السياسي للسيطرة الطبقية لهذه الطبقة المسيطرة مظهر النظام السياسي لتعايش "الطوائف" . في هذا الشكل "الطائفى" من النظام السياسي الطبقي تظهر ، اذن ، السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية اللبنانية المسيطرة في شكل السيطرة "الطائفية"، من حيث ان هذه السيطرة تمثل سيطرة "الطوائف" كلها عبر ممثليها السياسيين . انها ، اذن ، كسيطرة "طائفية" ، سيطرة هؤلاء ، وليست سيطرة "الطوائف" . لهذا كان لدولة البرجوازية اللبنانية شكل الدولة "الطائفية" .

ملاحظة ضرورية : على نقيض ما قد يظن فكر ميكانيكي ، ليس هذا الشكل مجرد وهم يتبدّد . ولا يمكن فصله عن هذه الدولة الطبقية البرجوازية التي هو منها الشكل . انه أساسي لوجودها الطبقي كدولة برجوازية كولونيالية ؛ بمعنى انها لا يمكن ان تنوجد الا فيه . لكن تشيّؤه ــ أى تجوهره ــ (أى انفصاله عنها ، في طبيعتها الطبقية البرجوازية) ممكن . وهو ممكن فقط بفعل الممارسة الايديولوجية البرجوازية ؛ أى كأثر وهم طبقي تولده هذه الايديولوجية بالذات .

بتشيؤه هذا ، تختفي العلاقة العضوية (البنيوية) بينه وبين الطبيعة الطبقية الخاصة بهذه الدولة البرجوازية ، وباختفاء هذه العلاقة ، تختفي الطبيعة الطبقية هذه ، فيسهل حينئذ رده ، في ضرورة وجوده ، الى وجود "طوائف" تشيأت ــ او تجوهرت ــ مثله ، بدلا من رده ، في فهم علاقته تلك بهذه الطبيعة الطبقية ، والى طبيعة علاقات الانتاج القائمة .

وهنا تظهر أهمية تغييب هذه العلاقات من الانتاج (الاقتصادى) ، لان هذا التغييب أساسي لتشيؤ ذلك الشكل "الطائفي" من الدولة البرجوازية ، من حيث ان تشيؤ الشكل هذا أساسي لقيام هذه الدولة بوظيفتها الطبقية الرئيسية في تأمين ديمومة اعادة انتاج علاقات الانتاج القائمة .

وهنا يتتالى انطراح الاسئلة الفعلية بشكل متتابع ومترابط : لماذا كان هذا

الشكل "الطائفي" أساسيا لوجود الدولة في البنية الاجتماعية اللبنانية كدولة برجوازية ؟ ولماذا تظهر السيطرة الطبقية البرجوازية فيها في شكل السيطرة "الطائفية" ؟ نكتفي الان بالاشارة الى الموضع الذى يجب ان يتجه النظر نحوه للاجابة عن هذا السؤال : انه علاقة التمفصل بين ما يسميه ماركس البناء الفوقي والبناء التحتي • انه ايضا علاقة التمفصل بين هذه العلاقة وعلاقة التبعية البنيوية للامبريالية • ونستنتج بشكل منطقي ما يلي : من المستحيل فهم "الطائفية" ــ بحسب تحديدنا السريع لها ــ ان لم نفهم هذه العلاقة الامبريالية ، وان لم نفهم ، فيها ، الشكل الكولونيالي لتحرك نمط الانتاج الرأسمالي في البنية الاجتماعية اللبنانية •

وتنطرح اسئلة أخرى بالغة الاهمية على صعيد الممارسة السياسية : اذا كان ذلك كذلك ، هل من الممكن ــ نظريا على الاقل ــ ان تكون ، او ان تصير ، دولة البرجوازية اللبنانية دولة برجوازية اذا لم تنوجد في شكلها الطائفي ؟ أى دولة تصير هذه الدولة اذا انهار شكل وجودها "الطائفي" ؟ هل تستمر في وجودها كدولة برجوازية ؟ وهل البرجوازية قادرة أصلا على ذلك ؟

وتكر الاسئلة : لكن فئات البرجوازية المسيطرة ليست كلها متجانسة او متساوية ؛ فقانون تفاوت التطور يحكم تطورها ايضا • معنى هذا ان ثمة فئة منها هي المهيمنة بالضرورة ، وهذه الفئة هي التي تربط ، بشكل عام ، بمصالحها الطبقية المباشرة ، مصالح النظام كله،فتؤمن هذه المصالح عبر تأمين مصالحها هي• معنى هذا ان هيمنتها الطبقية أساسية لسيطرة الطبقة المسيطرة كطبقة ولديمومة النظام الطبقي القائم • والفئة المهيمنة هذه هي ، برأينا ، الطغمة المالية •(لن ندخل الان في نقاش حول مفهوم "الطغمة المالية"، لانه ليس ضروريا جدا لمتابعة هذه الخاتمة) • وسلطة الدولة هي الاداة السياسية الرئيسية لتأمين الهيمنة الطبقية لهذه الفئة المهيمنة • بمعنى ان سلطة الدولة هي ، بشكل عام ، سلطة هذه الفئة المهيمنة •فهل سلطة الدولة في لبنان هي سلطة هذه الفئة ؟ وبرغم ان جوابنا عن هذا السؤال هو نعم ، فالاهم هو السؤال نفسه لا الجواب • فاذا كانت هذه السلطة هي سلطة الطغمة المالية ، فلماذا تظهر هذه السلطة كأنها سلطة الزعماء التقليديين من ممثلي "الطوائف" ؟ وما موقع هؤلاء من السلطة ؟ ولماذا يحتلون في الدولة موقع الهيمنة الطبقية ؟ وهل احتلالهم هذا الموقع يعني ان السلطة لم تعد سلطة تلك الفئة المهيمنة ؟

ملاحظة : وهنا ايضا نكتفي بالاشارة الى موضع البحث في محاولة الاجابة عن هذا السؤال : الشروط التاريخية لتكون علاقات الانتاج الرأسمالية في لبنان ، في ظل العلاقة الامبريالية ، والقانون العام الذى يحكم تطور نمط الانتاج الكولونيالي في عجزه

عن القضاء على علاقات الانتاج السابقة .

أليس أولئك الممثلون لـ "الطوائف" جزءا من البرجوازية المسيطرة ؟ ثم لماذا تظهر الهيمنة الطبقية للفئة المهيمنة مظهر الهيمنة "الطائفية" ؟ وما هو نوع العلاقة بين الهيمنة الطبقية وهذه الهيمنة "الطائفية" ؟

وهنا نشير ايضا ، بحسب منطق الفكر الذى يحكم تحليلنا الطبقي لظاهرة "الطائفية" ، الى خطأ القول الذى يقع فيه من يعتمد منطق الفكر "الطائفي" (البرجوازى) منهجا للتحليل ، حين يفسر "طائفيا" هذه الهيمنة "الطائفية" ، بردها الى احتكار الدولة من قبل "طائفة بعينها" . ربما وجدنا التفسير في الطبيعة الطبقية الخاصة بهذه الدولة "الطائفية" ، بمعنى ان الشكل "الطائفي" لهذه الدولة البرجوازية يضفي على موقع الهيمنة الطبقية فيها ، بالضرورة ، طابعا "طائفيا" بحيث يأخذ الصراع ضد هذا الطابع "الطائفي" ، حكما ، معنى الصراع ضد هذه الهيمنة الطبقية بالذات وضد سلطة الفئة المهيمنة . لهذا رأت البرجوازية المسيطرة ، والطغمة المالية ، في شعار الغاء "الطائفية السياسية"، خطرا مباشرا يتهدد موقع هيمنتها الطبقية الذى يأخذ ، بالضرورة ، في دولتها ، شكل موقع الهيمنة "الطائفية" . ولهذا ايضا رأت في شعار "المشاركة" (برغم منطلقه "الطائفي") خطرا على موقع الهيمنة الطبقية نفسه ، لانه يعني الغاء هذا الموقع كموقع هيمنة . ومن هنا أتى المضمون الديمقراطي لهذا الشعار ؛ أى من كونه يرتسم،فعليا . ضد موقع الهيمنة الطبقية في الدولة ، في تحدده كموقع هيمنة "طائفية". (لسنا الان في مجال المقارنة بين هذين الشعارين ، والشروط الملموسة التي انطرحا فيها) (٢٣٨).

لماذا أكثرنا من طرح الاسئلة ، حتى كادت هذه الخاتمة تنحصر في سؤال كبير يتشعب اسئلة دون جواب ؟

كان همنا الرئيسي ان نبين ان منطق الفكر "الطائفي" ، بالاضافة الى كونه يمثل منطق الايديولوجية البرجوازية المسيطرة ، والى كونه يطرح مشكلات خاطئة ، هو عاجز تماما عن طرح مثل تلك الاسئلة والمشكلات التي يطرح منطق التحليل الطبقي والتي يؤدى البحث فيها الى امكانية القبض المعرفي على الواقع الاجتماعي اللبناني المعقد ، والى اغناء الفكر الماركسي بتمييز كونية مفاهيمه النظرية العلمية ، بينما نظل أسرى المنطق "الطائفي" للايديولوجية البرجوازية اذا نحن ادرنا الظهر لهذه المفاهيم العلمية ، باسم "الخصوصية" والبحث فيها بمفاهيمها المتفردة .

وقبل أن نقفل هذه الخاتمة ، نريد ان نقترح تعريفا آخر لـ"الطائفة" : ليست "الطائفة" كيانا جوهريا او وحدة اجتماعية قائمة بذاتها . ليست "الطائفة" شيئا (أى جوهرا) ، انها علاقة سياسية قائمة بين فئات من الطبقات الكادحة وفئة من البرجوازية (ما اصطلح على تسميته بـ "الزعماء التقليديين" من رؤساء العائلات الكبرى او ممثلي "الطوائف" ، بحسب اللغة الايديولوجية البرجوازية) ليست الفئة المهيمنة ، برغم كونها تحتل ، في الدولة ، موقع المهيمنة الطبقية ، وتمارس سلطة الفئة المهيمنة من البرجوازية المسيطرة . انها الفئة المنحدرة من الطبقة المسيطرة في علاقات انتاج ما قبل الرأسمالية . وتلك العلاقة هي علاقة تمثيل سياسي ترى فيها فئات الطبقة الكادحة في هذه الفئة من البرجوازية ممثليها السياسيين . في هذه العلاقة من التمثيل السياسي، في هذه العلاقة فقط ، تتحدد الطبقات الكادحة كـ "طوائف" بينما يتحدد ممثلوها السياسيون في هذه العلاقة كفئة من البرجوازية . فـ "الطوائف" اذن تتحدد على المستوى السياسي (والايديولوجي) وحده ، وبالنسبة للطبقات الكادحة وحدها . أما بالنسبة للطبقة البرجوازية المسيطرة فلا وجود لـ"طوائف" ، بل ثمة برجوازية مسيطرة (متعددة الفئات ، لا بالمعنى "الطائفي" ـ أى بمعنى انتماء هذه الفئات الى "طوائف" متعددة ـ بل بالمعنى السياسي والاقتصادى) تأخذ ممارستها السياسية والايديولوجية للصراع الطبقي ضد الطبقات الكادحة شكل الممارسة "الطائفية" ، بمعنى انها تمارس صراعها الطبقي ممارسة "طائفية" هي التي تهدف منها ، بشكل أساسي ، الى الابقاء على تلك الطبقات الكادحة كـ "طوائف" في حقل الصراع الطبقي ، أى الى الابقاء عليها خاضعة لسيطرتها الطبقية عبر تمثيلها السياسي لها تمثيلا "طائفيا" . فتلك الفئة من البرجوازية تتكون ، بالفعل ، من ممثلي "الطوائف" ، لا بمعنى ان لـ "الطوائف " وجودا اجتماعيا متميزا من حيث انها تمثل وحدات او كيانات اجتماعية مستقلة تقوم بذاتها بفعل آلية داخلية تتماسك بها ، بل بمعنى ان تلك الطبقات الكادحة هي ، في حقل الصراع الطبقي ، تمارس هذا الصراع كـ "طوائف" ، بفعل وجودها في تلك العلاقة من التمثيل السياسي التي تخضع فيها لسيطرة الطبقة المسيطرة . وما دامت الطبقات الكادحة تتحرك في حقل الصراع الطبقي كـ"طوائف" ، فهي لا تمثل أى قوة سياسية فعلية ، لان ليس لها استقلال سياسي طبقي . "الطائفة" اذن هي هذه العلاقة السياسة التي تتوجد فيها الطبقات الكادحة في تبعية سياسة طبقية للطبقة المسيطرة . باستقلالها السياسي الطبقي ، عبر قطعها ، بنضالاتها ، علاقة التمثيل السياسي "الطائفي" واقامتها علاقة تمثيل سياسي طبقي باحزابها التقدمية ، تصير تلك "الطوائف" ، بالفعل ، قوة سياسية مستقلة ، وبالتالي ، مناهضة للبرجوازية .

وهنا ايضا تنطرح مجموعة من الاسئلة البالغة الاهمية لفهم الحركة التاريخية

لتطور البنية الاجتماعية اللبنانية ، وصولا الى الحرب الاهلية : ما الذى كان يحول دون تكوّن الطبقات الاجتماعية الكادحة في قوة سياسية مستقلة ؟ ما علاقة تلك العلاقة من التمثيل السياسي "الطائفي"بآلية نمط الانتاج الكولونيالي ؟ ما هي آلية تحرر الطبقات الكادحة من وجودها (السياسي) ك "طوائف" ، وصيرورتها قوة سياسية مستقلة ، أى جماهير ؟ ألا يحكم آلية هذا التحرر الطبقي التي هي آلية الاستقلال السياسي الطبقي قانون تفاوت التطور ؟ ألا نجد في هذا القانون ، من حيث هو قانون هذا التحرر ، الاداة النظرية لتفسير تلك الظاهرة الاساسية في الحرب الاهلية ، وهي ان قسما من الطبقات الكادحة ظل أسير تلك العلاقة من التبعية السياسية للبرجوازية ؟

نتوقف هنا لنستخلص من كل ما سبق فكرة أساسية واحدة هي ان آلية حركة الصراع الطبقي في تحددها ببنية علاقات الانتاج القائمة ، في شروط تاريخية معينة ، هي التي تفسر لنا تكون الطبقات الكادحة ك "طوائف" في علاقة سياسية معينة هي علاقة تبعية سياسية طبقية للطبقة المسيطرة ، وهي ايضا التي تفسر لنا ، اذا نحن عرفنا كيف نقرأها بمفاهيم نظرية علمية ،صيرورة هذه "الطوائف" قوة سياسية مستقلة مناهضة للبرجوازية . وما هذه الصيرورة سوى حركة انتقال الطبقات الكادحة من علاقة التبعية السياسية الطبقية الى علاقة الاستقلال السياسي الطبقي في حقل الصراع الطبقي .

المصـــادر

(١) راجع للمؤلف : « **في التناقض** » ، بيروت ، دار الفارابي ، ١٩٧٢ ؛ وراجع ايضا : « **في نمط الانتاج الكولونيالي** » ، دار الفارابي ، ١٩٧٦ .

(٢) في تحديد مفهوم الايديولوجية الدينية ووظيفتها الطبقية في علاقتها بالسلطة السياسية للطبقة المسيطرة في علاقات انتاج ما قبل الرأسمالية ، راجع ابن رشد في كتاب « **فصل المقال** » ، وابن خلدون في « **المقدمة** » ، لاسيما الفصل السابع والعشرون من الباب الثاني من الكتاب الاول ، والفصل الرابع والخامس والسادس من الباب الثالث من الكتاب الاول .

(٣) في مجال البحث في اسباب فشل ثورة الفلاحين في المانيا ، بقيادة توماس منذر ، راجع « **حرب الفلاحين** » لانجلز ، و « **توماس منذر** » لأرنست بلوخ .

(٤) حول عجز الفلاحين عن التكون في طبقة مهيمنة نقيض ، راجع « **١٨ برومير** » لماركس .

(٥) راجع في هذا المجال : « **الدلالة الاجتماعية لحركة الادب الرومنطيقي في لبنان بين الحربين** » ، يمنى العيد ، بيروت ، دار الفارابي ، ١٩٧٩ ، الفصل الاول .

(٦) ميشال شيحا ، « **في السياسة الداخلية** » (بالفرنسية) ، بيروت ، منشورات مؤسسة ميشال شيحا ، ١٩٦٤ ، ص ١٥ .

(٧) **المصدر نفسه** ، ص ١٥ .

(٨) **المصدر نفسه** ، ص ١٥ ــ ١٦ .

(٩) شيحا ، « **لبنان اليوم** » ، ص ٧ .

(١٠) شيحا ، « **افكار في الاقتصاد اللبناني** » ، ص ٢٩١ .

(١١) « **لبنان اليوم** » ، ص ١٢

(١٢) « **في السياسة الداخلية** » ، ص ١٧٨ .

(١٣) القضية اللبنانية ــ كراس رقم ١٤ ، بعنوان «الاسلام السياسي وهوية لبنان»، اب ١٩٧٦ ، ص ٢٣ ، منشورات جامعة الكسليك .

(١٤) « **في السياسة الداخلية** » ، ص ١٧ .

(١٥) « **لبنان اليوم** » ، ص ٢١ .

(١٦) **المصدر نفسه** ، ص ٢٢ .

(١٧) **المصدر نفسه** ، ص ٢٥ .

(١٨) « **افكار في الاقتصاد اللبناني** » ، ص ١٠ .

(١٩) « **لبنان اليوم** » ، ص ٩ .

(٢٠) **المصدر نفسه** ، ص ١٢ .

(٢١) **المصدر نفسه** ، ص ١٠ ــ ١١ .

(٢٢) **المصدر نفسه** ، ص ١٢ .

(٢٣) **المصدر نفسه** ، ص ٩ .

(٢٤) **المصدر نفسه** ، ص ١٦ .

(٢٥) **المصدر نفسه** ، ص ٦١ .

(٢٦) « **افكار في الاقتصاد اللبناني** » ، ص ٢٩ و٣٢ .

(٢٧) **المصدر نفسه** ، ص ٢٨ .

(٢٨) **المصدر نفسه** ، ص ٩٠ .

(٢٩) **المصدر نفسه** ، ص ٢٨ .

(٣٠) **المصدر نفسه** ، ص ٣٥ .

(٣١) **المصدر نفسه** ، ص ٣٧ .

(٣٢) **المصدر نفسه** ، ص ١٧٣ .

(٣٣) **المصدر نفسه** ، ص ٣٨ .

(٣٤) **المصدر نفسه** ، ص ٤٢ .

(٣٥) **المصدر نفسه** ، ص ٥٨ ــ ٥٩ .

(٣٦) **المصدر نفسه** ، ص ١٦٩ .

(٣٧) انظر ، مثلا ، **المصدر نفسه** ، ص ٢٢٢

(٣٨) **المصدر نفسه** ، ص ٩٧ .

(٣٩) **المصدر نفسه** ، ص ٩٩ .

(٤٠) **المصدر نفسه** ، ص ٢٠٠ .

(٤١) **المصدر نفسه** ، ص ٢٠١ .

(٤٢) **المصدر نفسه** ، ص ٢٠٢ .

(٤٣) **المصدر نفسه** ، ص ٢٠٣ .

(٤٤) **المصدر نفسه** ، ص ٢٣٥ .

(٤٥) **المصدر نفسه** ، ص ١٣٤ .

(٤٦) **المصدر نفسه** ، ص ١٤٢ .

(٤٧) المصدر نفسه ، ص ١٥٥ .
(٤٨) المصدر نفسه ، ص ٢٣٥ .
(٤٩) المصدر نفسه ، ص ١٨١ .
(٥٠) المصدر نفسه ، ص ١٩٢ .
(٥١) انظر ، على سبيل المثال ، المصدر نفسه ، ص ٢١٠ .
(٥٢) المصدر نفسه ، ص ١٢٢ .
(٥٣) المصدر نفسه ، ص ١٩٥ .
(٥٤) « في السياسة الداخلية » ، ص ٢٧ .
(٥٥) « افكار في الاقتصاد اللبناني » ، ص ٢٦١ .
(٥٦) ادوار حنين ، « لنا استقلالنا ولكم استقلالكم » ، مقال له نشر في صحيفة « الجريدة » ، بتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٧ .
(٥٧) « افكار في الاقتصاد اللبناني » ، ص ٢٦٤ .
(٥٨) المصدر نفسه ، ص ٢٥٤ .
(٥٩) المصدر نفسه ، ص ٢٣٨ .
(٦٠) المصدر نفسه ، ص ٢٣٢ .
(٦١) المصدر نفسه ، ص ٢١٣ .
(٦٢) المصدر نفسه ، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤ .
(٦٣) المصدر نفسه ، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠ .
(٦٤) المصدر نفسه ، ص ٢٤٢ .
(٦٥) المصدر نفسه ، ص ٢٣٤ .
(٦٦) المصدر نفسه ، ص ٢٣٢ .
(٦٧) المصدر نفسه ، ص ٢٢٨ ـ ٢٣٠ .
(٦٨) انظر صحيفة «*Le Jour*» ، ١٩ كانون الاول ١٩٥١ .
(٦٩) « في السياسة الداخلية » ، ص ١٦ .
(٧٠) المصدر نفسه ، ص ٢٧ .
(٧١) المصدر نفسه ، ص ١٨ .
(٧٢) المصدر نفسه ، ص ١٨ .
(٧٣) المصدر نفسه ، ص ٤٤ .
(٧٤) المصدر نفسه ، ص ٩٢ .
(٧٥) المصدر نفسه ، ص ٧١ .
(٧٦) المصدر نفسه ، ص ٩٤ ـ ٩٥ .
(٧٧) « افكار في الاقتصاد اللبناني » ، ص ٢٢٤ .
(٧٨) المصدر نفسه ، ص ٢٢٤ .
(٧٩) « في السياسة الداخلية » ، ص ١٧
(٨٠) المصدر نفسه ، ص ٢٤٧ .
(٨١) المصدر نفسه ، ص ٢٥٠ .
(٨٢) المصدر نفسه ، ص ٢٥٠ .
(٨١) المصدر نفسه ، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣ .
(٨٤) المصدر نفسه ، ص ٢٤٢ .
(٨٥) راجع ، مثلا ، المصدر نفسه ، ص ٢٧٨ : وراجع ايضا « لبنان اليوم » ، ص ٦١ .
(٨٦) راجع « القضية اللبنانية » ، رقم ١٢ ، ص ٩ ، من سلسلة الكراريس التي صدرت عن جامعة الكسليك :
(٨٧) المصدر نفسه ، ص ١٠ .
(٨٨) المصدر نفسه ، ص ١٦ ـ ١٧ .
(٨٩) « في السياسة الداخلية » ، ص ٥٤ ـ ٥٥ .
(٩٠) المصدر نفسه ، ص ٨١ .
(٩١) المصدر نفسه ، ص ١٧٤ .
(٩٢) المصدر نفسه ، ص ٢٠٢ .
(٩٣) المصدر نفسه ، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨ .
(٩٤) المصدر نفسه ، ص ٥٦ .
(٩٥) المصدر نفسه ، ص ١١٦ .
(٩٦) المصدر نفسه ، ص ١٥٧ .
(٩٧) المصدر نفسه ، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥ .
(٩٨) المصدر نفسه ، ص ١٧١ ـ ١٧٢ .
(٩٩) المصدر نفسه ، ص ١١٤ ـ ١١٥ .
(١٠٠) المصدر نفسه ، ص ١٣٥ .
(١٠١) المصدر نفسه ، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨ .
(١٠٢) المصدر نفسه ، ص ١٠٣ ـ ١٠٤ .
(١٠٣) المصدر نفسه ، ص ١٨١ .
(١٠٤) المصدر نفسه ، ص ١٨٩ .
(١٠٥) المصدر نفسه .
(١٠٦) المصدر نفسه ، ص ٩٨ .
(١٠٧) المصدر نفسه ، ص ٢٢٧ .
(١٠٨) المصدر نفسه ، ص ٢٤٦ .
(١٠٩) المصدر نفسه ، ص ٢٥١ ـ ٢٥٣ .
(١١٠) المصدر نفسه ، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧ .
(١١١) المصدر نفسه ، ص ٣٠٣ .
(١١٢) المصدر نفسه ، ص ٣٠٣ .
(١١٣) المصدر نفسه ، ص ٣٠٤ .
(١١٤) المصدر نفسه ، ص ٢٦٩ .
(١١٥) المصدر نفسه ، ص ٣٠٤ .
(١١٦) المصدر نفسه ، ص ٢٧٠ .
(١١٧) المصدر نفسه ، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥ .

(١١٨) **المصدر نفسه** ، ص ٣٠٥ .
(١١٩) **المصدر نفسه** ، ص ٣٠٥ ــ ٣٠٦ .
(١٢٠) **المصدر نفسه** ، ص ٣٠٦ .
(١٢١) **المصدر نفسه** ، ص ٩٢ .
(١٢٢) **المصدر نفسه** ، ص ٢٣٢ ــ ٢٣٥ .
(١٢٣) Michel Chiha, *Variations sur la méditerranée*, éd. du Trident, Publications de la Fondation Michel Chiha, Beyrouth, 1973, P. 15- 17.
(١٢٤) **المصدر نفسه** ، ص ٧٥ ــ ٧٦ .
(١٢٥) **المصدر نفسه** ، ص ٧٨ .
(١٢٦) **المصدر نفسه** ، ص ١١٢ ــ ١١٣ .
(١٢٧) **المصدر نفسه** ، ص ١١٢ .
(١٢٨) « *Le Jour* » ، عدد كانون الاول ١٩٥١ .
(١٢٩) **المصدر نفسه** .
(١٣٠) « *Le Jour* » ، عدد ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢ .
(١٣١) **المصدر نفسه** ، عدد ٨ . تشرين الثاني ١٩٥١ .
(١٣٢) « **تنويعات ...** » ، ص ٢١٥ .
(١٣٣) **المصدر نفسه** ، ص ١١٨ ــ ١١٩ .
(١٣٤) « *Le Jour* » ، عدد نيسان ١٩٥٢ .
(١٣٥) **المصدر نفسه** ، عدد ١٩٥٤/٣/٢٧ .
(١٣٦) **المصدر نفسه** ، عدد ١ كانون الاول ١٩٥١ .
(١٣٧) « **تنويعات ...** » ، ص ١٢٦ .
(١٣٨) **المصدر نفسه** ، ص ١٢٨ .
(١٣٩) **المصدر نفسه** ، ص ١٥٥ .
(١٤٠) **المصدر نفسه** ، ص ١٩٧ .
(١٤١) **المصدر نفسه** ، ص ١٩٦ .
(١٤٢) « *Le Jour* » ، عدد ١٩٥٢/١١/١٢ .
(١٤٣) **المصدر نفسه** ، عدد ١٩٥٣/٣/١٠ .
(١٤٤) « **فلسطين** » ، ص ٢٠٤ .
(١٤٥) **المصدر نفسه** ، ص ٦١ .
(١٤٦) **المصدر نفسه** ، ص ١١٥ .
(١٤٧) **المصدر نفسه** ، ص ١٠٠ .
(١٤٨) **المصدر نفسه** ، ص ٢٣٦ .
(١٤٩) **المصدر نفسه** ، ص ٦١ .
(١٥٠) **المصدر نفسه** ، ص ٢٣١ .
(١٥١) **المصدر نفسه** ، ص ١٦٢ .
(١٥٢) **المصدر نفسه** ، ص ٢٣٢ .
(١٥٣) **المصدر نفسه** ، ص ٢٢٦ ــ ٢٢٧ .
(١٥٤) **المصدر نفسه** ، ص ٢٣٠ .
(١٥٥) **المصدر نفسه** ، ص ٢٢٢ .
(١٥٦) **المصدر نفسه** ، ص ٢٢٧ .
(١٥٧) **المصدر نفسه** ، ص ٢٤٥ .
(١٥٨) **المصدر نفسه** ، ص ٢٢٧ .
(١٥٩) **المصدر نفسه** .
(١٦٠) **المصدر نفسه** ، ص ١٢٩ .
(١٦١) **المصدر نفسه** ، ص ٥٦ .
(١٦٢) **المصدر نفسه** ، ص ٢٢٤ .
(١٦٣) **المصدر نفسه** ، ص ٢١٠ و ٢٨٧
(١٦٤) **المصدر نفسه** ، ص ٩٨ .
(١٦٥) **المصدر نفسه** ، ص ١١٠ .
(١٦٦) **المصدر نفسه** ، ص ١١٥ .
(١٦٧) **المصدر نفسه** ، ص ٢٠٥ .
(١٦٨) **المصدر نفسه** ، ص ١٦٢ .
(١٦٩) **المصدر نفسه** ، ص ١٣١ .
(١٧٠) « **تنويعات ...** » ، ص ٩٢ .
(١٧١) **المصدر نفسه** ، ص ٩٢ ــ ٩٣ .
(١٧٢) « **فلسطين** » ، ص ٢٢٤ .
(١٧٣) « **تنويعات ...** » ، ص ٩٣ ــ ٩٤ .
(١٧٤) **المصدر نفسه** ، ص ٩٤ .
(١٧٥) الياس شاكر ، في مفهوم « الطائفية السياسية » . مجلة **الطريق**، العدد٦، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٨ ، ص ٢٣ .
(١٧٦) « **القضية اللبنانية** » ، جامعة الكسليك ، كراس رقم ١٢ ، ص ٣٨ .
(١٧٧) **المصدر نفسه** ، ص ٣٨ .
(١٧٨) **المصدر نفسه** ، ص ٤ .
(١٧٩) مجلة « **العمل** » الشهرية ، اذار (مارس) ١٩٧٧ ، ص ١٧ .
(١٨٠) « **القضية اللبنانية** » ، كراس رقم ١ ، ص ٤ .
(١٨١) **المصدر نفسه** ، ص ١٢ .
(١٨٢) **المصدر نفسه** ، كراس رقم ١٢ ، ص ٧ .
(١٨٣) **المصدر نفسه** ، ص ١٥ .
(١٨٤) مجلة « **العمل** » الشهرية ، العدد ٢ ، ص ١١ .
(١٨٥) **المصدر نفسه** ، العدد ١ ، اذار ١٩٧٧ ، ص ٩٨ .
(١٨٦) جان شرف ، « تاريخ الجغرافيا السياسية في لبنان » ، مجلة « **العمل** » ، العدد ٧ ، ايلول ١٩٧٧ ، ص ٤٦ و ٥٢ .

(١٨٧) مجلة « **العمل** » الشهرية ، العدد ٣ ، أيار ١٩٧٧ ، ص ٧٣ .

(١٨٨) مجلة « **العمل** » الشهرية ، العدد ٤ حزيران ١٩٧٧ ، ص ١٤ .

(١٨٩) « **القضية اللبنانية** » ، كراس رقم ١ ، ص ١٢ .

(١٩٠) مجلة « **العمل** » الشهرية ، العدد ٣ ، أيار ١٩٧٧ ، ص ٧٢ .

(١٩١) **الكراس رقم ٢** ، الصادر بالفرنسية عن « لجنة البحوث اللبنانية » ، جامعة الكسليك ، تحت عنوان «Note sur la question Libanaise. p. 7-8».

(١٩٢) « **القضية اللبنانية** » ، الكراس رقم ١٢ ، ص ١٦ .

(١٩٣) مجلة « **العمل** » ، العدد الأول ، آذار ١٩٧٧ ، ص ١٧ .

(١٩٤) بيار الجميل ، « **النهار العربي والدولي** » ، العدد الأول ، ١٠ أيار ١٩٧٧ .

(١٩٥) مجلة « **العمل** » الشهرية ، العدد الأول ، آذار ١٩٧٧ ، ص ١٧ .

(١٩٦) **المصدر نفسه** ، ص ٨٤ .

(١٩٧) **المصدر نفسه** ، ص ٩٩ .

(١٩٨) ص ١٤ ــ ١٥ من النص الفرنسي . ونحن نعتمد هنا ترجمة مجلة « **الحرية** » .

(١٩٩) جان شرف ، مجلة « **العمل** » الشهرية ، العدد ٧ ، ص ٥٣ .

(٢٠٠) **المصدر نفسه** ، ص ٣٨ .

(٢٠١) ترجمة مجلة « **الحرية** » للمذكرة الرجعية .

(٢٠٢) **المصدر نفسه** .

(٢٠٣) **المصدر نفسه** .

(٢٠٤) **المصدر نفسه** .

(٢٠٥) **المصدر نفسه** .

(٢٠٦) **المصدر نفسه** .

(٢٠٧) **المصدر نفسه** .

(٢٠٨) **المصدر نفسه** .

(٢٠٩) مجلة « **العمل** » الشهرية ، العدد الثامن ، تشرين الأول ١٩٧٧ .

(٢١٠) **المصدر نفسه** ، العدد الأول ، آذار ١٩٧٧ ، ص ١١٨ ــ ١١٩ .

(٢١١) ابراهيم نجار ، « بين المركزية واللامركزية » ، مجلة « **العمل** » الشهرية ، العدد الثاني ، نيسان ١٩٧٧ ، ص ٥٤ .

(٢١٢) ترجمة مجلة « **الحرية** » للمذكرة الرجعية .

(٢١٣) **المصدر نفسه** .

(٢١٤) **المصدر نفسه** .

(٢١٥) مجلة « **العمل** » الشهرية ، العدد الأول ، آذار ١٩٧٧ ، ص ١٠٨ .

(٢١٦) ترجمة مجلة « **الحرية** » للمذكرة الرجعية .

(٢١٧) مجلة « **العمل** » ، العدد الأول ، آذار ١٩٧٧ ، ص ٩٨ .

(٢١٨) راجع كراس « **القضية اللبنانية** » ، رقم ٦ ، ص ١٠ : وكراس رقم ١٥ ، ص ٣ : وكراس رقم ٧ بالفرنسية ، ص ١٠ ، حيث تتحدد هذه الحرب كـ « حرب طائفية » .

(٢١٩) بيار الجميل ، « **النهار العربي والدولي** » ، العدد الأول ، ١٠ أيار ١٩٧٧ .

(٢٢٠) كراس « **القضية اللبنانية** » ، رقم ٦ ، ص ١ ــ ٢ .

(٢٢١) مجلة « **العمل** » العدد الأول ، آذار ١٩٧٧ ، ص ٢٤ .

(٢٢٢) **المصدر نفسه** .

(٢٢٣) ورقة العمل المقدمة من المؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانية لخلوة سيدة البير . مجلة « **العمل** » ، العدد الأول ، ص ٩٩ .

(٢٢٤) **الكراس رقم ١** ، بالفرنسية ، بعنوان *«Temoignages Vivants sur la crise que traverse le Liban. P. L 1.*

وكراس رقم ٥ ، بالفرنسية ، بعنوان *«Note explicative sur la situation au Liban». P. 17.*

(٢٢٥) **كراس رقم ١** ، بالفرنسية ، ص ١ ــ ٤ .

(٢٢٦) كراس « **القضية اللبنانية** » ، رقم ٦ ، ص ٥ .

(٢٢٧) **المصدر نفسه** ، ص ٤ ــ ٥ .

(٢٢٨) « **النهار العربي والدولي** » ، العدد الأول ، ١٠ أيار ١٩٧٧ ؛ وارد أيضاً في مجلة « **العمل** » ، العدد ٣ ، أيار ١٩٧٧ ، ص ١٣ .

(٢٢٩) ورقة العمل المقدمة من حزب الكتائب لخلوة سيدة البير ، مجلة « **العمل** » ، العدد الأول، ص ٨٥ .

(٢٣٠) **كراس رقم ٥** ، بالفرنسية ، ص ٩ ــ ١١ .

(٢٣١) مذكرة الجبهة اللبنانية إلى العالم ، مجلة « **العمل** » ، العدد ٣ ، أيــار ١٩٧٧ ، ص ٧٥ .

(٢٣٢) « **النهار العربــي والــدولي** » ، العــدد الاول ، ١٠/٥/١٩٧٧ .

(٢٣٣) راجع، مثلا، مقال خالد جابر في مجلــة « **شؤون فلسطينية** » ، العدد ٥٠ ــ ٥١ ، تشرين الاول ــ تشرين الثاني ١٩٧٥ .

(٢٣٤) **المصدر نفسه** . ص ٣١ .

(٢٣٥) **المصدر نفسه** .

(٢٣٦) **المصدر نفسه** .

(٢٣٧) **المصدر نفسه** ، ص ٣٩ .

(٢٣٨) لقد عالجنا بالتفصيل هذه الأسئلة كلها وحاولنا الاجابة عنها في دراسة مستقلة صدرت لنا حديثا بعنــوان « **النظريــة في الممارســة السياسية ، بحث في اسباب الحرب الاهلية في لبنان** » ، بيروت ، دار الفارابي ، ١٩٧٩ .

الفهـــرس

الموضوع	الصفحـة
الاهداء	٧
مقدمة	٩
في تعريف لبنان	
الفصل الاول : التعريف الطبيعي	٤١
الفصل الثاني : التعريف الاقتصادي	٥٩
الفصل الثالث : التعريف السياسي	٩٣
الفصل الرابع : البرجوازية اللبنانية وحركة التحرر العربية	١٥٩
الفصل الخامس : البرجوازية اللبنانية والقضية الفلسطينية	١٧٥
الفصل السادس : من الطائفية الى الفاشية	١٨٩
خاتمـــة : في طرح مشكلة الطائفية	٢٢٧
المصـادر	٢٤٥